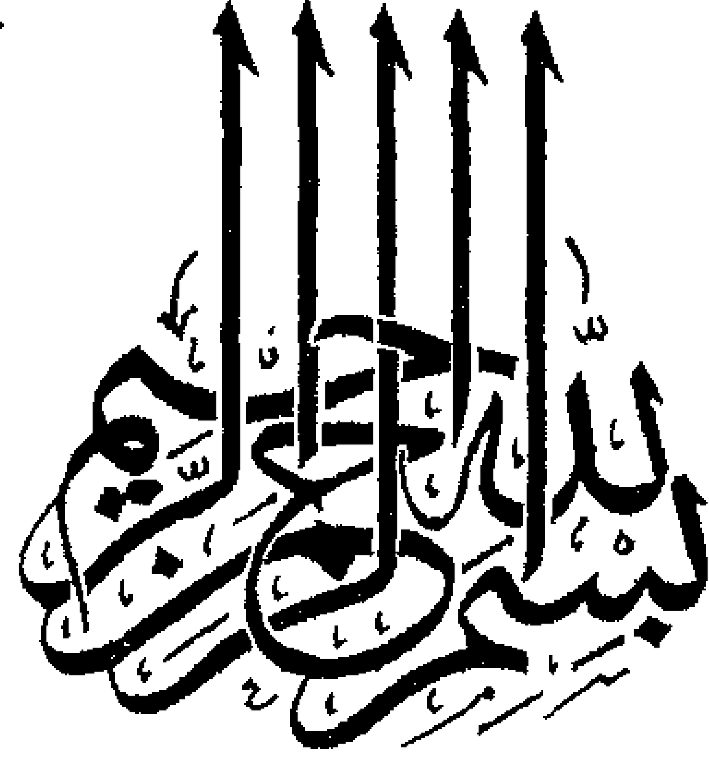
سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية

الدكتور محمد على المقبلي





سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية
وآثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية (2011/11/4028)

338.956
المقبلي، محمد علي

سياسات برامج الاصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الزراعي
/ محمد علي المقبلي : -عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2011

( ) ص

ر.أ: (2011/11/4028).

الواصفات:/ التنمية الاقتصادية// الخطط الاقتصادية// البلدان

❖ تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

ISBN 978-9957-555-24-5



دار غيداء للنشر والتوزيع

تلاع العلي - شارع الملكة رانيا العبدالله
مجمع العساف التجاري - الطابق الأول
تلفاكس : 5353402 6 962+
خلوي : 95667143 7 962+
ص.ب : 520946 عمان 11152 الأردن
E-mail: darghidaa@gmail.com

سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية

الدكتور

محمد علي حزام غالب المقبلي

جامعة الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية

قسم العلوم الاقتصادية

الطبعة الأولى

2012م - 1433هـ

شكر وتقدير

أتقدم بخالص شكري وعظيم امتناني لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور / طواهر محمد التهامي على تفضله على نصائحه وتوجيهاته القيمة والمستمرة والتي كانت عوناً لي في انجاز هذا العمل المتواضع منذ أن كان في مراحله الأولى ، وحتى أصبح على ماهو عليه الآن ، كما اشكر الأستاذ الفاضل / حسن محمد عبد القادر المستشار الثقافي لسفارة بلادنا في دولة الجزائر الشقيقة على تعاونه معي أثناء قيامي بإعداد الكتاب .

واشكر بلدي الحبيب اليمن الذي أوفدني لمواصلة دراستي العليا، والشكر موصول لدولة الجزائر حكومةً وشعباً على الرعاية التي لمستها ويلمسها زملائي الطلاب اليمنيين الدارسين بالجزائر ، ولا يفوتني أن اشكر الأخوة في الجهاز المركزي للإحصاء ، والإدارة العامة للإحصاء الزراعي باليمن، وأخص بالذكر الأستاذ / محمد الأشول على تعاونه وتزويدي بالمراجع الإحصائية التي استعنت بها في انجاز هذا العمل، كذلك اشكر الأخ العزيز/ حسن محمد المعلمي على ماضحى به من وقت وجهد من اجل مراجعة وتدقيق هذا العمل لغوياً ، وأشكر كل من ساهم وتعاون معي في انجاز هذا العمل سواء بشكل مباشر أو غير مباشر

سائلاً المولى عز وجل أن يجزي الجميع عني خير الجزاء

محمد علي حزام المقبلي

الفهرس

المقدمة 27

الفصل الأول

اقتصاديات الدول النامية وبرامج الإصلاحات الاقتصادية

تمهيد 39
المبحث الأول اقتصاديات الدول النامية ومبررات الإصلاح الاقتصادي.......... 40
1- الأوضاع الاقتصادية في الدول النامية خلال عقدي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي 40
2- العوامل التي أسهمت في تدهور اقتصاديات الدول النامية خلال عقدي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي 42
2-1العوامل الخارجية 43
2-1-1 تدهور معدلات التبادل التجاري 43
2-1-2 أزمة المديونية الخارجية 46
2-1-3 انتهاء العمل بنظام ثبات سعر صرف الدولار الأمريكي 49
2-2- العوامل الداخلية 50
2-2-1 انخفاض كفاءة السياسات الاقتصادية المطبقة.......................... 50
2-2-2 انخفاض كفاءة أداء مؤسسات القطاع العام 52
2-2-3 الارتفاع الكبير في معدلات النمو السكاني 52
2-2-4 الفساد السياسي والمالي والإداري. 52
المبحث الثاني مضمون برامج الإصلاحات الاقتصادية.......................... 54
مفهوم الإصلاح الاقتصادي 54
أنواع سياسات برامج الإصلاح الاقتصادي المطبقة في الدول النامية 55

2-1 السياسات الأصولية (سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين)..56
2-2 السياسات غير الأصولية 56
2-3 السياسات الذاتية 57
3- أسباب اتجاه الدول النامية نحو تطبيق برامج الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي...57
3-1 المشاكل والاختلالات الاقتصادية التي واجهتها الدول النامية 58
3-2 ارتفاع المديونية الخارجية..58
3-3 تطور الفكر الاقتصادي 59
4-الإطار النظري لبرامج الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين 61
5- مضمون سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية لمعالجة الاختلالات الاقتصادية في الدول النامية...64
5-1 سياسات برامج التثبيت الاقتصادي 64
5-1-1 سياسة مالية انكماشية...64
5-1-2 سياسة نقدية انكماشية 69
5-1-3 سياسة سعر الصرف...70
5-2 سياسات برامج التكييف الهيكلي 71
5-2-1 تحرير الأسعار 71
5-2-2 سياسة تحرير التجارة الخارجية والتوجه نحو التصدير.. 73
5-2-3 سياسة الخصخصة...74
المبحث الثالث
بعض المؤشرات الإحصائية لأداء القطاع الزراعي في الدول النامية 76
1- معدلات نمو الإنتاج الزراعي 76

2- مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي........85
3- نسبة القوى العاملة في الزراعة........88
4- الصادرات والواردات الزراعية........93
5- الإنتاجية الزراعية........95
خلاصة الفصل الأول........99

الفصل الثاني

تحليل أسباب ضعف وتدهور القطاع الزراعي في الدول النامية

تمهيد........103
المبحث الأول: العوامل الاقتصادية........104
1- اختلال الهيكل الاقتصادي الموروث........104
1-1 السياسات الاستعمارية وآثارها السلبية على القطاع الزراعي في الدول النامية104
1-1-1 السياسات الاستعمارية ودورها في اختلال الهيكل الاقتصادي للدول النامية.....105
1-1-2 السياسات الاستعمارية ودورها في بروز أزمة الغذاء في الدول النامية........106
1-2 الشركات متعددة الجنسيات وآثارها السلبية على القطاع الزراعي في الدول النامية 109
1-2-1 الشركات متعددة الجنسيات ودورها في تعميق مشكلة العجز الغذائي
في الدول النامية........110
1-2-2 الشركات متعددة الجنسيات ودورها في تعميق الاختلال في الهيكل الاقتصادي
للدول النامية........111
2- السياسات الاقتصادية........112
2-1 السياسات التنموية المتحيزة ضد القطاع الزراعي........112
2-2 السياسات السعرية الزراعية........118
2-3 سياسات سعر الصرف........120
2-4 السياسات التجارية........125
3- ضعف المستوى التقني المستخدم في الزراعة وضعف مخصصات البحث العلمي........127

4- عدم كفاية رأس المال 132
5- ضعف مشروعات البنية الأساسية 134
6 اختلال في هيكل الحيازات الزراعية 136
7- وجود مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية غير مستغلة.............137
8- ارتفاع إيجار الأراضي الزراعية.......................................139
9- تطبيق النظام الاقتصادي الاشتراكي 139
المبحث الثاني: العوامل البشرية والطبيعية.................................140
1- العوامل البشرية. 140
1-1 ارتفاع معدلات النمو السكاني وأعباء الإعالة. 140
1-2 تدني المستوى التعليمي وارتفاع معدلات الأمية..........................143
1-3 انخفاض الرعاية الصحية وسوء التغذية 144
2- العوامل الطبيعية...146
خلاصة الفصل الثاني..149

الفصل الثالث

القطاع الزراعي والسياسات الاقتصادية في اليمن ودوافع الإصلاحات الاقتصادية

تمهيد 153

المبحث الأول

القطاع الزراعي والسياسات الاقتصادية في الشطر الشمالي قبل الوحدة..........155
1- خلفية عن سمات (ملامح) النظام الاقتصادي والسياسات الاقتصادية........155
2- الجهود والسياسات التنموية لتطوير القطاع الزراعي 161
3- تقييم نتائج الجهود والسياسات التنموية على أداء القطاع الزراعي 169

المبحث الثاني

القطاع الزراعي والسياسات الاقتصادية في الشطر الجنوبي قبل الوحدة 188

1- خلفية عن سمات (ملامح) النظام الاقتصادي والسياسات الاقتصادية........188
2- الجهود والسياسات التنموية لتطوير القطاع الزراعي 193
3- تقييم نتائج الجهود والسياسات التنموية على أداء القطاع الزراعي 198
المبحث الثالث: الاقتصاد اليمني بعد الوحدة ودوافع الإصلاحات الاقتصادية.....211
1- الأوضاع الاقتصادية خلال الفترة 1990-1994م (فترة ما قبل تطبيق برنامج الإصلاحات الاقتصادية) 211
2- حالة القطاع الزراعي خلال الفترة 1990-1994م (فترة ما قبل تطبيق برنامج الإصلاحات الاقتصادية). 217
3- برنامج الإصلاحات الاقتصاديات (الأهداف – السياسات – المراحل) 223
3-1 الأهداف العامة للبرنامج..223
3-2 سياسات البرنامج..224
3-3 مراحل تنفيذ البرنامج..227
خلاصة الفصل الثالث..230

الفصل الرابع

آثار برامج الإصلاحات الاقتصادية على القطاع الزراعي في اليمن.

تمهيد...233

المبحث الأول

سياسات برنامج التثبيت الاقتصادي وآثارها على القطاع الزراعي 233
1- السياسات المالية والنقدية الانكماشية 235
1-1سياسة رفع الدعم 235
1-2 سياسة خفض الإنفاق العام.......................................252
1-3 سياسة تحرير أسعار الفائدة.......................................254
1-4 سياسة أذون الخزانة 255

2- سياسة سعر الصرف 257
المبحث الثاني: سياسات برنامج التكيف الهيكلي وآثارها على القطاع الزراعي....273
1- سياسة حرية التجارة والتوجه نحو التصدير 273
2- سياسة الخصخصة 278
3- سياسة تشجيع القطاع الخاص 287
خلاصة الفصل الرابع..294

الفصل الخامس

تقييم نتائج برنامج الإصلاحات الاقتصادية على أداء القطاع الزراعي في اليمن

....
تمهيد 297
المبحث الأول
مؤشرات أداء القطاع الزراعي في ظل برنامج الإصلاحات الاقتصادية 298
1- معدلات نمو الناتج المحلي للقطاع الزراعي 298
2- مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي........................302
3- القوى العاملة الزراعية..303
4- مساحة الأراضي الزراعية..305
5- الإنتاج الزراعي..308
5-1 الإنتاج النباتي 308
5-1-1 محاصيل الحبوب..310
5-1-2 محال لخضروات 314
5-1-3 محاصيل الفواكه 318
5-1-4 محاصيل البقوليات 322
5-1-5 المحاصيل النقدية 325

5-1-6 محاصيل الأعلاف 328
5-2 الثروة الحيوانية.. 330
5-2-1 أعداد الحيوانات الزراعية.. 331
5-2-2 الإنتاج الحيواني 333
5-3 الإنتاج السمكي 335
6- معدلات الاكتفاء الذاتي. 336
المبحث الثاني مدى ملاءمة سياسات برنامج الإصلاحات الاقتصادية في تطوير القطاع الزراعي في اليمن 338
1- مدى نجاح وملاءمة سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية في زيادة الصادرات . وتخفيض الواردات الزراعية اليمنية.. 338
2 مدى إسهام سياسة رفع الدعم عن مادتي القمح والدقيق المستورد في زيادة نمو إنتاج القمح المحلي 342
خلاصة الفصل الخامس.. 355
الخاتمة.. 357
قائمة المراجع.. 369

قائمة الجداول

رقم الجدول	بيـــــــــان	رقم الصفحة
1	أثر تدهور معدلات التبادل التجاري على بعض مناطق الدول النامية خلال عقد الثمانينات من القرن العشرين.	46
2	متوسط معدل النمو السنوي للإنتاج الزراعي والغذائي في الدول النامية والدول الصناعية والعالم (باستبعاد الصين) خلال الفترة 1960- 1980م.	77
3	متوسط معدل النمو السنوي للإنتاج الزراعي والغذائي في الدول النامية بحسب الأقاليم (باستبعاد الصين) خلال الفترة 1960- 1980م.	79
4	متوسط معدلات النمو السكاني في الدول النامية والدول الصناعية التابعة لنظام السوق خلال الفترة 1960- 1977م.	80
5	متوسط معدل النمو السنوي للإنتاج الزراعي والغذائي بالنسبة للفرد في الدول النامية والدول الصناعية والعالم (باستبعاد الصين) خلال الفترة 1960- 1980م.	82
6	متوسط معدل النمو السنوي للإنتاج الزراعي والغذائي بالنسبة للفرد في الدول النامية بحسب الأقاليم (باستبعاد الصين) خلال الفترة 1960- 1980م.	83
7	تطور نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية والدول الصناعية لعامي 1960م ، 1980م	85
8	تطور نسبة القوى العاملة في القطاعات الاقتصادية للدول النامية والدول الصناعية لعامي 1960، 1980م	89

9	نسبة الصادرات الزراعية إلى الصادرات الكلية ، ونسبة الواردات الزراعية إلى الواردات الكلية في الدول النامية والدول المتقدمة خلال الفترة 1961- 1975م .	93
10	حصيلة العالم من الصادرات الزراعية ونصيب الدول النامية والمتقدمة منها خلال عامي 1965، 1975م .	94
11	متوسط إنتاج الحبوب في بعض الدول النامية والمتقدمة خلال الفترة 1969- 1981م .	97
12	نسب حماية الزراعة مقارنة بالصناعة التحويلية في بعض البلدان النامية خلال فترة الستينات والسبعينات وأوائل الثمانينات من القرن الماضي.	113
13	الأسعار الحقيقية للعملة ونسبة الزيادة في تقييم العملة عن أسعارها الحقيقية في عدد من الدول النامية المختارة (سعر الصرف لسنة الأساس 1969-1971 = 100).	122
14	متوسط سعر الصرف ومعدلات نمو القطاع الزراعي والصادرات الزراعية في نيجيريا واندونيسيا لسنوات مختارة خلال الفترة 1965- 1983م.	124
15	استهلاك المخصبات بالكيلو جرام لكل هكتار من الأراضي المزروعة وكذا عدد الجرارات المستخدمة لكل ألف هكتار من الأراضي المزروعة في كل من الدول النامية و المتقدمة خلال عامي1970، 1998م.	129
16	متوسط الإنفاق على البحث والتطوير وعدد العلماء والمهندسين خلال الفترة 1987- 1997م وكذا عدد مستقبلي صفحات الانترنت خلال عامي 1995،2000م في بعض الدول المتقدمة والنامية.	130

17	نسبة الطرق المرصوفة من الإجمالي خلال عامي 1990، 1997م وعدد مستخدمي الهواتف لكل 1000 شخص خلال عامي 1990، 1999م وكذا نصيب الفرد من استهلاك الطاقة الكهربائية خلال عامي 1980، 1986م في بعض الدول النامية والمتقدمة .	135
18	مساحة الأراضي القابلة للزراعة والأراضي المزروعة فعلاً لكل فرد من سكان الدول النامية عام 1975م.	138
19	بعض المؤشرات الإحصائية عن السكان في الدول النامية والمتقدمة والعالم خلال عامي 1975، 1999م.	140
20	معدلات القراءة والكتابة بين البالغين ونسبة القيد الإجمالية في التعليم في الدول النامية والدول المتقدمة خلال عام 1999م.	144
21	تطور أسعار الصرف الرسمية للريال اليمني مقابل الدولار الأمريكي في الشطر الشمالي خلال الفترة نوفمبر 1983م _ فبراير / 1990م	159
22	حجم الاستثمارات المخصصة للقطاع الزراعي مقارنة ببقية القطاعات الاقتصادية الأخرى خلال البرامج والخطط التنموية في الشطر الشمالي.	168
23	معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي والقطاع الزراعي المخططة والمحققة في الشطر الشمالي خلال فترة تنفيذ البرامج والخطط التنموية .	170
24	معدلات نمو القطاع الزراعي مقارنة ببعض القطاعات الاقتصادية الأخرى في الشطر الشمالي خلال الخطة الخمسية الأولى والثانية .	172

25	مساهمة القطاع الزراعي وبعض القطاعات الاقتصادية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي في الشطر الشمالي خلال البرامج والخطط التنموية.	137
26	نسبة القوى العاملة في القطاع الزراعي مقارنة ببعض القطاعات الاقتصادية الأخرى في الشطر الشمالي خلال البرامج والخطط التنموية.	175
27	متوسط كمية الإنتاج والاستهلاك ومعدل الاكتفاء الذاتي لأهم السلع الغذائية في الشطر الشمالي خلال الفترة 1981_ 1986م.	177
28	الميزان التجاري الكلي والزراعي والغذائي للشطر الشمالي خلال الفترة 1980-1984م .	178
29	المساحة الكلية ومساحه الأراضي الزراعية في الشطر الشمالي للأعوام 1975،1976،1981،1989م	182
30	الاستثمارات المخططة والمنفذة في القطاع الزراعي خلال البرامج والخطط التنموية في الشطر الشمالي.	184
31	قيمه الإنتاج الزراعي بدون الأسماك في الشطر الجنوبي بحسب قطاعات الملكية خلال عام 1988م .	195
32	كمية وقيمة الأسماك والأحياء البحرية المصطادة في الشطر الجنوبي بحسب القطاع خلال عام 1988م.	196
33	معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالي لقطاعي الزراعة والتشييد بسعر التكلفة في الشطر الجنوبي خلال الفترة 1981-1989م.	200
34	بعض المؤشرات السكانية والزراعية في الشطر الجنوبي خلال الأعوام 1987،1985،1983م	200

35	مساهمه القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي ببعض القطاعات الاقتصادية في الشطر الجنوبي خلال فتره تنفيذ الخطط التنموية.	201
36	متوسط كمية الإنتاج والاستهلاك ومعدل الاكتفاء الذاتي لأهم السلع الغذائية في الشطر الجنوبي خلال الفترة 1981-1986م.	202
37	تطور الميزان التجاري الكلي والزراعي والغذائي للشطر الجنوبي خلال الفترة 1980-1984م .	204
38	توزيع الاستثمارات المرصودة للقطاعات الاقتصادية خلال الخطط الخمسية في الشطر الجنوبي.	207
39	المساحة الكلية ومساحة الأراضي الزراعية في الشطر الجنوبي للأعوام 1987،1985،1983م.	208
40	تطور النفقات العامة والإيرادات العامة في اليمن خلال الفترة 1990-1994م .	213
41	بعض المؤشرات الاقتصادية والإحصائية على المستوى الكلي في اليمن خلال الفترة 1990-1994م.	215
42	حجم الاستثمارات المخصصة للقطاعات الاقتصادية في اليمن خلال الفترة 1992-1994م.	219
43	بعض المؤشرات الاقتصادية للقطاع الزراعي في اليمن خلال الفترة من 1990-1994م.	222
44	سعر الصرف الرسمي المخصص لاستيراد مادتي القمح والدقيق وسعر الصرف في السوق الموازية خلال الفترة 1992-1994م .	237
45	مقدار دعم القمح والدقيق والنفط والكهرباء في اليمن خلال عامي 1995م، 1996م وفقاً لتقديرات البنك الدولي.	238

46	مقدار دعم القمح والدقيق والشرائح الاجتماعية المستفيدة من هذا الدعم في اليمن خلال عامي 1996،1994م	239
47	متوسط نصيب الفرد شهرياً من أهم السلع الغذائية في اليمن خلال عامي 1992، 1998م.	248
48	حجم المخصصات المالية المرصودة للقطاع الزراعي وقطاعي التعليم والصحة في اليمن خلال الفترة 1992-1994م (فترة ما قبل تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية) والفترة 2003-2005م (فترة تنفيذ البرنامج).	252
49	تطور الواردات والصادرات الزراعية في اليمن خلال الفترة من (1989-1994م) فترة ما قبل تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية والفترة (1995-2005م) فترة تنفيذ البرنامج.	263
50	كمية وقيمة اهم الواردات الزراعية في اليمن خلال فترة ما قبل تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية (1989-1994م) وفترة تنفيذ البرنامج (1995-2005م.	264
51	كمية وقيمة أهم الصادرات الزراعية في اليمن خلال فترة ما قبل تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية (1989-1994م) وفترة تنفيذ البرنامج (1995-2005م).	267
52	الميزان التجاري الزراعي في اليمن خلال فترة ما قبل تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية (1989-1994م) وفترة تنفيذ البرنامج (1995-2005م).	268
53	سعر الصرف الرسمي والجمركي والموازي للريال اليمني مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1990-1998م.	270

54	معدلات نمو إنتاج بعض محاصيل الفواكه والخضروات في اليمن خلال الفترة 1989- 1994م (قبل قرار رفع الحظر على استيراد الفواكه والخضروات) والفترة 2001-2005م (بعد قرار رفع الحظر).	276
55	متوسط قيمة الصادرات والواردات الزراعية في اليمن خلال الفترة 1989-1994م (فترة ما قبل تطبيق سياسة تحرير التجارة) (والفترة 2001-2005م فترة ما بعد تطبيقها).	277
56	المشاريع الاستثمارية المرخصة في اليمن خلال الفترة 1996-2005م.	289
57	المشاريع الاستثمارية المرخصة في القطاع الزراعي خلال الفترة 2001-2005م.	290
58	مستوى التنفيذ للمشاريع الاستثمارية المرخصة في اليمن حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 1993-1999م.	291
59	متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي والقطاع الزراعي في اليمن خلال فترة ما قبل تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية (1991-1994م) ، وفترة تنفيذ البرنامج (فترة تنفيذ الخطة الخمسية الأولى (1996-2000م) وفترة تنفيذ الخطة الخمسية الثانية(2001-2005م) .	299
60	تطور نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في اليمن خلال فترة ما قبل تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية (1990-1994م) وفترة تنفيذ البرنامج (1995-2004م).	302
61	تطور حجم القوى العاملة الكلية والزراعية في اليمن خلال فترة ما قبل تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية (1985-1994م) وفترة تنفيذ البرنامج (1995-2004م).	304

62	تطور نسبة القوى العاملة في القطاعات الاقتصادية في اليمن خلال الأعوام1995 ، 2002 ، 2003م.	304
63	تطور مساحة الأراضي الصالحة للزراعة والمساحة المزروعة في اليمن خلال فترة ما قبل تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية (1984-1994م) وفترة تنفيذ البرنامج (1995-2005م).	305
64	تطور مساحة المحاصيل الزراعية في اليمن خلال فترة ما قبل تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية (1984-1994م) وفترة تنفيذ البرنامج (1995-2005م.	306
65	مساحة زراعة القات ونسبتها إلى إجمالي المساحة المزروعة في اليمن خلال الأعوام 1994، 2005،2000م	307
66	متوسط مساحة وإنتاج المحاصيل الزراعية وإنتاجها في اليمن (بدون القات) خلال الفترة 1984-1994م (فترة ما قبل تطبيق برنامج الإصلاحات الاقتصادية) والفترة 1995-2005م (فترة تطبيق البرنامج).	308
67	معدلات نمو الإنتاج وكذا مستوى الإنتاجية للمحاصيل الزراعية في اليمن (بدون القات) خلال الفترة 1984-1994م (فترة ما قبل تطبيق برنامج الإصلاحات الاقتصادية) والفترة 1995-2005م (فترة تطبيق البرنامج).	309
68	متوسط مساحة الحبوب وإنتاجها في اليمن حسب المحصول خلال الفترة 1984-1994م (فترة ما قبل تطبيق برنامج الإصلاحات الاقتصادية) والفترة 1995-2005م (فترة تطبيق البرنامج).	312

69	معدلات نمو الإنتاج ، وكذا مستوى الإنتاجية لمحاصيل الحبوب في اليمن خلال الفترة 1984-1994م (فترة ما قبل تطبيق برنامج الإصلاحات الاقتصادية) والفترة 1995-2005م (فترة تطبيق البرنامج).	314
70	متوسط مساحة الخضروات وإنتاجها في اليمن حسب المحصول خلال الفترة 1988-1994م (فترة ما قبل تطبيق برنامج الإصلاحات الاقتصادية) والفترة 1999-2005م(فترة تطبيق البرنامج).	315
71	معدلات نمو الإنتاج ، وكذا مستوى الإنتاجية لمحاصيل الخضروات في اليمن خلال الفترة 1988-1994م (فترة ما قبل تطبيق برنامج الإصلاحات الاقتصادية) والفترة 1995-2005م (فترة تطبيق البرنامج).	317
72	متوسط مساحة الفواكه وإنتاجها في اليمن حسب المحصول خلال الفترة 1988-1994م (فترة ما قبل تطبيق برنامج الإصلاحات الاقتصادية) والفترة 1999-2005م (فترة تطبيق البرنامج).	318
73	معدلات نمو الإنتاج ، وكذا مستوى الإنتاجية لمحاصيل الفواكه في اليمن خلال الفترة 1988-1994م (فترة ما قبل تطبيق برنامج الإصلاحات الاقتصادية) والفترة 1995-2005م (فترة تطبيق البرنامج)	321
74	متوسط مساحة البقوليات وإنتاجها في اليمن حسب المحصول خلال الفترة 1988-1994م (فترة ما قبل تطبيق برنامج الإصلاحات الاقتصادية) والفترة 1999-2005م (فترة تطبيق البرنامج).	323

75	معدلات نمو الإنتاج ، وكذا مستوى الإنتاجية لمحاصيل البقوليات في اليمن خلال الفترة 1988-1994م (فترة ما قبل تطبيق برنامج الإصلاحات الاقتصادية) والفترة 1995-2005م(فترة تطبيق البرنامج).	324
76	متوسط مساحة المحاصيل النقدية وإنتاجها – بدون القات – في اليمن حسب المحصول خلال الفترة 1984-1994م (فترة ما قبل تطبيق برنامج الإصلاحات الاقتصادية) والفترة 1995-2005م (فترة تطبيق البرنامج)	326
77	معدلات نمو الإنتاج ، وكذا مستوى الإنتاجية للمحاصيل النقدية- بدون القات – في اليمن خلال الفترة 1984-1994م (فترة ما قبل تطبيق برنامج الإصلاحات الاقتصادية) والفترة 1995-2005م (فترة تطبيق البرنامج).	327
78	معدلات نمو إنتاج المحاصيل النقدية – بدون القات – حسب المحصول خلال الفترة 2001-2005م .	328
79	متوسط مساحة الأعلاف وإنتاجها في اليمن حسب المحصول خلال الفترة 1988-1994م (فترة ما قبل تطبيق برنامج الإصلاحات الاقتصادية) والفترة 1999-2005م (فترة تطبيق البرنامج).	329
80	معدلات نمو الإنتاج ، وكذا مستوى الإنتاجية لمحاصيل الأعلاف في اليمن خلال الفترة 1988-1994م (فترة ما قبل تطبيق برنامج الإصلاحات الاقتصادية) والفترة 1995-2005م (فترة تطبيق البرنامج)	330

81	متوسط أعداد الحيوانات الزراعية ، وكذا معدلات نموها في اليمن خلال الفترة 1984-1994م (فترة ما قبل تطبيق برنامج الإصلاحات الاقتصادية) والفترة 1995-2005م (فترة تنفيذ البرنامج).	332
82	متوسط كمية الإنتاج الحيواني، ومعدلات نموه في اليمن خلال الفترة 1984-1994م (فترة ما قبل تطبيق برنامج الإصلاحات الاقتصادية) والفترة 1995-2005م (فترة تنفيذ البرنامج).	334
83	متوسط كمية الإنتاج ، وكذا معدلات نمو الأسماك والأحياء البحرية الأخرى المصطادة في اليمن خلال الفترة (1984-1994م) فترة ما قبل تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية والفترة (1995-2005م) فترة تنفيذ البرنامج.	335
84	متوسط معدلات الاكتفاء الذاتي لأهم منتجات القطاع الزراعي في اليمن خلال فترة ما فبل تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية (1989-1994م) وفترة تنفيذ البرنامج (1999-2004م).	336
85	نسب الاكتفاء الذاتي لأهم منتجات القطاع الزراعي في اليمن خلال الفترة 2002-2004م.	339
86	تطور مساحة القمح وإنتاجه في اليمن خلال الفترة 1988-1994م (فترة ما قبل تطبيق برنامج الإصلاحات الاقتصادية ورفع الدعم) والفترة 1999-2005م (فترة تطبيق البرنامج ورفع الدعم).	343
87	تطور كمية وقيمة واردات القمح والدقيق في اليمن خلال الفترة 1989-2005م	344
88	استخدامات الأراضي في اليمن.	345

89	مـصادر الـري لمـساحة الأراضـي المزروعـة في الـيمن عـام 2005م.	348
90	تطـور مـساحة القـات وإنتاجـه في الـيمن للأعـوام 1979، 1989، 1995، 2004م.	349

قائمة الأشكال

رقم الشكل	بيـــــــــــان	رقم الصفحة
1	حلقة الفقر الخبيثة الناجمة عن نقص الادخار في الدول النامية.	133
2	متوسط حجم المخصصات المالية المرصودة للقطاع الزراعي في اليمن للفترة 1992-1994م ، 2003-2005م.	278
3	تطور قيمة الواردات والصادرات الزراعية في اليمن خلال الفترة 1989-1994م، 2001-2005م.	292
4	المشاريع الاستثمارية المرخصة في اليمن خلال الفترة 1996-2005م.	300
5	متوسط نمو الناتج المحلي للقطاع الزراعي في اليمن خلال الفترة 1991-2005م.	310
6	معدلات نمو إنتاج المحاصيل الزراعية في اليمن خلال الفترة 1985-2005م.	313
7	معدلات نمو إنتاج محاصيل الحبوب في اليمن خلال الفترة 1985-2005م.	351

المقدمة

شهدت اقتصاديات العديد من دول العالم بما فيها الدول النامية منذ الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية عقد الستينات من القرن الماضي انتعاشاً اقتصادياً لم يسبق له مثيل وحققت تلك الدول معدلات نمو اقتصادي مرتفع، غير أن الأوضاع الاقتصادية مع بداية السبعينات من القرن الماضي بدأت تتغير وبدأت العديد من الأزمات الاقتصادية تبرز على الساحة الدولية مثل أزمة الغذاء وأزمة الطاقة بالإضافة إلى أزمة المديونية بدول أمريكا اللاتينية وخاصة في المكسيك عام 1982م؛ وبسبب هذه الأزمات الاقتصادية وغيرها من العوامل الأخرى بدأت العديد من دول العالم وعلى وجه الخصوص الدول النامية تعاني العديد من الاختلالات الاقتصادية والتي من أبرزها اختلال بين العرض الكلي والطلب الكلي نجم بسبب الزيادة الكبيرة في الطلب الكلي وعجز فطاعات الإنتاج السلعي وعلى وجه الخصوص القطاع الزراعي في توفير الاحتياجات الاستهلاكية المحلية من السلع والمحاصيل الزراعية، هذا الاختلال بين العرض الكلي والطلب الكلي في الدول النامية كان سبباً رئيسياً لبروز العديد من الاختلالات الاقتصادية الأخرى في هذه الدول أهمها انخفاض معدلات نموها الاقتصادي، عجز في موازناتها الحكومية وموازين مدفوعاتها، ارتفاع نسبة التضخم والبطالة، ارتفاع مديونيتها الخارجية، تزايد الاستيراد من الخارج لتغطية فجوة الموارد المحلية .

ونظراً لعجز وإخفاق السياسات الاقتصادية المتبعة خلال تلك الفترة في معالجة تلك الاختلالات بدأ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي منذ بداية عقد الثمانينات من القرن الماضي بتبني برامج إصلاحات اقتصادية، أو ما يطلق عليها أحياناً ببرامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي بحيث يتم تنفيذ هذه البرامج في الدول النامية، ويرى الصندوق والبنك ان هذه البرامج تتضمن العديد من السياسات والإجراءات التي من شأنها أن تسهم في معالجة الاختلالات الاقتصادية في الدول النامية، واليمن كغيرها من الدول النامية لم تكن بمعزل عن هذه الإصلاحات؛ حيث قامت الحكومة اليمنية في مارس 1995م بتبني برنامج شامل للإصلاحات الاقتصادية بالتعاون والتنسيق مع صندوق النقد والبنك الدوليين، وقد تضمن برنامج الإصلاحات الاقتصادية الذي تم تطبيقه في اليمن العديد من السياسات والإجراءات الاقتصادية التي لا تختلف كثيراً عن تلك السياسات والإجراءات المقترح تطبيقها في بقية الدول النامية، والتي من شأنها أن تعزز التوجه نحو اقتصاد السوق وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وذلك بهدف تطوير وتنمية قطاعات الإنتاج السلعي والخدمي، ومعالجة

الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد اليمني؛ والتي من أبرزها تدني وانخفاض إنتاجية القطاع الزراعي،وقد حاولنا من خلال هذه الدراسة بيان آثار سياسات تلك البرامج على أداء القطاع الزراعي في الدول النامية، واعتمدنا في ذلك على اليمن كحالة تطبيقية، كون اليمن من الدول النامية التي تبنت تطبيق مثل هذه البرامج، ومن خلال ما سبق نطرح السؤال الجوهري التالي:

ماهي آثار سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية على القطاع الزراعي في الدول النامية بصفة عامة واليمن بصفة خاصة؟.

ولغرض الإلمام بالموضوع وانطلاقاً من السؤال الجوهري السابق نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مضمون سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية التي يتبناها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي؟.
2. ماهي حالة القطاع الزراعي في الدول النامية بصفة عامة واليمن بصفة خاصة قبل البدء في تطبيق سياسات وإجراءات برامج الإصلاحات الاقتصادية؟.
3. ماهي السياسات والإجراءات التي تم تبنيها في إطار هذه البرامج وذات صلة بالقطاع الزراعي؟.
4. ما مدى ملاءمة هذه السياسات والإجراءات في تنمية القطاع الزراعي وتطويره في اليمن؟ وهل أسهمت هذه السياسات والإجراءات فعلاً في تطوير هذا القطاع؟.

فرضيات:

من أجل الإجابة على الأسئلة السابقة في الكتاب تضمنت هذه الدراسة الافتراضات التالية:

1. تعاني اقتصاديات العديد من الدول النامية بما فيها الاقتصاد اليمني العديد من الاختلالات الهيكلية والتي من أبرزها تدني إنتاجية القطاع الزراعي وتخلفه في تلك الدول.
2. تتضمن برامج الإصلاحات الاقتصادية التي يتبناها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي العديد من السياسات والإجراءات التي تؤثر على أداء القطاع الزراعي .
3. لم تسهم السياسات والإجراءات التي تم تبنيها في إطار برنامج الإصلاحات الاقتصادية في تنمية القطاع الزراعي وتطويره في اليمن.

الأهمية:

تظهر أهمية كتاب من خلال معرفة آثار سياسات وإجراءات برامج الإصلاحات الاقتصادية على القطاع الزراعي في الدول النامية بصفة عامة واليمن بصفة خاصة، وكذا معرفة مدى تحقيق تلك البرامج لأهدافها المتمثلة في تنمية هذا القطاع وتطويره، وذلك نظراً للأهمية الكبيرة التي يحتلها القطاع الزراعي في اقتصاديات تلك الدول باعتباره المصدر الأساسي لتوفير سلع الغذاء، ليس لكونه يعتبر مصدراً للعديد من سلع الغذاء ويستوعب نسبة كبيرة من القوى العاملة فحسب؛ بل لأن نسبة كبيرة من سكان الريف في هذه الدول – وخاصة اليمن – تعتمد في معيشتها على هذا القطاع.

أسباب اختيار الموضوع:

1. تناسب الموضوع مع تخصص الكاتب.
2. الأهمية الاقتصادية الكبيرة التي يحتلها القطاع الزراعي لأي بلد من البلدان.
3. ميول الكاتب لمعرفة المواضيع المتعلقة ببرامج الإصلاحات الاقتصادية التي يتبناها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كونها من المواضيع الحديثة.
4. انتماء الكاتب إلى اليمن وهي إحدى الدول النامية مما يمكنه من التعرف على آثار الإصلاحات الاقتصادية على القطاع الزراعي في الدول النامية بصورة أفضل.

الأهداف:

تحاول في هذا الكتاب تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على مضمون برامج الإصلاحات الاقتصادية التي يتبناها صندوق النقد والبنك الدوليين.
2. التعرف على حالة القطاع الزراعي في الدول النامية بصورة عامة واليمن بصفة خاصة قبل البدء في تطبيق برامج الإصلاحات الاقتصادية.
3. التعرف على السياسات والإجراءات التي تم تنفيذها في إطار برامج الإصلاحات الاقتصادية ولها علاقة بالقطاع الزراعي.
4. التعرف على آثار سياسات وإجراءات برامج الإصلاحات الاقتصادية على القطاع الزراعي في الدول النامية بصفة عامة واليمن بصفة خاصة.
5. التعرف على مدى ملاءمة سياسات وإجراءات برامج الإصلاحات الاقتصادية في تنمية وتطوير القطاع الزراعي في الدول النامية بصفة عامة واليمن بصفة خاصة.

6. محاولة الخروج بنتائج وتوصيات مناسبة من شأنها أن تسهم في تنمية القطاع الزراعي وتطويره في اليمن.
7. إثراء المكتبة العربية بصفة عامة والمكتبة اليمنية بصفة خاصة حول موضوع أثر الإصلاحات الاقتصادية على القطاع الزراعي في الدول النامية.

المنهج والأدوات المستخدمة :

لتحقيق أهداف الكتاب استخدم الكاتب مجموعة (خليطاً) من المناهج المعتمدة في الدراسات الاقتصادية، حيث اعتمد على المنهج الو صفي في بعض أجزائه المتعلقة بالإطار الفكري والنظري لبرامج الإصلاحات الاقتصادية، وعرض بنية اقتصاديات الدول النامية بما فيها الاقتصاد اليمني، والمنهج التحليلي لتفسير كافة الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالدراسة، كما استخدم الكاتب منهجية ما قبل – وما بعد لمقارنة أداء القطاع الزراعي في اليمن خلال فترة ما قبل تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية وفترة تنفيذ البرنامج.

أما بالنسبة للأدوات المستخدمة في الدراسة فقد أعتمد الكاتب على الأدوات التالية:

- أدوات التحليل الاقتصادي نظراً لطبيعة الموضوع الاقتصادية.
- الإحصاءات المتعلقة باقتصاديات الدول النامية بما فيها اليمن مع التركيز بدرجة أساسية على الإحصاءات المتعلقة بالقطاع الزراعي.
- كل ما يتعلق بمواضيع برامج الإصلاحات الاقتصادية واقتصاديات الدول النامية بصفة عامة واليمن بصفة خاصة

حدود الدراسة :

الإطار المكاني للدراسة :

اقتصر الإطار المكاني للدراسة على معرفة أثر سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية التي يتبناها صندوق النقد والبنك الدوليين على القطاع الزراعي في اليمن.

الإطار الزماني للدراسة :

حاولنا من خلال هذه الدراسة تغطية الفترة 1984-2005م بحسب ما أتيحت لنا من بيانات وإحصائيات، وقمنا بتقسيم هذه الفترة إلى فترتين كما يلي:

الفترة الأولي 1984-1994م (فترة ما قبل تطبيق برنامج الإصلاحات الاقتصادية في اليمن)

الفترة الثانية 1995-2005م (فترة تطبيق البرنامج).

صعوبات الدراسة :

اثنا فترة قيامنا بإعداد هذه الدراسة، واجهتنا العديد من الصعوبات والمعوقات أبرزها:

- صعوبات في كتابة وتعديل الكتاب على جهاز الكمبيوتر، وخاصة في ظل محدودية أجهزة الكمبيوتر التي تقبل الكتابة باللغة العربية .
- صعوبات في الحصول على البيانات اللازمة لاستكمال عملية الدراسة من قبل الجهات المعنية، وخاصة البيانات المتعلقة بالمشاريع الزراعية التي تم خصخصتها في اليمن .
- بصدد البيانات الإحصائية، واجه الكاتب العديد من الصعوبات أبرزها:
  - ندرة البيانات الإحصائية.
  - التضارب والتناقض في البيانات الإحصائية المتوفرة.
  - عدم وجود أي إحصائيات تبين قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الشطر الجنوبي قبل الوحدة.
  - عدم وجود إحصائيات دقيقة ومتكاملة عن كمية وقيمة مفردات الصادرات والواردات الزراعية في اليمن خلال الفترة 1984-1987م.
  - عدم وجود إحصائيات دقيقة ومتكاملة عن الإنتاج والمساحة لمفردات محاصيل الخضروات والفواكه، والبقوليات، والأعلاف في اليمن خلال الفترة 1984-1987م .

الدراسات السابقة :

هناك العديد من الدراسات التي تطرقت لبيان آثار سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية - التي يتبناها صندوق النقد والبنك الدوليين - على القطاع الزراعي في الدول النامية، غير أن معظم هذه الدراسات كانت على مستوى الأقطار الأخرى، أما على مستوى اليمن فإن الدراسات التي تطرقت لهذا الموضوع لا تزال محدودة جداً، ويعزي الكاتب سبب ذلك إلى أن برنامج الإصلاحات الاقتصادية في اليمن لا يزال حديث التطبيق مقارنة بالدول الأخرى.

وفي حدود علم الكاتب فقد تمثلت أهم وأبرز الدراسات السابقة التي لها صلة بهذا الموضوع على مستوى اليمن فيما يلي:

دراسة الشجاع [1]، هدفت الدراسة إلى معرفة إنعكاسات سياسة تعويم سعر صرف الريال اليمني ـ التي تم تطبيقها في إطار برنامج الإصلاحات الاقتصادية ـ على أداء القطاع الزراعي في اليمن وخاصة في الجوانب المتعلقة بزيادة مساحة وإنتاج المحاصيل الزراعية، وزيادة الصادرات وتقليص الواردات الزراعية، وتخفيض المعدل العام للبطالة من خلال توفير فرص عمل جديدة في هذا القطاع، وقد توصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من قيام اليمن بتطبيق برنامج الإصلاحات الاقتصادية - بما في ذلك تعويم سعر صرف الريال اليمني - ؛ إلا أن البرنامج وما تضمنه من سياسات أخفق في تحقيق النتائج التي كانت متوقعة منه، حيث تبين من النتائج التي توصلت إليها الدراسة عدم زيادة المساحة الكلية المخصصة لزراعة المحاصيل الزراعية في اليمن خلال فترة الدراسة، وبالتالي لم تتحقق زيادة يعتد بها في إنتاج تلك المحاصيل ـ باستثناء زيادة محدودة في بعض المحاصيل معظم هذه الزيادة لا يرجع بدرجة أساسية إلى سياسة تعويم سعر الصرف ـ وتبعاً لذلك لم ترتفع الصادرات الزراعية كما أن الواردات الزراعية لم تنخفض، حيث ظل الاختلال في الميزان الزراعي اليمني قائماً، كما توصلت الدراسة إلى ان سياسات برنامج الإصلاحات الاقتصادية وخاصة سياسة تعويم سعر الصرف لم تسهم في تخفيض المعدل العام للبطالة، لعدم استيعاب نسبة جديدة يعتد بها من القوى العاملة في هذا القطاع، وأشارت الدراسة إلى أن عدم تحقيق النتائج المرجوة من سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية ـ وخاصة سياسة تعويم سعر الصرف ـ التي يتبناها صندوق النقد والبنك الدوليين سواءً في اليمن أو في غيرها من الدول النامية ؛ يرجع أساساً إلى القبول المطلق والمتسرع لتطبيق تلك السياسات والأخذ بها كما لو كانت حقائق مسلماً بصحتها، دون أي مراعاة لمدى ملاءمة تطبيق تلك السياسات في معالجة المشاكل والاختلالات الاقتصادية في هذه الدول.

---

(1) عبد الكريم احمد الشجاع ، « اعتماد سياسة تعويم سعر الصرف وانعكاسات ذلك على أداء القطاع الزراعي »، دراسات اقتصادية، المؤتمر الشعبي العام، صنعاء ، عدد 9 ، أكتوبر – ديسمبر 2003م .

دراسة صبري[1]، هدفت الدراسة إلى معرفة أثر سياسة رفع الدعم ـ التي تم تطبيقها في إطار برنامج الإصلاحات الاقتصادية ـ على المستهلك والمزارع في اليمن، وأوضحت الدراسة إلى أن رفع الدعم عن السلع والخدمات قد أضر بالمستهلك والمزارع بصورة كبيرة، حيث ترتب على تطبيق هذه السياسة تدني المستوى المعيشي وارتفاع نسبة الفقر بين أوساط المزارعين وخاصة في الريف، كما أن هذه السياسة وما تضمنته من رفع أسعار المشتقات النفطية بما في ذلك مادة الديزل قد أسهمت في ارتفاع تكلفة الإنتاج للمحاصيل الحقلية والبستانية بنسب تتراوح ما بين 10ـ 15 ٪، كما أسهمت أيضا في ارتفاع تكاليف النقل، وبينت الدراسة أن سياسة رفع الدعم أسهمت في انتقال بعض الأنشطة الزراعية الصغيرة ـ مثل تربية الأغنام وزراعة الخضروات والفواكه ـ من الريف إلى الحضر .

دراسة الكمالي [2]، - ماجستير- حول الآثار الاقتصادية لسياسة الإصلاح الاقتصادي على الائتمان الزراعي في اليمن، وقد توصلت الدراسة إلى أن قيمة الائتمان الزراعي الممنوح من الجهاز المصرفي ارتفعت من 713 مليون ريال يمني في المتوسط خلال الفترة 1988ــ 1994م (فترة ما قبل تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي) إلى 4343,2 مليون ريال يمني في المتوسط خلال فترة 1995-2001م (فترة تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي) كما أوضحت الدراسة أن قيمة الائتمان الزراعي الممنوح من البنوك التجارية تزايدت بنحو 70,7 ٪ في المتوسط خلال الفترة 1995-2001م مقارنة بالفترة 1988-1994م، إلا أن الأهمية النسبية لقيمة القروض المقدمة من البنوك التجارية تراجعت خلال فترة تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي، حيث انخفضت نسبة حجم الائتمان المقدم من هذه البنوك إلى إجمالي الائتمان المقدم للقطاع الزراعي من 58,3 ٪ إلى 16,4 ٪ في المتوسط خلال الفترة نفسها، وقد أرجعت الدراسة سبب هذا الانخفاض إلى ارتفاع الأهمية النسبية لحجم الإئتمان المقدم من بنك التسليف التعاوني الزراعي وصندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي .

(1) عبد الرحمن صبري، اثر رفع الدعم على المستهلك والمزارع في الجمهورية اليمنية، دراسات اقتصادية، المؤتمر الشعبي العام، صنعاء، عدد 9، أكتوبر – ديسمبر 2003م.

(2) عبد الحميد سيف احمد الكمالي ، « دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الإصلاح الاقتصادي على الائتمان الزراعي في الجمهورية اليمنية»، (جامعة صنعاء ، كلية الزراعة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2003م).

دراسة اليساني [1]، - دكتوراه - حول أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على القطاع الزراعي بالجمهورية اليمنية، وقد أوضحت الدراسة ان الناتج المحلي للقطاع الزراعي بالأسعار الثابتة نما بمعدلات جيدة خلال فترة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي وصل أعلاها إلى نحو 14 ٪ تقريباً عام 1998م، إلا أن هذا المعدل سرعان ما انخفض بدرجة كبيرة جداً عام 1999م ولم يتجاوز 1,2 ٪، أما خلال الأعوام،2002،2001،2000م فقد بلغت معدلات نمو هذا القطاع 4,2 ٪، 5,89 ٪، 3,89٪ على التوالي، كما أوضحت الدراسة أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي للقطاع الزراعي ازدادت في متوسط الفترة 1995-2002م (فترة تنفيذ البرنامج)، مقارنة بمتوسط الفترة 1990-1994م (فترة ما قبل تنفيذ البرنامج)، حيث بلغت الزيادة نحوا 927، 70مليار ريال للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة على التوالي، وحوالي 138، 14 مليار ريال للناتج المحلي للقطاع الزراعي بالأسعار الجارية والثابتة على التوالي، كما بلغت الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي حوالي 7106ريال بالأسعار الجارية، أما بالنسبة للزيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي بالأسعار الثابتة فقد كانت متواضعة خلال فترة البرنامج ولم تتجاوز 300ريال، وفيما يخص العمالة الزراعية أوضحت الدراسة أن نسبة مساهمة القوى العاملة في القطاع الزراعي إلى إجمالي القوى العاملة تراجعت خلال فترة البرنامج، كما أشارت الدراسة إلى أن عجز الميزان التجاري الزراعي تزايد خلال فترة تطبيق البرنامج، وعن تأثير سياسات الإصلاح الاقتصادي على محصول البن بينت الدراسة أن له تاثيراً إيجابياً في زيادة المساحة والإنتاج لهذ المحصول خلال فترة الإصلاح الاقتصادي ؛ نتيجة للإصلاحات السعرية التي تم تطبيقها في إطار البرنامج، وتعتبر هذه الدراسة من أهم الدراسات التي تطرقت لبيان آثار سياسات الإصلاحات الاقتصادية على القطاع الزراعي في اليمن، إلا أنها ركزت بدرجة أساسية على بيان آثار سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تضمنتها الخطة الخمسيه الأولى والخطة الخمسية الثانية، ولم تتوسع كثيراً في سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية التي يتبناها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، كذلك الدراسات

(1) علي عبد الله محمد اليساني ، «دراسة اقتصادية لأثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على القطاع الزراعي في الجمهورية اليمنية » ، (جامعة عين شمس ، كلية الزراعة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2005م.

الثلاث الأولى ـ السابق الإشارة إليها ـ بالرغم من أهميتها إلا أن تطرقها للموضوع أقتصر على سياسات معينة (تعويم سعر الصرف، رفع الدعم، الإئتمان)، وبالتالي سنحاول أن تكون دراستنا هذه أكثر توسعاً بحيث تشمل معظم سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية التي يتبناها الصندوق والبنك.

خطة:

لإنجاز هذه الدراسة والإجابة على إشكالية واختبار الفرضيات ؛ قمنا بتقسيم الكتاب إلى خمسة فصول، بالإضافة إلى المقدمة العامة والخاتمة العامة،كما يلي:

الفصل الأول: تطرقنا فيه إلى اقتصاديات الدول النامية وبرامج الإصلاحات الاقتصادية، من خلال ثلاثة مباحث، تطرقنا في المبحث الأول إلى اقتصاديات الدول النامية ومبررات الإصلاحالاقتصادي، وتناولنا في المبحث الثاني مضمون برامج الإصلاحات الاقتصادية، أما المبحث الثالث فقد تطرقنا فيه إلى بعض المؤشرات الإحصائية لأداء القطاع الزراعي في الدول النامية .

الفصل الثاني: خصصناه لعرض وتحليل أسباب ضعف وتدهور القطاع الزراعي في الدول النامية، وقد حاولنا في هذا الفصل تحليل تلك الأسباب وتصنيفها إلى عوامل اقتصادية، وبشرية، وطبيعية من خلال مبحثين، تطرقنا في المبحث الأول للعوامل الاقتصادية، وفي المبحث الثاني للعوامل البشرية والطبيعية.

الفصل الثالث: تناولنا فيه القطاع الزراعي والسياسات الاقتصادية في اليمن ودوافع الإصلاحات الاقتصادية، من خلال ثلاثة مباحث، تطرقنا في المبحث الأول إلى القطاع الزراعي والسياسات الاقتصادية في الشطر الشمالي قبل الوحدة، وتطرقنا في المبحث الثاني إلى القطاع الزراعي والسياسات الاقتصادية في الشطر الجنوبي قبل الوحدة، وتناولنا في المبحث الثالث الاقتصاد اليمني بعد الوحدة ودوافع الإصلاحات الاقتصادية .

الفصل الرابع: خصصناه لبيان آثار برامج الإصلاحات الاقتصادية على القطاع الزراعي في اليمن من خلال مبحثين، المبحث الأول تناولنا فيه سياسات برامج التثبيت الاقتصادي وآثارها على القطاع الزراعي، وتطرقنا في المبحث الثاني إلى سياسات برامج التكيف الهيكلي وآثارها على القطاع الزراعي.

الفصل الخامس: خصصناه لتقييم نتائج برنامج الإصلاحات الاقتصادية على أداء القطاع الزراعي في اليمن، من خلال مبحثين، تناولنا في المبحث الأول مؤشرات أداء القطاع الزراعي

في ظل برنامج الإصلاحات الاقتصادية، وتطرقنا في المبحث الثاني إلى مدى ملاءمة سياسات برنامج الإصلاحات الاقتصادية في تطوير القطاع الزراعي في اليمن .

أما الخاتمة العامة فقد تضمنت ابرز النتائج التي توصلنا لها من خلال هذه الدراسة، وكذا أهم التوصيات التي رأيناها ضرورية والتي من شانها أن تسهم في تطوير القطاع الزراعي في اليمن.

الفصل الأول

اقتصاديات الدول النامية وبرامج الإصلاحات الاقتصادية

الفصل الأول

اقتصاديات الدول النامية وبرامج الإصلاحات الاقتصادية.

تمهيد:

خلال الفترة الواقعة مابين 1945-1969م شهد الاقتصاد العالمي فترة ازدهار اقتصادي لم يسبق له مثيل، وكانت الأوضاع الاقتصادية في معظم الدول النامية خلال تلك الفترة شبه مستقرة، ولم تكن حينها تلك الدول تعاني من أي مشاكل أو اختلالات اقتصادية بالصورة التي هي عليها اليوم، بل ان بعض تلك الدول خلال تلك الفترة حققت معدلات نمو اقتصادي مرتفعة فاقت احياناً معدلات النمو التي حققتها الدول الصناعية المتقدمة خلال الفترة نفسها؛ إلا انه مع بداية عقد السبعينات من القرن الماضي بدأت معظم الدول النامية تواجه العديد من المشاكل الاقتصادية، ومع بداية عقد الثمانينات تفاقمت تلك المشاكل والاختلالات بدرجة كبيرة، ومما أسهم في ذلك بروز العديد من العوامل (الأزمات) الداخلية والخارجية خلال تلك الفترة، وكمحاولة من هذه الدول لمعالجة تلك المشاكل والاختلالات وإصلاح أوضاعها الاقتصادية؛ اضطرت إلى تبني برامج إصلاحات اقتصادية.

ونتطرق في هذا الفصل لأبرز دوافع الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، وكذا مضمون برامج الإصلاحات الاقتصادية، والسياسات التي تتضمنها هذه البرامج، مركزين في ذلك بدرجة أساسية على برامج الإصلاحات التي يتم تبنيها من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي – كونها موضوع دراستنا – ونتطرق في نهاية الفصل لأبرز مؤشرات أداء القطاع الزراعي في الدول النامية، وسيتم ذلك من خلال ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: اقتصاديات الدول النامية ومبررات الإصلاح الاقتصادي.

المبحث الثاني : مضمون برامج الإصلاحات الاقتصادية.

المبحث الثالث: بعض المؤشرات الإحصائية لأداء القطاع الزراعي في الدول النامية.

المبحث الأول

اقتصاديات الدول النامية ومبررات الإصلاح الاقتصادي

1- الأوضاع الاقتصادية في الدول النامية خلال عقدي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي:

عقب الحرب العالمية الثانية وبالتحديد خلال الفترة (1945- 1969م) شهد الاقتصاد العالمي فترة رواج وازدهار عالمي، وحققت معظم دول العالم معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، ولم يقتصر النمو الاقتصادي المرتفع هذا على الدول المتقدمة بل شمل أيضاً الدول النامية حديثة الاستقلال. ليس هذا فحسب؛ بل إن الإحصائيات تشير إلى أن الدول النامية خلال الفترة المشار إليها حققت معدلات نمو اقتصادي أكبر من تلك المعدلات التي حققتها الدول المتقدمة حيث بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية خلال الفترة 1945- 1970م حوالي 6,5٪ في حين لم يتجاوز هذا المعدل في الدول الصناعية الرأسمالية 4,5٪ خلال الفترة نفسها [1].

وقد كان من الأسباب التي أسهمت في تحقيق الدول النامية لمعدلات النمو الاقتصادي المرتفعة هذه هو استفادتها من فترة الازدهار التي شهدها الاقتصاد العالمي؛ إذ أنه وفي ظل هذا الازدهار استفادت هذه الدول من انتعاش التجارة الدولية وما رافق هذا الانتعاش من نمو اقتصادي حيث زاد الطلب العالمي على صادرات الدول النامية وخاصة على صادراتها من المواد الأولية التي تشكل أهمية نسبية كبيرة في هيكل صادراتها، كما استفادت هذه الدول من استقرار نظام النقد الدولي الذي شهده العالم خلال تلك الفترة، وتمكنت معظم الدول النامية من الحصول على قروض من أسواق النقد الدولية بشروط ميسرة وأسعار فائدة منخفضة كما حصلت على مقادير مناسبة من المعونات الدولية، وقد أسهمت كل هذه الظروف في إحداث

(1) سيد البواب، برامج التثبيت والتكييف الهيكلي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي محاورها. تحليلها. تأثيرها، (القاهرة، البيان للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، 2002م)، ص:17.

تنمية اقتصادية واجتماعية لابأس بها في معظم الدول النامية [1]، وقد كان من الطبيعي أن يرافق التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها معظم الدول النامية خلال تلك الفترة _ فترة ازدهار الاقتصاد العالمي _ ارتفاع معدلات نموها الاقتصادي كما أن متوسط دخل الفرد في تلك الدول قد شهد نمواً ملحوظاً، ومن الأسباب التي أسهمت في ارتفاع متوسط دخل الفرد في الدول النامية خلال تلك الفترة ارتفاع معدلات نموها الاقتصادي بدرجة تفوق معدلات نموها السكاني هذا الأمر كان له انعكاسات ايجابية أسهمت في تحسين مستوى معيشة الفرد في تلك الدول، وفيما يخص معدلات البطالة فقد كانت خلال تلك الفترة منخفضة ولم تكن البطالة حينها تشكل مشكلة كما هو في وقتنا الحاضر ومن العوامل التي أسهمت في انخفاض معدلات البطالة خلال تلك الفترة ازدهار الاقتصاد العالمي، وكذا النهضة التنموية التي شهدتها العديد من الدول النامية، بالإضافة إلى ارتفاع المستوى التعليمي وما نجم عنهما من توفر فرص عمل، كما أن فتح باب الهجرة الدولية خلال تلك الفترة قد ترتب عليه انتقال أعداد لا يستهان بها من القوى العاملة في الدول النامية للعمل في الدول الصناعية المتقدمة هذا الأمر بدوره أسهم أيضاً في تخفيض معدلات البطالة في الدول النامية [2]. وهكذا يتبين أن معظم دول العالم خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية عقد الستينات من القرن الماضي وامتدت ما يقارب ربع قرن من الزمن، قد شهدت فترة ازدهار في اقتصادياتها وقد كان لازدهار الاقتصاد العالمي خلال تلك الفترة آثار ايجابية على اقتصاديات دول العالم بصفة عامة وعلى اقتصاديات الدول النامية بصفة خاصة، كما ان معظم دول العالم _ النامية والمتقدمة _ قد حققت خلال تلك الفترة معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، وشهدت أوضاعاً اقتصادية مستقرة، ولا يعني ذلك أن تلك الدول لم تكن خلال تلك الفترة تواجه أي مشاكل اقتصادية؛ بل على العكس من ذلك كانت هناك العديد من المشاكل، ولكن نظراً لان هذه المشاكل كانت محدودة وفي أطوارها الأولى ولم تستفحل بعد؛ فقد تمكنت معظم تلك الدول من مواجهتها والحد من آثارها السلبية،

---

(1) رفاعي عبد العزيز رفاعي، « تأثير برامج التثبيت والتكيف الهيكلي على التنمية الاجتماعية في الدول العربية مع دراسة تطبيقية على مصر»، (جامعة عين شمس، كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2001)، ص 10.

(2) سيد البواب، مرجع سابق، ص ص:17-18.

وبالتالي لم تكن تشكل حينها عائقاً أمام نمو واستقرار اقتصاديات الدول خلال تلك الفترة. إلا أن الأوضاع الاقتصادية المستقرة ومعدلات النمو الاقتصادي المرتفعة التي شهدتها معظم اقتصاديات الدول النامية خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الستينات من القرن الماضي سرعان ما تلاشت؛ إذ أنه مع بداية عقد السبعينات بدأت تلك الدول تواجه العديد من الأزمات (الصدمات) الخارجية والداخلية الواحدة تلو الأخرى ابتداءً بأزمة الغذاء، وأزمة نظام النقد الدولي في بداية السبعينات، ومروراً بأزمة (صدمة) النفط الأولى عام 1973م والثانية عام 1979م وانتهاء بأزمة المديونية التي برزت بشكل واضح عام 1982م [1]، ونتيجة لهذه الأزمات وغيرها من العوامل الأخرى _ التي سنتطرق لها لاحقاً _ بدأت معظم الدول النامية منذ بداية عقد السبعينات تواجه العديد من المشاكل والاختلالات الاقتصادية أبرزها:

- انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي.
- ارتفاع العجز في موازين المدفوعات.
- ارتفاع معدلات التضخم والبطالة.
- انخفاض دخل الفرد وارتفاع مستويات الفقر.

ومع بداية عقد الثمانينات من القرن الماضي تفاقمت هذه المشاكل والاختلالات الاقتصادية بدرجة كبيرة.

2- العوامل التي أسهمت في تدهور اقتصاديات الدول النامية خلال عقدي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي:

في رأينا ان المشاكل والاختلالات الاقتصادية التي واجهتها العديد من الدول النامية خلال فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، قد نجمت نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل (الأزمات) الخارجية، والداخلية والتي يمكن إيضاح أبرزها فيما يلي:

(1 حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، (الكويت، مطابع الوطن، 2000م)، ص: 107،80 .

2- 1 العوامل الخارجية:

يمكن تلخيص ابرز العوامل (الصدمات) الخارجية التي أسهمت في تدهور اقتصاديات الدول النامية خلال عقدي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي فيما يلي:

2- 1- 1 تدهور معدلات التبادل التجاري:

تدهورت معدلات التبادل التجاري الدولي خلال فترة السبعينات والثمانينات تدهوراً ملحوظاً في غير صالح الدول النامية غير النفطية، وقد بلغ متوسط هذا التدهور خلال الفترة 1973- 1983م حوالي 3,9٪ [1] ومن الأسباب التي أسهمت في ذلك التدهور:

أ - ارتفاع أسعار واردات الدول النامية:

ارتفعت أسعار السلع (غذائية، وسيطة، استثمارية،) والخدمات (نقل، تأمين،) التي كانت تستوردها الدول النامية من الدول الصناعية المتقدمة خلال تلك الفترة بنسبة كبيرة، ومن العوامل التي أسهمت في ارتفاع أسعار واردات الدول النامية غير النفطية أزمة النفط التي شهدها العالم خلال تلك الفترة أو ما أطلق عليها العالم حينذاك بصدمة النفط الأولى (First Oil Shock) وصدمة النفط الثانية حيث كانت الأولى أواخر عام 1973م عندما ارتفع سعر النفط من 3,01 دولار أمريكي للبرميل الواحد إلى 11,65 دولار أمريكي، والثانية عام 1979م عندما ارتفع سعر البرميل إلى 26دولار أمريكي[2]، وقد أسهم هذا الأمر في زيادة تكلفة واردات الدول النامية غير النفطية من النفط ومشتقاته، كما أدى ارتفاع أسعار النفط خلال تلك الفترة إلى ارتفاع أسعار السلع الصناعية التي تستوردها الدول النامية من الدول الصناعية المتقدمة وقد كان مبرر الدول الصناعية في رفع أسعار تلك السلع هو ارتفاع أسعار النفط ومشتقاته، إلا أنه يلاحظ أنه بالرغم من أن أسعار النفط العالمية قد انخفضت في بداية الثمانينات إلى ما يقارب نصف ما كانت عليه في بداية السبعينات من القرن الماضي، ومع ذلك

(1) سيد البواب، مرجع سابق، ص: 30.

(2) حازم الببلاوي، مرجع سابق، ص: 93.

ظلت أسعار السلع الصناعية مرتفعة [1]، ومن المفيد أن نشير هنا إلى أن صدمتي النفط الأولى والثانية كانت من أهم أسباب تدهور معدلات التبادل التجاري في الدول النامية غير النفطية خلال تلك الفترة حيث ترتب عليها ارتفاع الواردات بصفة عامة والواردات النفطية بصفة خاصة، وللدلالة على ذلك أشارت إحدى الدراسات المتعلقة بتحليل أثر الصدمات الخارجية على اقتصاديات الدول النامية غير النفطية من خلال اعتمادها على عينة مكونة من 25 دولة إلى أن حوالي 60 ٪ من هذه الدول واجهت تدهوراً ملموساً في معدلات تبادلها التجاري عقب صدمة النفط الأولى، وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن حوالي 76٪ من العينة نفسها أظهرت تحسناً ملحوظاً في معدلات تبادلها التجاري وذلك بعد استبعاد أثر تزايد مدفوعات الواردات النفطية من الإحصاءات المتعلقة بأسعار الواردات[2].

ب- انخفاض أسعار صادرات الدول النامية من المواد الأولية:

في الفترة التي شهدت فيها أسعار واردات الدول النامية ارتفاعاً شديداً شهدت أسعار صادرات تلك الدول من المواد الأولية انخفاضاً شديداً ويرجع ذلك لعدة أسباب منها الكساد والركود الذي تزامن مع التضخم في الدول الصناعية الرأسمالية الذي ظهر أثر الأزمة الاقتصادية العالمية التي ظهرت في بداية السبعينات من القرن الماضي والمعروفة بظاهرة الركود التضخمي (Stag Inflation)، كذلك من أسباب انخفاض كمية وقيمة صادرات الدول النامية خلال تلك الفترة [3]:

- إحلال الكثير من المواد التصنيعية بدلاً من المواد الخام نتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجي الذي تم إحرازه في هذا المجال، كما أن ارتفاع الإنتاجية أسهم في انخفاض نصيب الوحدة المنتجة من الصناعات التحويلية من المواد الأولية والخام.

(1) محمد محروس إسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع مع اهتمام خاص بدراسات الجدوى الاقتصادية، (الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1997م)، ص: 355.

(2) سميرة أيوب، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي، دراسة تحليلية تقييمية، (الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، 2000م)، ص ص: 31-32.

(2) سيد البواب، مرجع سابق، ص: 19، 22، 25.

- بروز النزعة الحمائية التي اتبعتها العديد من الدول الصناعية خلال تلك الفترة ضد صادرات الدول النامية؛ وبالذات المصنعة ونصف المصنعة تحت مبرر حماية إنتاجها المحلي، كما ان انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية المتقدمة عقب أزمة النفط الأولى والثانية (1)، أسهم في انخفاض طلب هذه الدول على واردات الدول النامية .

وهكذا تدهورت معدلات التبادل التجاري في الدول النامية بسبب ارتفاع أسعار وارداتها وانخفاض أسعار صادراتها لأن العلاقة النسبية بين أسعار الصادرات وأسعار الواردات أصبحت في غير صالح الدول النامية، هذا التدهور كان له آثار سلبية على اقتصاديات الدول النامية وخاصة غير النفطية، وكان من الأسباب الرئيسة التي أسهمت في تفاقم عجز موازين مدفوعاتها ولجوئها إلى الخارج للاقتراض لمواجهة هذا العجز، وبالتالي ارتفاع مديونيتها الخارجية، وقد قدرت إحدى الدراسات الآثار السلبية الناجمة عن تدهور معدلات التبادل التجاري الدولي خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي في بعض مناطق الدول النامية كما هو موضح بالجدول التالي:

(1) سميرة أيوب، مرجع سابق، ص: 57.

جدول رقم (1)

اثر تدهور معدلات التبادل التجاري على بعض مناطق الدول النامية خلال عقد الثمانينات من القرن العشرين.

المنطقة	الأثر (كنسبة مؤية من الناتج المحلي الإجمالي)
إفريقيا الصحراوية	10,1-
شرق آسيا (بدون الصين)	3,9-
الصين	،6-
جنوب آسيا(بدون الهند)	7,9-
الهند	4,6-
دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	6,3-

المصدر: سيد البواب، مرجع سابق، ص: 32.

2- 1- 2 أزمة المديونية الخارجية:

مع نهاية عقد الستينات من القرن الماضي كان حجم المديونية الخارجية للدول النامية منخفض نسبياً وبالتالي لم تكن المديونية خلال تلك الفترة تمثل مشكلة ذات أهمية بالنسبة لتلك الدول، إلا أنه ومع مرور الوقت وبالتحديد عقب صدمة النفط الأولى عام 1973م وما نجم عن ذلك من تدهور لمعدلات التبادل التجاري الدولي اضطرت العديد من تلك الدول إلى التوسع في الاقتراض الخارجي، ونتيجة لذلك ارتفعت مديونيتها الخارجية بدرجة كبيرة بلغت عام 1981م ما يقارب 673,2 مليار دولار أمريكي، بينما لم تكن تتجاوز عام 1970م 67 مليار دولار أمريكي [1]، وهو ما يعني أن حجم المديونية الخارجية للدول النامية خلال الفترة 1970-1981م ارتفع أكثر من عشرة أضعاف، وهكذا بدأت تبرز مشكلة المديونية الخارجية في الدول النامية شيئاً فشيئاً إلى أن تفاقمت وبلغت ذروتها عام 1982م عندما أعلنت المكسيك عجزها عن سداد ديونها وكان هذا الإعلان بمثابة الشرارة الأولى لانفجار أزمة المديونية، ومن الأسباب التي أجبرت الدول النامية على التوسع في الاقتراض وبالتالي ارتفاع مديونيتها الخارجية خلال تلك الفترة:

(1) سميرة أيوب، مرجع سابق، ص: 58.

أ- تدهور معدلات التبادل التجاري الدولي:

يعتبر تدهور معدلات التبادل التجاري الذي شهدته معظم الدول النامية خلال فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي والذي سبق وتطرقنا إليه من أهم الأسباب التي أسهمت في بروز أزمة المديونية في تلك الدول، نظراً لأن هذا التدهور أدى إلى انخفاض حصيلة صادراتها من العملات الأجنبية وارتفاع أسعار وارداتها، وهذا بدوره أسهم في عجز موازين مدفوعاتها، ونتيجة لذلك اضطرت العديد من تلك الدول إلى الاقتراض من الخارج لمعالجة هذا العجز [1].

ب- ارتفاع أسعار الفائدة العالمية:

ارتفعت أسعار الفائدة العالمية على القروض التي حصلت عليها الدول النامية بنسبة كبيرة وخاصة القروض المقدمة من المصادر التجارية (القروض المصرفية، تسهيلات الموردين)، كما أن العديد من الجهات الدائنة قلصت من بعض المزايا الائتمانية التي كانت تقدمها للدول المقترضة (المدينة) سواء في الجوانب المتعلقة بفترة السماح أو بفترة سداد القرض، وهو ما أسهم في ارتفاع عبء خدمة المديونية الخارجية على الدول النامية من 6 مليار دولار عام 1970م إلى حوالي 83,1 مليار دولار عام 1981م [2].

ج- اختلال السياسات الاقتصادية المطبقة:

أسهمت السياسات الاقتصادية التي طبقتها العديد من الدول النامية خلال تلك الفترة في بروز وتفاقم مشكلة المديونية الخارجية في تلك الدول، على سبيل المثال لا الحصر اتبعت العديد من تلك الدول سياسات مالية توسعية رافقها توسع في الإنفاق الحكومي دون أن يقابل ذلك زيادة في الإيرادات، وقد أدى هذا إلى بروز عجز في موازناتها الحكومية، ومن ثم لجوء العديد من تلك الدول إلى الخارج للاقتراض لتغطية هذا العجز، كذلك سياسة سعر الصرف التي طبقتها العديد من الدول النامية واتسمت بتقييم قيمة العملة الوطنية بأكبر من قيمتها الحقيقية

---

(1) نبيه احمد سلامة،« برامج الإصلاح الاقتصادي وآثارها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن »، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، دراسة غير منشورة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، مايو2002م)، ص: 117.

(2) سميرة أيوب، مرجع سابق، ص: 58.

أسهمت في تدهور معدلات الفائدة الحقيقية المحلية في هذه الدول، هذا الأمر أدى بدوره إلى حدوث تدفق عكسي لمبالغ كبيرة من رؤوس الأموال الوطنية لاستثمارها في الخارج بدلاً من الداخل، وبالتالي لجوء العديد من الدول النامية إلى الاقتراض من الخارج من أجل تعويض النقص في الموارد المالية المحلية المتاحة، وتعتبر بعض دول أمريكا اللاتينية خير مثال على ذلك، حيث تشير الإحصائيات إلى أن أكثر من 50٪ من الديون المستحقة على بعض هذه الدول – على سبيل المثال فنزويلا- يرجع سببها إلى هروب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج [1]، وفي اعتقادنا أن انتشار ظاهرة هروب رؤوس الأموال الوطنية التي برزت في الدول النامية خلال عقدي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي كان لها تأثير سلبي مزدوج على اقتصاديات هذه الدول، فمن ناحية حرم الاقتصاد الوطني من العائد الذي كان من الممكن أن يتحقق في حالة ما إذا تم استثمار رؤوس الأموال هذه في الداخل، ومن ناحية أخرى أسهمت في ارتفاع المديونية الخارجية لهذه الدول وتزايد الأعباء الناجمة عن هذه المديونية وذلك نظرا لاضطرار العديد من تلك الدول إلى التوسع في الاقتراض من الخارج لمواجهة النقص الذي نجم في مواردها المالية المحلية بسبب هروب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج.

د- انخفاض حجم المعونات المقدمة للدول النامية:

العديد من الدول النامية كانت تحصل على معونات ومساعدات خارجية – إما على شكل نقدي أو على شكل عيني- من الدول الصناعية المتقدمة إلا أنه وبسبب موجة الركود التضخمي [2]، الذي أصاب معظم اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة خلال عقد السبعينات وبداية عقد الثمانينات من القرن الماضي انخفض حجم المعونات والمساعدات التي كانت تقدمها هذه الدول للدول النامية، هذا الأمر بدوره أسهم في زيادة الأعباء الاقتصادية التي تتحملها الدول النامية كما أن العديد من هذه الدول وبسبب انخفاض حجم المعونات والمساعدات التي كانت تتلقاها قد اضطرت إلى التوسع في الاقتراض الخارجي لتغطية الفجوة الناجمة عن الانخفاض في حجم هذه المعونات وهو ما أسهم في زيادة المديونية الخارجية لهذه الدول.

---

(1) المرجع نفسه، ص ص: 62-63.

(2) رفاعي عبد العزيز رفاعي، مرجع سابق، ص: 10.

وهكذا أسهمت الأسباب المشار إليها سابقاً في ارتفاع الديون الخارجية وتزايد أعبائها في الدول النامية بدرجة كبيرة أصبحت عندها العديد من هذه الدول عاجزة عن سدادها، وهو ما جعل مشكلة المديونية في هذه الدول تأخذ بعداً آخر؛ حيث ترتب على عدم قدرة هذه الدول على سداد ديونها توسعها في الاقتراض مرة أخرى وبشكل مفرط من أجل الوفاء بسداد هذه الديون وأعبائها، هذا الأمر أدى إلى انتشار ظاهرة التدفق العكسي للموارد، أي أن إجمالي الديون القائمة المطلوب سدادها يتجاوز حجم ما يتدفق من قروض جديدة، وبالتالي فقد كانت المحصلة النهائية انخفاض حجم التدفق الصافي للموارد الأجنبية إلى هذه الدول (1)، وأصبحت مشكلة المديونية الخارجية من أهم المشاكل الاقتصادية التي واجهتها الدول النامية خلال عقدي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، وكانت من أهم الأسباب التي دفعت الدول النامية إلى تطبيق برامج إصلاحات اقتصادية بالاتفاق والتنسيق مع صندوق النقد والبنك الدوليين (2).

2- 1- 3 انتهاء العمل بنظام ثبات سعر صرف الدولار الأمريكي:

كان للحرب العالمية الثانية آثار سلبية على كافة اقتصاديات دول العالم وخرجت هذه الدول من تلك الحرب محطمة تماماً في اقتصادياتها باستثناء الاقتصاد الأمريكي الذي خرج من تلك الحرب سليماً ليس هذا فحسب؛ بل إن هذه الحرب أضافت إلى اقتصاده المدني اقتصاداً عسكرياً، ونتيجة لخروج الاقتصاد الأمريكي من تلك الحرب قوياً تم اختيار الدولار الأمريكي ليصبح إلى جانب الذهب كنقود دولية في تسوية المدفوعات،كذلك أصبح الدولار ضمن احتياطيات العديد من الدول لمواجهة أي اختلال في موازين مدفوعاتها، وقد ظلت الولايات المتحدة الأمريكية ملتزمة بتحويل الدولار إلى ذهب بسعر ثابت (35 دولار للأوقية) إلا أنه مع استمرار زيادة الحاجة إلى السيولة ومن ثم الدولار وعدم نمو الذهب بما يوازي هذه الزيادة أصدرت الولايات المتحدة في أغسطس 1971م (3) قراراً أعلنت فيه تخليها عن قابلية تحويل

---

(1) سميرة أيوب، مرجع سابق، ص 60.

(2) ارسلان محمد احمد، تجارب الإصلاح الهيكلي في القطاعات المالية والنقدية للبلدان المتجهة نحو اقتصاد السوق (نماذج التطبيق ودروس الاستفادة من اليمن)، (صنعاء، مركز عبادي للدراسات والنشر، 2002م)، ص: 142.

(3) حازم الببلاوي، مرجع سابق، ص: 85،86،91.

الدولار إلى ذهب، وقد أعقب ذلك تعويم أسعار الصرف، وقد كان لهذا القرار وما تلاه من تعويم في أسعار الصرف نتائج سلبية على الدول النامية من أبرزها عدم مقدرة تلك الدول على التنبؤ بمعرفة حصيلة مواردها، وكذلك قيمة التزاماتها الخارجية من النقد الأجنبي [1]، ومما لاشك فيه أنه في ظل عدم توفر مثل هذه المعلومات يصعب اتخاذ القرارات الاقتصادية الملائمة.

2- 2 العوامل الداخلية:

أسهمت العديد من العوامل الداخلية إلى جانب العوامل الخارجية – السابق الإشارة إليها- في تدهور اقتصاديات الدول النامية خلال فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، ويمكن إيضاح ابرز هذه العوامل فيما يلي:

2- 2- 1 انخفاض كفاءة السياسات الاقتصادية المطبقة: [2]

مما لاشك فيه أن مستوى الأداء الاقتصادي الذي يحققه بلد ما يعتمد بدرجة أساسية على مدى قدرة وفعالية السياسات الاقتصادية المطبقة في تخصيص الموارد الاقتصادية لذلك البلد، لكن إذا ما تتبعنا السياسات الاقتصادية التي طبقتها الدول النامية خلال الفترة الماضية فسنجد أن العديد من هذه الدول – إن لم يكن معظمها إذا ما استثنينا بعض دول شرق آسيا- قد طبقت سياسات اقتصادية غير ملاءمة يمكن وصفها بأنها ذات كفاءة منخفضة، ففيما يخص السياسات المالية المطبقة في العديد من الدول النامية نجد أن هذه الدول قد طبقت منذ عقد الستينات من القرن الماضي، سياسات مالية توسعية وبالرغم من أن هذه السياسات المالية التوسعية قد أسهمت في توسع حجم النشاط الاقتصادي، وارتفاع معدلات النمو والتوظف في الاقتصاد، وأحداث تحولات هيكلية في اقتصاديات هذه الدول إلا أنها بالمقابل أفرزت آثاراً سلبية على اقتصاديات هذه الدول وكانت عامل رئيسا في زعزعة استقرارها الاقتصادي نظراً لأن السياسات المالية التوسعية التي تم تطبيقها في تلك الدول اتسمت بانخفاض كفائتها في

---

(1) رفاعي عبد العزيز رفاعي، مرجع سابق، ص: 9.

(2) خليفة مهدي أبو الليل، «سياسة التحرر الاقتصادي والأداء الاقتصادي الكلي في اقتصاديات الدول النامية بالإشارة لمصر »، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة بسوهاج، جامعة جنوب الوادي، مجلد 11، عدد 1، يونيو 1997م، ص:114.

تخصيص الموارد المالية، وفي اختيار مصادر التمويل المناسبة، الأمر الذي نجم عنه زيادة واختلال هيكل العجز المالي وهيكل تمويله، وفيما يخص السياسات النقدية المطبقة في تلك الدول فقد كانت تابعة للسياسة المالية اذ انه ونظراً للدور الكبير التي كانت تقوم به العديد من هذه الدول في النشاط الاقتصادي، وفي وضع الخطط الاقتصادية خلال الفترة الماضية فقد كانت السياسات النقدية المطبقة في هذه الدول تابعة للسياسات المالية واقتصر الهدف الرئيسي لهذه السياسات على تمويل بنود الخطط الاقتصادية بغض النظر عن دور هذه السياسات في تحقيق الاستقرار النقدي.

ونشير هنا إلى أن السياسات المالية التوسعية التي اتبعتها العديد من تلك الدول وخاصة فيما يتعلق بجانب الإنفاق الحكومي، وكذلك لجوء العديد من هذه الدول إلى التوسع في الإصدار النقدي لتمويل العجز المالي كان من أهم الأسباب التي أسهمت في ارتفاع معدلات نمو الطلب الكلي بمعدلات تفوق نمو العرض الكلي من جهة، وزيادة تفاقم المشاكل والاختلالات الاقتصادية في هذه الدول من جهة أخرى[1]، ولم تكن سياسات سعر الصرف بمعزل عن ذلك فقد اتبعت العديد من الدول النامية سياسات صرف اتسمت بالرقابة على الصرف الأجنبي وقامت العديد من هذه الدول بتقييم عملتها الوطنية بقيمة اكبر من قيمتها الحقيقية، وكذلك الحال بالنسبة للسياسات السعرية فقد اتبعت العديد من هذه الدول سياسات سعرية مشوهة لا تعكس التكلفة الحقيقية للسلع والخدمات، وقد أدى هذا الأمر بدوره إلى بروز اختلاف واضح بين أسعار السلع المحلية وأسعار السلع الأجنبية لصالح أسعار السلع الأجنبية [2] وعلى وجه الخصوص أسعار السلع الأساسية الغذائية الأمر الذي نجم عنه التحول إلى إنتاج السلع ذات المر دودية المرتفعة على حساب إنتاج السلع الأساسية وهو ما أسهم في زيادة الواردات الأجنبية من هذه السلع وبالتالي زيادة عجز ميزان المدفوعات

وفيما يخص السياسات التجارية فقد ركزت بدرجة أساسية على إستراتيجية إحلال الواردات وانسجاماً مع ما يتطلبه تنفيذ هذه الإستراتيجية فقد قامت العديد من هذه الدول بفرض تعريفات جمركية مرتفعة على الواردات الأجنبية لغرض حماية صناعاتها المحلية، كما

---

(1) سميرة أيوب، مرجع سابق، ص: 35.

(2) نبيه احمد سلامة، مرجع سابق، ص: 116.

قامت بتقديم الدعم المبرر وغير المبرر لهذه الصناعات، وبغض النظر عن مستوى جودة هذه الصناعات وقدرتها على منافسة الصناعات الأجنبية المماثلة لها في الأسواق المحلية والأجنبية.

2- 2- 2 انخفاض كفاءة أداء مؤسسات القطاع العام:

قامت – ولا تزال – العديد من الدول النامية بإنفاق مبالغ كبيرة على مؤسسات القطاع العام فيها، إلا أنه بالرغم من ذلك تتسم معظم هذه المؤسسات في الدول النامية بانخفاض كفاءتها الإنتاجية من جهة ووجود فساد مالي وإداري في بعض هذه المؤسسات من جهة أخرى وقد أسهم كل ذلك في ارتفاع عجز الموازنات الحكومية لهذه الدول [1].

2- 2- 3 الارتفاع الكبير في معدلات النمو السكاني:

تتميز معظم الدول النامية بارتفاع معدلات نموها السكاني مقارنة بالدول المتقدمة، وتشير الإحصائيات إلى أن عدد سكان الدول النامية قد ارتفع من 1,7مليار نسمة عام 1950م إلى حوالي 5مليار نسمة عام 2000م الأمر الذي يعني إلى أن عدد السكان في هذه الدول قد ارتفع عام 2000م حوالي ثلاثة أضعاف ما كان عليه عام 1950م، كذلك يشكل عدد سكان هذه الدول نسبة مرتفعة من الإجمالي الكلي لعدد سكان العالم بلغت هذه النسبة خلال عامي 1950م، 2000م حوالي 68٪، 82٪ على التوالي [2]، ومما لاشك فيه إلى أن الزيادة الكبيرة في عدد سكان تلك الدول – وخاصة في ظل محدودية الموارد الاقتصادية المتاحة، وعدم حصول معظم السكان في تلك الدول على التعليم الكافي والعناية الصحية المناسبة – قد أسهم في انخفاض معدلات النمو الاقتصادي والمديونية الخارجية في هذه الدول، كذلك أسهم ارتفاع عدد السكان في هذه الدول في ارتفاع معدلات البطالة بدرجة كبيرة.

2- 2- 4 الفساد السياسي والمالي والإداري:

عانت العديد من الدول النامية ولا تزال تعاني حتى يومنا هذا من فساد سياسي ومالي وإداري، وقد تمثلت أبرز ملامح الفساد السياسي في غياب الحريات السياسية للمواطنين، واحتكار السلطة من قبل فئة معينة، وشيوع نظام الحزب الواحد في العديد من هذه الدول، وهذا بدوره أسهم في حدوث العديد من الانقلابات العسكرية، وصعود أنظمة حكم استبدادية

(1) المرجع نفسه، ص: 116.

(2) سيد البواب، مرجع سابق، ص:35، 36.

في العديد من هذه الدول [1] وفي اعتقادنا إن هذه المشاكل والاضطرابات السياسية في تلك الدول كانت على حساب نمو وتطور اقتصادياتها كونها قد شغلتها كثيراً عن التفكير والاهتمام بتطوير وتنمية اقتصادياتها، كذلك تمثلت أبرز ملامح الفساد المالي والإداري في العديد من هذه الدول في نهب الأموال العامة، وتهريبها إلى الخارج والإثراء غير المشروع من قبل مجموعة معينة، وانتشار الرشوة والمحسوبية،وهذا بدوره أسهم في تبديد الموارد الاقتصادية لهذه الدول وأعاق من إحداث تنمية حقيقية شاملة فيها.

تلك كانت في رأينا أبرز العوامل الخارجية والداخلية التي أسهمت في تدهور اقتصاديات الدول النامية خلال عقدي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى أن العديد من هذه العوامل وعلى وجه الخصوص أزمة النفط وأزمة تدهور التبادل التجاري التي شهدها العالم خلال تلك الفترة لم يقتصر ضررها على اقتصاديات الدول النامية فحسب؛ بل أضرت أيضاً بمعظم اقتصاديات الدول المتقدمة، وان كان الضرر الذي لحق بهذه الأخيرة أقل بكثير من الضرر الذي لحق باقتصاديات الدول النامية.

(1) المرجع نفسه، ص: 37.

المبحث الثاني

مضمون برامج الإصلاحات الاقتصادية

1. مفهوم الإصلاح الاقتصادي.

الإصلاح الاقتصادي كمصطلح ليس له معنى ثابت ومحدد، ذلك لأن مفهوم الإصلاح الاقتصادي اليوم لم يعد هو نفس المعنى الذي كان سائداً بالأمس، فعلى سبيل المثال الإصلاحات الاقتصادية التي تمت في العديد من الدول الاشتراكية – سابقاً – خلال فترة الستينات من القرن الماضي تختلف اختلافاً جذرياً عن الإصلاحات التي تقوم بها تلك الدول في وقتنا الحاضر، ذلك أن الإصلاحات التي قامت بها تلك الدول خلال الفترة الماضية تمت في إطار النظام الاقتصادي الاشتراكي، بينما الإصلاحات التي تقوم بها الدول نفسها الآن تتجه نحو تطبيق آليات السوق، كما إن مفهوم الإصلاح الاقتصادي لدى دولة معينة قد يختلف مفهومه لدى الدولة الأخرى، كذلك ما يعتبر من وجهة نظر دولة معينة – الصين مثلاً – إصلاحاً اقتصادياً قد لا يعتبر إصلاحاً اقتصادياً من وجهة نظر صندوق النقد والبنك الدوليين والعكس، إلا أنه وبالرغم من تعدد وجهات النظر حول مفهوم الإصلاح الاقتصادي يوجد تعريف مقبول ومحايد للإصلاح الاقتصادي ينص على أنه «عملية منظمة للتغيير في الاقتصاد بهدف خفض أو إزالة الاختلالات المحلية، أو الخارجية من خلال مجموعة متنوعة من التغييرات في السياسة العامة كأساس لتحقيق نمو قابلللاستمرار» [(1)]، يلاحظ أن التعريف السابق للإصلاح الاقتصادي تعريف عام يستوعب كافة وجهات النظر والاراء المتباينة حول مفهوم الإصلاح الاقتصادي، إلا إنه مهما اختلفت الآراء حول مفهوم الإصلاحات يجب أن نقر بحقيقة مهمة مفادها إنه ومنذ منتصف عقد الثمانينات من القرن الماضي وحتى الآن تحول مفهوم الإصلاح إلى موجة عالمية عارمة، وارتكز هذا المفهوم بدرجة أساسية على تفعيل آليات السوق والخصخصة، كما ارتكز أيضاً على التقليص من دور الدولة في النشاط الاقتصادي إلى أضيق

(1) احمد النجار،« الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية حالة مصر – المغرب – اليمن»، قضايا إستراتيجية، عدد 3، مايو 1996م، (دمشق، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية)، ص: 9.

الحدود، وتحرير العلاقات الاقتصادية الداخلية والخارجية[1]، وهذه الإصلاحات هي التي يتم تبنيها ودعمها من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وهي التي تهمنا في دراستنا هذه وتعرف الإصلاحات الاقتصادية التي يدعمها ويتبناها الصندوق والبنك على أنها « مجموعة الإجراءات المستعملة من طرف الدولة بغية إنقاص أو إلغاء الاختلالات الاقتصادية، والمالية الداخلية والخارجية، وإنشاء العناصر المشكلة لاقتصاد السوق» [2].

2. أنواع سياسات برامج الإصلاح الاقتصادي المطبقة في الدول النامية :

تقوم العديد من الدول النامية خلال الفترة الحالية بتطبيق برامج إصلاحات اقتصادية بهدف تحسين أدائها الاقتصادي، ومعالجة أي اختلالات اقتصادية تعاني منها، وبالرغم من أن هذه البرامج تكاد تتشابه في الأهداف التي تسعى لتحقيقها؛ إلا أنها تختلف من حيث المضمون والإطار الفكري الذي تستند إليه، وفي هذا الصدد يجب أن نميز بين نمطين من برامج الإصلاحات التي تقوم العديد من الدول النامية بتطبيقها، فالنمط الأول يتمثل في برامج الإصلاحات الاقتصادية التي يتبناها ويدعمها صندوق النقد والبنك الدوليين، والنمط الثاني يتمثل في برامج الإصلاحات الاقتصادية التي تتبناها بعض الدول بصورة ذاتية بعيداً عن أي دعم أو تدخل من قبل الصندوق والبنك، هذا الأمر يجعلنا أيضاً أن نميز بين نمطين من سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية التي تتضمنها هذه البرامج، فالأول سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية التي يتبناها ويدعمها البنك والصندوق، والثاني سياسات برامج الإصلاحات التي يتم تبنيها في بعض الدول بدون أي دعم أو تدخل من قبل الصندوق والبنك، ذلك أن نتيجة التفرقة هذه جعلت العديد من الاقتصاديين يصنفون سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية المطبقة في الدول النامية كما يلي:

---

(1) المرجع نفسه، ص: 12.

(2) مصطفى العبد الله وآخرون،« الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية» بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط – الجزائر، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، فبراير 1999م)، ص ص: 87-88

2- 1 السياسات الأصولية (سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين):

هي تلك السياسات التي تتضمنها برامج الإصلاحات الاقتصادية التي يتبناها ويدعمها صندوق النقد والبنك الدوليين، ويتم تطبيقها في العديد من الدول النامية، وتستمد هذه السياسات إطارها الفكري والنظري بدرجة أساسية من الأفكار الاقتصادية للمدرسة الكلاسيكية، والمدرسة النيوكلاسيكية؛ التي ترى أن التضخم ظاهرة نقدية [1]، ويمكن أن نعرف سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية التي يتبناها ويدعمها الصندوق والبنك على أنها (مجموعة الإجراءات التي تتضمنها برامج الإصلاحات الاقتصادية التي يتبناها ويدعمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ويقترح الصندوق والبنك تطبيقها في الدول النامية لمعالجة الاختلالات الاقتصادية التي تعاني منها والتحول نحو اقتصاد السوق) ومن أمثلة الدول النامية التي تبنت تطبيق مثل هذا النوع من السياسات اليمن، الجزائر، مصر، المغرب، الأردن،

2- 2 السياسات غير الأصولية:

هي تلك السياسات التي تم تطبيقها في دول أمريكا اللاتينية، وعلى وجه الخصوص في البرازيل والأرجنتين وهذه السياسات غير مدعومة بموارد الصندوق والبنك، ولا تخضع لمشروطيتهما، كما أن هذه السياسات تستمد إطارها الفكري بدرجة كبيرة من الأفكار الاقتصادية للمدرسة البنيوية، وتتضمن هذه السياسات إجراءات وتدابير من شانها أن تؤدي إلى زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ومن العوامل التي أسهمت في تبني بعض الدول للسياسات غير الأصولية الآثار السلبية الناجمة عن تطبيق السياسات الأصولية، وخاصة فيما يتعلق بالجوانب الاجتماعية، وكذا الاختلاف في وجهات النظر حول تفسير ظاهرة التضخم، وفي كيفية معالجته، ذلك أن أنصار السياسات غير الأصولية لا يتفقون مع أنصار السياسات الأصولية في أن التضخم ظاهرة نقدية، ويرون أن المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها معظم الدول النامية بما فيها مشكلة التضخم ترجع أسبابها بدرجة أساسية إلى مشاكل واختلالات هيكلية في اقتصادياتها، وبالتالي ينتقد أنصار السياسات غير الأصولية للسياسات الأصولية

---

(1) عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، (الجزائر بن عكنون، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003م) ص: 271.

المقترحة لمعالجة التضخم ويرون في هذا الصدد أنه من غير المنطقي أن يكون الأسلوب المتبع لمعالجة التضخم الذي وصلت نسبته إلى ثلاثة أرقام في بعض دول أمريكا اللاتينية هو نفسه الأسلوب المتبع لمعالجة التضخم في بعض الدول النامية التي لا تتجاوز نسبة التضخم فيها مثلاً 9٪، 16٪ (1).

2- 3 السياسات الذاتية:

تقوم بعض الدول النامية بتطبيق نمط آخر من سياسات الإصلاح الاقتصادي يطلق عليه السياسات الذاتية (2) وهذه السياسات تختلف من دولة لأخرى،كما أنها لا ترتكز على إطار فكري معين - كما هو الحال بالنسبة للسياسات الأصولية وغير الأصولية - كون الدولة التي تتبنى هذا النوع من السياسات هي من يتولى وضع هذه السياسات بما يتلاءم مع ظروفها، وغالباً ما تكون هذه السياسات غير مدعومة بموارد الصندوق والبنك، لذلك نرى أن هذه السياسات يمكن أن تصنف ضمن السياسات غير الأصولية، وتعتبر الصين خير مثال للدول التي تبنت تطبيق مثل هذا النوع من السياسات، ونشير هنا إلى أن السياسات الأصولية المتمثلة في سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية التي يتم تبنيها ودعمها من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين هي موضوع دراستنا هذه، وبالتالي سنتطرق لها بشي من التفصيل.

3- أسباب اتجاه الدول النامية نحو تطبيق برامج الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي:

بدأت العديد من الدول النامية منذ منتصف عقد الثمانينات من القرن الماضي بإبرام اتفاقيات مع كلٍ من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتطبيق برامج إصلاحات اقتصادية، أو ما يطلق عليها ببرامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي؛ التي تستند بدرجة أساسية على تطبيق آليات السوق، ونشير هنا إلى أن عدد الدول النامية التي تقوم بتطبيق مثل هذه البرامج قد ارتفع في الفترة الأخيرة بدرجة كبيرة، ونرى أن من أهم الأسباب التي أسهمت في توجه الدول النامية نحو تطبيق هذه البرامج:

(1) المرجع نفسه، ص: 271، 272، 299.

(2) المرجع نفسه، ص:272.

3- 1 المشاكل والاختلالات الاقتصادية التي واجهتها الدول النامية:

سبق وأن أشرنا إلى أن هناك العديد من العوامل (الأزمات) الداخلية والخارجية - التي ظهرت خلال عقدي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي - قد أسهمت مجتمعة في بروز العديد من المشاكل والاختلالات الاقتصادية في الدول النامية منذ بداية عقد السبعينات؛ والتي كان من أبرزها انخفاض في معدلات نموها الاقتصادي، ارتفاع العجز في موازناتها الحكومية وفي موازين مدفوعاتها، تدني مستوى معيشة سكانها، ارتفاع معدلات التضخم والبطالة، ومع بداية عقد الثمانينات من القرن الماضي بلغت هذه المشاكل والاختلالات الاقتصادية ذروتها واستفحلت بدرجة كبيرة أصبحت عندها هذه الدول غير قادرة على مواجهتها ومعالجتها ونتيجة لذلك اضطرت العديد من تلك الدول للاستعانة بصندوق النقد والبنك الدوليين لمساعدتها في معالجة هذه المشكلات والاختلالات من خلال قيامها بتطبيق برامج إصلاحات اقتصادية بالتعاون والتنسيق مع الصندوق والبنك.

3- 2 ارتفاع المديونية:

تعتبر مشكلة ارتفاع المديونية الخارجية وتزايد أعبائها في الدول النامية من أهم أسباب لجوء العديد من هذه الدول لعقد اتفاق مع صندوق النقد والبنك الدوليين لتطبيق برامج إصلاحات، وذلك نظراً لأن العديد من تلك الدول وجدت نفسها عقب أزمة المديونية التي بلغت ذروتها عام 1982م غير قادرة على سداد ديونها الخارجية وكذا سداد الفوائد والأعباء الناجمة عن هذه الديون، وحتى وإن تمكنت تلك الدول من سداد جزء من هذه الديون فإن ذلك سيكون على حساب قدرتها في استيراد السلع الاستهلاكية اللازمة للمحافظة على الحد الأدنى لمستوى معيشة السكان في تلك الدول وكذا قدرتها في استيراد السلع الوسيطة والإنتاجية والاستثمارية اللازمة لعمليات الإنتاج، والاستثمار، والتنمية، والتصدير الشيء نفسه فيما يخص واردات الخدمات، وبالتالي تكون المحصلة النهائية لهذا الوضع انخفاض كبير في معدلات النمو الاقتصادي وفي مستوى المعيشة - الذي هو أصلاً متدني في تلك الدول - وتفاقم العجز في موازناتها العمومية وفي موازين مدفوعاتها، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة إلى أعلى المستويات، وبالتالي المزيد من التدهور الاقتصادي في تلك الدول والذي قد ربما يؤدي إلى الانهيار الاقتصادي، وحتى لا تتعرض هذه الدول لمثل هذه المشاكل من جهة ونتيجة لعدم

مقدرتها على سداد ديونها الخارجية من جهة أخرى، فقد لجأت إلى إبرام اتفاق مع كلٍ من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتنفيذ برنامج إصلاحات اقتصادية كون تطبيق هذه البرامج شرط أساسي لوصول هذه الدول إلى نادي باريس الذي يتم فيه إعادة جدولة ديونها الخارجية [1].

3- 3 **تطور الفكر الاقتصادي:**

شهد الفكر الاقتصادي خلال الفترة الأخيرة العديد من التطورات، وظهرت في هذا الصدد العديد من الروءى والأفكار الاقتصادية، وخاصة في الجوانب المتعلقة بدور الدولة الاقتصادي وسياسات الاقتصاد الكلي، وقد بدأ هذا التطور منذ عقد الثلاثينات من القرن الماضي على إثر أزمة الكساد الكبير (1929- 1933م) وظهور أفكار الاقتصادي جون ماينرد كينز(1936م) والتي عادة ما يطلق الاقتصاديون على هذه الأفكار (النظرية الكينزية) [2] وقد اعتمد كينز في نظريته على الفكر الاشتراكي لمعالجة الأزمات الاقتصادية الدورية والكساد الهائل الذي ضرب اقتصاديات الدول الرأسمالية المتقدمة خلال تلك الفترة، وقد نادى كينز بتدخل الدولة من أجل تحقيق التوازن بين العرض والطلب، وتحقيق التشغيل الكامل، وأشار كينز على أن التعادل بين الادخار والاستثمار يمكن أن يتحقق على أفضل وجه بغض النظر عن الإجراء النقدي المناسب من خلال سيطرة الدولة على الاستثمار والإجراءات المالية التعويضية[3] الأمر الذي يعني بأن كينز لا يتفق مع أفكار النظريات الكلاسيكية التي كانت ترى أن آليات السوق قادرة على تحقيق التوظف الكامل، وتصحيح أي اختلالات مؤقتة بصفة تلقائية. ومع بروز النظرية الكينزية والنجاح النسبي للتجربة الاقتصادية في ماكان يسمى بالاتحاد السوفيتي بدأ الدور الاقتصادي للدولة يتوسع، وبدأت الدولة تتبنى العديد من السياسات الاقتصادية التي تستطيع من خلالها أن تتحكم في إدارة جانب الطلب الكلي في الاقتصاد، ومن ثم التحكم في مستويات التوظيف والإنتاج والدخل القومي، وبذلك أصبح للدولة دور هام في معالجة الاختلالات التي قد تنجم من تطبيق آليات السوق، وكذلك في الموازنة بين الاستهلاك

(1) سيد البواب، مرجع سابق، ص: 38.

(2) خليفة مهدي أبو الليل، مرجع سابق، ص: 404.

(3) احمد النجار، مرجع سابق، ص: 12.

والإنفاق الاستثماري بما يتلاءم والمستويات اللازمة للتوظف الكامل، وإعادة توزيع الدخول وتخصيص الموارد، ومع نهاية عقد الخمسينات وبداية عقد الستينات بدأت تبرز فكرة التعارض بين هدف تحقيق التوظف الكامل وهدف استقرار الأسعار (منحني فيليبس Philips Curve)، وبالتالي فإن على واضعي السياسات الاقتصادية القيام بعملية موازنة بين مشكلتي البطالة والتضخم بحيث يتم اختيار السياسة الاقتصادية المناسبة التي من شأنها أن تحقق أعلى مستوى من التوظف في ضوء معدل من التضخم يمكن تحمله، إلا أن بروز أزمة (ظاهرة) الركود التضخمي التي تعرضت لها العديد من اقتصاديات دول العالم خلال عقد السبعينات سرعان ما أثبتت عدم صحة المنطق الذي استند عليه منحني فيليبس[1]، كما أن حدوث هذه الأزمة أثبت عدم صحة بعض أفكار النظرية الكينزية التي كانت ترى أن الركود لا يمكن أن يحدث في نفس الوقت الذي يتزايد فيه التضخم[2]، ونتيجة لذلك انقسمت آراء الاقتصاديين حيال هذه النظرية ما بين مؤيد لها ومابين معارض، هذا الأمر بدوره أسهم في ظهور تياران أساسيان في الفكر الاقتصادي، الأول يطالب بإعادة إحياء النظرية الكلاسيكية وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي، ويمثل هذا التيار ما يطلق عليهم بالكلاسيكيين الجدد أو النيوكلاسيك (New Classics) والنقديين (Monetarist)، والتيار الثاني يدافع عن الأفكار الكينزية ويطالب باستمرار تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ويطلق على أصحاب هذا التيار بالكينزيين المحدثين أو الكينزيون الجدد (New Keynsian) [3]. وبالرغم من بروز هذه التيارات، وتباين الأفكار الاقتصادية التي ينادي بها كل تيار؛ إلا أن الأفكار التي يتبناها التيار الأول الذي ينادي بتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي، والأخذ باليات السوق كانت هي الأكثر انتشاراً وتطبيقاً في العديد من الدول، ذلك أن معظم دول العالم في عصرنا الحالي تتجه نحو الأخذ بنظام السوق، وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي إلى نطاق ضيق وبيع وحدات القطاع العام للقطاع الخاص، ومن العوامل التي أسهمت في انتشار تطبيق نظام اقتصاد السوق بروز سيطرة تيار اليمين المحافظ في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا في نهاية عقد السبعينات

(1) خليفة مهدي أبو الليل، مرجع سابق، ص ص: 404- 406.

(2) احمد النجار، مرجع سابق، ص: 12.

(3) خليفة مهدي أبو الليل، مرجع سابق، ص ص: 404-406.

وبداية عقد الثمانينات من القرن الماضي، هذا التيار الذي يتبنى –وبدرجة كبيرة– العمل بنظام اقتصاد السوق وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وخصخصة وحدات القطاع العام، وقد كان من أبرز عناصر هذا التيار الرئيس الأمريكي السابق رونا لد ريجان (Roland Reagan) ورئيسة وزراء بريطانيا السابقة مارجريت تاتشر (Margaret Thatcher)، كما كان لتفكك الاتحاد السوفيتي وانهيار نظامه الاقتصادي دور كبير في انتشار تطبيق نظام اقتصاد السوق في العديد من دول العالم، وخاصة في دول أوروبا الشرقية، وكذلك في الدول النامية التي كانت تطبق النظام الاقتصادي الاشتراكي، وما برامج الإصلاحات الاقتصادية التي يتبناها صندوق النقد والبنك الدوليين في وقتنا الحاضر إلا تأييد للتيار الذي يتبنى ويدعو إلى تطبيق اقتصاد السوق.

4- الإطار النظري لبرامج الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي:

إذا ما تتبعنا الأسس النظرية لبرامج الإصلاحات الاقتصادية التي يتبناها كل من صندوق النقد والبنك الدوليين سنجد أنها تعتمد على مزيج من الأفكار الاقتصادية التي تبنتها المدرسة الكلاسيكية والمدرسة النيوكلاسيكية، والتي تعتبر هذه الأخيرة امتداد للمدرسة الأولى، والتي نادت جميعها بالحرية الاقتصادية، والحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وإن كان يغلب على هذه البرامج النظرة النقدية [1]، حيث يلاحظ أن الصندوق قد اعتمد في برامجه من أجل تحقيق التوازن الداخلي والخارجي على نظرية كمية النقود – النظرية الكلاسيكية – والتي ترجع مسؤولية التضخم وارتفاع الأسعار إلى زيادة عرض النقود في المجتمع، كما اعتمد الصندوق في برامجه أيضاً على المنهج النقدي (الأسلوب النقدي لميزان المدفوعات) الذي طورته مدرسة شيكاغو ضمن مفهوم نظرية كمية النقود والتي تندرج أفكار هذه المدرسة ضمن أفكار المدرسة النيوكلاسيكية، ويعطي هذا المنهج أهمية كبيرة للسياسات النقدية في معالجة مشاكل ميزان المدفوعات والمشاكل الاقتصادية الأخرى، حيث يرجع هذا المنهج أسباب عجز التبادل التجاري

---

(1) فاتح جاري، « الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على التجارة الخارجية الجزائرية 1989/ 2000م »، (جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2002م)، ص:3.

في بلد ما إلى عوامل داخلية من أبرزها الإفراط في الإصدار النقدي [1]، والذي أسهم بدوره في زيادة الطلب، وبالتالي لابد من إتباع سياسات نقدية انكماشية كوسيلة لتخفيض الطلب والتحكم فيه، ونشير إلى أن برامج الإصلاحات الاقتصادية التي يتبناها الصندوق والبنك تشمل بصفة عامة برامج التثبيت الاقتصادي وبرامج التكيف الهيكلي، ونتناول فيما يلي نبذة عن هذه البرامج ومضمونها:

برامج التثبيت الاقتصادي:

تعرف برامج التثبيت الاقتصادي على أنها « حزمه من السياسات والإجراءات مصممة لإزالة حالة عدم التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي في الاقتصاد المعني، والتي تنعكس في ظهور عجز ميزان المدفوعات وارتفاع الأسعار » [2]، ومن خلال التعريف السابق فإن هذه البرامج تهدف إلى تحقيق التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي في البلد المعني من خلال معالجة الاختلالات الاقتصادية، والتي من أبرزها عجز ميزان المدفوعات، عجز الموازنة العامة، خفض معدلات التضخم

وتتضمن برامج التثبيت الاقتصادي سياسات مالية ونقدية، وكذلك سياسة أسعار الصرف وعادة ما يطلق على هذه السياسات بسياسات جانب الطلب (Demand Side Policies)، وتهدف سياسات برامج التثبيت المنبثقة من سياسات جانب الطلب إلى تخفيض وتقييد الطلب الكلى ليتلاءم مع حجم العرض الكلي المتاح من جهة، ومن جهة أخرى تحويل الإنفاق نحو الأنشطة الاقتصادية التي يمكن أن تحقق وفر في النقد الأجنبي، ومن ثم تحقيق التوازن الداخلي والخارجي وعادة ما يتم تطبيق هذه البرامج على المدى القصير(يتراوح مابين 6- 18 شهر)[3]، ونشير إلى أن مسؤولية تصميم ومتابعة تنفيذ هذه البرامج تندرج ضمن مهام صندوق

---

(1) صفوت عبد السلام عوض الله، السياسات التكييفية لصندوق النقد والبنك الدوليين وأثرها على علاج الاختلالات الاقتصادية في الدول النامية، (القاهرة، دار النهضة العربية، 1993م)، ص: 57.

(2) نبيه احمد سلامة، مرجع سابق، ص: 121.

(3) المرجع نفسه، ص: 116.

النقد الدولي، وقد بدا الصندوق منذ عقد الستينات [1] من القرن الماضي بتطبيق هذه البرامج على نطاق ضيق في بعض الدول النامية التي كانت تعاني من عجز مؤقت في موازين مدفوعاتها في إطار ترتيبات الاستعداد الائتماني (Stand By Arrangment)، إلا أنه وبحلول عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي انتشر تطبيق تلك البرامج على نطاق واسع في العديد من الدول النامية.

برامج التكيف الهيكلي:

نظراً لاقتصار اهتمام برامج التثبيت - التي يتبناها صندوق النقد الدولي – على الجوانب المتعلقة بالطلب وتركيز هذه البرامج على استعادة التوازن الداخلي والخارجي، وعدم اهتمامها بالجوانب المتعلقة بالعرض والنمو الاقتصادي، قام الصندوق والبنك باستحداث برامج للتكييف الهيكلي [2] تهتم بهذه الجوانب وتكون مكملة لبرامج التثبيت الاقتصادي.

وتعرف برامج التكيف الهيكلي على أنها « مجموعة من السياسات التي تطبق في المدى المتوسط والطويل وتهدف إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية المحدودة، وعلى وجه الخصوص النقد الأجنبي والطاقة ورأس المال ومواصلة النمو الاقتصادي عند مستوى مناسب» [3] وتتضمن برامج التكيف الهيكلي سياسات عادة ما يطلق عليها سياسات جانب العرض (Side Policies Supply) التي تهدف إلى زيادة الناتج المحلي من خلال تحسين كفاءة استخدام عوامل الإنتاج، وكفاءة توزيعها بين الاستخدامات المختلفة، كما تهدف أيضاً إلى زيادة معدلات نمو الطاقة الإنتاجية في المدى الطويل، والفرق بين سياسات جانب العرض وسياسات جانب الطلب في أن

---

(1) الهادي خالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، (مع الإشارة إلى علاقته بالجزائر)، (الجزائر، دار هومة، 1996م)،ص:137.

(2) يعرف التكيف الهيكلي بصفة عامة انه « عملية تطويع اقتصاد بلد ما بحيث يعيش سكان هذا البلد في حدود مواردهم الطبيعية والمادية والبشرية وسوا كانت بدعم الصندوق والبنك أم لا».

المصدر: عادل حميد يعقوب عبد العال، « التكيف مع النمو في البلدان النامية مع إشارة خاصة إلى مصر »، (جامعة الأزهر، قسم الاقتصاد، رسالة غير منشورة للحصول على درجة العالمية دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، 1993م)، ص: 93 .

(3) نبيه احمد سلامة، مرجع سابق، ص: 123.

الأولى تركز على تحفيز النمو الاقتصادي بينما تركز الثانية على ضبط الطلب الكلي، وتحسين ميزان المدفوعات [1]، ونشير إلى أن مسؤولية تصميم ومتابعة تنفيذ برامج التكيف الهيكلي يقع بالدرجة الأولى على عاتق البنك الدولي، وقد تم البدء بتطبيقها في العديد من الدول النامية منذ عقد الثمانينات من القرن الماضي في إطار تسهيل التكيف الهيكلي (The Structural Adjustment Facility) الذي استحدثه صندوق النقد الدولي عام 1986م [2].

5- مضمون سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية لمعالجة الاختلالات الاقتصادية في الدول النامية:

تتضمن برامج الإصلاحات الاقتصادية – برامج التثبيت الاقتصادي وبرامج التكيف الهيكلي – التي يتبناها صندوق النقد والبنك الدوليين العديد من السياسات الاقتصادية التي يوصي الصندوق والبنك بتطبيقها في الدول النامية كون هذه السياسات – بحسب وجهة نظر الصندوق والبنك – كفيلة بمعالجة الاختلالات الاقتصادية التي تعاني منها اقتصاديات تلك الدول من جهة، وكفيله بتحقيق النمو الاقتصادي في هذه الدول من جهة أخرى، ويمكن تصنيف هذه السياسات إلى سياسات متعلقة ببرامج التثبيت الاقتصادي، وسياسات متعلقة ببرامج التكيف الهيكلي، ونشير إلى أننا سنتطرق في مكان لاحق من دراستنا هذه لآثار هذه السياسات على القطاع الزراعي في اليمن، ونتناول فيما يلي نبذه مختصرة لهذه السياسات.

5- 1 سياسات برامج التثبيت الاقتصادي:

كما سبق وأشرنا إلى أن سياسات برامج التثبيت الاقتصادي تختص بالجوانب المتعلقة بالتحكم في الطلب كونها تهدف إلى تحقيق التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي؛ من خلال تخفيض وتقييد الطلب الكلي ليتلاءم مع حجم العرض الكلي المتاح. حيث يرى الصندوق أن العديد من الدول النامية تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها بسبب وجود فائض

(1 المرجع نفسه، ص: 118.

(2) عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد" الآليات، الخصائص، الأبعاد"،(القاهرة مكتبة النهضة المصرية 1998م) ص:69.

طلب يفوق حجم مواردها المتاحة، وحتى لا يتضخم فائض الطلب هذا[1] وتتفاقم المشاكل الاقتصادية في هذه الدول يجب تقييد وتخفيض الطلب الكلي ليتلاءم مع حجم مواردها الاقتصادية المتاحة، وهذا بدوره سيؤدي إلى تخفيض العجز في موازين مدفوعاتها، وفي موازناتها العمومية، ويحد من معدلات التضخم، لذلك يركز صندوق النقد الدولي في برامج التثبيت التي يتبناها على السياسات التي من شأنها أن تؤدي إلى تخفيض الطلب الكلي والتي من أبرزها:

5- 1- 1 سياسة مالية انكماشية:

يرى صندوق النقد الدولي أن العجز في موازين مدفوعات الدول النامية يرجع بدرجة أساسية إلى ارتفاع معدلات التضخم الذي نجم بدوره بسبب عجز الموازنة العامة، وزيادة الإنفاق العام، وبالتالي فإن الصندوق يرى بأن الأسلوب الأمثل لمعالجة العجز في موازين مدفوعات الدول النامية يتحقق من خلال القضاء على عجز الموازنات العمومية، وكبح جماح التضخم[2] كون عجز الموازنة والتضخم – بحسب وجهة نظر الصندوق – يمثلان مصدران أساسيان لبروز العجز في ميزان المدفوعات، لهذا السبب نجد الصندوق يولي اهتماماً خاصًا بمعالجة عجز الموازنة العامة، وكما هو معروف أن عجز الموازنة ينجم بسبب زيادة التوسع في الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري بدرجة تفوق حصيلة الإيرادات العامة، والتوسع في الإنفاق العام هذا يشكل نسبة لا يستهان بها من الطلب الكلي، الأمر الذي يعني أنه لتخفيض عجز الموازنة العامة للدولة والقضاء عليه وبالتالي تخفيض الطلب الكلي لابد من تخفيض الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري، وكون السياسات المالية تهدف إلى تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة إما من خلال تخفيض النفقات العامة، أو من خلال زيادة الإيرادات العامة، أو من خلال الجمع بين الأسلوبين معاً، فإن صندوق النقد الدولي يعتمد في معالجته لعجز الموازنة العامة للدولة على أسلوب الامتصاص (الاستيعاب) ويقترح في هذا الصدد إتباع سياسات مالية انكماشية تتضمن حزمة من السياسات منها ما يتعلق بخفض الإنفاق العام ومنها

---

(1) رفاعي عبد العزيز رفاعي، مرجع سابق، ص: 15.

(2) محمد الحاوري، عجز الموازنة والإصلاح الاقتصادي في اليمن، (صنعاء، مركز عبادي للنشر 1998)، ص: 260.

ما يتعلق بزيادة الإيرادات العامة بهدف تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة [1]، ونتطرق فيما يلي لأهم السياسات التي يوصي صندوق النقد الدولي بتطبيقها في الدول النامية من أجل تخفيض نفقاتها وزيادة إيراداتها العامة:

5- 1- 1- 1 **السياسات المتعلقة بخفض الإنفاق العام:**

لمعالجة عجز الموازنات العامة في الدول النامية يقترح الصندوق العديد من السياسات التي من شأنها أن تسهم في تخفيض حجم الإنفاق العام، ومن أهم هذه السياسات:

5- 1- 1- 1- 1 **التخلص من الدعم:**

يرى صندوق النقد الدولي أن نفقات الدعم الحكومي على أسعار السلع والخدمات، وكذلك على مؤسسات القطاع العام مثلت نسبة كبيرة من إجمالي الإنفاق العام، وأسهمت في ارتفاع عجز الموازنات العامة في العديد من الدول النامية، ولتقليص الإنفاق العام يوصي الصندوق برفع الدعم الحكومي التي تقدمه هذه الدول ويشمل ذلك:

- إجراء تخفيضات كبيرة في بند النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي، وعلى وجه الخصوص دعم أسعار السلع التموينية الأساسية – كالقمح والدقيق- بحيث يتم إلغاء الدعم الحكومي المقدم لهذه السلع إما مرة واحدة أو تدريجياً، إلى أن تتساوى أسعار هذه السلع مع تكلفتها الحقيقية على الأقل [2]، ومبرر الصندوق في رفع الدعم عن أسعار هذه السلع بأن الدول النامية ظلت تدعم أسعار العديد من السلع والخدمات كي تصل إلى المستهلكين بأسعار منخفضة؛ بالرغم من ارتفاع معدلات التضخم وبالتالي فإن الأسعار الحقيقية لهذه السلع والخدمات ظلت منخفضة، وقد أدى هذا الأمر إلى زيادة الطلب عليها بدرجة كبيرة تفوق قدرة الجهات المقدمة لهذه السلع والخدمات على زيادة عرضها وبالتالي اضطرت حكومات العديد من الدول إلى زيادة

---

(1) سميرة أيوب، مرجع سابق، ص: 66.

(2) رمزي زكي، التضخم و التكيف الهيكلي في الدول النامية، (مصر الجديدة، دار المستقبل العربي 1996م)، ص: 167.

الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري الموجه لهذه السلع والخدمات لمواجهة الطلب المتزايد عليها، وكانت المحصلة النهائية لذلك زيادة الأعباء على موازناتها العمومية [1].

- إلغاء الدعم الحكومي المقدم لوحدات القطاع العام الخاسرة، ويتم ذلك إما من خلال تصفية هذه الوحدات، أو بيعها للقطاع الخاص، أو إعادة هيكلتها على أسس اقتصادية بحيث تكون قادرة على تحقيق أرباح [2].

5- 1- 1- 1- 1- 2 تبني الدولة لسياسات جديدة حيال الأجور والتوظيف:

يرى صندوق النقد الدولي أن نفقات مرتبات وأجور العاملين في الأجهزة الحكومية ومؤسسات القطاع العام تشكل نسبة كبيرة من إجمالي نفقات الموازنات العامة في العديد من الدول النامية، ولتخفيض تلك النفقات يوصي البنك بتبني إستراتيجية جديدة حيال الأجور والتوظيف من أبرز ملامحها [3]:

- تخفيض أجور العاملين في مؤسسات القطاع العام، إما من خلال تجميد (تثبيت) هذه الأجور، أو تأجيل زيادتها، أو زيادتها بشكل متعمد بنسبة تقل عن نسبة التضخم.
- التقليص من التوظيف الجديد، وذلك من خلال التخلي التدريجي للدولة من توظيف القوى العاملة الجديدة من أجل تنشيط علاقات العرض والطلب في سوق العمل، حتى ولو أدى ذلك إلى ارتفاع معدلات البطالة خلال السنوات الأولى لتطبيق البرنامج [4]، ليس هذا فحسب بل إن برامج الإصلاحات منذ النصف الثاني لعقد الثمانينات من القرن

---

(1) ياسمين محمد فؤاد،« اثر برنامج الإصلاح الاقتصادي على التضخم والبطالة في مصر »، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2000م)، ص: 65.

(2) الغوث ولد الطالب جدو ولد العربي،« الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا»، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات الاقتصادية، بحث ماجستير غير منشور، 2001م)، ص: 7.

(3) ليبريتو ماري فرانس، الصندوق النقدي الدولي وبلدان العالم الثالث، ترجمه إلى العربية هشام متولي، (دمشق، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 1993م)، ص ص: 172-173.

(4) سميرة أيوب، مرجع سابق، ص ص: 67-68.

الماضي، أصبحت تتضمن في ثناياها بعض الإجراءات والتدابير التي من شانها أن تؤدي إلى تسريح بعض العاملين من وظائفهم.

5- 1- 1- 1- 3 التركيز على المشاريع الاستثمارية ذات الكفاءة الإنتاجية العالية:

من خلال القيام بدراسات الجدوى الكافية والمناسبة لهذه المشاريع وذلك لضمان حسن توظيف الأموال المستثمرة [1].

5- 1- 1- 1- 4 خفض الإنفاق العسكري[2].

5-1-1-2 السياسات المتعلقة بزيادة الإيرادات العامة:

لا تقتصر السياسات التي يقترحها صندوق النقد الدولي على الدول النامية لمعالجة عجز موازناتها العامة على تقليص النفقات العامة؛ بل أيضاً تتضمن هذه السياسات سياسات تتعلق بزيادة الإيرادات العامة، ومن أبرز السياسات التي يقترحها الصندوق في هذا الصدد:

5-1-1-2-1 رفع أسعار مواد الطاقة:

وخاصة المواد المستخدمة لأغراض الاستهلاك العائلي إلى المستوى الذي يمكن أن تتقارب عنده الأسعار المحلية لهذه المواد مع أسعارها العالمية [3]،كذلك رفع أسعار بعض السلع والخدمات العامة المدعومة، وفرض رسوم على الخدمات العامة التي تقدم مجاناً؛ بحيث تصل أسعار هذه السلع والخدمات إلى مستوى أسعارها الحقيقية [4]، وذلك لأن استمرار انخفاض أسعار هذه السلع والخدمات يؤدي إلى زيادة الطلب عليها، وبالتالي زيادة الإنفاق العام، وفي الوقت نفسه يقلل من حجم الإيرادات العامة، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى زيادة العبء على الموازنة العامة.

---

(1) ياسمين محمد فؤاد، مرجع سابق، ص: 65.

(2) المرجع نفسه، ص: 65.

(3) سميرة أيوب، مرجع سابق، ص ص: 69-70.

(4) ياسمين محمد فؤاد، مرجع سابق، ص: 65.

5-1-2-2 رفع معدلات بعض الضرائب غير المباشرة كضريبة المبيعات[1].

تلك كانت أبرز السياسات المالية الانكماشية التي يقترحها صندوق النقد الدولي لمعالجة العجز في الموازنات العمومية للدول النامية، وبالرغم من أن هذه السياسات تهدف إلى تقليص النفقات العامة، وزيادة الإيرادات العامة إلا أن الصندوق توقع أنه من غير المحتمل أن تؤدي هذه السياسات إلى القضاء على عجز الموازنة بصفة نهائية، لذلك اشترط أن يتم تمويل العجز المتبقي في الموازنة من موارد حقيقية من خلال قيام الدولة المعنية بالاقتراض من الأسواق المالية والنقدية شأنها في ذلك شأن القطاع الخاص – ومن هنا برزت سياسة أذون الخزانة لتمويل عجز الموازنة – والحد من تمويل عجز الموازنة من موارد تضخمية من خلال طبع البنكنوت [2] أو من خلال الاقتراض من البنك المركزي.

5-1-2 سياسة نقدية انكماشية:

كما سبق وأشرنا إلى أن الإطار الفكري لبرامج الإصلاحات الاقتصادية التي يتبناها ويدعمها صندوق النقد والبنك الدوليين يعتمد بدرجة أساسية على نظرية كمية النقود التي ترى أن زيادة عرض النقود من شأنها أن تسهم في ارتفاع الطلب الكلي، وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم، لذلك تحتل السياسة النقدية في برامج الصندوق أهمية كبيرة، وفي هذا الصدد يوصي الصندوق الدول النامية بإتباع سياسات نقدية انكماشية تهدف إلى التحكم في عرض النقد، والحد من الإصدار النقدي بهدف تخفيض حجم الطلب الكلي، وتخفيض معدلات التضخم، ومن أهم السياسات النقدية الانكماشية التي يوصي بها الصندوق في هذا الجانب: [3]

5-1-2-1 الحد من الإصدار النقدي.

5-1-2-2 وضع حدود (سقوف) للائتمان المقدم للحكومة والقطاع الخاص.

5-1-2-3 تحرير أسعار الفائدة المدينة والدائنة.

---

(1) سميرة أيوب، مرجع سابق، ص: 69.

(2) رمزي زكي، مرجع سابق، ص: 168.

(3) عبد الفتاح دحمان، «محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برامج التكيف للصندوق النقدي الدولي – دراسة حالة الجزائر – »، (جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،رسالة ماجستير غير منشورة، أكتوبر 1997م)، ص ص: 135-136 .

5-1-2-4 إتباع سياسات السوق المفتوحة:

بهدف التأثير على العرض النقدي وأسعار الفائدة وحجم الائتمان [1]، من خلال بيع أذون الخزانة، وسندات البنك المركزي.

5- 1- 3 سياسة سعر الصرف:

إلى جانب السياسة المالية الانكماشية والسياسة النقدية الانكماشية التي يقترحها الصندوق لتخفيض الطلب الكلي من أجل تخفيض عجز الموازنة والتضخم، يوصي الصندوق أيضاً بتطبيق سياسة سعر صرف مناسبة من خلال تخفيض قيمة العملة الوطنية، وكذلك تحرير أسعار الصرف من القيود الكمية والسعرية، والعمل على توحيد أسعار الصرف في سوق صرف موحدة تكون الفوارق فيها ضئيلة [2]، وتهدف سياسة تخفيض العملة التي يقترحها الصندوق إلى معالجة العجز في ميزان المدفوعات إذ أن تخفيض العملة بحسب وجهة نظر الصندوق وبالاعتماد على النظرية الكلاسيكية – التي تعتبر احد المصادر الفكرية لبرامجه – من شأنه أن يؤدي إلى: [3]

- زيادة الصادرات لأن أسعارها في الأسواق الخارجية ستكون منخفضة.
- تخفيض الواردات لأن أسعارها في الأسواق المحلية ستكون مرتفعة.
- ارتفاع أرباح قطاع التصدير مقارنة بأرباح القطاع المخصص لتزويد الأسواق المحلية بالسلع والخدمات، وهذا من شانه أن يؤدي إلى إعادة تخصيص الموارد لاستثمارها في قطاع الصادرات، ومن شأن كل ذلك أن يسهم في زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي وبالتالي تخفيض العجز في ميزان المدفوعات، ويرى الصندوق أن ذلك لابد أن يتم في إطار تحرير التجارة الخارجية من خلال إلغاء كافة القيود الكمية والنوعية المفروضة على الواردات، والاكتفاء بالرسوم الجمركية، وإلغاء الرقابة على الصرف

(1) سميرة أيوب، مرجع سابق، ص:176.

(2) طه الفسيل، « سياسات التثبيت الاقتصادي لصندوق النقد الدولي والجمهورية اليمنية »، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني الأول المنعقد بصنعاء خلال الفترة 2-4 مايو 1995م، (صنعاء، كتاب صادر عن مجلة الثوابت، 1996م)، ص: 461.

(3) الغوث ولد الطالب جدو ولد العربي، مرجع سابق، ص: 9.

والسماح بدخول وخروج النقد الأجنبي، وإلغاء اتفاقيات التجارة والدفع الثنائية، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة[1].

5- 2 سياسات برامج التكييف الهيكلي:

تعتبر سياسات برامج التكيف الهيكلي التي يتبناها البنك الدولي مكملة لسياسات برامج التثبيت الاقتصادي التي يتبناها الصندوق؛ على اعتبار أن النمو الاقتصادي الذي يعتبر من أهم أهداف برامج التكيف الهيكلي مرهون بتحقيق التثبيت أو الاستقرار الاقتصادي التي تهدف إلى تحقيقه برامج التثبيت الاقتصادي، ونتطرق فيما يلي لأبرز سياسات برامج التكيف الهيكلي التي يوصي البنك الدولي بتطبيقها في الدول النامية:

5- 2- 1 تحرير الأسعار:

يرى صندوق النقد الدولي و يشاركه في ذلك البنك الدولي أن تدخل الدولة في جهاز الأسعار من شأنه أن يؤدي إلى تشويه الأسعار النسبية، ويقلص من الحوافز اللازمة لزيادة الإنتاجية، والتخصيص الأمثل لاستخدام الموارد وتوزيع الدخول[2]، وفي هذا الصدد يرى الصندوق أن العديد من الدول النامية وتحت مبررات اجتماعية وسياسية قد تدخلت وبشكل مفرط في تحديد الأسعار من خلال صور عديدة – مباشرة وغير مباشرة – ويشير الصندوق إلى أن التدخل الذي مارسته هذه الدول في تحديد الأسعار كان له انعكاسات سلبية على اقتصادياتها، ونتطرق فيما يلي لبعض الأمثلة التي أوردها الصندوق لصور هذا التدخل والآثار السلبية الناجمة عنه: [3]

- دعم العديد من السلع والخدمات الأساسية، وكذلك دعم العديد من مؤسسات القطاع العام الخاسرة أسهم في نمو العديد من الأنشطة غير المنتجة وغير المدرة للربح، وفي إهدار موارد كان يمكن استغلالها في أنشطة أخرى أكثر إنتاجية وأكثر ربحية.

---

(1) رمزي زكي، التضخم و التكيف الهيكلي في الدول النامية، مرجع سابق، ص: 169.

(2) المرجع نفسه، ص: 173.

(3) ليبيرتو ماري فرانسيس، ص ص: 162-163.

- إتباع سياسة حماية التجارة من خلال فرض رسوم جمركية مرتفعة ونظام الحصص، وغيرها من القيود على الواردات الأجنبية بهدف حماية المنتجات المحلية لهذه الدول من منافسة المنتجات الأجنبية شجع على الإنتاج في القطاعات غير المدرة للربح؛ والتي لا تتوفر لتلك الدول أي ميزة نسبية فيها، والأهم من كل ذلك أنها استنفذت موارداً كان يمكن أن تحقق مردودية أعلى في حالة ما إذا تم تخصيصها لقطاعات أخرى تكون موجهة للتصدير، ليس هذا فحسب، بل يشير الصندوق إلى أن العديد من الدول النامية كان يمكنها أن تحصل على هذه المنتجات المحلية نفسها بتكلفة أقل في حالة ما إذا تم استيرادها من الخارج.
- تقييم أسعار صرف العملة الوطنية بأكبر من قيمتها الحقيقية من شأنه أن يسهم في تدهور الصادرات وزيادة الواردات.
- تحديد أسعار الفائدة وتعددها،وعدم تركها تتحدد وفقاً لقوى العرض والطلب من الأسباب الرئيسة التي أسهمت في انخفاض معدلات الادخار والاستثمار في العديد من الدول النامية، وخاصة أن سعر الفائدة الحقيقي الذي تم تحديده في بعض تلك الدول كان سالباً إذا ماتم الأخذ بالحسبان معدلات التضخم السائد في هذه الدول [1].

ويرى الصندوق أن هذه الآثار السلبية الناجمة عن تدخل الدول النامية في جهاز الأسعار قد أسهمت بدورها في زيادة الاختلال الداخلي والخارجي لهذه الدول، لذلك كله تولي برامج التكيف الهيكلي التي يتبناها البنك الدولي أهمية كبرى لمسألة تحرير الأسعار، ويوصي الصندوق والبنك في هذا الصدد الدول النامية بعدم التدخل في تحديد الأسعار، وتركها تتحدد وفقاً لقوى العرض والطلب ويشمل ذلك: [2]

- تحرير أسعار كافة السلع والخدمات.
- تحرير أسعار الفوائد المدينة والدائنة.
- تحرير أسعار الصرف.
- إلغاء كافة إشكال الدعم الحكومي على جميع السلع والخدمات.

(1) سميرة أيوب، مرجع سابق، ص: 74.

(2) رمزي زكي، التضخم و التكيف الهيكلي في الدول النامية، مرجع سابق، ص ص: -173-174.

5- 2- 2 سياسة تحرير التجارة الخارجية والتوجه نحو التصدير:

تتبنى برامج التكيف الهيكلي الدعوة إلى تحرير التجارة والتوجه نحو التصدير، ويعتبر موضوع تحرير التجارة الخارجية من أهم القضايا التي يوليها البنك عنايته، ويرى البنك في هذا الصدد أن الرقابة على التجارة الخارجية – وخاصة الرقابة على الواردات – يعيق من عملية المنافسة، وزيادة الإنتاجية، ومن التعرف على التكنولوجيا الحديثة، كذلك يرى البنك أن الرقابة على التجارة تؤدي إلى عزل الأسواق المحلية عن الأسواق الدولية، وتعمل على تشويه هيكل الأسعار المحلية وتخصيص الموارد، وفي ذات الإطار فان البنك يعارض الإجراءات المتبعة لحماية الصناعات المحلية، ويطالب بالتخلي عن دعم هذه الصناعات من أجل إتاحة الفرصة لآليات المنافسة كي تعمل، كما ينتقد الإستراتيجية القائمة على أساس إحلال المنتجات المحلية محل المنتجات المستوردة، ويوصي بإتباع الإستراتيجية القائمة على أساس الإنتاج من أجل التصدير كونها هي الأفضل، ويشير في هذا الصدد إلى أن الدول المنفتحة على العالم الخارجي هي الأكثر قدرة على مواجهة مشاكلها الاقتصادية، وعلى التأقلم مع الصدمات الخارجية التي قد تواجهها، كما يرى البنك أن وجود سياسات تجارية منفتحة من شأنه أن يسهم في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي والتوسع الصناعي [(1)] كما أن التوجه نحو التصدير من شانه أن يسهم في تحسين وضع الحساب الجاري لميزان المدفوعات، لذلك يوصي البنك الدولي في برامجه الدول النامية بتطبيق سياسة تحرير التجارة، والتوجه نحو الأنشطة التصديرية، وبصدد تطبيق هذه السياسة يطالب البنك هذه الدول اتخاذ العديد من السياسات أبرزها: [(2)]

- إلغاء القيود الكمية المفروضة على التجارة أو إحلال بعض هذه القيود برسوم جمركية.
- تخفيض الرسوم الجمركية.
- السماح بتمثيل الوكالات الأجنبية.
- تخفيض قيمة العملة الوطنية، وإلغاء كافة القيود على المدفوعات الخارجية.
- إلغاء المؤسسات الحكومية لتسويق الصادرات.

(1) المرجع نفسه، ص ص: 175-176.

(2) كمال الخامري، «تحرير التجارة في اليمن وأثره على القطاع الصناعي»، (الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة، مايو 2001م)،ص: 170.

– إلغاء أو تخفيض الضرائب على الصادرات [1].

5- 2- 3 **سياسة الخصخصة:**

تعتبر سياسة الخصخصة [2] (Privatization) من أهم سياسات برامج التكيف الهيكلي، وتعني تحويل ملكية القطاع العام إلى ملكية القطاع الخاص، ويعرف البنك الدولي الخصخصة على أنها « زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة الأنشطة والأصول التي تسيطر عليها الحكومة أو تمتلكها » [3]، وفي هذا الصدد نجد البنك يحرص في برامجه على التقليص من دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي، ويدعو إلى خصخصة العديد من مؤسسات القطاع العام التي تتسم بانخفاض إنتاجيتها، وبعدم كفاءتها في إدارة الموارد الاقتصادية المتاحة لها، وأن العديد من هذه المؤسسات إما أنها تحقق خسائر أو أنها تحقق أرباحاً منخفضة آخذة في التدهور، وبالتالي فإن هذه المؤسسات – بحسب وجهة نظر البنك – مثلت عبئاً مالياً كبيراً على اقتصاديات العديد من الدول النامية، وأسهمت في تفاقم عجز موازناتها العمومية وموازين مدفوعاتها، كما يربط البنك بين ارتفاع المديونية الخارجية في العديد من تلك الدول والقطاع العام ويرى أن الأعباء المالية الناجمة عن هذا القطاع كانت احد الأسباب التي أسهمت في ارتفاع وتفاقم المديونية الخارجية في تلك الدول، لذلك كما سبق وأشرنا يطالب البنك في برامجه بخصخصة العديد من مؤسسات القطاع العام،كما يوصي البنك أن يبتعد هذا القطاع عن أي أهداف اجتماعية أو سياسية؛ بحيث تكون أدارته على أسس تجارية بحتة من خلال آليات السوق [4]، ونشير هنا إلى أنه في الوقت نفسه الذي تتبنى فيه برامج التكيف الهيكلي الدعوة إلى التقليص من دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي وخصخصة العديد من مؤسسات هذا القطاع، توصي هذه البرامج الدول النامية بتشجيع دور القطاع الخاص المحلي والأجنبي في النشاط الاقتصادي،

---

(1) المرجع نفسه، ص: 17.

(2) أحياناً يطلق على مفهوم الخصخصة بالخوصصة أو الاستخصاص او التخصيص ...

(3) رجراج محمد، « آثار الإصلاحات الهيكلية في السياسة الزراعية الجزائرية»، (جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، أطروحة غير منشورة مقدمة لنيل دكتوراه الدولة، 1999م)، ص: 9.

(4) رفاعي عبد العزيز رفاعي، مرجع سابق .

وتوفير البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، ومن السياسات والاجراءات التي تقترحها برامج التكيف الهيكلي لتشجيع القطاع الخاص: [1]

- الموافقة على كافة المشاريع الاستثمارية التي يرغب القطاع الخاص المحلى والأجنبي القيام بها باستثناء المشاريع التي تتعارض مع الأنظمة واللوائح السارية.
- منح القطاع الخاص الحرية الكاملة لمزاولة نشاطه كإنتاج وتوزيع المنتجات التي يحتكر إنتاجها وتوزيعها القطاع العام.
- تقديم الحوافز والإعفاءات الضريبية والجمركية المناسبة.
- توفير الضمانات القانونية الكافية لحماية القطاع الخاص، وكذا حماية استثماراته ومؤسساته من أي تأميم أو مصادرة، وخاصة أثناء الأزمات السياسية.
- تطوير أداء الجهاز المصرفي.

(1) عبد الرحمان الأسود،« سياسات التعديل الهيكلي في البلدان النامية حتى مطلع التسعينات مع تجربة البلدان النامية»، (جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2000-2001م)، ص ص: 99-100.

المبحث الثالث

بعض المؤشرات الإحصائية لأداء القطاع الزراعي في الدول النامية

بعد أن تطرقنا في الصفحات السابقة من هذه الدراسة، للأوضاع الاقتصادية في الدول النامية خلال الفترة الماضية (فترة ما قبل تطبيق برامج الإصلاحات الاقتصادية)، نتناول في هذا المبحث بعض المؤشرات الإحصائية لأداء القطاع الزراعي في هذه الدول خلال تلك الفترة.

1- **معدلات نمو الإنتاج الزراعي:**

خلال عقدي الستينات والسبعينات من القرن الماضي حقق الإنتاج الزراعي في العديد من الدول النامية معدلات نمو مرتفعة مقارنة بمعدلات النمو التي حققتها الدول الصناعية المتقدمة، ومن العوامل التي أسهمت في ارتفاع معدلات نمو الإنتاج الزراعي في الدول النامية خلال تلك الفترة التطورات التقنية التي حدثت في المجال الزراعي خلال تلك الفترة بدرجة لم يسبق لها مثيل، والتي كان من أبرزها تكنولوجيا الثورة الخضراء التي بدأت منذ منتصف العقد السادس من القرن الماضي، وما نجم عنها من استحداث أنواع جديدة من البذور المحسنة ذات الغلة المرتفعة في العديد من مراكز البحوث العلمية،كما هو الحال بالنسبة لبذور القمح التي تم تطويرها في المركز الدولي لتحسين الذرة والقمح في المكسيك وبذور الأرز التي تم تطويرها في المعهد الدولي لبحوث الأرز في الفلبين، والمركز الدولي للزراعة الاستوائية، وقد تم الجمع بين استخدام هذه البذور المحسنة والأسمدة والري المحسن في العديد من الدول النامية، الأمر الذي نجم عنه مضاعفة غلة الأراضي المروية من هذه المحاصيل في العديد من هذه الدول [(1)]، غير أن أهم ما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أن تكنولوجيا الثورة الخضراء اقتصر تأثيرها بدرجة أساسية على الأراضي المروية، كما أن هذه التكنولوجيا لم يكتب لها النجاح في إفريقيا ويرى البعض أن هذا الإخفاق ربما يرجع لسبب واحد أو أكثر من الأسباب التالية: [(2)]

- الآفات الزراعية.

---

(1) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، 1996م، ترجمه إلى العربية مركز الأهرام للترجمة والنشر، (القاهرة، مطابع الأهرام التجارية، يونيو 1996م)، ص:67.

(2) حسن احمد شرف الدين، مشكلة الغذاء في اليمن، (القاهرة، مطابع الأهرام، 1990م)، ص:56.

- تذبذب الأمطار.
- عدم ملاءمة السياسات الاقتصادية المحلية.

والجدول التالي يوضح معدل نمو الإنتاج الزراعي والغذائي في الدول النامية والدول الصناعية والعالم خلال عقدي الستينات والسبعينات من القرن الماضي.

جدول رقم (2)

متوسط معدل النمو السنوي للإنتاج الزراعي والغذائي في الدول الناميةوالدول الصناعية والعالم (باستبعاد الصين) خلال الفترة 1960- 1980م.

مجموعة الدول	متوسط معدل النمو السنوي للإنتاج الزراعي الكلي (٪)		متوسط معدل النمو السنوي للإنتاج الغذائي (٪)	
	1960-1970م	1970-1980م	1960-1970م	1970-1980م
الدول النامية	2,8	2,7	2,9	2,8
الدول الصناعية التابعة لنظام السوق(1)	2,1	2	2,3	2
الدول الصناعية غير التابعة لنظام السوق(2)	3,2	1,7	3,2	1,7
العالم	2,6	2,2	2,7	2,3

المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، 1982، ص 41.

بتحليل بيانات الجدول السابق يمكن استنتاج الملاحظات التالية:

- مجموعة الدول النامية حققت معدلات نمو مرتفعة خلال الفترة 1960-1980م، وأن هذا النمو لم يقتصر على الإنتاج الزراعي الكلي؛ بل شمل أيضا الإنتاج الغذائي.

(1) **الدول الصناعية التابعة لنظام السوق تشمل:** ايرلندا، أسبانيا، ايطاليا، نيوزيلندا، المملكة المتحدة، فنلندا، استراليا، اليابان، كندا، النمسا، الولايات المتحدة الأمريكية، هولندا، بلجيكا، النرويج، الدانمرك، السويد، فرنسا، جمهورية ألمانيا الاتحادية _ سابقا _، سويسرا .

(2) **الدول الصناعية غير التابعة لنظام السوق تشمل:** بولندا، بلغاريا، المجر، الاتحاد السوفيتي – سابقا – تشيكو سلوفاكيا، جمهورية ألمانيا الديمقراطية – سابقاً –

المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، 1982م، ص: 121.

- ان معدلات نمو الإنتاج الغذائي في الدول النامية خلال الفترة 1960-1980م كانت أكبر نسبياً من معدلات نمو الإنتاج الزراعي الكلي خلال الفترة نفسها.
- ان معدلات النمو المرتفعة التي حققتها الدول النامية في الإنتاج الزراعي والغذائي خلال الفترة 1960-1980م فاقت معدلات النمو التي حققتها مجموعة الدول الصناعية التابعة لنظام السوق، وكذلك مجموعة دول العالم ككل، وفيما يخص الدول الصناعية غير التابعة لنظام السوق يلاحظ أن معدلات نمو الإنتاج الزراعي والغذائي فيها خلال تلك الفترة قد تراوحت مابين الارتفاع والانخفاض على النحو التالي:
  - خلال الفترة 1960-1970م حققت هذه الدول معدلات نمو كبيرة فاقت معدلات النمو التي حققتها مجموعة الدول النامية خلال الفترة نفسها.
  - خلال الفترة 1970-1980م تدهورت معدلات نمو الإنتاج الزراعي والغذائي في هذه الدول بدرجة كبيرة حيث انخفضت من 3,2٪ في المتوسط خلال الفترة 1960-1970م إلى 1,7٪ في المتوسط خلال الفترة 1970-1980م.
- يلاحظ تراجع نمو الإنتاج الزراعي والغذائي في كافة مجموعات الدول خلال عقد السبعينات من القرن الماضي مقارنة بعقد الستينات.

غير أن التحليل السابق لمعدلات نمو الإنتاج الزراعي والغذائي خلال الفترة 1960-1980م والذي أظهر أن هذه الدول حققت معدلات نمو مرتفعة كان على مستوى إجمالي هذه الدول ككل، وهذا الأمر بدوره قد يخفي فوارق كبيرة على اعتبار أن نتيجة التحليل ستختلف في حالة ما إذا تم تحليل هذه المعدلات بحسب كل دولة نامية على حدة، أو بحسب كل إقليم على حدة نظراً لتفاوت هذه المعدلات من دولة لأخرى، ومن إقليم لآخر، وبالتالي واستكمالاً لعملية التحليل نورد الجدول التالي الذي يوضح معدلات النمو السنوي للإنتاج الزراعي والغذائي في الدول النامية بحسب الأقاليم (باستبعاد الصين) خلال الفترة 1960_1980م.

جدول رقم (3)

متوسط معدل النمو السنوي للإنتاج الزراعي والغذائي في الدول النامية بحسب الأقاليم (باستبعاد الصين) خلال الفترة 1960- 1980م.

الإقليم	متوسط معدل النمو السنوي للإنتاج الزراعي الكلي ٪		متوسط معدل النمو السنوي للإنتاج الغذائي ٪	
	1960-1970م	1970-1980م	1960-1970م	1970-1980م
إفريقيا	2,7	1,3	2,6	1,6
الشرق الأوسط	2,5	2,7	2,6	2,9
أمريكا اللاتينية	2,9	3	3,6	3,3
جنوب شرق آسيا	2,9	3,8	2,8	3,8
جنوب آسيا	2,5	2,2	2,6	2,2
جنوب أوروبا	3,1	3,5	3,2	3,5

المصدر: تقرير عن التنمية في العالم، 1982، مرجع سابق، ص:41.

بتحليل بيانات الجدول السابق يلاحظ مدى التفاوت في معدلات نمو الإنتاج الزراعي والغذائي في الدول النامية بحسب الأقاليم، كما يمكن الخروج بالملاحظات التالية:

- ارتفاع معدلات نمو الإنتاج الزراعي والغذائي في كل من دول الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا وجنوب أوروبا خلال عقد السبعينات مقارنة بعقد الستينات، وقد تميزت دول جنوب شرق أسيا بتحقيق أعلى المعدلات خلال تلك الفترة حيث ارتفع معدل نمو الإنتاج الزراعي في هذه الدول من 2,9٪ في المتوسط خلال الفترة 1960-1970م إلى 3,8٪ في المتوسط خلال الفترة 1970-1980م،كما ارتفع معدل نمو الإنتاج الغذائي من 2,8٪ إلى 3,8٪ في المتوسط خلال الفترة نفسها، وفيما يخص دول أمريكا اللاتينية يلاحظ أنها حققت معدل نمو متواضع في إنتاجها الزراعي خلال الفترة 1960-1970م مقارنة بالفترة 1970-1980م غير أن معدل نمو إنتاجها الغذائي انخفض من 3,6٪ في المتوسط خلال الفترة 1960-1970م إلى 3,3٪ في المتوسط خلال الفترة 1970-1980م، ويلاحظ أنه بالرغم من انخفاض معدل نمو الإنتاج

الغذائي في دول أمريكا اللاتينية خلال هذه الفترة إلا أنه مع ذلك ما يزال مرتفعاً مقارنة بدول إفريقيا والشرق الأوسط وجنوب آسيا.

- تدهور نمو الإنتاج الزراعي والغذائي في دول أفريقيا خلال عقد السبعينات من القرن الماضي مقارنة بعقد الستينات حيث انخفض معدل نمو الإنتاج الزراعي من 2,7٪ في المتوسط خلال الفترة 1960-1970م إلى 1,3٪ في المتوسط خلال الفترة 1970-1980م أي بنسبة انخفاض تجاوزت 51٪،كما انخفض معدل نمو الإنتاج الغذائي من 2,6٪ إلى 1,6٪ في المتوسط خلال الفترة نفسها أي بنسبة انخفاض قدرها 38٪،كما يلاحظ أيضاً انخفاض نمو الإنتاج الزراعي والغذائي في دول جنوب آسيا خلال الفترة نفسها وإن كان بنسبة أقل من نسبة الانخفاض التي حدثت في إفريقيا.

ومن خلال التحليل السابق يمكن أن نخلص بنتيجة مفادها أن الدول النامية خلال فترة الستينات والسبعينات من القرن الماضي حققت معدلات نمو مرتفعة في الإنتاج الزراعي والغذائي مقارنة ببقية دول العالم الأخرى – باستثناء الدول الصناعية غير التابعة لنظام السوق خلال عقد الستينات – كما أن معدلات النمو التي حققتها هذه الدول خلال تلك الفترة قد تفاوتت من إقليم لآخر ومن دولة لأخرى، غير أن أهم ما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أن معدلات النمو المرتفعة التي تحققت في الدول النامية قد رافقها في الوقت نفسه ارتفاع كبير في نسبة النمو السكاني في هذه الدول بدرجة لم يسبق لها مثيل وهذا، ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (4)

متوسط معدلات النمو السكاني في الدول النامية والدول الصناعية التابعة لنظام السوق خلال الفترة 1960- 1977م.

مجمـــــوعة الدول	متوسط معدلات النمو السكاني (٪)	
	1960-1970	1970-1977م
دول نامية منخفضة الدخل	2,4	2,3
دول نامية متوسطة الدخل	2,5	2,6
الدول الصناعية التابعة لنظام السوق	1	،8

المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، أغسطس 1979م، ص ص: 42-43.

يلاحظ من الجدول السابق مدى الارتفاع الكبير في معدلات النمو السكاني في الدول النامية مقارنة بالدول الصناعية التابعة لنظام السوق، على سبيل المثال بلغ معدل النمو السكاني

في الدول النامية متوسطة الدخل 2,6٪ في المتوسط خلال الفترة 1970-1977م، في حين لم يتجاوز هذا المعدل في الدول الصناعية 8،٪ في المتوسط خلال الفترة نفسها الأمر الذي يعني أن معدل النمو السكاني في الدول النامية متوسطة الدخل بلغ ما يقارب ثلاثة أضعاف معدل النمو السكاني في الدول الصناعية هذا من جهة، ومن جهة أخرى يلاحظ أن معدلات النمو السكاني في الدول النامية متوسطة الدخل اتجهت نحو الارتفاع خلال فترة السبعينات مقارنة بفترة الستينات بينما نجد هذه المعدلات تنخفض في الدول الصناعية خلال الفترة نفسها، أما إذا تم تحليل ومقارنة معدلات النمو السكاني على مستوى كل دولة على حدة فإن الإحصائيات تشير إلى أن هذه المعدلات قد تفاوتت من دولة لأخرى، على سبيل المثال بلغ متوسط معدل النمو السكاني خلال الفترة 1970-1977م 2,8٪في النيجر، 3,8٪في كينيا، 3,5 ٪في الجزائر، 2,2٪ في مصر بينما لم يتجاوز هذا المعدل في المملكة المتحدة 1، ٪ وفي بلجيكا 2، ٪ في المتوسط خلال الفترة نفسها [(1)] أي أن معدل النمو السكاني في كينيا خلال الفترة 1970-1977م أكبر من معدل النمو السكاني في المملكة المتحدة بحوالي 38مرة، وهكذا يتبين من التحليل السابق أن معظم الدول النامية خلال عقدي الستينات والسبعينات من القرن الماضي شهدت من جهة ارتفاع كبير في نسبة النمو السكاني ومن جهة أخرى حققت معدلات نمو مرتفعة في إنتاجها الزراعي والغذائي هذا الأمر – أي الارتفاع الكبير في معدلات النمو الزراعي والغذائي الذي رافقه أيضاً ارتفاع كبير في معدلات النمو السكاني _ بدوره قلل من المنافع التي كان يمكن أن تجنيها هذه الدول من هذا النمو، وكانت المحصلة النهائية زيادة متواضعة في نمو الإنتاج الزراعي والغذائي بالنسبة للفرد [(2)] مقارنة بالدول الأخرى وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

(1) تقرير عن التنمية في العالم، اغسطس1979م، مرجع سابق، ص ص: 42-43.

(2) تقرير عن التنمية في العالم، 1982م، مرجع سابق، ص: 42.

جدول رقم (5)

متوسط معدل النمو السنوي للإنتاج الزراعي والغذائي بالنسبة للفرد في الدول النامية والدول الصناعية والعالم (باستبعاد الصين) خلال الفترة 1960- 1980م.

مجموعة الدول	متوسط معدل النمو السنوي للإنتاج الزراعي بالنسبة للفرد		متوسط معدل النمو السنوي للإنتاج الغذائي بالنسبة للفرد	
	1960-1970م	1970-1980م	1960-1970م	1970-1980م
الدول النامية	،3	،3	،4	،4
الدول الصناعية التابعة لنظام السوق	1,1	1,2	1,3	1,1
الدول الصناعية غير التابعة لنظام السوق	2,2	،9	2,2	،9
العالم	،7	،4	،8	،5

المصدر: تقرير عن التنمية في العالم، 1982، مرجع سابق، ص: 41.

يلاحظ من خلال الإطلاع على بيانات الجدول السابق ومقارنتها مع بيانات الجدول رقم (4) كيف أن الزيادة السكانية الكبيرة التي شهدتها معظم الدول النامية خلال فترة الستينات والسبعينات تسببت في انخفاض معدل نمو الإنتاج الزراعي والغذائي بالنسبة للفرد في هذه الدول بالرغم من أن هذه الدول حققت خلال الفترة نفسها معدلات نمو مرتفعة في الإنتاج الزراعي والغذائي مقارنة ببقية دول العالم الأخرى، على سبيل المثال بلغ معدل نمو الإنتاج الزراعي في الدول النامية 2,7٪ في المتوسط خلال الفترة 1970-1980م في حين لم يتجاوز هذا المعدل في الدول الصناعية التابعة لنظام السوق 2٪ في المتوسط خلال الفترة نفسها، ومع ذلك نجد أن معدل نمو الإنتاج الزراعي بالنسبة للفرد في الدول الصناعية 1,2٪ في المتوسط خلال الفترة نفسها وهذا المعدل يوازي أربعة إضعاف المعدل المحقق في الدول النامية خلال الفترة نفسها والذي لم يتجاوز3، ٪، ليس هذا فحسب؛ بل إن الإحصائيات تشير إلى أن معدل نمو الإنتاج الزراعي والغذائي بالنسبة للفرد في بعض أقاليم الدول النامية خلال فترة الستينات و السبعينات

من القرن الماضي لا يتجاوز 1٪، بل إن هـذا المعدل كـان سـالباً في بعض الأقـاليم، وبالمقابـل حققت بعض الأقاليم الأخرى معدلات نمو مرتفعة وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (6)

متوسط معدل النمو السنوي للإنتاج الزراعي والغذائي بالنسبة للفرد في الدول النامية بحسب الأقاليم (باستبعاد الصين) خلال الفترة 1960- 1980م.

الإقليم	متوسط معدل النمو السنوي للإنتاج الزراعي بالنسبة للفرد		متوسط معدل النمو السنوي للإنتاج الغذائي بالنسبة للفرد	
	1960-1970م	1970-1980م	1960-1970م	1970-1980م
إفريقيا	2،	1,4-	1،	1,1-
الشرق الأوسط	0,0	0,0	1،	2،
أمريكا اللاتينية	1،	6،	1،	6،
جنوب شرق آسيا	3،	1,4	3،	1,4
جنوب آسيا	1،	0,0	1،	0,0
جنوب أوروبا	1,8	1,9	1,8	1,9

المصدر: تقرير عن التنمية في العالم، 1982، مرجع سابق، ص:41.

بتحليل بيانات الجدول السابق ومقارنتها مع بيانات الجدول رقم (3) الذي يبين متوسط معدل النمو السنوي للإنتاج الزراعي والغذائي في الدول النامية بحسب الأقاليم يلاحظ ما يلي:

- ارتفاع معـدلات نمـو الإنتـاج الزراعـي والغـذائي بالنـسبة للفـرد في كـل مـن أمريكـا اللاتينية، وجنوب شرق آسيا وجنوب أوروبا خلال فـترة الـستينات والـسبعينات مـن القرن الماضي، ويلاحظ أن دول جنوب أوروبا انفردت بتحقيق أعلى معدل نمو خـلال تلـك الفـترة، فيمـا تميـزت دول أمريكـا اللاتينيـة ودول جنـوب شـرق آسـيا بتحقيـق معدلات نمو متسارعة ومرتفعة خلال عقد السبعينات مقارنة بعقد الستينات.
- بلغ معدل نمو الإنتاج الزراعي في إفريقيا 2,7٪ خـلال فـترة الـستينات و1,3٪ خـلال فترة السبعينات غير أن الارتفاع في معدلات النمو السكاني الذي شـهدته معظـم دول إفريقيا خلال تلك الفترة قد أسهم في انخفاض معدل نمو الإنتاج الزراعي بالنسبة للفرد

من 2، ٪ خلال فترة الستينات إلى نسبة سالبة قدرها (1,4٪) خلال فتر السبعينات، كما أن جزءاً من هذا الانخفاض قد ارتبط ببطء إنتاج المحاصيل الزراعية غير الغذائية مثل المشروبات الحرارية والألياف [1]، كذلك الحال بالنسبة لنمو الإنتاج الغذائي الذي بلغ نموه 2,6٪ خلال فترة الستينات و1,6٪ خلال فترة السبعينات غير أن الزيادة السكانية أسهمت في انخفاض معدل نمو الإنتاج الغذائي بالنسبة للفرد من 1، ٪ خلال فترة الستينات إلى نسبة سالبة قدرها (1,1٪) خلال فترة السبعينات.

- فيما يخص دول جنوب آسيا يتبين من بيانات الجدولين أن التوازن بين النمو السكاني والنمو الزراعي ظل مستمراً طوال عقدي الستينات والسبعينات، وبالرغم من أن تلك الدول حققت معدلات نمو في الإنتاج الزراعي بلغت 2,5٪ خلال الستينات 2,2٪ خلال السبعينات؛ إلا أن هذا الأمر يعتبر مخيباً للآمال نظراً لأن معظم تلك الدول كانت من أكبر المستفيدين من تكنولوجيا الثورة الخضراء ومن الاستثمارات الواسعة في الري والأسمدة، كما أن ارتفاع النمو السكاني في تلك الدول أسهم في انخفاض معدل نمو الإنتاج الزراعي بالنسبة للفرد [2].

التحليل السابق لمعدلات نمو الإنتاج الزراعي والغذائي في الدول النامية كان على مستوى إجمالي هذه الدول ككل، وعلى مستوى كل إقليم على حده، وقد لوحظ مدى التباين في معدلات النمو من إقليم لآخر، ومما لاشك فيه أن هذه المعدلات تختلف من دولة لأخرى داخل الإقليم الواحد، ليس هذا فحسب؛ بل إن هذه المعدلات قد تختلف من منطقة لأخرى داخل الدولة الواحدة، فمثلاً الهند كل المناطق فيها لا تتمتع بالتربة الخصبة، والتحكم الفعال في الفيضانات وشبكات الري والصرف التي أسهمت في بعض المناطق بتحقيق معدلات نمو زراعية مرتفعة بإتباع تكنولوجيات محاصيل جديدة، ففي فترة الستينات تجاوز معدل نمو الناتج الزراعي أكثر من 5٪ سنوياً في ثلث مناطق الهند البالغ عددها 281 منطقة، في حين هبط هذا الناتج في خمس المناطق، وارتفع بنسبة تقل عن 1٪ سنويا في خمسها الآخر، ونشير هنا إلى أن مثل هذه

(1) المرجع نفسه، ص: 43.

(2) المرجع نفسه، ص: 42.

الاختلافات في معدل نمو الإنتاج الزراعي سواء على مستوى الأقاليم أو المناطق تعتبر ظاهرة شائعة في معظم دول العالم [1] ولا تقتصر على الدول النامية بل تشمل أيضاً الدول المتقدمة.

2- مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي:

تعتبر الزراعة من الأنشطة التي تساهم في الناتج المحلي في معظم دول العالم، وبالتالي فأنها تؤثر على نمو إجمالي الناتج المحلي، وتتفاوت نسبة مساهمة القطاع الزراعي إلى إجمالي الناتج من دولة لأخرى، وفي هذا الصدد يشير العديد من الاقتصاديين إلى أنه عادة كلما كانت نسبة مساهمة القطاع الزراعي إلى إجمالي الناتج منخفضة في بلد ما كلما كان ذلك مؤشراً على زيادة تطور الاقتصاد القومي لهذا البلد، وزيادة إنتاجيته في القطاعات الاقتصادية الأخرى – كقطاعي الصناعة والخدمات – وهذا هو ما يتجسد عملياً في الدول الصناعية المتقدمة حيث نجد هذه النسبة منخفضة في هذه الدول ومرتفعة في الدول النامية [2] باستثناء الدول النامية المصدرة للبترول، والجدول التالي يوضح تطور نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي في الدول النامية والدول الصناعية.

جدول رقم (7)

تطور نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية والدول الصناعية لعامي 1960م، 1980م (نسبة مؤية ٪).

مجموعة الدول	القطاع					
	الزراعي		الصناعي		الخدمي	
	1960م	1980م	1960م	1980م	1960م	1980م
الدول النامية منخفضة الدخل	50	36	18	35	32	29
متوسطة الدخل	25	15	30	40	45	45

(1) المرجع نفسه، ص: 43.

(2) محمد فوزي أبو العود وآخرون، الموارد الاقتصادية، (الإسكندرية، الدار الجامعية، 2002م) ص: 265.

مرتفعة الدخل (مصدرة للبترول) [1]	..[2]	1	..	77	00	22
الدول الصناعة التابعة لنظام السوق [3]	6	4	40	37	54	63
الدول الصناعية غير التابعة لنظام السوق	21	15	62	63	17	22

المصدر: تقرير عن التنمية في العالم، 1982، مرجع سابق، ص ص:114-115.

يلاحظ من الجدول السابق ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي للدول النامية منخفضة ومتوسطة الدخل، وخاصة في الدول منخفضة الدخل التي تراوحت النسبة فيها 50٪، 36٪ من إجمالي الناتج على التوالي خلال عامي 1960م، 1980م في حين لم تتجاوز هذه النسبة في الدول الصناعية التابعة لنظام السوق 6٪، 4٪ على التوالي خلال الفترة نفسها، كما يلاحظ من الجدول السابق انخفاض هذه النسبة في الدول النامية مرتفعة الدخل خلال عام 1980م حيث لم تتجاوز 1٪ ويرجع ذلك إلى ارتفاع الأهمية النسبية لمساهمة القطاع الصناعي في هذه الدول، وخاصة قطاع الصناعات الاستخراجية، وفي هذا الصدد نشير إلى أن مستوى دخل الفرد في دولة معينة يعتبر عاملاً مهماً في تحديد مقدار نصيب الزراعة في الدخل القومي لهذه الدولة، ذلك أن نصيب الزراعة في الدخل القومي ينخفض كلما ارتفع الدخل الحقيقي للفرد على اعتبار أنه كلما ارتفعت دخول الأفراد كلما تناقصت النسبة المؤية التي ينفقونها من دخولهم على شراء المواد الغذائية، وعلى العكس من ذلك كلما انخفض دخل الفرد كلما ارتفع نصيب الزراعة في الدخل القومي ، والشيء نفسه بالنسبة لمستوى الإنتاجية الزراعية يعتبر أيضا عاملاً مهماً في تحديد نصيب الزراعة في الدخل القومي، إذ أنه كلما زادت إنتاجية الأرض الزراعية والعمل الزراعي في دولة معينة كلما تناقص النصيب اللازم من موارد هذه الدولة لزراعة المواد الغذائية التي يحتاجها المستهلكون، وفي الدول النامية نجد هذه الإنتاجية منخفضة،

(1) الدول النامية مرتفعة الدخل تشمل: ليبيا، السعودية، الكويت، الامارت.

(2) لا توجد بيانات.

(3) إجمالي نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج للدول الصناعية التابعة لنظام السوق عام 1980م لا يساوي 100 ٪ بسبب وجود خطاء في المصدر.

وتشير الإحصائيات إلى أن الأسرة الريفية التي تعمل في الزراعة في الدول النامية منخفضة الدخل لا يتجاوز إنتاجها من المواد الغذائية إلا ما يكفيها ويكفي شخصين فقط، بل واحياناً لايكفي الأسرة وحدها، في حين يختلف هذا الأمر بالنسبة لمعظم الدول الصناعية المتقدمة حيث نجد الأسرة الريفية التي تعمل في الزراعة في هذه الدول تنتج ما يكفيها ويكفي عدداً آخر من الأفراد يصل إلى خمسين [1].

وبالتالي فإننا نرى أن انخفاض مستوى دخل الفرد في معظم الدول النامية وكذلك انخفاض الإنتاجية الزراعية في هذه الدول مقارنة بالدول المتقدمة من العوامل التي أسهمت في ارتفاع نصيب الزراعة في الدخل القومي في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة.

كما يتبين من خلال تحليل اتجاه نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي للدول النامية والدول الصناعية خلال عامي 1960،1980م ما يلي:

- انخفاض الأهمية النسبية لمساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي في الدول النامية والدول الصناعية خلال عام 1980 م مقارنة بعام 1960م – وان كانت هذه الأهمية لا تزال مرتفعة في الدول النامية مقارنة بالدول الصناعية–، وبالمقابل ارتفاع الأهمية النسبية لمساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي للدول النامية والدول الصناعية غير التابعة لنظام السوق خلال الفترة نفسها، أما فيما يخص الدول الصناعية التابعة لنظام السوق يلاحظ انخفاض الأهمية النسبية لمساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي لهذه الدول، وبالمقابل ارتفاع الأهمية النسبية لقطاع الخدمات.
- تراجع الأهمية النسبية لمساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي للدول النامية منخفضة الدخل خلال عام 1980م مقارنة بعام 1960م بينما ظلت الأهمية النسبية لهذا القطاع في الدول النامية متوسطة الدخل ثابتة خلال الفترة نفسها.

غير أن أهم ما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد إنه بالرغم من أن الأهمية النسبية لمساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي قد اتجهت نحو الانخفاض خلال عام 1980م مقارنة بعام 1960م سواء في الدول النامية أو في الدول الصناعية؛ إلا أن هذا الانخفاض في الدول

(1) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، 1986م، (القاهرة، مطابع الأهرام التجارية، يوليو 1986م)، ص:15.

النامية والدول الصناعية المتقدمة قد يتفق من حيث الشكل لكنه يختلف من حيث المضمون، ذلك أن اتجاه انخفاض الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الدول الصناعية عادة ما يصاحبه حدوث زيادة متناسقة ومترابطة في الوقت نفسه في كل من إنتاجية هذا القطاع والقطاعات الاقتصادية الأخرى، في حين نجد هذا الاتجاه يتم في معظم الدول النامية دون أن يرافقه أي تناسق أو ترابط [1]، بمعنى آخر أن اتجاه انخفاض الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الدول النامية لا يرافقه تطور كبير في هيكل هذا القطاع والقطاعات الأخرى، ولا زيادة كبيرة في إنتاجية هذه القطاعات كما هو الحال بالنسبة للدول الصناعية المتقدمة، ويرجع ذلك للعديد من الاختلالات (العوامل) التي تتسم بها اقتصاديات الدول النامية – سنتطرق لها لاحقاً – والتي تعيق من تحقيق هذا التناسق والترابط بين تطور إنتاجية وهيكل القطاع الزراعي من جهة، وتطور إنتاجية وهياكل القطاعات الاقتصادية الأخرى من جهة أخرى.

3- نسبة القوى العاملة في الزراعة:

يمثل النشاط الزراعي أهمية اقتصادية كبيرة بالنسبة لمعظم السكان في العديد من الدول النامية كون غالبية كبيرة من سكان هذه الدول تعمل بالزراعة، وتعتمد عليها في معيشتها وعادة ما توصف معظم المجتمعات في تلك الدول على أنها مجتمعات زراعية ليس لأن معظم القوى العاملة فيها تعمل بالزراعة فحسب؛ بل أيضاً لأن الزراعة تعتبر طريقة حياة لمعظم السكان في العديد من هذه الدول [2]، وتتفاوت نسبة القوى العاملة في القطاع الزراعي من دولة لأخرى باختلاف المقومات (العوامل) التي تتوفر في هذه الدولة، والتي من أبرزها درجة التطور الاقتصادي، والتقدم العلمي، والتكنولوجي الذي وصلت إليه، إذ أنه كلما كانت هذه النسبة منخفضة كلما كان ذلك مؤشراً على مدى تقدم هذه الدولة، وعلى مدى استخدامها لوسائل الإنتاج الزراعية الحديثة وعلى العكس من ذلك ، وهذا ما يؤكده لنا الجدول التالي حيث نجد ارتفاع نسبة القوى العاملة في القطاع الزراعي في الدول النامية، في حين نجد هذه النسبة منخفضة في الدول الصناعية المتقدمة.

---

(1) احمد محمد مندور، احمد رمضان نعمة الله، المشكلات الاقتصادية للموارد والبيئة، (الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1996م)، ص ص: 312-313.

(2) محمود حسن حسني، محاضرات في التنمية الاقتصادية، (القاهرة، مكتبة عين شمس، 2001م) ص: 95.

جدول رقم (8)

تطور نسبة القوى العاملة في القطاعات الاقتصادية للدول النامية والدول الصناعية لعامي 1960، 1980م (نسبة مؤية من إجمالي القوى العاملة).

مجمـــــوعة الدول	القطـاع					
	الزراعي[1]		الصناعي		الخدمي	
	1960م	1980م	1960م	1980م	1960م	1980م
الدول النامية منخفضة الدخل	76	71	10	15	14	15

(1) بصدد البيانات الإحصائية المتعلقة بنسب القوى العاملة في القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى يشير الدكتور محمد عجمية، والدكتور محمد الليثي إلى أن البيانات الإحصائية المتعلقة بالدول المتقدمة والدول النامية ليست متجانسة في التعاريف، نظراً لاختلاف الأسس والمعايير التي تتبعها هذه الدول في إعداد هذه البيانات الإحصائية، على سبيل المثال الفلاح في الدول النامية في معظم الأحيان لا تقتصر مهمته على الإنتاج الزراعي ؛ بل يقوم أحياناً بأنشطة أخرى، مثل نقل وتسويق هذا الإنتاج، وكذلك بيعة، هذا بالإضافة إلى أن الفلاح قد يقوم بمشاركة أسرته في بناء منزل يقطنه، وبالرغم من مزاولته لهذه الأنشطة إلا أنه لا يتم تسجيل هذه الأنشطة في القطاعات التي تنطبق عليها، بمعنى آخر لا يتم تسجيل نشاط هذا الفلاح على أنه يعمل جزئياً في قطاعات النقل والتسويق والتجارة والبناء، وإنما يتم تسجيله على أنه يعمل دائماً في القطاع الزراعي فقط، بينما نجد الفلاح في الدول المتقدمة قد أصبح في غاية التخصص، حيث يوجد شخص آخر غيره لنقل وتسويق منتجاته الزراعية، وشخص آخر لبناء منزله ...، وبالتالي فإن هذه الأنشطة غير الزراعية في الدول المتقدمة توضع بمفردها في إحصائيات الدول المتقدمة، الأمر الذي يعني إلى أن الاعتماد على البيانات الإحصائية في الدول النامية بالصورة المشار إليها قد يظهر نسب القوى العاملة في الزراعة بصورة مبالغ فيها، إلا أن تعديل هذه البيانات واستبعاد الأنشطة الأخرى غير الزراعية التي يقوم بها الفلاح لا تغير بدرجة جوهرية هذه الإحصائيات .

المصدر: محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، (مفهومها – نظرياتها – سياساتها)، (الإسكندرية، الدار الجامعية، 2003م)، ص: 354.

متوسطة الدخل	61	44	15	22	24	34
مرتفعة الدخل (مصدرة للبترول)	63	46	13	19	24	35
الدول الصناعة التابعة لنظام السوق	18	6	38	38	44	56
الدول الصناعية غير التابعة لنظام السوق	41	16	31	45	28	39

المصدر: تقرير عن التنمية في العالم، 1982، مرجع سابق، ص ص:146-147.

يتبين من الجدول السابق ارتفاع نسبة القوى العاملة في القطاع الزراعي للدول النامية خلال عامي 1960، 1980م وبالمقابل نجد هذه النسبة منخفضة في قطاعي الصناعة والخدمات في تلك الدول خلال الفترة نفسها، بينما نجد هذا الأمر مختلفاً بالنسبة للدول الصناعية المتقدمة، حيث تبين بيانات الجدول السابق انخفاض نسبة القوى العاملة الزراعية في تلك الدول وارتفاع نسبة القوى العاملة في قطاعي الصناعة والخدمات، وكما سبق وأسلفنا أن نسب القوى العاملة الزراعية في الدول عادة ما تعبر عن مدى تطورها، ففي حالة ما تكون هذه النسبة منخفضة كما هو الحال في الدول الصناعية، وخاصة في الدول الصناعية التابعة لنظام السوق التي لم تتجاوز هذه النسبة فيها 18٪، 6٪ على التوالي خلال عامي 1960، 1980م فإن ذلك يعتبر دليلاً على تقدمها لاعتمادها على الآلات ووسائل الإنتاج الزراعية الحديثة، وقدرتها على استيعاب فائض العمالة في القطاع الصناعي والقطاع الخدمي، وعلى العكس من ذلك في حالة ما إذا كانت هذه النسبة مرتفعة كما هو الحال في الدول النامية، وخاصة الدول النامية منخفضة الدخل التي وصلت هذه النسبة فيها 76٪، 71٪ على التوالي خلال عامي 1960، 1980م فإن هذا يعتبر دليلاً على تأخر تلك الدول، وعدم قدرتها على توفير فرص عمل في القطاعات الاقتصادية الأخرى، ولا ننسى أن نشير إلى أن عدد العمال الزراعيين ونسبتهم إلى إجمالي القوى العاملة يؤثر على الظروف الاقتصادية للدولة بصفة عامة وعلى الإنتاج الزراعي بصفة خاصة، كما أن نسبة العمالة الزراعية تحدد نصيب الفلاح من الأرض الزراعية، وبالتالي حجم المزرعة [1]،كما يلاحظ من خلال تحليل اتجاه نسب القوى العاملة خلال عامي 1960، 1980م الموضحة في

(1) علي احمد هارون، أسس الجغرافيا الاقتصادية، (القاهرة، دار الفكر العربي 2001م)، ص: 150.

الجدول السابق أن نسب القوى العاملة الزراعية في الدول النامية والصناعية اتجهت نحو الانخفاض خلال عام 1980م مقارنة بعام 1960م وقد تفاوتت نسبة هذا الانخفاض من منطقة لأخرى، حيث كانت مرتفعة في الدول الصناعية والدول النامية ذات الدخل المرتفع والمتوسط، في حين كانت متواضعة في الدول النامية منخفضة الدخل، وبالمقابل يلاحظ أن نسب القوى العاملة في قطاعي الصناعة والخدمات قد اتجهت نحو الارتفاع في كل من الدول النامية والدول الصناعية خلال عام 1980م مقارنة بعام 1960م – باستثناء الدول الصناعية التابعة لنظام السوق التي ظلت نسب القوى العاملة في القطاع الصناعي فيها ثابتة خلال الفترة نفسها – كما يلاحظ من خلال تحليل اتجاه نسب القوى العاملة في الدول النامية والدول الصناعية خلال عامي 1960، 1980م أنه بالرغم من أن نسبة القوى العاملة الزراعية في الدول النامية قد اتجهت نحو الانخفاض؛ إلا أن هذه النسبة مع ذلك لا تزال مرتفعة مقارنة بالدول الصناعية، أما بالنسبة للدول الصناعية التابعة لنظام السوق يلاحظ أن نسبة القوى العاملة فيها يستوعبها القطاع الخدمي، وفيما يخص الدول الصناعية غير التابعة لنظام السوق يلاحظ أن النسبة الكبيرة من حجم قوتها العاملة أصبح يستوعبها القطاع الصناعي بدلاً من القطاع الزراعي، وهكذا فإن التحليل السابق لتوزيع القوى العاملة في الدول النامية والدول الصناعية يبين ارتفاع نسبة القوى العاملة الزراعية في الدول النامية وانخفاضها في الدول الصناعية، غيران لنا بعض الملاحظات على نتائج هذا التحليل أبرزها:

- بالرغم من أن نسبة كبيرة من القوى العاملة في الدول النامية تعمل في القطاع الزراعي، ومع ذلك فإن مساهمة هذا القطاع في اقتصاديات هذه الدول لا يزال محدوداً، كما أن إنتاجيته لا تزال متدنية، ولا تكاد المنتجات الزراعية التي ينتجها هذا القطاع– خاصة المنتجات الغذائية –تكفي لتغطية احتياجات سكان العديد من هذه الدول، ويتم تغطية العجز في هذه الدول عن طريق الاستيراد من الخارج، بينما نجد الأمر مختلفاً بالنسبة للدول الصناعية المتقدمة إذ أنه بالرغم من أن نسبة صغيرة من قوتها العاملة تعمل في القطاع الزراعي، ومع ذلك فإن إنتاجية هذا القطاع فيها مرتفعة تكفي لتلبية احتياجات السكان في معظم تلك الدول، وتصدير الفائض إلى الخارج في بعضها الأخر.
- بالرغم من أن نسب القوى العاملة الزراعية في الدول النامية والدول الصناعية اتجهت نحو الانخفاض خلال عام 1980م مقارنة بعام 1960م، إلا أن هذا الانخفاض في

الدول النامية والدول الصناعية يختلف من حيث مضمونه ودلالته، ذلك أن انخفاض هذه النسبة في الدول المتقدمة غالباً ما كان يصاحبه نمو وارتفاع إنتاجية القطاع الزراعي، وكذا إنتاجية القطاعات الاقتصادية الأخرى التي تحولت إليها العمالة، وقد زاد هذا الإنتاج نتيجة لتوسع تلك الدول في استخدام الأساليب الإنتاجية الحديثة والعمالة المدربة، كما أن فائض العمالة المحولة من القطاع الزراعي في تلك الدول قد تم استيعابها للعمل في قطاعي الصناعة والخدمات، بينما هذا الأمر لم يحدث بالنسبة للدول النامية، حيث لم يصاحب ترك العمالة للقطاع الزراعي، وتحولها إلى القطاعات الأخرى أي زيادة في إنتاجية القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى في معظم تلك الدول كما هو الحال بالنسبة للدول الصناعية المتقدمة، بل على العكس من ذلك انخفضت إنتاجية القطاع الزراعي التي هي في الأصل متدنية،كما انخفضت أيضاً إنتاجية القطاعات الأخرى وأصبحت هذه القطاعات – خاصة القطاع الزراعي – في العديد من الدول النامية تعانى من نوع واحد أو أكثر من أنواع البطالة المقنعة والصريحة[1]، وبصدد تحول القوى العاملة الزراعية للعمل في القطاعات الأخرى الذي شهدته الدول النامية والدول المتقدمة خلال تلك الفترة يشير أحمد مندور وأحمد رمضان [2] إلى أن التحول الذي تم في معظم الدول المتقدمة كان مدروساً ومخططاً له، وقد صاحبه زيادة في الإنتاج الغذائي، ولم يكن تحولاً عشوائيا كما هو الحال بالنسبة لمعظم الدول النامية؛ التي كان التحول فيها نحو الصناعة غير مدروس ومدفوع بشعارات تصنيع لم تكن تتوفر له معظم مقومات النجاح خلال فترة التحول هذه، وبالتالي لم يترتب على تحول الدول المتقدمة من الزراعة إلى الصناعة أي اختلالات أو آثار سلبية على اقتصادياتها بصفة عامة، وعلى القطاعات الزراعية فيها بصفة خاصة، كما أن هذا التحول كان طبيعياً، ولم يرافقه أي اختلالات سعريه وتوزيعيه كتلك التي حدثت في معظم الدول النامية.

---

(1) محمد فوزي أبو العود وآخرون، مرجع سابق، ص: 264.

(2) احمد محمد مندور، احمد رمضان نعمة الله، مرجع سابق، ص ص: 314.

4- الصادرات والواردات الزراعية:

تشير العديد من الدراسات إلى أن الصادرات والواردات الزراعية الدولية خلال فترة الستينات والسبعينات من القرن الماضي قد تراجعت أهميتها النسبية في التجارة الدولية،كما أن هذا التراجع لم يقتصر على الدول النامية؛ بل شمل أيضاً الدول المتقدمة، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (9)

نسبة الصادرات الزراعية إلى الصادرات الكلية، ونسبة الواردات الزراعية إلى الواردات الكلية في الدول النامية والدول المتقدمة خلال الفترة 1961- 1975م.

مجموعة الدول	نسبة الصادرات الزراعية إلى الصادرات الكلية (متوسطات سنوية ٪).			نسبة الواردات الزراعية إلى الواردات الكلية (متوسطات سنوية ٪).		
	1961-1965م	1969-1971م	1973-1975م	1961-1965م	1969-1971م	1973-1975م
الدول النامية	48	37	24	23	19	19
الدول المتقدمة	23	17	17	28	19	18

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الزراعة عام 2000م، المؤتمر العام الدورة العشرون، 10-29/ 11/ 1979م، روما، ص:55.

يلاحظ من الجدول السابق استمرار تناقص نسبة مساهمة الصادرات والواردات الزراعية في هيكل التجارة الخارجية للدول النامية والدول المتقدمة خلال الفترة 1961- 1975م، غير أن لنا بعض الملاحظات على البيانات الموضحة في الجدول السابق نوجزها فيما يلي:

- بالرغم من انخفاض الأهمية النسبية للصادرات والواردات الزراعية في التجارة الدولية خلال تلك الفترة؛ إلا أنها مع ذلك لا تزال تشكل نسبة كبيرة في هيكل التجارة الخارجية للعديد من الدول، وخاصة الدول النامية.
- إن انخفاض الأهمية النسبية للصادرات الزراعية خلال تلك الفترة كان بوتيرة أسرع ونسبة أكبر في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، حيث انخفضت نسبة مساهمة الصادرات الزراعية إلى الإجمالي الكلي للصادرات في الدول النامية من 48٪ في

المتوسط خلال الفترة 1961- 1975م إلى 24٪ في المتوسط خلال الفترة 1973-1975م، أي بنسبة انخفاض قدرها 50٪، في حين انخفضت نسبة مساهمة الصادرات الزراعية إلى الإجمالي الكلي للصادرات في الدول المتقدمة من 23٪ إلى 17٪ في المتوسط خلال الفترة نفسها، أي أن نسبة الانخفاض في هذه الدول لا تتجاوز 26٪، أما فيما يخص الواردات الزراعية فإن الأمر يختلف، حيث نجد أن الأهمية النسبية لهذه الواردات خلال تلك الفترة قد انخفضت بدرجة أسرع ونسبة أكبر في الدول المتقدمة مقارنة بالدول النامية، الأمر الذي يؤكد استمرار اعتماد العديد من الدول النامية على الخارج لاستيراد المنتجات الزراعية وخاصة المنتجات الغذائية.

- بالرغم من أن الصادرات الزراعية قد شكلت نسبة كبيرة في هيكل صادرات الدول النامية خلال تلك الفترة مقارنة بالدول المتقدمة؛ إلا أن نصيبها من حصيلة الصادرات الزراعية الدولية كان منخفضاً مقارنة بالدول المتقدمة، والجدول التالي يوضح حصيلة العالم من الصادرات الزراعية، ونصيب الدول النامية والمتقدمة منها خلال عامي 1965، 1975م.

جدول رقم (10)

حصيلة العالم من الصادرات الزراعية ونصيب الدول النامية والمتقدمة منها خلال عامي 1965، 1975م (المبالغ ببلايين الدولارات الأمريكية، بالأسعار الجارية).

بيـــــــان	1965م	1975م
حصيلة العالم من الصادرات الزراعية	49,4	150
نصيب الدول النامية	9	33
نصيب الدول المتقدمة	40,4	117

المصدر: المرجع نفسه، ص: 56.

يلاحظ من الجدول السابق مدى انخفاض نصيب الدول النامية من حصيلة صادرات العالم الزراعية، حيث لم يتجاوز نصيب تلك الدول من هذه الصادرات 9، 33 بليون دولار أمريكي على التوالي خلال عامي 1965، 1975م، أي ما نسبته 18,2٪، 22٪ من إجمالي حصيلة العالم من الصادرات الزراعية على التوالي خلال الفترة نفسها، فيما حصلت الدول المتقدمة على النصيب الأكبر من حصيلة هذه الصادرات، وبلغت نسبة حصيلتها من هذه

الصادرات حوالي 81,8٪، 78٪ من إجمالي حصيلة العالم من الصادرات الزراعية على التوالي خلال الفترة نفسها.

ومن خلال التحليل السابق يمكن أن نخرج بنتيجة مفادها أن الحصيلة التي تجنيها الدول المتقدمة من صادراتها الكلية (الزراعية وغير الزراعية) تفوق كثيراً عن الحصيلة التي تجنيها الدول النامية من صادراتها الإجمالية، وهذا الأمر يفسر لنا سبب انخفاض نصيب الدول النامية من الحصيلة الإجمالية لصادرات العالم الزراعية بالرغم من ارتفاع نسبة مساهمة صادراتها الزراعية في هيكل صادراتها مقارنة بالدول المتقدمة، ويفسر لنا أيضاً سبب ارتفاع نصيب الدول المتقدمة من الحصيلة الإجمالية لصادرات العالم الزراعية بالرغم من انخفاض نسبة مساهمة صادراتها الزراعية في هيكل صادراتها مقارنة بالدول النامية

كذلك يلاحظ من الجدول السابق ومقارنته مع الجدول رقم (9)، أنه بالرغم من أن نسبة مساهمة الصادرات الزراعية في هيكل التجارة الخارجية للدول النامية والمتقدمة قد اتجهت نحو الانخفاض خلال الفترة 1961- 1975م، إلا أن حصيلة هذه الدول من هذه الصادرات خلال عامي 1965، 1975م قد ارتفعت بنسبة كبيرة وخاصة في الدول المتقدمة، الأمر الذي يعني أن تناقص نسبة مساهمة صادرات وواردات قطاع ما في هيكل التجارة الخارجية خلال فترة ما قد لا يعني بالضرورة أن هناك انخفاضاً حقيقياً في كمية وقيمة صادرات وواردات ذلك القطاع في الحساب الجاري، لذلك البلد خلال تلك الفترة، ذلك أن هناك أسباباً (عوامل) أخرى يمكن أن تفسر هذا التناقص منها ارتفاع الأهمية النسبية لصادرات وواردات القطاعات الأخرى في هيكل التجارة الخارجية بدرجة أكبر من صادرات وواردات ذلك القطاع، كذلك التغيرات التي قد تحدث في الأسعار الدولية لصادرات وواردات قطاع معين يمكن أن تلعب دوراً في تزايد أو تناقص الأهمية النسبية لصادرات وواردات ذلك القطاع

5- الإنتاجية الزراعية:

من المثير للاهتمام أنه بالرغم من الأهمية النسبية الكبيرة التي يحتلها القطاع الزراعي في اقتصاديات الدول النامية سواء من حيث ارتفاع نسبة مساهمته إلى الناتج المحلي، أو من حيث ارتفاع عدد القوى العاملة فيه مقارنة بالدول المتقدمة، ومع ذلك فإن هذا القطاع في معظم الدول النامية عاجز عن تحقيق الاكتفاء الذاتي لسكان هذه الدول من السلع الزراعية، وخاصة

سلع الغذاء، بينما نجد هذا الأمر مختلفاً بالنسبة لمعظم الدول المتقدمة، إذ أنه بالرغم من انخفاض الأهمية النسبية التي يحتلها القطاع الزراعي في اقتصاديات تلك الدول سواء من حيث انخفاض نسبة مساهمته إلى الناتج المحلي، أو من حيث انخفاض عدد القوى العاملة فيه، ومع ذلك نجد إنتاجيته (1) مرتفعة بالقدر الذي يلبي معظم احتياجات السكان في تلك الدول من السلع الزراعية، بل وتصدير الفائض إلى الخارج في بعض هذه الدول، على سبيل المثال الولايات المتحدة الأمريكية التي تصنف ضمن الدول المتقدمة لا تتجاوز نسبة القوى العاملة الزراعية فيها 3٪ من إجمالي قوة العمل، ومع ذلك تنتج الغذاء الكافي للشعب الأمريكي، بل وتحقق فائضاً يجعلها أكبر مصدر للغذاء في العالم، وبالمقابل نجد دولة كمصر التي تصنف ضمن الدول النامية تبلغ نسبة القوى العاملة الزراعية فيها حوالي 50٪ من إجمالي قوة العمل، ومع ذلك تستورد حوالي 50٪ من احتياجاتها الغذائية (2)، المثال السابق يبين لنا بجلاء مدى انخفاض الإنتاجية الزراعية في الدول النامية، وخاصة إنتاج الغذاء مقارنة بالدول المتقدمة، ونشير هنا إلى أن

---

(1) تعرف الإنتاجية بصفة عامة بأنها « النسبة بين كمية أو قيمة الإنتاج، وبين كمية أو قيمة العناصر التي أدت أو ساهمت في إيجاده» ، وبالتالي فهي تعتبر أداة هامة لمعرفة مدى فعالية أداء جهاز الإنتاج والكشف عن مصدر التغير في الإنتاج، غير ان حساب الإنتاجية – خاصة الإنتاجية الزراعية – ليس بالأمر اليسير لعدة اعتبارات أبرزها:

- صعوبة قياس الإنتاج، عندما لايكون متجانساً (وهذا ينطبق على القطاع الزراعي).
- صعوبة حصر وتحديد مقدار كميات العناصر التي أسهمت في الإنتاج.
- دخول عناصر غير قابلة للقياس – كالظروف المناخية مثلاً– في تحديد حجم الإنتاج.

ونتيجة لذلك يعتمد العديد من الباحثين والمتخصصين في الاقتصاد الزراعي عند احتساب الإنتاجية الزراعية على نسبة الإنتاج إلى وحدة الأرض (الهكتار) – بالنسبة للإنتاج النباتي- والى وحدة الحيوان (بقرة، ضأن، جمل، ...) – بالنسبة للإنتاج الحيواني-.

المصدر: زبيري رابح، « الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر وآثارها على تطوره»، (جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، أطروحة غير منشورة مقدمة لنيل دكتوراه الدولة، 1996م) ص:247.

(2) جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، (الجزائر، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، 2000م)، ص: 16.

انخفاض الإنتاجية الزراعية التي يتسم بها القطاع الزراعي في الدول النامية لا يقتصر على إنتاجية الأراضي الزراعية بل يمتد ليشمل إنتاجية العامل الزراعي، وكما هو معلوم أن انخفاض إنتاجية الأراضي الزراعية والعامل الزراعي من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض الإنتاج الزراعي الكلي سواء بالنسبة لوحدة الأرض المستثمرة في الزراعة، أو بالنسبة للفرد العامل في الإنتاج الزراعي [1]

وكمثال آخر على مدى تدني إنتاجية القطاع الزراعي في الدول النامية نورد الجدول التالي:

جدول رقم (11)

متوسط إنتاج الحبوب في بعض الدول النامية والمتقدمة خلال الفترة 1969- 1981م.

الـــدول	متوسط إنتاج الحبوب (بالطن لكل هكتار من الأرض المحصولية)	
	1969- 1971	**1979-1981م**
دول نامية بوروندي	1,04	،99
الكاميرون	،89	،89
مصر	3,85	4,01
كينيا	1,47	1,5
بنغلاديش	1,66	1,96
سيريلانكا	2,4	2,42
كوريا الجنوبية	3,5	4,77
الأرجنتين	1,71	2,2
البرازيل	1,33	1,5
كولومبيا	1,72	2,46
تشيلي	1,86	2,12
دول متقدمة الولايات المتحدة	3,5	4,02
الدانمرك	3,85	4,02
هولندا	4,02	5,69
اليابان	5,02	5,27

المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، 1984، ص: 117.

(1) فرج عبد العزيز عزان، الموارد الاقتصادية، (القاهرة، البيان للطباعة والنشر، 2000م)، ص: 161.

من الجدول السابق يتبين مدى انخفاض إنتاجية الهكتار الواحد من الحبوب في الدول النامية – باستثناء مصر و كوريا – مقارنة بالدول المتقدمة، على سبيل المثال لا يتجاوز متوسط إنتاجية الهكتار الواحد من الحبوب في الكاميرون خلال الفترة 1979-1981م 89، طن (أي أقل من طن واحد)، في حين بلغت هذه الإنتاجية في هولندا خلال الفترة نفسها 5,69 طن أي أن إنتاج الهكتار الواحد من الحبوب في الكاميرون لا يتجاوز سدس الإنتاج المحقق في هولندا، ومن العوامل التي أسهمت في زيادة إنتاجية الهكتار الواحد من الأرض المحصولية في الدول المتقدمة وكذلك في مصر وكوريا قيام هذه الدول باستخدام كميات كبيرة من الأسمدة مقارنة ببقية الدول الأخرى، ويشير احد تقارير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أن متوسط الغلة المحصولية في الدول المتقدمة خلال فترة الستينات والسبعينات من القرن الماضي كان ضعف ما هو عليه في الدول النامية،كما أن إنتاجية القوى العاملة الزراعية في الدول المتقدمة خلال تلك الفترة تراوحت مابين ثمانية إلى تسعة أضعاف إنتاجية القوى العاملة في الدول النامية [1]، وفي دراسة أخرى قدرت إنتاج العامل الزراعي في الدول النامية بحوالي 250 وحدة وهذه تشكل 1: 16من إنتاجية العامل الزراعي في نيوزيلندا، ومابين ربع إلى سدس إنتاجية العامل الزراعي في الدول المتقدمة، كما أن الإنتاجية الزراعية في الدول النامية تتفاوت من دولة لأخرى، على سبيل المثال نجدها تبلغ في الهند نصف الإنتاجية في سيريلانكا ومصر وحوالي سبع الإنتاجية في البرازيل [2]، وكما سبق واشرنا أن مستوى الإنتاجية عامل مهم في تحديد دخل الفرد، فإذا كانت الإنتاجية مرتفعة كان الدخل مرتفعاً، وعلى العكس من ذلك، إذا كانت منخفضة كان الدخل منخفضاً، لذلك يعتبر انخفاض الإنتاجية في الدول النامية أحد الأسباب التي أسهمت في انخفاض دخل الفرد في العديد من هذه الدول، ويزداد الأمر تعقيداً بالنسبة للإنتاجية الزراعية، وخاصة إذا ما علمنا أن عدداً كبيراً من سكان هذه الدول يعملون بالزراعة، مما تجدر الإشارة إليه ان انخفاض الإنتاجية الزراعية في الدول النامية يرجع للعديد من العوامل التي سنتطرق لها في الصفحات التالية من هذه الدراسة.

(1) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الزراعة عام 2000م، مرجع سابق، ص: 22.

(2) محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، مرجع سابق، ص: 354.

خلاصة

الفصل الأول

واجهت العديد من الدول النامية خلال فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، العديد من المشاكل والاختلالات الاقتصادية؛ وهو ما أضطر العديد من هذه الدول للتوجه نحو تطبيق برامج الإصلاحات الاقتصادية (برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي) التي يدعمها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وقد هدفت تلك الدول من تطبيق هذه البرامج إلى إصلاح أوضاعها الاقتصادية، والحصول على دعم الصندوق والبنك، وقد تبين من خلال هذا الفصل ان سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية التي يتبناها الصندوق والبنك – ويوصيان الدول النامية بتطبيقها- تعتمد بدرجة أساسية على الأفكار الاقتصادية التي تبنتها المدرسة الكلاسيكية ومن بعدها المدرسة النيوكلاسيكية، والتي نادت جميعها بالحرية الاقتصادية، والتقليص من دور الدولة في النشاط الاقتصادي، بمعني أخر ان هذه البرامج ماهي إلا تكريس لهيمنة النظام الاقتصادي الرأسمالي، كما تبين من خلال هذا الفصل مدى ضعف وتدهور القطاع الزراعي في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، ونحاول في الفصل الثاني من هذه الدراسة تحليل أسباب ضعف القطاع الزراعي وتدهوره في الدول النامية.

الفصل الثاني

تحليل أسباب ضعف وتدهور القطاع الزراعي في الدول النامية

الفصل الثاني

تحليل أسباب ضعف وتدهور القطاع الزراعي في الدول النامية

تمهيد:

من خلال تحليلنا السابق لبعض مؤشرات أداء القطاع الزراعي في الدول النامية خلال الفترة الماضية (فترة ما قبل الإصلاحات الاقتصادية) تبين لنا مدى تدهور هذا القطاع، وانخفاض إنتاجيته في العديد من هذه الدول مقارنة بالدول المتقدمة، كما تبين لنا أيضاً مدى عجز القطاع الزراعي في الدول النامية عن تحقيق الاكتفاء الذاتي لمعظم السكان في تلك الدول من السلع الزراعية، وخاصة السلع الغذائية، بالرغم من الأهمية النسبية الكبيرة التي يحتلها هذا القطاع في معظم اقتصاديات تلك الدول، وفي هذا الصدد نرى أن هناك العديد من الأسباب (العوامل) التي حالت من نمو القطاع الزراعي وتطوره في الدول النامية خلال الفترة الماضية، ليس هذا فحسب؛ بل نرى أيضاً أن هذه الأسباب قد أسهمت مجتمعة في تدهور القطاع الزراعي في الدول النامية، وفي انخفاض إنتاجيته، وعلى وجه الخصوص الإنتاج الغذائي، وبناءً عليه سنتطرق في هذا الفصل لأبرز تلك الأسباب، والتي يمكن أن نصنفها إلى عوامل اقتصادية، وبشرية، وطبيعية وذلك من خلال مبحثين، حيث تطرقنا في المبحث الأول للعوامل الاقتصادية، فيما خصصنا المبحث الثاني للعوامل البشرية والطبيعية.

المبحث الأول
العوامل الاقتصادية

1- اختلال في الهيكل الاقتصادي الموروث:

يشير العديد من الاقتصاديين إلى أن من أسباب ضعف وتدهور القطاع الزراعي في الدول النامية وبروز أزمة الغذاء في معظم هذه الدول يرجع إلى الاختلال في الهيكل الاقتصادي الموروث من العهود الاستعمارية التي تعرضت لها هذه الدول، ومن أبرز هذه الاختلالات ظاهرة الثنائية أو الازدواجية [1] التي تعاني منها معظم قطاعاتها الاقتصادية، والتي تجلت بوضوح في القطاع الزراعي، هذه الظاهرة التي كانت ومازالت تعتبر من أهم معوقات التنمية الاقتصادية الشاملة بصفة عامة، والتنمية الزراعية بصفة خاصة في العديد من تلك الدول، وقد كان للسياسات الاستعمارية التي اتبعتها بعض الدول الاستعمارية دور كبير في بروز هذا الاختلال الهيكلي المتمثل بظاهرة الثنائية في معظم اقتصاديات الدول النامية، كذلك كان لدخول العديد من الشركات متعددة الجنسيات العمل في المجال الزراعي في تلك الدول دور كبير في تعميق هذه الظاهرة وبروزها بدرجة كبيرة، كما كان للسياسات الاستعمارية والشركات متعددة الجنسيات دور كبير في ضعف وتدهور القطاع الزراعي وفي بروز أزمة الغذاء في العديد من هذه الدول ونتطرق فيما يلي باختصار للدور الذي لعبته السياسات الاستعمارية والشركات متعددة الجنسيات في هذا الشأن.

1-1 السياسات الاستعمارية وآثارها السلبية على القطاع الزراعي في الدول النامية:

نعتقد أن هناك أسباباً تاريخية أسهمت في ضعف وتدهور القطاع الزراعي في العديد من الدول النامية، هذه الأسباب ترجع جذورها إلى الفترة الاستعمارية التي تعرضت لها معظم الدول، فقد تبين أن العديد من الدول الاستعمارية اتبعت سياسات غالباً ما كانت تتماشى مع تحقيق أهدافها ومصالحها الاستعمارية دون مراعاة للأضرار التي يمكن أن تلحقها هذه السياسات باقتصاديات الدول النامية، ونتيجة لذلك فقد نجم عن تطبيق تلك السياسات العديد

---

(1) تتمثل ظاهرة الثنائية أو الازدواجية في تجاوز وتواجد قطاعات، أو أقاليم، أو أنشطة داخل الاقتصاد في البلد الواحد دون أن يكون هناك أي تنسيق، أو ارتباط، أو علاقات متبادلة فيما بينهم، كذلك لا توجد بينهم أي درجة من التماثل من حيث التقنيات المستخدمة في الإنتاج ومستوى الخدمات المساعدة الأخرى، وبالتالي ظهور قطاعات حديثة وقطاعات تقليدية في آن واحد داخل البلد الواحد ؛ الأمر الذي يعيق من وضع البرامج والسياسات الملائمة لتطوير الإنتاج بما في ذلك الإنتاج الزراعي كما يعيق ربط التنمية الريفية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

المصدر: محمد فوزي أبو العود وآخرون، مرجع سابق .

من الآثار السلبية على اقتصاديات الدول النامية بصفة عامة، وعلى قطاعاتها الزراعية بصفة خاصة،كما أن هذه السياسات -كما سيتبين لنا لاحقاً - كانت من الأسباب التي أسهمت في بروز اختلال في الهيكل الاقتصادي للدول النامية، هذا الاختلال بدوره كان وما يزال أحد عوائق التنمية الاقتصادية بما فيها التنمية الزراعية في هذه الدول، كما أسهمت هذه السياسات أيضاً في تدهور الإنتاج الغذائي، وفي بروز أزمة الغذاء في تلك الدول، ويمكن إيضاح ذلك كما يلي:

1- 1- 1 السياسات الاستعمارية ودورها في اختلال الهيكل الاقتصادي للدول النامية :

كما سبق وأشرنا إلى أن السياسات الاستعمارية التي اتبعتها العديد من الدول الاستعمارية قد أسهمت في بروز العديد من الاختلالات الهيكلية في اقتصاديات العديد من الدول النامية ؛ والتي من أبرزها ظاهرة الثنائية، وفي هذا الصدد يشير أحمد مندور واحمد رمضان إلى أن الحقيقة التي لا يمكن تجاهلها لدى الكثير من الباحثين والاقتصاديين هي أن دول الشمال الغني (دول الاستعمار قديماً) هي التي وضعت من خلال سيطرتها الاقتصادية والسياسية المباشرة على الدول النامية النواة الأولى لسلسلة الاختلالات التي تعاني منها هذه الدول بعد استقلالها [(1)]، فكما هو معلوم أن معظم الدول النامية خضعت للاستعمار، وخلال الحقبة الاستعمارية قامت العديد من الدول الاستعمارية بفرض سياساتها بما يحقق مصالحها وأهدافها الاستعمارية، ولن نخوض كثيراً في هذا الجانب على اعتبار أن هذا ليس موضوعنا، غير أن الذي يهمنا أن نشير إليه في هذا الصدد إلى أن الدول الاستعمارية أوجدت داخل الدول النامية التي استعمرتها قطاعات، وأقاليم، وأنشطة مرتبطة مع اقتصادها الرئيسي، وبما يتلاءم مع مصالحها، وقد أولت هذه القطاعات والأقاليم و الأنشطة عناية خاصة، وبالمقابل أهملت القطاعات والأقاليم والأنشطة الأخرى التي لا تتلاءم مع مصالحها، وكان من نتائج تلك السياسات التمييزية التي اتبعتها الدول الاستعمارية تميّز القطاعات والأقاليم والأنشطة التي تم الاهتمام بها بمستويات إنتاجية عالية باستخدام أحدث التقنيات، بينما اتسمت القطاعات والأقاليم والأنشطة الأخرى بإنتاجية منخفضة، ووسائل إنتاجية بدائية ومتخلفة، هذا بدوره أسهم في بروز ظاهرة الثنائية في اقتصاديات العديد من الدول النامية [(2)]، ونشير هنا إلى أن هذه السياسات التمييزية التي اتبعتها العديد من الأنظمة الاستعمارية لم تقتصر آثارها السلبية على بروز ظاهرة الثنائية، أو الازدواجية على مستوى القطاعات الاقتصادية ككل ؛ بل أيضاً على مستوى القطاع الاقتصادي الواحد، وكمثال على ذلك القطاع الزراعي، حيث ترتب على اهتمام العديد من هذه الأنظمة بإنتاج المحاصيل الزراعية التصديرية -كما سيتم بيانه لاحقاً _ على حساب المحاصيل المخصصة

(1) احمد محمد مندور، احمد رمضان نعمة الله، مرجع سابق، ص: 347.

(2) محمد فوزي أبو العود وآخرون، مرجع سابق، ص ص: 286-287.

للأسواق المحلية وجود قطاع زراعي في العديد من الدول النامية ذو شقين، الأول قطاع حديث موجه لإنتاج منتجات تصديرية يتسم بإنتاجية مرتفعة، ويستخدم أساليب تكنولوجية حديثة، و الثاني قطاع تقليدي مخصص للأسواق المحلية يتسم بإنتاجية منخفضة، ويستخدم أساليب إنتاجية بدائية، وهكذا كانت العديد من الأنظمة الاستعمارية أحد الأسباب التي أسهمت في بروز ظاهرة الثنائية في القطاعات الاقتصادية بما فيها القطاع الزراعي في العديد من الدول النامية، هذه الظاهرة التي تعتبر إحدى معوقات التنمية في الدول النامية، كونها تفصل بين القطاعات الاقتصادية في الدولة، وتمنع من تحقيق الاستفادة المتبادلة التي تعتبر جوهر عملية التنمية الشاملة، كما تؤدي هذه الظاهرة إلى زيادة التبعية، وتعميق الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد داخل الدولة [1].

1- 1- 2 السياسات الاستعمارية ودورها في بروز أزمة الغذاء في الدول النامية :

اتبعت العديد من الدول الاستعمارية سياسات استعمارية أسهمت في انخفاض الإنتاج الغذائي في العديد من الدول النامية وكما أسفلنا بأن تلك السياسات التي فرضتها الدول الاستعمارية على الدول النامية، كانت غالباً ما تتماشى مع أهدافها ومصالحها الاستعمارية، وبالتالي فقد رأت العديد من الدول الاستعمارية أن مصلحتها تقتضي تشجيع زراعة المحاصيل الزراعية التصديرية من أجل الحصول على النقد الأجنبي ؛ ولو كان ذلك على حساب الإنتاج الغذائي، هذه السياسة بدورها أسهمت في بروز أزمة الغذاء في معظم الدول النامية، حيث يرى العديد من الاقتصاديين في هذا الصدد أن أصول أزمة الغذاء في هذه الدول ترجع أساساً إلى السياسات الاستعمارية التي سيطرت على إنتاج المحاصيل التصديرية، وإهمال زراعة المحاصيل الغذائية [2]، ومن أهم السياسات التي اتبعتها العديد من الدول الاستعمارية وكان لها آثار سلبية على إنتاج الغذاء في الدول النامية: [3]

أ. فرضت على العديد من المزارعين زراعة محاصيل زراعية نقدية بدلاً عن المحاصيل الزراعية الغذائية، وكانت تقوم بشراء هذه المحاصيل بأسعار منخفضة جداً، على سبيل المثال العديد من الدول الإفريقية قبل خضوعها للحكم الاستعماري كانت تقوم بزراعة العديد من المحاصيل الزراعية المتنوعة الغذائية وغير الغذائية، غير أن الحكم الاستعماري عندما دخل إلى تلك الدول عمل على اختزال الإنتاج الزراعي المتنوع

(1) المرجع نفسه، ص ص: 385-386.

(2) احمد عبد الرحيم زردق،الموارد الاقتصادية،(د.ن، الطبعة الثانية، 1997م)، ص: 250.

(3) فرانسيس مور لابيه، جوزيف كوليتر، «صناعة الجوع »، ترجمه إلى العربية احمد حسان، سلسلة عالم المعرفة يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت، عدد 64، مطابع الرسالة، ابريل 1983م،ص: 124،126،128،134.

هذا إلى محاصيل نقدية محددة على حساب المحاصيل الغذائية الرئيسة، على سبيل المثال تم إجبار غانا الاستوائية التي كانت تشتهر بزراعة اليام (أحد أنواع البطاطا) إلى زراعة الكاكاو فقط، كما أجبرت تنزانيا بالتركيز على زراعة السيزال (نبات تصنع من أليافه الحبال)، وأوغندا على زراعة القطن، كذلك عمل الاستعمار البريطاني في جنوب اليمن – سابقاً- منذ منتصف الأربعينات من القرن الماضي أثناء الحرب العالمية الثانية على إدخال زراعة محصول القطن ؛ بهدف تلبية احتياجات السوق البريطاني من هذا المحصول [1] وكان المنتجون الزراعيون المحليون يقومون بتسليم هذه المحاصيل إلى المستعمر بأرخص الأسعار ليتولى تصديرها بأسعار مرتفعة، على سبيل المثال: محصول الفول السوداني كان يتم بيعة في الأسواق الخارجية بقيمة تعادل أكثر من سبعة أضعاف القيمة التي كان يحصل عليها المزارع.

ب. قامت العديد من الدول الاستعمارية بالاستيلاء على أفضل الأراضي الزراعية في الدول النامية، وتحويلها إلى مزارع ضخمة بنظر المستوطنين، أو بنظر الشركات متعددة الجنسيات ؛ بحيث تخصص هذه المزارع لإنتاج المحاصيل التصديرية، وخير مثال على ذلك ما قام به الاستعمار الفرنسي في الجزائر حيث قام بتجريد مجموعات كبيرة من الفلاحين من أراضيهم الزراعية ومنحها للمستوطنين وبعض المرابين وعملاء الاستعمار [2] وتشير الإحصائيات إلى ان إجمالي الأراضي التي قام الاستعمار الفرنسي بمصادرتها من سكان الريف الأصليين وإعطاؤها للمستوطنين خلال الفترة 1840_1950م حوالي 2703000 هكتاراً، وفي تونس بلغت مساحة الأراضي التي قام الاستعمار الفرنسي بمصادرتها وتسليمها للمستوطنين والشركات متعددة الجنسيات حوالي 562000 هكتاراً [3]،كما عملت العديد من الدول الاستعمارية على منع منتجات المحاصيل النقدية التي يقوم بإنتاجها المزارعين المحليين من منافسة المحاصيل النقدية التي يقوم بإنتاجها المستوطنين أو الشركات متعددة الجنسيات، وتم إجبار العديد من العمال الزراعيين على ترك مزارعهم والعمل في المزارع المخصصة لإنتاج المحاصيل

(1) احمد سالم البريكي،« الوضع الراهن للزراعة في اليمن»، أوراق يمانية، عدد 22، مارس 2003م، (دمشق، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية)، ص:25.

(2) زبيري رابح، مرجع سابق، ص:11.

(3) عبد القادر الطرابلسي،« أضواء على مشكلة الغذاء بالمنطقة العربية والإسلامية»، كتاب الأمة، عدد 68، سلسلة دورية تصدر كل شهرين عن وزارة الأوقاف والشؤون الدينية – قطر، (مطابع علي بن علي، 1999م)، ص ص: 56-57.

التصديرية، إما كعبيد أو بأجور زهيدة، وفي اعتقادنا أن مما عزز من زيادة إنتاج المحاصيل التصديرية في الدول النامية، ومن زيادة فرص الاستيلاء على أراضيها الزراعية قيام العديد من الدول الاستعمارية بفرض ضرائب مرتفعة على المنتجين الزراعيين الأصليين، هذا الأمر دفع بعضهم إلى التخلي عن أراضيهم الزراعية لصالح المستعمرين بسبب عدم مقدرتهم على سداد الضرائب المفروضة عليهم، بينما كانت هذه الضرائب لدى البعض الأخر من المزارعين حافزاً لزراعة المحاصيل التصديرية ذات التسويق السريع والعائد المناسب حتى يتمكنوا من سداد الضرائب المرتفعة والمفروضة عليهم[1].

جـ. اتبعت العديد من الدول الاستعمارية سياسات أسهمت في تشجيع الاعتماد على الغذاء المستورد من الخارج بدلاً من الاعتماد على الإنتاج المحلي، وقد تجلى ذلك من خلال الإجراءات التي اتبعتها الدول الاستعمارية أبرزها:

- قيام العديد من الدول الاستعمارية بإتباع سياسات تجارية أسهمت في الإبقاء على أسعار المنتجات الغذائية المستوردة من الخارج منخفضة مقارنة بأسعار المنتجات الغذائية المحلية.
- إغراء العديد من المزارعين المحليين بإنتاج المحاصيل النقدية المخصصة للتصدير، وعدم إنتاج المحاصيل الغذائية، وبالتالي فإن النتائج السيئة لهذه السياسات الاستعمارية لم تقتصر على تشجيع الدول النامية للاعتماد على الغذاء المستورد من الخارج فحسب ؛ بل أسهمت أيضاً في تدهور إنتاج المحاصيل الغذائية المحلية، وفي تقليص حوافز إنتاج الغذاء لدى المزارعين المحليين، لأنه في حالة ما إذا فكروا بزراعة المحاصيل الغذائية محلياً فإن تكاليف زراعتها وأسعارها ستكون مرتفعة مقارنة بأسعار المحاصيل الغذائية المستوردة من الخارج، وهكذا يمكن القول أن واردات الغذاء الرخيصة كانت سبباً في تدهور إنتاج الغذاء محليا وأسهمت في انخفاض دخول منتجي الغذاء في الدول النامية.

د. قامت العديد من الدول الاستعمارية بإدخال نظام التبادلات النقدية، وركزت على نشرة بصفة خاصة في الأرياف، وقد كان نظام المقايضة هو النظام السائد حينها، وكان يلعب دوراً أساسياً في العلاقات التجارية، وكما هو معروف أن هذا النظام يتطلب الإنتاج للوفاء باحتياجات الطلب الداخلي إلا أنه مع دخول الأنظمة الاستعمارية إلى الدول النامية قامت العديد من تلك الأنظمة بإدخال وفرض المبادلات النقدية على العديد من الدول النامية، هذا الأمر أسهم شيئاً فشيئاً بإزاحة نظام المقايضة السائد، وذلك من خلال قيام العديد من

(1) المرجع نفسه، ص ص: 56-57.

الدول الاستعمارية بفرض زراعة نوع معين من الإنتاج الزراعي لا يلبي إلا مصالحها على حساب الدول النامية، وذلك نظراً لأن النقود وبعد أن أصبحت تشكل أساس المبادلات، فإن الحصول عليها أصبح يتطلب إنتاج محاصيل سهلة الرواج غالباً ما كانت هذه المحاصيل موجهة للتصدير، وتتفق مع مصالح الدول الاستعمارية ، وبالتالي تراجع الإنتاج المحلى المخصص للاستهلاك الداخلي [1]، وهكذا ومن خلال ما سبق يتبين كيف أن السياسات الاستعمارية أسهمت في بروز اختلال في الهيكل الاقتصادي للدول النامية ، والمتمثل بظاهرة الثنائية ، هذه الظاهرة في معظم الدول النامية كانت وما زالت من أهم معوقات النمو الزراعي، وبالتالي النمو الاقتصادي ، وعلى وجه الخصوص في العديد من الدول الإفريقية جنوب الصحراء حيث يتواجد داخل الدولة الواحدة قطاعان الأول قطاع زراعي حديث يتميز بإنتاجية محاصيل تصديرية مرتفعة ، ويمثل نسبة كبيرة من الصادرات تتجاوز في بعض الحالات 80٪ ، والثاني قطاع زراعي تقليدي يعتمد على طرق زراعية بدائية توكل إليه مهمة تزويد الأسواق المحلية بالسلع الغذائية الضرورية، وظلت العديد من الدول النامية رغم استقلالها السياسي خاضعة لأنظمة إنتاج وتسويق تعمل في غير صالحها، وقدر لها أن تظل مصدرة للمحاصيل الاستعمارية التقليدية ، وما نجم عن ذلك من نقص في الإمكانات الزراعية المخصصة لإنتاج المحاصيل الزراعية الغذائية اللازمة للاستهلاك المحلي [2]،كما يتبين لنا من خلال ما سبق كيف أن العديد من الأنظمة الاستعمارية أسهمت في ضعف وتدهور القطاع الزراعي ، وفي بروز أزمة الغذاء في العديد من الدول النامية ، وكيف أن الدول الاستعمارية زرعت جذور أزمة الغذاء التي تعاني منها معظم الدول النامية في عصرنا الحاضر.

1- 2 الشركات متعددة الجنسيات وآثارها السلبية على القطاع الزراعي في الدول النامية :

دخلت العديد من الشركات متعددة الجنسيات للعمل في مجال الزراعة في الدول النامية ، وقد كان دخولها للعمل في هذا المجال آثار سلبية على القطاع الزراعي في تلك الدول وعلى وجه الخصوص زراعة الغذاء ، وقد لا نكون مبالغين في القول بأن الآثار السلبية والأضرار التي ألحقتها هذه الشركات بالزراعة في الدول النامية لا تختلف كثيراً عن تلك الآثار و الأضرار التي ألحقتها الدول الاستعمارية بالزراعة في هذه الدول ، ويشير العديد من الاقتصاديين إلى أن من أهم أسباب تدمير الزراعة الغذائية في الدول النامية انتشار المزارع الحديثة التابعة للشركات متعددة الجنسيات [3]، حيث عملت العديد من هذه الشركات على إدخال وتوسيع المزارع

(1) المرجع نفسه، ص ص: 54-55.

(2) محمد فوزي أبو العود وآخرون، مرجع سابق، ص: 381،287.

(3) احمد محمد مندور، احمد رمضان نعمة الله، مرجع سابق، ص ص: 294-295.

الحديثة المتخصصة لإنتاج المحاصيل الزراعية المخصصة للتصدير ، أي أن هذه الشركات توسعت في نمط إنتاج المحاصيل التقليدية الموروث من عهد الاستعمار ، وقد حفزها للاستثمار في المجال الزراعي وإقامة مثل هذه المزارع ظهور وسائل النقل الحديثة (البرادات)، بالإضافة إلى العديد من المزايا التي تتوفر في الدول النامية ، مثل انخفاض أسعار الأراضي الزراعية ، وتوفر الأيدي العاملة الرخيصة[1]، ونحن هنا لا نعارض فكرة ظهور وانتشار مثل هذه المزارع لما لها من أهمية في ترقية الصادرات، وفي دفع عجلة التنمية الاقتصادية في بلد ما، غير أن وجه الاعتراض على هذه المزارع التي قامت الشركات بإنشائها ؛ أنها كانت على حساب المزارع التقليدية التي كانت مخصصة لإنتاج المحاصيل الغذائية ، وهذا يعني أن هذه الشركات ومن خلال المزارع التصديرية التي أنشأتها قد تسببت في زيادة حدة مشكلة الفقر الغذائي في الدول النامية وفي تعميق الاختلال الهيكلي لاقتصادياتها ويمكن إيضاح ذلك باختصار كما يلي:

1- 2- 1 الشركات متعددة الجنسيات ودورها في تعميق مشكلة العجز الغذائي في الدول النامية :

تطرقنا فيما سبق إلى أن الأنظمة الاستعمارية كانت أحد الأسباب التي أسهمت في بروز مشكلة العجز الغذائي في الدول النامية بسبب تركيز تلك الأنظمة على زراعة المحاصيل التصديرية، وهذه السياسة هي نفسها التي اتبعتها العديد من الشركات متعددة الجنسيات، حيث ترتب على انتشار المزارع التصديرية التابعة لتلك الشركات التوسع في نمط إنتاج المحاصيل التقليدية التصديرية الموروث من عهد الاستعمار، مثل القطن والنباتات الزيتية هذا من ناحية ومن ناحية أخرى قامت تلك الشركات بإدخال محاصيل زراعية تطلبها الأسواق العالمية قبل موسم ظهورها المعتاد، من أمثلة هذه المحاصيل الفواكه والخضروات والمنتجات التي لا تظهر عادة في موسم الشتاء، وتم تخصيص مزارع لها في الدول النامية لغرض تصديرها وبيعها في الأسواق الدولية، وقد ترتب على قيام هذه الشركات بالتوسع في نمط إنتاج المحاصيل التقليدية التصديرية الموروث من عهد الاستعمار وفي زراعة محاصيل تصديرية جديدة انخفاض في كمية المنتجات الزراعية الغذائية ؛التي كانت تكفي لتغطية احتياجات السوق المحلية في العديد من الدول النامية، وخير مثال على ذلك أثناء سنوات الجفاف، وبالتحديد خلال الفترة 1971_1974م حدثت زيادة كبيرة في إنتاج فول الصويا في كل من السنغال، جامبيا، تشاد وهو محصول تصديري، وبالمقابل حدث انخفاض ملحوظ في إنتاج المحاصيل الغذائية المخصصة للأسواق المحلية وبالرغم من حدة الأزمة الغذائية خلال سنوات الجفاف المشار إليها كان يتم تصدير فول الصويا والقطن والخضروات والأسماك إلى الأسواق الدولية، كذلك الحال في دولة مالي التي تعتبر من أكثر البلدان تأثراً بالجفاف، يلاحظ أنه في الوقت الذي نقصت فيه الكميات المنتجة من المحاصيل الغذائية زادت المساحة المخصصة للمحاصيل الزراعية المخصصة للتصدير،

---

(1) محمد فوزي أبو العود وآخرون، مرجع سابق، ص: 381.

حيث زادت المساحة المخصصة لزراعة القطن بحوالي 400٪ في المتوسط خلال عشر سنوات بالرغم ان أكثر من ثلثي المساحة المزروعة في هذه الدولة خلال عام 1972م كانت مخصصة لإنتاج فول الصويا، أيضاً الأرز المخصص للتصدير حقق معدلات نمو إنتاجية مرتفعة، وتسببت بعض الشركات الأمريكية في نقص الغذاء في المكسيك عندما قامت هذه الشركات بنقل زراعة الفواكه مثل الفراولة والاسبرج [1] من ولاية كاليفورنيا الأمريكية إلى المكسيك على الرغم من المزايا المناخية التي كانت تتمتع بها الولاية ، وأصبح كل ما يصل إلى الولايات المتحدة الأمريكية من هذه الأصناف يأتي من المكسيك عبر تلك الشركات وأصبحت تلك الشركات تسيطر على حوالي 90٪ من إنتاج الفواكه في المكسيك، وأصبحت المكسيك التي كانت تنتج في الماضي فواكه وخضروات لغرض الاستهلاك المحلي تنتج لإغراض التصدير، وقد نجم عن ذلك آثار خطيرة على الوضع الغذائي للسكان المحليين، وعلى وجه الخصوص الطبقات الفقيرة التي أصبحت عاجزة من الحصول على هذه المنتجات بعد أن كانت متاحة لها في الماضي [2]، ومن خلال الأمثلة السابقة يتبين كيف أن الشركات متعددة الجنسيات توسعت في زراعة المحاصيل التصديرية، وأسهمت في القضاء على بعض ما تبقى من زراعات تقليدية كانت تنتج الغذاء للسوق المحلية بسبب تحول جزء كبير من الموارد الزراعية من إنتاج الغذاء إلى الإنتاج المخصص للتصدير، وهذا كله أسهم في تعميق مشكلة العجز الغذائي في الدول النامية، هذه المشكلة التي كانت الأنظمة الاستعمارية النواة الأولى لبروزها، وجاءت من بعدها تلك الشركات لتعميق هذه المشكلة وتزيد من حدتها.

1- 2- 2 الشركات متعددة الجنسيات ودورها في تعميق الاختلال في الهيكل الاقتصادي للدول النامية:

أسهمت العديد من الشركات متعددة الجنسيات في تعميق ظاهرة الثنائية أو الازدواجية الموروثة من الفترة الاستعمارية، هذه الظاهرة التي تعتبر كما سبق وأشرنا إليه من أبرز الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها اقتصاديات العديد من الدول النامية، وقد تجلى دور هذه الشركات في تعميق ظاهرة الثنائية في القطاع الزراعي على وجه الخصوص، حيث ترتب على اهتمام هذه الشركات بالتوسع في نمط إنتاج المحاصيل التقليدية التصديرية الموروث من عهد الاستعمار على حساب المحاصيل التقليدية المخصصة للأسواق المحلية زيادة تعميق ظاهرة الثنائية

---

(1) الاسبرج (هليون) asparagus نبات تؤكل سيقانه.

المصدر: YA EL-Ezabi, AS Horny, EC Parnwell , English – Arabica Reader s Dictionary Oxford University Press 1980.

(2) احمد محمد مندور، احمد رمضان نعمة الله، مرجع سابق، ص ص: 294-297.

التي كانت الأنظمة الاستعمارية أحد أسباب بروزها، بمعنى آخر أنه وبسبب سير هذه الشركات على المنوال نفسه التي اتبعته الأنظمة الاستعمارية في اهتمامها بإنتاج المحاصيل التصديرية، فإن تلك الشركات قد أسهمت في زيادة بروز قطاع زراعي في العديد من الدول النامية ذو شقين، الأول قطاع حديث مخصص لإنتاج المحاصيل التصديرية يتسم بإنتاجية عالية، والثاني قطاع متخلف لإنتاج المحاصيل المخصصة للأسواق المحلية.

يتبين من خلال ما سبق أن العديد من الشركات متعددة الجنسيات التي زاولت نشاطها في القطاع الزراعي قد ركزت وقبل كل شيء على مصالحها المالية دون مراعاة لأهداف ومصالح الدول التي مارست هذه الشركات نشاطها فيها، ونرى أن هذه الشركات قد أكملت الدور السلبي الذي بدأت به الأنظمة الاستعمارية، وكان له آثار سلبية على القطاع الزراعي في العديد من الدول النامية، حيث تسببت هذه الشركات في زيادة حدة الاختلالات في القطاعات الزراعية لهذه الدول، والتي من أبرزها ظاهرة الثنائية، وفي زيادة حدة مشكلة العجز الغذائي في معظم تلك الدول أي أن تلك الشركات زادت من حدة الاختلالات التي كانت الأنظمة الاستعمارية السبب الرئيس لبروزها، وسبب ذلك يرجع إلى أن معظم هذه الشركات مثلها مثل الأنظمة الاستعمارية ركزت في اهتمامها على إنتاج المحاصيل الزراعية المخصصة للتصدير، وكون مصالحها تقتضي التركيز على هذا النوع من الإنتاج وبالتالي أهملت الاهتمام بالإنتاج المخصص للأسواق المحلية.

2- السياسات الاقتصادية:

يرى العديد من الاقتصاديين بما فيهم خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن السياسات الاقتصادية التي اتبعتها العديد من الدول النامية خلال الفترة الماضية اتسمت بالتحيز ضد القطاع الزراعي، وكانت أحد الأسباب الرئيسية التي أسهمت في تدهور وتخلف هذا القطاع في معظم هذه الدول، حيث نجم عن تطبيق هذه السياسات آثار سلبية أضرت بإنتاج المحاصيل الزراعية بصفة عامة، وبإنتاج المحاصيل الغذائية بصفة خاصة، كما أسهمت هذه السياسات في تقليص الحوافز لدي المنتجين المحليين الزراعيين، وتتمثل أهم السياسات الاقتصادية التي طبقتها معظم الدول النامية خلال الفترة الماضية وكان لها آثار سلبية على قطاعاتها الزراعية فيما يلي:

2- 1 السياسات التنموية المتحيزة ضد القطاع الزراعي:

خلال الفترة الماضية وبالتحديد خلال فترة الستينات والسبعينات من القرن الماضي اتبعت العديد من الدول النامية سياسات (إستراتيجيات) تنموية متحيزة ضد القطاع الزراعي لصالح القطاعات الاقتصادية الأخرى، وعلى وجه الخصوص القطاع الصناعي، و سيتضح لنا لاحقاً بأن السياسات التنموية المتحيزة تلك أضرت بالقطاع الزراعي، وكانت سبباً رئيساً في ضعف وتخلف هذا القطاع في معظم الدول النامية، وتماشياً مع تطبيق هذه السياسات المتحيزة لصالح الصناعة اهتمت العديد من الدول النامية بالقطاع الصناعي على حساب القطاع

الزراعـي، وعملـت علـى دعـم وحمايـة وتـشجيع صـناعاتها المحليـة بدرجـة تفـوق الزراعـة، وللاستدلال على السياسات التنموية المتحيزة ضد القطاع الزراعي لصالح القطـاع الـصناعي في الدول النامية نورد الجدول التالي الذي يبين نسب حماية الزراعة مقارنـة بالـصناعة التحويليـة في بعض الدول النامية:

جدول رقم (12)

نسب حماية الزراعة مقارنة بالصناعة التحويلية في بعض البلدان النامية خلال فترة الستينات والسبعينات وأوائل الثمانينات من القرن الماضي.

نسب الحماية خلال فترة الستينات من القرن الماضي			نسب الحماية خلال فترة السبعينات وأوائل الثمانينات من القرن الماضي		
الـــدولة	السنة	معـــدل الحمايـــة النسبي (1)	الـــدولة	السنة	معـــدل الحمايـــة النسبي
المكسيك	1960م	،79	الفلبين	1974م	،76
تشيلي	1961م	،40	كولومبيا	1978م	،49
ماليزيا	1965م	،98	البرازيل	1980م	،65
الفلبين	1965م	،66	المكسيك	1980م	،88
البرازيل	1966م	،46	نيجيريا	1980م	،35
كوريا الجنوبية	1966م	1,18	مصر	1981م	،57
الأرجنتين	1969م	،46	البيرو	1981م	،68
كولومبيا	1969م	،40	تركيا	1981م	،77
			كوريا الجنوبية	1982م	1,63
			الإكوادور	1983م	،65

المصدر: تقرير التنمية في العالم، 1982م، مرجع سابق، ص: 82.

---

(1) إذا كان معدل الحماية النسبي الوارد في الجدول أكبر مـن الواحـد الـصحيح فهـذا يعـني أن الحمايـة لصالح الزراعة والعكس، أما إذا كان هذا المعدل يساوي 1 فهذا يعني أن الحمايـة متـساوية في كـلا القطاعين.

المصدر: المرجع نفسه ص22.

كما هو واضح من الجدول فإن معظم الدول النامية الوارد ة في الجدول _ باستثناء كوريا _ قامت بحماية صناعاتها التحويلية بدرجة أكبر من حماية الزراعة حيث كانت معدلات الحماية النسبية للزراعة منخفضة مقارنة بالصناعة، وخاصة في تشيلي وكولومبيا خلال فترة الستينات من القرن الماضي، ونيجيريا وكولومبيا ومصر خلال فترة السبعينات وأوائل الثمانينات من القرن الماضي.

ونشير هنا إلى أن سبب إتباع العديد من الدول النامية لتلك السياسات التنموية المتحيزة لصالح الصناعة على حساب الزراعة هو الاعتقاد الذي ساد لدى العديد من الدول النامية خلال الفترة الماضية - وعلى وجه الخصوص عقب حصولها على استقلالها السياسي - بأن الاهتمام والتركيز على القطاع الصناعي يعتبر أحد الركائز الأساسية للتنمية السريعة، حتى ولو كان هذا الاهتمام على حساب قطاعها الزراعي [1] واعتقدت تلك الدول أن قيامها بتطبيق مثل هذه السياسات وخاصة خلال المراحل الأولى للتنمية أمراً طبيعياً تقتضيه حتمية التنمية الاقتصادية السريعة على اعتبار أن تطوير الصناعة عادة ما يصاحبه انخفاض في الأهمية النسبية للقطاع الزراعي، ومما عزز من هذا الاعتقاد لدى تلك الدول انبهارها بالتجارب التاريخية التنموية في الدول المتقدمة التي اتجهت نحو الاهتمام بالتصنيع، وكان هذا التوجه سبباً لنمو تلك الدول وتطورها وفي حقيقة الأمر أن وجهة النظر هذه يجانبها الكثير من الصواب كما يجانبها في الوقت نفسه الكثير من الخطأ، أما لكونه يجانبها الخطأ لتجاهلها طبيعة العلاقة والأهمية النسبية لكل من القطاع الزراعي والقطاع الصناعي من جهة، وكذا تطور مستوى إنتاجية هذين القطاعين وارتباطه بإنتاجية الاقتصاد القومي ككل من جهة أخرى، وأما لكونه يجانبها الصواب فبالفعل أثبتت التجارب التاريخية للتنمية في العديد من الدول الصناعية المتقدمة أنه بعد مرحلة معينة من تطور القوى الإنتاجية في الاقتصاد القومي لبلد ما تبدأ الأهمية النسبية للقطاعات الإنتاجية الأولية بما فيها القطاع الزراعي تنخفض تدريجياً، وبالمقابل تزداد الأهمية النسبية للقطاعات الإنتاجية التحويلية ومنها القطاع الصناعي، ومن ثم ترتفع الأهمية النسبية للقطاع الصناعي، وتنخفض الأهمية النسبية للقطاع الزراعي من حيث متوسط الإنتاجية، نسب العاملين، مساهمة كل منهما في الناتج المحلي الإجمالي، التصدير للعالم الخارجي، غير أن ما ينبغي إيضاحه في هذا الصدد هو أن التحول التدريجي من الأهمية النسبية للقطاع الزراعي لصالح القطاع الصناعي في التجارب التاريخية التنموية للعديد من الدول المتقدمة كان في الغالب تحولا مصحوباً بارتفاع في معدلات الإنتاج الزراعي الغذائي وغير الغذائي ومصحوباً أيضاً بارتفاع في مستوى الإنتاجية، كذلك كان الانخفاض النسبي في أهمية القطاع الزراعي مصحوباً

(1) احمد محمد مندور، احمد رمضان نعمة الله، مرجع سابق، ص: 208.

بالتناسق والتوافق فيما بين تطور القوى الإنتاجية في هذا القطاع من جهة [1]، وتطور القوى الإنتاجية في القطاعات الأخرى من جهة أخرى، و هذا مالم يكن متوفراً بالنسبة للدول النامية، ذلك أن التحول التدريجي من الأهمية النسبية للقطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي في معظم الدول النامية لم يكن مصحوباً بالتناسق والتوافق مع بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، وغالباً ماكان على حساب القطاع الزراعي، وتجاهل طبيعة العلاقة بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي، وأهميتهما للاقتصاد الوطني ككل، كما أن هذا التحول تم في الوقت الذي كان ما يزال فيه القطاع الزراعي ضعيفاً ومتخلفاً في معظم الدول النامية، سواء من حيث الإنتاج، أو العمالة، أو الوسائل التقنية المستخدمة في الإنتاج الزراعي، على عكس الدول المتقدمة، حيث أثبتت التجارب التنموية أن معظم تلك الدول اتجهت نحو الاهتمام بالتصنيع في الوقت الذي كان قطاعها الزراعي متطوراً،كما أثبتت التجارب التنموية لتلك الدول أن التغير في الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في هذه الدول لم يمنع الاقتصاد أن يتجه نحو التوازن عند مستويات مرتفعة للإنتاج والإنتاجية [2]، الأمر الذي يعني في هذه الحالة أنه لكي تنجح دولة ما في تنمية وتطوير أحد قطاعاتها الاقتصادية فإن ذلك يجب أن لا يكون على حساب قطاعاتها الاقتصادية الأخرى، وإنما يكون هذا التطور متناسقاً ومتزامن لكل القطاعات، حتى ولو كانت الأهمية النسبية لهذه القطاعات مختلفة [3].

وهكذا يتبين لنا أن العديد من الدول النامية خلال الفترة الماضية حاولت تقليد الدول المتقدمة في سياساتها التنموية من خلال توجهها نحو الاهتمام بالتصنيع على اعتبار أنه أحد الركائز الأساسية للتنمية السريعة، غير أن هذا التوجه كان على حساب الزراعة، كما أن هذه الدول أثناء قيامها بمحاولة تقليد السياسات التنموية للدول المتقدمة لم تأخذ في حسبانها المراحل التي قطعتها الدول المتقدمة حتى وصلت إلى المستوى الاقتصادي المتطور الذي هي عليه اليوم، ونتيجة لذلك وكما سبق وأشرنا فقد تسببت السياسات التنموية التي اتبعتها العديد من الدول النامية في إلحاق الضرر بالقطاع الزراعي، وكانت أحد الأسباب الرئيسة لضعف وتخلف هذا القطاع في معظم الدول النامية نظراً لأن تلك السياسات تسببت في إضعاف الحوافز لدى المنتجين الزراعيين لتحسين وزيادة إنتاجيتهم الزراعية لعدة عوامل أهمها:

أ. ترتب على سياسة التنمية التي اعتمدت على إحلال الواردات ارتفاع أسعار عناصر الإنتاج الصناعي بالنسبة للزراعة وبالتالي أعاقت هذه السياسة عملية تصنيع

(1) المرجع نفسه، ص: 308.

(2) المرجع نفسه، ص: 208.

(3) المرجع نفسه، ص: 209.

الزراعة، التي تعتبر من المتطلبات المهمة لتحسين الإنتاجية في القطاع الزراعي أي تحسين كفاءة الإنتاج الزراعي [1].

ب. ان معظم السياسات التنموية قد عملت على إبقاء أسعار المنتجات الزراعية منخفضة لصالح المستهلكين في المدن، وكذا العاملين في القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى – باستثناء الزراعة _ تحت مبرر منع تأثير التضخم على الأجور في هذه القطاعات كما أن هذه السياسات قد عملت علي منع ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية الغذائية التي تشكل نسبة كبيرة من تكاليف المعيشة لسكان المدن [2]، هذه السياسات المتحيزة ضد الزراعة لم يقتصر ضررها علي الزراعة بل أيضاً كان لها آثار سلبية على العمل الزراعي حيث أسهمت في تفاقم معدلات البطالة، وانتشار الفقر في الريف، وزيادة معدلات الهجرة من الريف إلى المدن [3]، بالإضافة إلى ما سبق قد تؤدي هذه السياسات إلى زيادة أسعار بدائل الواردات الصناعية مقارنة بأسعار بدائل الواردات الزراعية، وترفع أيضاً أسعار المدخلات الصناعية اللازمة للإنتاج الزراعي [4].

ومن خلال ما سبق يتبين أن السياسات التنموية التي تم تطبيقها في السابق والمتحيزة ضد الزراعة قد أضرت بالإنتاج الزراعي سواء كان هذا الإنتاج مخصصاً للاستهلاك المحلي، أو لغرض التصدير، وقد أدى هذا بدوره إلى إعاقة عملية التنمية الاقتصادية الشاملة في معظم الدول النامية نظراً لأن القطاع الزراعي في معظم الدول النامية يحتل أهمية نسبية كبيرة، وبالتالي فإن أي تحسن في الإنتاجية الزراعية سيؤدي بدوره إلى زيادة مهمة في دخلها القومي، وفي زيادة دخل شريحة كبيرة من السكان، غير أن خطط التنمية الاقتصادية في العديد من الدول النامية أعطت ولا زالت تعطي اهتماما اكبر للاستثمارات في القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى غير الزراعية ؛ الأمر الذي أدى ويؤدي إلى عدم نمو إنتاجية القطاع الزراعي، أو نموه بمعدلات منخفضة مقارنة بمعدلات نمو القطاعات الأخرى، وقد أبقت تلك السياسات القطاع الزراعي متخلفاً سواء من ناحية إنتاجيته المحصولية أو من ناحية أسلوب استخدامه للموارد الاقتصادية الزراعية المتاحة [5]، وليت السياسات التنموية التي تم تطبيقها في الدول النامية وأدت إلى إلحاق

(1) سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، (الموصل، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، 1988م)، ص: 43.

(2) المرجع نفسه، ص: 43.

(3) تقرير عن التنمية في العالم، أغسطس 1979م، مرجع سابق، ص:57.

(4) تقرير عن التنمية في العالم، 1986م، مرجع سابق، ص:83.

(5) سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي، مرجع سابق ، ص:43.

الضرر بقطاعاتها الزراعية قد حققت الهدف المرجو منها المتمثل في تطوير قطاعاتها الصناعية، بل إنه بالإضافة إلى إضرارها بالقطاع الزراعي لهذه الدول تبين بعد تطبيق هذه السياسات لمدة عقدين من الزمن خلال فترة الستينات والسبعينات من القرن الماضي أن نتائج تطبيق هذه السياسات كانت سلبية، ولم تسهم في تطوير القطاعات الصناعية للدول النامية – باستثناء عدد محدود من هذه الدول- بل إن هذه السياسات وما تضمنته من حماية مبررة وغير مبررة للصناعة وأتباع إستراتيجية إحلال الواردات الصناعية قد أسهمت في بروز صناعات ضعيفة ومشوهة في معظم الدول النامية، ويرجع ذلك لأسباب عديدة لن نتطرق إليها بالكامل على اعتبار أنها ليست محل دراستنا، وسنقتصر بالإشارة إلى أهم الأسباب التي نعتقد أنها وبحسب وجهة نظرنا ترجع إلى القصور في آلية تنفيذ هذه السياسات، والمتمثلة في التطبيق المتسارع لهذه السياسات دون دراسة متأنية وكافية، ذلك أنه تماشياً مع السياسات التنموية التي انتهجتها العديد من الدول النامية، والتي تهدف إلى تطوير قطاعاتها الصناعية قامت هذه الدول بتعبئة وتوجيه الفائض المتولد من القطاع الزراعي واستثماره في القطاع الصناعي، وكذا قطاع الخدمات المرتبطة به، ونتيجة لذلك ارتفعت الاستثمارات في القطاعات الصناعية لتلك الدول بدرجة كبيرة سواء كانت صناعات ثقيلة، أو خفيفة، إلا أن العديد من الصناعات التي تم إنتاجها وصرفت من أجلها رؤوس أموال كبيرة قد تمت بدون إعداد دراسات جدوى شاملة وكافية [(1)] لمعرفة مدى فائدة هذه المشاريع الصناعية للاقتصاد القومي والمجتمع ككل، ونتيجة لذلك تبين بعد فترة أن العديد من هذه المشاريع الصناعية التي لم تحظ بدراسات الجدوى الكافية قد أضافت أعباء اقتصادية إضافية على الاقتصاد القومي من جهة، ومن جهة أخرى حرم الاقتصاد القومي من العائد الذي كان يمكن أن يتحقق فيما لو تم استثمار الموارد التي تم استثمارها في المشاريع الصناعية في مجالات أخرى [(2)]، ليس هذا فحسب ؛ بل إن العديد من الدول النامية استمرت في دعم الصناعات التي ولدت ضعيفة وبالغت في دعمها وحمايتها تحت مبرر حماية الصناعات المحلية الناشئة، وكان يفترض أن لا يستمر هذا الدعم لفترة طويلة بحيث يقتصر على الفترة الواقعة مابين نشأة تلك الصناعات إلى أن تصبح قادرة على النمو ومنافسة الصناعات الأجنبية المماثلة لها في الأسواق المحلية، ثم يتم رفع الدعم عنها، غير أن الذي حدث في العديد من الدول النامية عكس ذلك، حيث توسعت هذه الدول في دعم معظم صناعاتها الوطنية بدون مبرر، وبقطع النظر عن مدى إمكانية توافر المقومات اللازمة لنجاح مثل هذه الصناعات [(3)]، وهكذا يتبين أن السياسات التنموية التي اتبعتها العديد من الدول النامية خلال الفترة الماضية أضرت بالقطاع

(1) احمد محمد مندور، احمد رمضان نعمة الله، مرجع سابق، ص: 330.

(2) المرجع نفسه، ص: 330.

(3) ا المرجع نفسه ص،: 330.

الزراعي فيها، كما أنها لم تسهم في تطوير قطاعاتها الصناعية بالرغم من أن هذه السياسات كانت متحيزة للصناعة، وتهدف أصلاً إلى تطويرها [1]، الأمر الذي يعني أن معظم هذه السياسات لم تؤد إلى تنمية زراعية، ولا إلى تنمية صناعية في معظم الدول النامية.

2-2 السياسات السعرية الزراعية:

مما لاشك فيه أن السياسات السعريه الملائمة تلعب دوراً حيوياً مهماً في توجيه الموارد وكفاءة استخدامها في مختلف العمليات الإنتاجية الزراعية، فكما هو معروف أن الأسعار المرتفعة للحاصلات الزراعية المحلية تسهم في تحسين مستوى دخول المزارعين المحليين، الأمر الذي يحفزهم على الاستمرار في زيادة إنتاجيتهم من هذه المحاصيل، وفي هذا الصدد قام العديد من خبراء البنك الدولي بدراسة لمعرفة مدى استجابة عرض بعض الحاصلات الزراعية للتغيرات في أسعارها، وقد بينت الدراسة أن هناك مرونة عرض كبيرة نسبياً للكثير من الحاصلات الزراعية والغذائية [2] غير أنه إذا ما حاولنا تتبع السياسات السعرية التي اتبعتها العديد من الدول النامية نجد أن معظم هذه الدول قد اتبعت سياسات سعرية زراعية خاصة غير ملائمة ومتحيزة لصالح المنتجات غير الزراعية، وبالتالي فقد كان لها آثار سلبية على حجم الإنتاج الزراعي الغذائي واستهلاكه، وكذلك على وارداته وصادراته بالإضافة إلى تأثيرها على دخول المزارعين، وقد اتسمت معظم هذه السياسات بعدم تشجيع زيادة الإنتاج الزراعي بصفة عامة والإنتاج الزراعي الغذائي بصفة خاصة ؛ بل على العكس من ذلك أسهمت هذه السياسات السعرية في تدهور الإنتاج الغذائي، حيث قامت العديد من حكومات الدول النامية في إطار هذه السياسات بفرض ضرائب ضمنية على الإنتاج الزراعي من خلال فرض نظم تسعير وتوريد إجبارية للكثير من المحاصيل الزراعية الغذائية والتصديرية، بحيث يتم إلزام المزارعين بتوريد هذه المحاصيل لحكومات هذه الدول بأسعار تقل كثيراً عن أسعارها السائدة في الأسواق الحرة الداخلية والخارجية، وكان هدف حكومات العديد من تلك الدول باتخاذها مثل هذه السياسات هو توفير الغذاء الرخيص نسبياً للعاملين في القطاعات الاقتصادية الأخرى – باستثناء القطاع الزراعي- والمستهلكين بصفة عامة، وبصفة خاصة سكان المدن- على اعتبار أن معظم العاملين في القطاع الزراعي يقطنون في الريف- وقد كان التدخل الحكومي هذا في غير صالح المنتجات الزراعية والمنتجين المحليين، دون أن تقوم حكومات هذه الدول بتقديم دعم كافٍ وحقيقي للمنتجين الزراعيين، سواء من خلال تخفيض أسعار مدخلات الإنتاج أو نحوه،كتعويض عادل لهم لمقابلة الانخفاض في أسعار المحاصيل الزراعية التي يقومون بتوريدها

(1) ا المرجع نفسه، ص: 331

(2) المرجع نفسه، ص ص: 341-342.

لهذه الحكومات [1]، وقد كان من نتائج السياسات السعرية سابقة الذكر العديد من الآثار السلبية أهمها: [2]

أ. ترتب على فرض نظم التسعير والتوريد الإجباري للعديد من المحاصيل الزراعية المحلية بأسعار منخفضة تقل عن أسعار ها الحقيقية ؛ آثار سلبية على الإنتاج الزراعي [3]، وكذا انخفاض دخول العديد من المزارعين المحليين وضيق سبل المعيشة في الأرياف الأمر الذي اضطر الكثير منهم إلى الهجرة إما إلى المدن أو إلى خارج أوطانهم.

ب. ترتب على فرض أسعار منخفضة للعديد من المحاصيل الزراعية مقارنة بالمنتجات الأخرى – كالصناعية ونحوها – انخفاض نسبي في ربحية العمل في القطاع الزراعي بصفة عامة وقد أدى هذا إلى تحرك الموارد، وإعادة توجهها من القطاع الزراعي إلي القطاعات الاقتصادية الأخرى.

ج. ترتب على هجرة كثير من المزارعين المحليين من الأرياف بسبب انخفاض دخولهم إلي زيادة ندرة الأيدي العاملة الزراعية، وبالتالي ارتفاع معدلات أجور القوى العاملة في الزراعة، الأمر الذي أسهم في ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي، خصوصاً المنتجات الزراعية الغذائية كالقمح ونحوه

د. إن فرض نظم التسعير والتوريد الإجباري للعديد من المحاصيل الزراعية- وخاصة المحاصيل الغذائية – بأسعار منخفضة، وبالمقابل ترك أسعار العديد من المحاصيل الزراعية الأخرى تتحدد وفقاً لقوى العرض والطلب قد أدى إلي اختلال في الأسعار النسبية، واختلاف في الأرباح الناجمة من محصول زراعي لآخر، الأمر الذي يعني أن هذه السياسات لم تتسبب فقط في تحويل الدخول وتخصيص وتحويل الموارد فيما بين القطاعات الاقتصادية فحسب ؛ بل تسببت أيضاً في إعادة توزيع الدخول وتخصيص وتحويل الموارد داخل القطاع الزراعي نفسه في غير صالح المحاصيل الزراعية الغذائية ومنتجيها، وهذا الأمر أدى بدوره إلى ظهور اختلال وتشوه في التركيب المحصولي لمعظم هذه الدول حيث اتسم التركيب المحصولي في معظم تلك الدول بعدم الملاءمة من الناحية الاقتصادية ولا من الناحية الاجتماعية بسبب عدم مقدرته على حل

(1) محمد فوزي أبو العود وآخرون، مرجع سابق، ص ص: 392-393.

(2) احمد محمد مندور، احمد رمضان نعمة الله، مرجع سابق، ص:305،304،303، 343،344.

(3) خالفي علي، « الزراعة وأزمة الغذاء في الدول العربية»، (جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، أطروحة غير منشورة مقدمة لنيل دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، ابريل 1998-1999م)، ص: 215.

مشكلة العجز الغذائي في العديد من الدول النامية، وبالمقابل اتسم هذا التركيب على سبيل المثال بالتوسع في المساحات المزروعة من المحاصيل الزراعية غير الغذائية بعضها يقدم كعلف للحيوانات – كالبرسيم –، وقد كان معظم هذا التوسع على حساب المساحات المخصصة لإنتاج المحاصيل الزراعية الغذائية.

هـ. أدت تلك السياسات إلى تهرب العديد من المزارعين من الالتزام بنظم التسعير والتوريد الإجباري،كما أسهمت أيضاً في ظهور الأسواق الموازية بسبب قيام بعض المزارعين بتهريب منتجاتهم الزراعية الغذائية وغير الزراعية لبيعها في مناطق أخرى، وأحياناً خارج الحدود بأسعار مرتفعة، ومثال على ذلك ما حدث في دولة فولتا العليا (بوركينا فاسو حاليا) عندما قامت حكومة هذه الدولة بفرض أسعار إجبارية منخفضة لاستلام القمح من المزارعين، وبسبب ذلك قام هؤلاء المزارعون بتهريب محصول القمح إلى ساحل العاج، وتم بيعه هناك بأسعار مرتفعة جداً تصل ضعف الأسعار المحددة داخل بلدهم، وقد تم ذلك في الوقت الذي كان فيه سكان تلك الدولة يعانون من مجاعة ونقص شديد في القمح، وهذا المثال ربما يعتبر دليلاً على أن أزمة الغذاء ليست بالضرورة ناجمة عن نقص في إنتاج المحاصيل الزراعية الغذائية، وإنما بسبب عجز السياسات الاقتصادية المرتبطة بإنتاج وتوزيع واستهلاك الغذاء، ويكاد يكون هذا الوضع سائداً في معظم الدول النامية.

و. أدى فرض نظم التسعير والتوريد الإجباري لبعض المحاصيل الزراعية الغذائية بأسعار منخفضة مثل القمح؛ وبالمقابل ارتفاع أسعار بعض المحاصيل الزراعية الأخرى بسبب ترك أسعارها تتحدد وفقاً لقوى العرض والطلب – مثل اللحوم – إلى تحول العديد من المزارعين من عملهم الأساسي المتمثل في صيانة وزراعة الأرض إلى العمل في مجال تربية الماشية كونه أكثر ربحية، ليس هذا فحسب ؛ بل تم استخدام منتجات الحبوب، وخاصة القمح الذي يعتبر من الأغذية الأساسية للإنسان إلى علف للحيوانات، حيث أصبح استخدام الحبوب من قبل المزارعين كعلف للحيوانات أكثر ربحية لهم مما لو قاموا ببيع هذه الحبوب بأسعار إجبارية منخفضة .

وهكذا يتبين لنا كيف أن السياسات السعرية الزراعية غير المناسبة التي اتبعتها العديد من الدول النامية قد أسهمت في تفاقم مشكلة إنتاج الغذاء في هذه الدول وفي تحويل جزء من الغذاء المخصص للإنسان إلى غذاء مخصص للحيوان.

2- 3 سياسات سعر الصرف:

خلال فترة السبعينات ومنتصف الثمانينات من القرن الماضي تفاقم التحيز التقليدي ضد الزراعة في الدول النامية بدرجة كبيرة، ويرجع سبب ذلك إلى الطريقة غير المناسبة التي اتبعتها معظم الدول النامية لمعالجة أوضاعها الاقتصادية المتدهورة مع الأزمات الاقتصادية التي ظهرت

خلال تلك الفترة، والتي يرجع العديد من الاقتصاديين بما فيهم خبراء صندوق النقد والبنك الدوليين أسبابها إلى السياسات الاقتصادية الخاطئة التي اتبعتها تلك الدول خلال الفترة الماضية، حيث نجم عن السياسات المالية والنقدية التوسعية التي اتبعتها العديد من تلك الدول بروز العديد من المشاكل الاقتصادية، والتي من أبرزها ارتفاع العجز في موازناتها الحكومية وعجز في موازين مدفوعاتها، وكذلك ارتفاع معدلات التضخم بدرجة كبيرة ومتسارعة، وقد أدى ذلك إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية لهذه الدول، وأخفقت العديد من تلك الدولي في الحد من تدهور قيمة عملتها الوطنية، وتكييف سعر صرفها بدرجة كافية خلال فترة التضخم السريع، الأمر الذي أدى إلى أن يصبح سعر الصرف مقوماً بأكبر من قيمته الحقيقية بدرجة كبيرة، وبدلاً من معالجة ذلك بطريقة مناسبة اتخذت العديد من تلك الدول سياسات وإجراءات إضافية أسهمت في زيادة تدهور القيمة الحقيقية لعملتها الوطنية وزادت من تفاقم أوضاعها الاقتصادية، حيث لجأت إلى الاقتراض من الخارج بدرجة كبيرة وفرضت المزيد من القيود الإضافية على أسعار الصرف وعلى التجارة [1]، وفي ظل هذه الأوضاع الاقتصادية اتبعت العديد من الدول النامية سياسات أسعار صرف مشوهة وغير ملائمة، حيث اتسمت هذه السياسة بتعدد أسعار صرف العملة الوطنية الواحدة، كما قامت العديد من تلك الدول بتقييم سعر صرف عملتها الوطنية بأكبر من قيمتها الحقيقية وأصبحت الفجوة كبيرة بين سعر الصرف الرسمي للعملة وبين سعر الصرف الحقيقي، والجدول التالي يبين أسعارا لصرف الحقيقية ونسبة الزيادة في تقييم العملة عن أسعارها الحقيقية في عدد من الدول النامية المختارة:

(1) تقرير عن التنمية في العالم، 1986، مرجع سابق .

جدول رقم (13) الأسعار الحقيقية للعملة ونسبة الزيادة في تقييم العملة عن أسعارها الحقيقية في عدد من الدول النامية المختارة (سعر الصرف لسنة الأساس 1969-1971 = 100). [1]

الدولة	1973-1975م		1978-1980م		1981-1983م	
	متوسط سعر الصرف الحقيقي	نسبة الزيادة في تقييم العملة	متوسط سعر الصرف الحقيقي	نسبة الزيادة في تقييم العملة	متوسط سعر الصرف الحقيقي	نسبة الزيادة في تقييم العملة
غانا	89	11	23	77	8	92
نيجيريا	76	24	43	57	41	59
تنزانيا	85	15	69	31	51	49
سيراليون	100	0	90	10	73	27
السودان	76	24	58	42	74	26
مالي	68	32	50	50	66	34
إثيوبيا	93	7	64	36	67	33
الكاميرون	75	25	58	42	80	20
ساحل العاج	81	19	56	44	74	26
كينيا	88	12	69	31	86	14
مالوي	94	6	85	15	94	6
النيجر	80	20	56	44	74	26
السنغال	71	29	60	40	85	15
زامبيا	90	10	79	21	86	14
دول إفريقيا جنوب الصحراء	84	16	62	38	69	31

المصدر: احمد محمد مندور، احمد رمضان نعمة الله، مرجع سابق، ص: 339.

(1) وفقاً لتقرير التنمية في العالم لعام 1986م الصادر عن البنك الدولي سعر الصرف الحقيقي المبين في الجدول يمثل سعر الصرف الرسمي بعد إلغاء أثر التضخم بنسبة إزالة التضخم من سعر المستهلك المحلي إلى معامل إزالة التضخم من الاستهلاك في الولايات المتحدة الأمريكية.

يتبين من الجدول السابق كيف أن العديد من الدول النامية قامت بتقييم عملتها الوطنية بأكبر من قيمتها الحقيقية، وعلى وجه الخصوص في كل من غانا ونيجيريا وتنزانيا، وقد أدت سياسة سعر الصرف التي اتبعتها العديد من تلك الدول إلى الإضرار بقطاعاتها الزراعية، حيث أثبتت العديد من الدراسات التي قام بها خبراء صندوق النقد الدولي وغيرهم أن الانخفاض الكبير بين أسعار الصرف الرسمية والحقيقية في معظم الدول النامية نجم عنه العديد من الآثار السلبية على الإنتاج الزراعي بصفة عامة، وعلى إنتاج واستهلاك واستيراد الغذاء بصفة خاصة، حيث ترتب على تعدد أسعار الصرف وابتعادها كثيراً عن أسعارها الحقيقية إلى تحول كبير في معدلات التبادل الداخلي في غير صالح القطاع الزراعي والمزارعين، وقد أثر هذا بالتالي على معدلات إنتاج الغذاء، وكذلك استهلاكه وتصديره واستيراده، الأمر الذي أسهم في زيادة حدة الفجوة الغذائية [1]، وبصدد تأثير سياسة سعر الصرف على الغذاء نشير إلى أن أوضاع الأمن الغذائي ارتبطت بالكفاءة الاقتصادية من خلال سياسات الاقتصاد الكلي، وفي مقدمتها سياسة سعر الصرف، وتظهر العلاقة واضحة بين كل من سعر الصرف والأمن الغذائي من خلال آليات التجارة الخارجية للسلع الغذائية، حيث يؤدي الاختلال بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الحقيقي إلى اختلالات هيكلية نظراً لأن حركة السلع والموارد تستجيب أكثر لتحركات أسعار الصرف الحقيقية وليس الرسمية، وبالتالي فإن المغالاة في سعر صرف العملة الوطنية يؤثر سلباً على التجارة الخارجية للغذاء، كما يؤدي إلى إحداث تشوهات في التركيب المحصولي للمنتجات الغذائية نتيجة سوء تخصيص الموارد الزراعية، ولا يشجع المزارعين على إنتاج المحاصيل الغذائية والبديلة للواردات [2]، هذا وتبين العديد من الدراسات وجود علاقة وثيقة بين التغيرات في أسعار الصرف الحقيقية وبين الصادرات الزراعية، ويشير تقرير التنمية في العالم الصادر عن البنك الدولي عام 1986م بأن العديد من دراسات القياس الاقتصادي التفصيلية تؤكد صحة ماسبق، ذلك أن انخفاضا مقداره 1٪ في سعر الصرف الحقيقي في المتوسط يؤدي إلى انخفاض الصادرات الزراعية بنسبة تتراوح مابين 6٪،-8٪، في كافة الدول النامية، وتتجاوز هذه النسبة 1٪ في إفريقيا جنوب الصحراء [3]، وللاستدلال على مدى تأثير سياسات سعر الصرف على كل من النمو الزراعي والصادرات الزراعية يورد التقرير المشار إليه الجدول التالي الذي

(1) احمد محمد مندور، احمد رمضان نعمة الله، مرجع سابق، ص: 337.

(2) سالم توفيق النجفي، «الأمن الغذائي العربي: المحددات الراهنة وإشكاليات المستقبل رؤية اقتصادية للقرن الحادي والعشرين»، بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، عدد 14، شتاء 1998م، ص: 35.

(3) تقرير عن التنمية في العالم، 1986م)، مرجع سابق، ص: 90.

يبين سعر الصرف الحقيقي ومعدلات نمو القطاع الزراعي والصادرات الزراعية في كل من دولتي نيجيريا وأندونيسيا لسنوات مختارة للفترة 1965-1983م، وبحسب التقرير فقد تم اختيار هاتين الدولتين كنموذج على اعتبار أنهما دولتان نفطيتان، وكلاهما اقتصادان متوسطا الدخل، كما أن أكثر من 40٪ من ناتجهما المحلي كان يأتي من الزراعة قبل زيادة أسعار النفط.

جدول رقم (14)

متوسط سعر الصرف ومعدلات نمو القطاع الزراعي والصادرات الزراعية في نيجيريا وأندونيسيا لسنوات مختارة خلال الفترة 1965- 1983م. (نسب مؤية ٪)

الفترة	متوسط سعر الصرف الحقيقي		الفترة	متوسط نمو القطاع الزراعي		متوسط نمو الصادرات الزراعية	
	نيجيريا	اندونيسيا		نيجيريا	اندونيسيا	نيجيريا	اندونيسيا
1970-1972م	100	100	1965-1973م	2,8	4,8	4-	1,9
1974-1978م	76,3	74,7	1974-1978م	2,5-	2,8	4,2-	5,2
1982-1983م	47,8	71,3	1973-1983م	1,9-	3,7	7,9-	3,1

المصدر: تقرير عن التنمية في العالم، 1986م، مرجع سابق، ص:93.

كما يلاحظ من الجدول السابق أن معدلات نمو القطاع الزراعي ونمو الصادرات الزراعية في أندونيسيا خلال الفترة 1965-1983م كانت مرتفعة بينما كانت هذه المعدلات في نيجيريا منخفضة، بل أنها كانت سالبة خلال الفترة 1974-1983م، ويرجع سبب هذا التباين في كلا الدولتين إلى الاختلاف في السياسات الاقتصادية التي طبقتهما، حيث اتبعت أندونيسيا سياسات صرف ملائمة وقامت بتخفيض قيمة عملتها الوطنية بنسبة اكبر من نيجيريا [1]، كما قامت بتوزيع إنفاقها العام على قطاعاتها الاقتصادية بشكل متوازن، بينما كانت نيجيريا على النقيض من ذلك، حيث استمرت في تقييم عملتها المحلية بأكبر من قيمتها الحقيقة، وظلت تقاوم أي تخفيض في قيمة عملتها برغم الارتفاع السريع في سعر الصرف الحقيقي، كما بالغت في الاقتراض من الخارج اعتماداً على عائدات النفط مستقبلاً، ومع حلول عام 1982م بلغ سعر الصرف الحقيقي أكثر من ضعف ما كانت قيمته خلال الفترة 1970 – 1972م، أما بالنسبة لتوزيع إنفاقها العام، فقد كان غير متوازن، وتم تخصيص الجزء الأكبر منه على التعليم، والنقل،

(1) لايتفق الباحث مع وجهة النظر التي ترى بأن قيام دولة ما بتخفيض قيمة عملتها الوطنية من شأنه أن يسهم – دائماً- في زيادة نمو صادرات تلك الدولة، ذلك ان لنجاح سياسة تخفيض العملة في تحقيق مثل هذه الزيادة يتوقف على توفر شروط معينة، ومعظم هذه الشروط غير متوفرة في اقتصاديات الدول النامية، راجع المبحث الثاني من الفصل الخامس في هذه الدراسة.

والمواصلات، والبناء والتشييد [1]، وبصفة عامة فقد نجم عن سياسة سعر الصرف التي اتبعتها العديد من الدول النامية خلال الفترة الماضية آثار سلبية على القطاع الزراعي والمزارعين في العديد من تلك الدول أبرزها: [2]

- ارتفاع تكلفة الإنتاج الزراعي الغذائي محلياً، وبالتالي انخفاض الإنتاج الزراعي الغذائي.
- انخفاض أسعار الواردات الأجنبية من السلع الغذائية وبالتالي زيادة واردات الغذاء و من ثم زيادة الاستهلاك الغذائي.
- انخفاض الحوافز التصديرية لدى المصدرين الزراعيين.
- انخفاض دخول المنتجين الزراعيين المحليين.
- زيادة حدة الفجوة الغذائية بسبب انخفاض الإنتاج المحلي وزيادة الاستهلاك.

اتفقت العديد من الآراء الاقتصادية على أن التشوهات الحاصلة في التركيب السلعي الغذائي في معظم الدول النامية كان أحد أسبابها الرئيسة المغالاة في أسعار صرف عملاتها المحلية [3].

2- 4 السياسات التجارية:

اتبعت العديد من الدول النامية خلال الفترة الماضية سياسات تجارية اتسمت بالحماية، واستخدمت لتطبيق سياستها هذه العديد من القيود والإجراءات الحمائية، مثل إتباع نظام حصص الاستيراد، فرض قيود على النقد الأجنبي، فرض ضرائب على الصادرات لغرض تقييد صادراتها ووارداتها، غير أن أهم ما يمكن الإشارة إليه، في هذا الصدد أن السياسات التجارية التي اتبعتها تلك الدول كانت مثلها مثل غيرها من بقية السياسات الاقتصادية الأخرى متحيزة ضد الزراعة، ويمكن إيضاح ملامح هذا التحيز كما يلي:

ا) الواردات الزراعية:

بالرغم من أن العديد من الدول النامية كما سبق وأسلفنا اتبعت سياسات حمائية لتقييد وارداتها ؛ إلا أن الأمر اختلف بالنسبة لوارداتها الزراعية وخاصة الواردات الغذائية كالقمح ونحوه، حيث تم استثناء فرض القيود التجارية على هذا النوع من الواردات في العديد من هذه الدول، ليس هذا فحسب ؛ بل إن هذه الدول غالباً قامت بتقديم دعم ضمني لهذه الواردات،

(1) تقرير البنك الدولي، 1986م، مرجع سابق، ص: 93.

(2) احمد محمد مندور، احمد رمضان نعمة الله، مرجع سابق، ص ص: 337-348.

(3) سالم توفيق النجفي، «الأمن الغذائي العربي: المحددات الراهنة وإشكاليات المستقبل رؤية اقتصادية للقرن الحادي والعشرين»، مرجع سابق، ص: 48.

مثل تقييم عملتها الوطنية بأكبر من قيمتها الحقيقة حتى تظل أسعار الغذاء منخفضة لتلبية احتياجات المستهلكين من الغذاء، وخاصة سكان المدن، وفيما يتعلق بحماية بدائل الواردات الزراعية فقد اتخذت بعض تلك الدول العديد من الوسائل والإجراءات لحماية بدائل الواردات الزراعية التي يتم إنتاجها محلياً بهدف الاكتفاء الذاتي في بعض المنتجات، وخاصة المنتجات الغذائية، غير أن الدول التي تمكنت من تحقيق هذا الهدف كانت قليلة، كما أن الوسائل والإجراءات الحمائية التي اتبعتها تلك الدول لحماية بدائل وارداتها الزراعية كانت غير كافية، حيث تبين أن المنتجين المحليين لبدائل الواردات الزراعية كانوا يتقاضون في معظم الحالات أسعاراً لمنتجاتهم تقل كثيراً عن أسعار الواردات البديلة لمنتجاتهم، فعلى سبيل المثال كانت أسعار واردات محصول الذرة في دولة تنزانيا لا تتجاوز ربع سعرها عند الحدود، كما أن المنتجين المحليين للأرز في كل من الكاميرون وغانا وتنزانيا لم يكونوا يتقاضوا سوى النصف من سعر الأرز عند الحدود [1]، وقد أدت مثل هذه السياسات إلى تقليص الحوافز لدى المنتجين المحليين، وخاصة منتجي الغذاء، وهو ما أدى بدوره إلى تدهور الإنتاج الزراعي الغذائي، كما أن هذه السياسات أسهمت في زيادة استهلاك الغذاء، وكذا زيادة استيراده من الخارج .

ب) الصادرات الزراعية:

تماشياً مع سياسة حماية التجارة التي اتبعتها معظم الدول النامية خلال الفترة الماضية قامت تلك الدول بفرض ضرائب مرتفعة على العديد من صادراتها الزراعية بشكل مباشر وغير مباشر، مثلاً في توغو كان سعر تسليم المزرعة للبن حوالي ثلث سعره عند الحدود، وفي مالي كان المزارعون يتقاضون حوالي نصف السعر عند الحدود مقابل منتجاتهم من القطن والفول السوداني، أما في الكاميرون وغانا فكان يتحصل منتجو الكاكاو على أقل من نصف السعر عند الحدود، كما إن العديد من الدول النامية في حالة ما إذا تعرضت اقتصادياتها لعجز مالي غالباً ما كانت تلجاء إلى زيادة الضرائب على الصادرات الزراعية لتغطية هذا العجز أو تخفيفه، كذلك بعض الدول النامية وبهدف تشجيع صناعاتها الزراعية قامت بفرض ضرائب أو قيود من خلال نظام الحصص على الصادرات من المواد الخام الزراعية التي تستخدمها الصناعة الزراعية، كما فرضت ضرائب على الصادرات من المحاصيل النقدية بهدف تشجيع إنتاج المحاصيل الغذائية، والوصول إلى الاكتفاء الذاتي [2]، أيضاً وخلال الفترة الماضية قامت العديد من الدول النامية بفرض ضرائب على العديد من صادرتها الزراعية التي تتمتع فيها بميزة نسبية ؛ وذلك من أجل الاستفادة من سلطة احتكارها لهذه السلع في التجارة الدولية، ونشير هنا إلى أن سلطة احتكار الدولة لمثل هذا النوع من السلع تكون كبيرة كلما كانت استجابة الطلب العالمي

(1) تقرير عن التنمية في العالم، 1986م، مرجع سابق، ص: 83، 87.

(2) المرجع نفسه ، ص: 83، 85.

للأسعار أقل وكانت حصة هذا البلد في الأسواق العالمية اكبر غير أنه في الواقع لو نظرنا إلى الدول النامية التي لديها كميات كبيرة من هذه السلع بحيث تمكنها من ممارسة سلطة الاحتكار هذه لوجدناها عدداً محدوداً، ففي مطلع الستينات من القرن الماضي كانت كل من بورما وتايلاند تتحكم فيما يقارب حوالي 1|5 صادرات العالم من الأرز، وكانت كل من سريلانكا والهند تسيطران على ما يقارب 1|3 صادرات العالم من الشاي، أما الجزائر ونيجيريا فكانت تسيطران على ما يقارب 1|4 صادرات العالم من زيت النخيل، وتسيطر غانا على حوالي 1|5 صادرات العالم من الكاكاو، وبنجلادش على حوالي 4|5 صادرات العالم من الجوت، وكانت تسيطر ماليزيا على ما نسبته 40 ٪ من صادرات العالم من المطاط، وتليها أندونيسيا بنسبة 30 ٪، وقد حاولت كل هذه الدول بما فيها مصر بالنسبة للقطن طويل التيلة، والبرازيل بالنسبة للبن الحفاظ على الأسعار العالمية لهذه المحاصيل من خلال تقييد العرض، إلا أن المكاسب الناجمة من سلطة الاحتكار هذه كانت محدودة للغاية نظراً لأن المستهلكين الأجانب الذين كانت تصدر لهم مثل هذه السلع توصلوا إما إلى عروض أو مواد بديلة لمعظم هذه السلع بأسعار منخفضة وجودة مرتفعة، نظراً لأن حوافز المنتجين المحليين على الاستثمار في تكنولوجيات جديدة كانت ضعيفة، هذا وقد شهدت الدول التي فرضت ضرائب مرتفعة على صادراتها انخفاض حصصها في الأسواق العالمية من المحاصيل التي تقوم بتصديرها، واغتصبتها الدول الأخرى التي طبقت سياسات متحيزة لصالح المنتجين المحليين فيها ، حيث انخفضت حصة نيجيريا من صادرات الكاكاو في الأسواق العالمية من 18 ٪ في المتوسط خلال الفترة من 1961_ 1963م إلى 11,2٪ في المتوسط خلال الفترة 1982_1984م، وبلغ نصيب مصر في السوق العالمية للقطن في مطلع الثمانينات نصف ما كان عليه في مطلع الستينات وانخفضت حصة صادرات سيرلانكا من الشاي من الثلث في مطلع الستينات إلى الخمس في مطلع الثمانينات، وعلى العكس من ذلك دولة كينيا شجعت منتجي الشاي بالمقابل أرتفعت حصتها من أقل من 3 ٪ إلى أكثر من 9 ٪ خلال الفترة نفسها [(1)].

3- ضعف المستوى التقني المستخدم في الزراعة وضعف مخصصات البحث العلمي :

يعتبر المستوى التقني من أهم العوامل المؤثرة في الإنتاجية أياً كان نوعها، سواء كانت إنتاجية زراعية،أو صناعية، أو خدمية، ليس هذا فحسب بل إن البعض يرى أن المستوى التقني يعتبر المحرك الأساسي لعملية التنمية الاقتصادية الشاملة، وقد كان من الأسباب الرئيسة للنمو الاقتصادي الذي حققته العديد من الدول الصناعية المتقدمة استخدامها للأساليب التقنية

(1) تقرير عن التنمية في العالم، 1986م)، مرجع سابق، ص: 93، 96.

المتطورة [1]، ويلعب المستوى التقني المستخدم في الزراعة دوراً كبيراً في تحديد حجم الإنتاج الزراعي ونوعيته، فقد تبين من خلال إحدى الدراسات العملية التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية لدراسة عوامل زيادة الإنتاج الزراعي وتطوير نوعية المنتجات، أن الزيادة في الإنتاج والحصول على نوعية أفضل للمنتجات الزراعية يرجع بدرجة كبيرة - وبنسب تتراوح ما بين 80_90 ٪ - إلى التطور التقني، بينما نسبة زيادة الإنتاج الناجمة نتيجة زيادة رأس المال المستثمر لم تتجاوز 2٪ [2]، وبالإضافة إلى ما سبق نشير إلى أن الإنسان وخاصة في الدول المتقدمة قد تمكن بفضل التقدم العلمي والتقني من مواجهة معوقات البيئة التي يعيش فيها، واستغلالها الاستغلال الاقتصادي الأمثل، وقد كان لذلك آثار ايجابية على القطاع الزراعي على، سبيل المثال لا الحصر تمكن الإنسان بما توصل إليه من التقدم العلمي والتقني من: [3]

- إنشاء المدرجات على سفوح الجبال ومن ثم الاستفادة منها في الزراعة.
- تثبيت الكثبان الرملية، وبناء السدود والخزانات لاستغلال مياه الأمطار بالإضافة إلى حفر الآبار لاستخراج المياه، والاستفادة منها في سقي الأراضي الزراعية.
- من خلال وسائل النقل والتبريد الحديثة تمكن المزارع من التوسع في مساحة الرقعة الزراعية واستغلال مناطق زراعية بعيدة كان من الصعب استغلالها كما حصل في استراليا والأرجنتين.
- إضافة مساحات كبيرة من المستنقعات بعد القيام بتجفيفها لكي تصبح صالحة للزراعة، كما هو الحال في هولندا عندما توسعت على حساب البحر.

كما أن التقدم العلمي والتقني أسهم في:

- رفع مستوى الكفاية الإنتاجية للمزارع.
- تحسين السلالات وزراعة محاصيل في بعض المناطق لم تكن تزرع بها من قبل.
- استحداث فصائل جديدة من خلال التهجين.
- الحصول على مبيدات الآفات الزراعية والأسمدة الكيميائية، وكذلك الميكنة الزراعية لمواجهة نقص الأيدي العاملة في الزراعة في المناطق قليلة السكان.

---

(1) محمد بن علي العقلا، « الإنتاجية والعوامل المؤثرة عليها في الدول الإسلامية»، المجلة العلمية لتجارة الأزهر، كلية التجارة، جامعة الأزهر، عدد 21، 1996م، ص: 266.

(2) محمد عمر الطنوبي، تكييف التكنولوجيا الزراعية ومتطلبات التنمية في الدول النامية، (الإسكندرية، مطبعة الإشعاع الفنية، 2001م)،ص: 59.

(3) على احمد هارون، مرجع سابق، ص ص: 183-184.

- التوسع في زراعة بعض المحاصيل التي تكون سريعة التلف نتيجة لاستحداث وسائل النقل والتبريد.

وفيما يتعلق بالمستوى التقني المستخدم في الزراعة في معظم الدول النامية فإنه لا يزال ضعيفاً مقارنة بالدول المتقدمة، على سبيل المثال الجدول التالي يبين كمية المخصبات وعدد الجرارات المستخدمة في الزراعة في الدول النامية والدول المتقدمة.

جدول رقم (15)

استهلاك المخصبات بالكيلو جرام لكل هكتار من الأراضي المزروعة وكذا عدد الجرارات المستخدمة لكل ألف هكتار من الأراضي المزروعة في كل من الدول النامية و المتقدمة خلال عامي1970، 1998م.

بيــــان	استهلاك المخصبات (كجم لكل هكتار من الأراضي المزروعة)		عدد الجرارات المستخدمة في الزراعة (جرار لكل ألف هكتار من الأراضي المزروعة)	
	1970م	1998م	1970م	1998م
الدول النامية	19,2	100,7	1,9	7,7
الدول المتقدمة	99,8	118,3	31,4	40,6

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2001، ترجمة إلى العربية ندا جمال الدين بيومي، (القاهرة، مركز معلومات الشرق الأوسط، 2001م)، ص:59.

وكما هو واضح من الجدول تدني استهلاك الدول النامية للمخصبات المستخدمة في الزراعة مقارنة بالدول المتقدمة، حيث لم تتجاوز نسبة كمية المخصبات التي استهلكتها الدول النامية عام 1970 م 20٪ من نسبة الكمية التي استهلكتها الدول المتقدمة خلال العام نفسه، وبالرغم من أن كمية استهلاك الدول النامية للمخصبات قد ارتفعت عام 1998 م بدرجة كبيرة، إلا أنها مع ذلك لا تزال أقل من الكمية التي استهلكتها الدول المتقدمة خلال العام نفسه، الشيء نفسه بالنسبة للجرارات المستخدمة في الدول النامية، يلاحظ من الجدول انخفاض عدد الجرارات المستخدمة في الزراعة مقارنة بالدول المتقدمة، حيث لم تتجاوز نسبة الجرارات التي استخدمتها الدول النامية عام 1970 م 6,1 ٪ من عدد الجرارات التي استخدمتها الدول المتقدمة خلال العام نفسه، إن المؤشرات الواردة في الجدول السابق تبين أن المستوى التقني المستخدم في الزراعة خلال الفترة الماضية كان ضعيفاً مقارنة بالدول المتقدمة، ونرى انه كان أحد الأسباب الرئيسة التي حالت دون تطوير القطاع الزراعي، وانخفاض إنتاجيته في معظم الدول النامية خلال تلك الفترة، وقد بينت العديد من الدراسات أن من أسباب انخفاض إنتاجية القطاع الزراعي في العديد من الدول النامية خلال الفترة الماضية استخدام أساليب بدائية في الزراعة، ونقص في المستلزمات اللازمة للإنتاج الزراعي كالأسمدة، والآلات والمعدات،

والبذور المحسنة، ووسائل الري الحديثة، لأن استخدام هذه المستلزمات يؤدي إلى ارتفاع إنتاجية القطاع الزراعي، على سبيل المثال تعتبر كثافة استخدام الأسمدة الكيميائية إحدى المؤشرات الرئيسة لمستوى الإنتاجية، حيث دلت العديد من الدراسات على وجود ارتباط مباشر بين ارتفاع مستوى كثافة الأسمدة وارتفاع مستوى الإنتاجية الزراعية، كما أشارت هذه الدراسات أيضاً إلى أن استخدام الأسمدة الكيميائية في الزراعة يسهم في زيادة الإنتاجية بما لا يقل عن 20٪ [1]، ومن خلال ما سبق نرى أن ضعف المستوى التقني المستخدم في الزراعة في معظم الدول النامية لم يسهم فقط في انخفاض كمية الإنتاج في هذه الدول خلال الفترة الماضية ؛ بل يعتبر أحد العوائق التي تقف أمام تنمية القطاع الزراعي وتطويره في الدول النامية، وفيما يتعلق بمستوى الاهتمام بالجوانب البحثية بما فيها البحوث الزراعية في الدول النامية نرى أن هذا الاهتمام لا يزال ضعيفاً، ولا يرقى إلى المستوى المطلوب في معظم هذه الدول، وفيما يلي بعض المؤشرات الإحصائية لعينة مختارة من بعض الدول المتقدمة، وبعض الدول النامية التي يمكن أن يستدل بها في مدى اهتمام هذه الدول بجوانب البحث والتطوير:

جدول رقم (16)

متوسط الإنفاق على البحث والتطوير وعدد العلماء والمهندسين خلال الفترة 1987- 1997م وكذا عدد مستقبلي صفحات الانترنت خلال عامي 2000،1995م في بعض الدول المتقدمة والنامية.

الدولة	الإنفاق على البحث والتطوير (كنسبة مؤية من إجمالي الناتج القومي الإجمالي)	علماء ومهندسون في البحث والتطوير (لكل 100000 نسمة)	مستقبلوا صفحات الانترنت (لكل 1000 شخص)	
	متوسط الفترة 1987_1997م	متوسط الفترة 1987_1997م	1995م	2000م
دول متقدمة:				
استراليا	1,8	3357	17,7	125,9
كندا	1,7	2719	17,5	108
السويد	3,8	3826	18,6	125,8
اليابان	2,8	4909	2,3	49
الولايات المتحدة الأمريكية	2,6	3676	21,1	179,1

(1) محمد بن علي العقلا، مرجع سابق، ص: 270،299.

فرنسا	2,3	2659	3,1	36,4
دول نامية:				
الهند	، 7	149	.. [1]	،1
الأردن	، 3	94	،1	،2
اندونيسيا	،1	182	..	،2
مصر	،2	459	..	،1
جواتيمالا	،2	104	..	،5
أوغندا	،6	21	..	..

المصدر:برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2001م، مرجع سابق، ص ص: 52-54، 60-62.

يلاحظ من الجدول السابق مدى اهتمام الدول المتقدمة بالبحث والتطوير مقارنة بالدول النامية، سواء من خلال حجم الإنفاق، أو عدد العلماء والمهندسين، أو عدد مستخدمي الانترنت على سبيل المثال، ومع الأخذ في الحسبان تفاوت حجم الناتج وعدد السكان من دولة لأخرى، نجد أن نسبة الإنفاق على البحث والتطوير في السويد بلغت 3,8٪ من إجمالي الناتج القومي في المتوسط خلال الفترة 1987_1997م، في حين لم تتجاوز هذه النسبة في أندونيسيا 1، ٪ خلال الفترة نفسها، وكانعكاس لارتفاع نسبة الإنفاق على البحث والتطوير في تلك الدول مقارنة بالدول المتقدمة يلاحظ أيضاً ارتفاع عدد العلماء والمهندسين في البحث والتطوير في تلك الدول مقارنة بالدول النامية،على سبيل المثال بلغ عدد العلماء والمهندسين في البحث والتطوير في اليابان في المتوسط خلال الفترة 1987 _1997 م حوالي 4909 عالم ومهندس لكل 100000 نسمة، في حين لا يتجاوز هذا العدد في أوغندا خلال الفترة نفسها21 عالماً ومهندساً أي أقل من عدد العلماء والمهندسين في اليابان بحوالي 233 مرة، وفيما يخص استخدام الانترنت الذي يعتبر في عصرنا الحالي من أهم الوسائل التقنية المتطورة والمتخصصة في نشر العلم والمعرفة، والذي أصبح في اليوم من أهم المصادر التي يعتمد عليها معظم الباحثين للحصول على المعلومات والبيانات ؛ يلاحظ انخفاض عدد مستخدمي هذه الوسيلة المهمة في الدول النامية بدرجة كبيرة مقارنة بالدول المتقدمة، لذلك لا غرابة أن نجد أن نسبة عدد البحوث العلمية التي تمتلكها الدول النامية حتى بداية التسعينات من القرن الماضي لا تتجاوز 4 ٪ فقط من

(1) لا توجد بيانات.

إجمالي البحوث العلمية في العالم، بينما تمتلك الدول الصناعية المتقدمة النسبة المتبقية البالغة 96٪ [1]، وفي هذا الصدد نشير إلى أن عدم اهتمام معظم الدول النامية بالأبحاث العلمية بصفة عامة قد ترتب عليه أيضاً عدم الاهتمام بالأبحاث المتعلقة بالزراعة، إذ أنه بالرغم مما لهذه البحوث من أهمية نجد أن المبالغ المخصصة للأبحاث الزراعية في معظم الدول النامية متدنية جداً مقارنة بالدول المتقدمة، حيث تشير الإحصائيات إلى أن الاستثمار في مجال البحوث العلمية الزراعية في الدول النامية لا يتجاوز في المتوسط 5،٪ من الناتج المحلي الزراعي، بينما هذه النسبة في الدول المتقدمة تتراوح ما بين1 ٪ _ 4 ٪ من الناتج المحلي الزراعي، وبالإضافة إلى قلة المخصصات المالية المرصودة للأبحاث الزراعية في معظم الدول النامية يواجه النشاط البحثي في المجال الزراعي في تلك الدول العديد من المعوقات أبرزها: [2]

- غياب السياسات البحثية المتكاملة.
- ضعف أو غياب البنيان الهيكلي والتنظيم المالي والإداري والقانوني.
- ضعف أو غياب التنسيق وتبادل المعلومات فيما بين الجهات البحثية الزراعية سواء داخل الدولة الواحدة، أو فيما بين البلدان ككل.
- قلة أعداد الكوادر البحثية وضعف خبرتها.
- عدم الاستفادة من نتائج البحوث في عملية التنمية الاقتصادية المنشودة في العديد من الدول النامية.

وفي اعتقادنا أن المعوقات المشار إليها سابقاً حالت في الماضي وتحول في المستقبل من استفادة العديد من الدول النامية من هذه الأبحاث بدرجة كبيرة.

4- عدم كفاية رأس المال:

يعتبر رأس المال من العناصر المهمة اللازمة لتحقيق الإنتاج الزراعي وزيادة الإنتاجية، فالزراعة الواسعة مثلاً لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال توفر الآلات والمعدات الزراعية وكذا

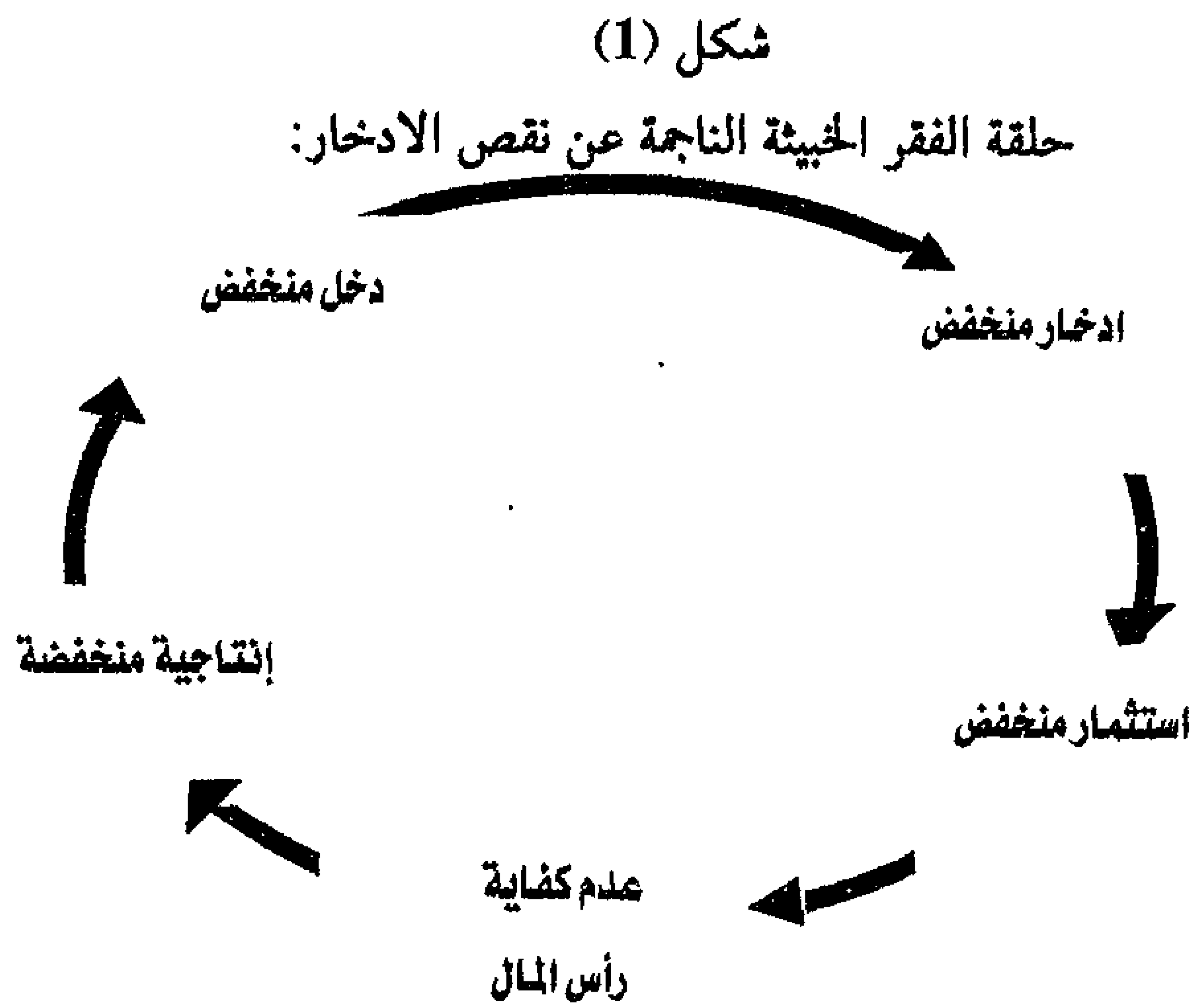
(1) سليم بو كزاطة،« المنظمة العالمية للتجارة والإمكانيات المتاحة لتنمية صادرات الدول النامية – دراسة حالة الجزائر –»، (جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2001-2002م)، ص: 42.

(2) فاطمة احمد حسن،« عرض كتاب: التنمية الزراعية العربية... الواقع والممكن»، تأليف صلاح وزان، الكتاب صادر عن مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نوفمبر، 1998م، بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، عدد 15، ربيع 1999م، ص: 201.

الأسمدة والبذور، وهذه كلها تتطلب رؤوس أموال كافية [1]، غير أن معظم الدول النامية تعاني من عدم كفاية رؤوس الأموال اللازمة لتنمية وتطوير قطاعاتها الاقتصادية بما فيها القطاع الزراعي، وتتصف هذه الدول بأنها فقيرة في رأس المال بسبب انخفاض مستوى الدخول الفردية، وإنفاق معظم هذه الدخول في الاستهلاك، وبالتالي نقص الادخارات ومن ثم انخفاض حجم الاستثمار في الأدوات الإنتاجية التي من شأنها أن تسهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي، وهذا الأمر يأخذ شكل الحلقة أو الدائرة المفرغة، ذلك أن هذه الدول فقيرة لان ليس لديها رأس مال كافٍ، والشكل التالي يوضح الحلقة المفرغة أو الخبيثة الناجمة عن نقص الادخار والتي عادة ما يطلق عليها حلقة الفقر الخبيثة [2].

شكل (1)

حلقة الفقر الخبيثة الناجمة عن نقص الادخار:



ونتيجة لعدم توفر رأس المال الكافي في معظم الدول النامية، نجد العديد من المزارعين في هذه الدول غير قادرين على شراء الآلات الزراعية والأسمدة والمبيدات التي من شأنها أن تسهم في زيادة الإنتاجية الزراعية، وبالتالي يقتصر معظم نشاطهم الزراعي على إنتاج بعض المحاصيل الزراعية التي تحقق لهم ولأسرهم الاكتفاء الذاتي من هذه المحاصيل بدون تحقيق أي فائض في هذا الإنتاج ليتم تسويقه، بل إن بعض المزارعين في تلك الدول لا يستطيع حتى إنتاج المحاصيل التي تكفيه وتكفي أسرته، وبنا عليه نرى أن انخفاض رؤوس الأموال في الدول النامية وعدم كفايتها قد أسهم في انخفاض إنتاجية القطاعات الاقتصادية لهذه الدول بما فيها القطاع الزراعي.

(1) على احمد هارون، مرجع سابق، ص: 183.

(2) محمود حسن حسني، مرجع سابق، ص ص: 132-134.

5- ضعف مشروعات البنية الأساسية:

تعتبر خدمات البنية الأساسية كالنقل بأنواعه المختلفة والطرق والاتصالات والطاقة الكهربائية من الخدمات الضرورية لأي مجتمع، وفي حالة عدم توفر مثل هذه الخدمات فإن من شأن ذلك أن يؤثر على نوعية الحياة التي تعيشها هذه المجتمعات، كما أن عدم توفر مثل هذه الخدمات داخل الدولة يعيق من زيادة نموها الاقتصادي، ويقلل من الإنتاجية، وعلى العكس من ذلك، فإن توفر هذه الخدمات وتحسينها يسهم في زيادة النشاط الاقتصادي، و في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي [1] ولسنا هنا بصدد المناقشة للأنواع المختلفة لخدمات البنية الأساسية وآثارها على الإنتاج الزراعي، ولكن يكفي على سبيل المثال لا الحصر أن نشير باختصار إلى خدمات النقل وعلاقته بالإنتاج الزراعي، حيث تعتبر وسائل النقل بأنواعها المختلفة من الخدمات الأساسية التي تسهم في زيادة الإنتاج الزراعي كونها الحلقة التي تربط بين مناطق الإنتاج ومناطق الاستهلاك، كما أن توفر وسائل النقل قد أسهم في زراعة أراضي جديدة لم تكن مستغلة من قبل في العديد من الدول، كما هو الحال في الولايات المتحدة التي تمكنت من خلال خطوط السكك الحديدية المتدة إلى حدودها الغربية من زيادة مساحة رقعتها الزراعية في مناطق لم تكن مستغلة في السابق، كذلك الاتحاد السوفيتي- سابقاً - تمكن من استغلال الأراضي الزراعية في سيبيريا استغلالاً اقتصادياً بعد أن تم مد خطوط السكك الحديدية من شرق أوروبا (روسيا الأوروبية) إلى المناطق الداخلية في سيبيريا، وعلى العكس من ذلك هناك مناطق في بعض الدول تتوافر فيها مساحات واسعة من الأراضي التي يمكنزراعتها ؛ إلا أنها غير مستغلة بسبب بعد هذه المناطق عن الأسواق، وعدم توفر الطرق ووسائل النقل إليها، ونشير هنا إلى أن توفر وسائل النقل السريعة قد أسهم في التوسع في زراعة العديد من المحاصيل الزراعية التي عادة ما تكون سريعة التلف كالفواكه و الخضروات والزهور [2]، ومن خلال ما سبق يتبين لنا مدى أهمية توفر خدمات النقل في زيادة وتطوير الإنتاج الزراعي، ونرى أن بقية خدمات البنية الأساسية الأخرى لا تقل أهمية عن خدمات النقل، كما أن توفر هذه الخدمات وتحسينها لا يسهم فقط في زيادة الإنتاج الزراعي فحسب ؛ بل الإنتاج بمختلف أنواعه، سواء كان زراعياً أو صناعياً أو خدمياً أو نحوه، إلا أنه وبالرغم ما لمشاريع البنية الأساسية من أهمية لكافة القطاعات الاقتصادية ولزيادة الإنتاجية نجد أن العديد من الدول النامية لا تزال تعاني من ضعف في مشروعات البنية الأساسية مقارنة بالدول المتقدمة، ويمكن أن نستدل على ذلك من خلال بعض

---

(1) احمد بن علي العقلا، مرجع سابق، ص: 271.

(2) على احمد هارون، مرجع سابق، ص: 184.

المؤشرات الإحصائية المتعلقة بنسب الطرق المرصوفة من الإجمالي، وعدد مستخدمي الهواتف (الثابت والمنقول) لكل 1000 شخص، ونصيب الفرد من استهلاك الطاقة الكهربائية في بعض الدول النامية المختارة ومقارنتها ببعض الدول المتقدمة.

جدول رقم (17)

نسبة الطرق المرصوفة من الإجمالي خلال عامي 1990، 1997م وعدد مستخدمي الهواتف لكل 1000 شخص خلال عامي 1990، 1999م وكذا نصيب الفرد من استهلاك الطاقة الكهربائية خلال عامي 1980، 1986م في بعض الدول النامية والمتقدمة .

الدولة	نسبة الطرق المرصوفة من الإجمالي		خطوط الهاتف الأساسية (لكل 1000 شخص)		المشتركون بالهاتف الخلوي (لكل 1000 شخص)		نصيب الفرد من استهلاك الطاقة الكهربائية (كيلو وات / ساعة)	
	1990م	1997م	1990م	1999م	1990م	1999م	1980م	1986م
دول نامية								
السعودية	٪41	٪43	77	129	1	40	1356	3980
الهند	٪47	٪46	6	27	0	2	13	347
غانا	٪20	٪24	3	8	0	4	4216	275
السنغال	٪27	٪29	6	18	0	10	97	103
دول متقدمة								
النرويج	٪69	٪74	503	712	46	617	18289	23487
بلجيكا	٪81	٪80	393	502	4	314	4402	6878
السويد	٪71	٪77	681	665	54	583	10216	14239
هولندا	٪88	٪90	464	606	5	435	4057	5555

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، 1999/ 2000م، ترجمه إلى العربية مركز الأهرام للطباعة والنشر والتوزيع، (القاهرة، يونيو2000م)، ص ص:264 _265.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2001م، مرجع سابق، ص:59.

من الجدول السابق يتبين مدى ضعف بعض خدمات البنية الأساسية في بعض الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، إذ أنه فيما يخص نسبة الطرق التي تم رصفها في الدول النامية نجد

هذه النسبة لا تتجاوز 48 ٪ من الإجمالي، بل إن هـذه النسبة في غانا لا تتجاوز 20٪، 24٪ على التوالي خلال عامي 1990، 1997م وبالمقابل نجد هذه النسبة ترتفع في الدول المتقدمة لتصل 90٪ في هولندا على سبيل المثال خلال عام 1997م، وهو ما يعني أن الطرق المرصوفة في هولندا تتجاوز ثلاثة أضعاف عما ينبغي رصفه من الطرق في غانا خلال العام نفسه، وكذلك الحال بالنسبة لعدد مستخدمي الهواتف بنوعيها الثابتة والمنقولة، يتبين من الجدول مدى الفجوة الكبيرة بين عدد مستخدمي هذه الهواتف في الدول النامية وعدد مستخدميها في الدول المتقدمة و الشيء نفسه فيما يخص نصيب الفرد من استهلاك الطاقة الكهربائية، إن المؤشرات الإحصائية السابقة يمكن أن تدلنا إلى معرفة مدى ضعف و قصور خدمات البنية الأساسية في الدول النامية، ونرى أن هذا الأمر قد أسهم في انخفاض إنتاجية القطاعات الاقتصادية في هذه الدول بصفة عامة، و القطاع الزراعي بصفة خاصة.

6- **اختلال هيكل الحيازات الزراعية:**

لنمط وهيكل الحيازات الزراعية أثر في نمو حجم الإنتاج الزراعي وتطوره، ذلك أن الحيازات الزراعية التي تتناسب مع حجم الموارد الاقتصادية كالعمل ورأس المال غالباً ما يكون حجم ناتجها الزراعي أكبر مقارنة بالناتج الزراعي للحيازات الصغيرة والمبعثرة[1]، وبالنسبة لهيكل الحيازات الزراعية ونمطه في الدول النامية تشير العديد من الدراسات أن معظم تلك الدول تعاني من اختلالات في هياكل حيازاتها الزراعية من أبرزها:

أ) صغر حجم مساحة الحيازات الزراعية:

يتسم هيكل الحيازات الزراعية في العديد من الدول النامية بصغر حجم مساحة الحيازات الزراعية التي يمتلكها الغالبية العظمى من المزارعين في هذه الدول، وتتركز المساحات الحيازية الكبيرة لدى فئة محدودة من المزارعين، وفي هذا الصدد تشير إحدى الدراسات التي أجريت عن 85 دولة نامية أن ما يزيد قليلاً عن 3٪ من ملاك الأراضي في هذه الدول - أي أولئك الذين يملكون 46 هكتاراً أو أكثر- يسيطرون على حوالي 79٪ من كل الأراضي الزراعية، وتبين من خلال الدراسة أن إنتاجية هؤلاء الملاك منخفضة مقارنة بإنتاجية صغار المزارعين بسبب عدم اعتماد الكثير منهم على هذه الأراضي كمصدر رزق مباشر، وبالتالي عدم الاهتمام الكافي بالأراضي الزراعية التي يملكونها بعكس صغار المزارعين [2].

(1) سالم توفيق النجفي، « المتضمنات الاقتصادية للتفاوت في استخدام الموارد في الزراعة العربية إشكالية الحالة الراهنة »، بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، عدد 8، صيف 1997م، ص: 73.

(2) عبد القادر الطرابلسي، مرجع سابق، ص: 81.

ب) تشتت الحيازات الصغيرة:

لم يقتصر الاختلال في هيكل الحيازات الزراعية في الدول النامية على صغر حجم مساحة الحيازات التي يمتلكها معظم المزارعين ؛ بل أيضاً تتسم هذه الحيازات الصغيرة بالتشتت والتناثر فيما بينها وفي أماكن متباعدة .

إن هذه الاختلالات التي يتسم بها هيكل الحيازات الزراعية في العديد من الدول النامية والمتمثلة في صغر حجم الحيازات الزراعية و تشتتها وتناثرها في أماكن متباعدة، قد أسهمت في ضعف نمو حجم الإنتاج الزراعي في العديد من الدول النامية، ونرى أيضاً أن هذه الاختلالات كانت من الأسباب التي حالت من استخدام التكنولوجيا الحديثة في الزراعة، وبالتالي من تطوير القطاع الزراعي في هذه الدول خلال الفترة الماضية، كما أن استمرارها يجعل تكاليف الإنتاج مرتفعة، ويعيق من تطور القطاع الزراعي كونها تعيق من استخدام الموارد الزراعية بكفاءة عالية، على سبيل المثال [1] استخدام التكنولوجيا الحديثة في الزراعة يتطلب أن تكون المساحة الزراعية مناسبة بالقدر الذي تنخفض معه التكاليف الإنتاجية إلى أقصى درجة، وهذا لايتحقق في معظم الدول النامية لأن معظم المساحات الزراعية فيها صغيرة ومتناثرة.

7- وجود مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية غير مستغلة :

في البداية نشير إلى أن مساحة كوكب الأرض تبلغ حوالي510 مليون كيلومتر مربع، نسبة الماء من هذه المساحة حوالي 72٪ بينما لا تتجاوز نسبة اليابس 28٪ أي ما يقارب 142,8مليون كيلو متر مربع، وتبلغ نسبة مساحة الأراضي القابلة للزراعة حوالي 30٪ من إجمالي مساحة اليابس، أي حوالي 42,84 مليون كيلومتر مربع، وبالرغم من محدودية مساحة الأراضي القابلة للزراعة في العالم إلا أن نسبة الأراضي المستغلة فعلاً في العالم لا تتجاوز 33٪ من إجمالي مساحة الأراضي القابلة للزراعة أي حوالي 14,14مليون كيلو متر مربع، في حين تبلغ مساحة الأراضي غير المستغلة 28,7مليون كيلو متر مربع تقريباً، وتتفاوت نسبة مساحة الأراضي الزراعية المستغلة من دولة لأخرى ؛ إلا أن معظم هذه المساحات مستغلة في الدول المتقدمة على خلاف الدول النامية التي لا تزال توجد بها مساحات شاسعة صالحة للزراعة غير مستغلة، في الوقت التي تعاني فيه معظم هذه الدول من نقص في احتياجاتها الغذائية [2] والجدول التالي يبين مساحات الأراضي القابلة للزراعة والأراضي المزروعة فعلاً لكل فرد من سكان الدول النامية.

---

(1) سالم توفيق النجفي، « المتضمنات الاقتصادية للتفاوت في استخدام الموارد في الزراعة العربية إشكالية الحالة الراهنة »، مرجع سابق، ص: 77.

(2) فرَج عبد العزيز عزان، مرجع سابق، ص: 156، 161.

جدول رقم (18)

مساحة الأراضي القابلة للزراعة والأراضي المزروعة فعلاً لكل فرد من سكان الدول النامية عام 1975م (بالهكتار).

بيــــــــان	المساحة القابلة للزراعة (لكل فرد من السكان)	المساحة المزروعة (فعلا لكل فرد من السكان)
كافة الدول النامية	،7	،33
إفريقيا	1,71	،55
الشرق الأقصى	،28	،21
أمريكا اللاتينية	1,79	،52
الشرق الأوسط	،60	،39
الدول النامية منخفضة الدخل	،61	،29

المصدر: جاك لوب، « العالم الثالث وتحديات البقاء »، ترجمه إلى العربية محمد فؤاد بلبع، سلسلة عالم المعرفة يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، عدد 104، مطابع الرسالة، أغسطس 1986م، ص: 180.

بتحليل بيانات الجدول السابق يتبين أنه بالرغم من أن نصيب الفرد من مساحة الأراضي الزراعية في الدول النامية قد تفاوتت من منطقة لأخرى ؛ إلا انه مع ذلك لا تزال هناك مساحات واسعة من الأراضي الصالحة للزراعة في تلك الدول غير مستغلة، كما يلاحظ أن نسبة مساحة الأراضي الزراعية غير المستغلة إلى إجمالي مساحة الأراضي القابلة للزراعة لكل فرد في هذه الدول قد تفاوتت من منطقة لأخرى، حيث كانت هذه النسبة مرتفعة في بعض المناطق، كما هو الحال بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية التي شكلت نسبة مساحة الأراضي الزراعية غير المستغلة فيها حوالي 71٪ من إجمالي مساحة الأراضي القابلة للزراعة فيها، كما وصلت هذه النسبة في إفريقيا إلى ما يقارب 68٪ فيما كانت هذه النسبة منخفضة في بعض المناطق الأخرى حيث لم تتجاوز هذه النسبة في مجموعة دول الشرق الأقصى 25٪ ومجموعة دول الشرق الأوسط 35٪، الأمر الذي يعني من خلال التحليل السابق أن مساحة الأراضي الزراعية المستغلة في دول أمريكا اللاتينية وإفريقيا لا تتجاوز ثلث مساحة الأراضي الزراعية فيها، أما فيما يخص دول الشرق الأقصى فإن مساحة الأراضي الزراعية المستغلة فيها تصل إلى ثلاثة أرباع مساحة الأراضي القابلة للزراعة، فيما تقترب هذه المساحة في دول الشرق الأوسط إلى حوالي الثلثين، وبالتالي فان فرص التوسع في مساحات الأراضي الزراعية في دول أمريكا اللاتينية، وإفريقيا كبيرة مقارنة ببقية الدول النامية الأخرى.

8- ارتفاع إيجار الأراضي الزراعية :

من الأسباب التي أدت إلى انخفاض الإنتاج الزراعي في العديد من الدول النامية قيام معظم ملاك الأراضي الزراعية بفرض مبالغ إيجارات مرتفعة على الأفراد الذين يقومون باستئجار هذه الأراضي لغرض استغلالها في النشاط وقد شكلت هذه الإيجارات نسبة كبيرة من دخول هؤلاء الأفراد المتفعين بالأراضي الزراعية هذا الأمر أدى إلى عدم تحفيزهم على زيادة الإنتاج [(1)] .

9- تطبيق النظام الاقتصادي الاشتراكي :

انتهجت العديد من الدول النامية عقب حصولها على استقلالها السياسي النظام الاقتصادي الاشتراكي وقد اتسم هذا النظام في إشراك المجتمع في ملكية عناصر الإنتاج، هذه الأمر بدوره أدى إلى تحويل طبيعة الإنتاج من إنتاج لغرض الربح إلى إنتاج للاستهلاك الجماعي ولخدمة المجتمع، وكذا توزيع الناتج على أفراد المجتمع على حد سواء دون مراعاة لأي فوارق، وقد نجم عن تطبيق هذا النظام تدهور الإنتاج و انخفاض إنتاجية عناصر الإنتاج في معظم الدول التي طبقته، هذا بالإضافة إلى أن سياسة التأميم التي تم تطبيقها في إطار هذا النظام قد أسهمت في القضاء على روح العمل والإبداع والنشاط لدى معظم العاملين بسبب عدم وجود حوافز تشجعهم على ذلك، كما أن هذا النظام ولد لدى معظم العاملين صفة عدم الإخلاص في العمل بسبب إحساسهم بعدم العدالة في التوزيع، هذا الأمر بدوره أدى إلى تدني إنتاجيتهم وانخفاض كفاءتهم الاقتصادية والفنية والإدارية [(2)]، وفي رأينا ان كل ذلك قد انعكس سلباً على أداء القطاعات الاقتصادية في هذه الدول، ويأتي في مقدمة ذلك القطاع الزراعي .

(1) محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، مرجع سابق، ص: 357.

(2) احمد بن علي العقلا، مرجع سابق، ص: 273.

المبحث الثاني
العوامل البشرية والطبيعية

1- العوامل البشرية

1- 1 ارتفاع معدلات النمو السكاني وأعباء الإعالة:

إن لتوزيع السكان ومعدلات نموهم وكذا تركيبتهم العمرية اثر كبير على حجم الإنتاج الزراعي، وكذا حجم الاستهلاك، وفيما يخص الدول النامية نشير إلى أن معظم هذه الدول تعاني من اختلالات سكانية عديدة منها ارتفاع معدلات النمو السكاني، وكذلك ارتفاع في نسبة السكان المعالين اقتصادياً مقارنة بالدول النامية وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (19)

بعض المؤشرات الإحصائية عن السكان في الدول النامية والمتقدمة والعالم خلال عامي 1975، 1999م.

تصنيف الدول	عدد السكان بالمليون		متوسط معدل النمو السكاني 1975_1999م	السكان المعالين خلال عام 1999م	
	1975م	1999م		سكان تقل أعمارهم عن 15 سنة (كنسبة مؤية من إجمالي السكان)	سكان اعمارهم 65 سنة فما فوق (كنسبة مؤية من إجمالي السكان)
الدول النامية (1)	2898,3	4609,8	1,9	33,1	5
الدول الأقل نمواً	327,2	608,8	2,6	43,2	3,1
الدول المتقدمة	731,7	848,3	،6	18,5	14,7
العالم	3987,4	5862,7	1,6	30,2	6,9

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2001م، مرجع سابق، ص: 157.

يلاحظ من الجدول السابق أن معظم السكان يتركزون في الدول النامية ويشكلون ما نسبته 73٪، 79٪ من إجمالي سكان العالم على التوالي خلال عامي 1975،1999م، كذلك يلاحظ ارتفاع متوسط معدل النمو السكاني خلال الفترة 1975_1999م في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة ؛ بل وحتى على مستوى العالم، حيث يتجاوز هذا المعدل ثلاثة أضعاف

---

(1) بيانات الدول النامية تشمل بيانات الدول الأقل نمواً.

المعدل المحقق في الدول المتقدمة، أما المعدل المحقق في الدول الأقل نمواً فيتجاوز أربعة أضعاف، ولا تقتصر المشكلة على ذلك، إذ أنه بالإضافة إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني في الدول النامية يلاحظ من الجدول السابق ارتفاع نسبة السكان الذين تقل فئتهم العمرية عن 15 سنة، أي الأطفال المستهلكين وغير القادرين على العمل في هذه الدول، حيث بلغت هذه النسبة عام 1999م حوالي 33,1٪ من إجمالي السكان في الدول النامية، وحوالي 43,2 ٪ في الدول الأقل نمواً، بينما لم تتجاوز هذه النسبة 18,5٪ من إجمالي السكان في الدول المتقدمة خلال العام نفسه، الأمر الذي أدى إلى أن القوى العاملة الفعالة في الدول النامية تعول عدداً كبيراً من الأطفال الذين تقل فئتهم العمرية عن 15 سنة، والتي عادة ما تكون هذه الفئة العمرية غير قادرة على العمل والإنتاج، وتوصف هذه الفئة بأنها مستهلكة وليست منتجة، كما يبين الجدول السابق أن نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم 65 سنة وما فوق في الدول المتقدمة أكبر من الدول النامية، حيث لم تتجاوز هذه النسبة في الدول النامية عام 1999م 5٪ فقط، في حين بلغت في الدول المتقدمة 14,7٪، وفي اعتقادنا أن من الأسباب التي تفسر ارتفاع هذه النسبة في الدول المتقدمة العناية الصحية العالية والتغذية المناسبة التي يتلقاها الفرد في تلك الدول، ونشير هنا إلى أنه عادة ما يطلق على الأطفال الذين هم دون سن 15 سنة وكبار السن الذين تتجاوز أعمارهم 65 سنة بالسكان المعالين اقتصادياً، كونهم أعضاء غير منتجين في المجتمع [1] ونرى أن الكثافة السكانية الكبيرة، وارتفاع معدلات النمو السكاني وأعباء الإعالة، في معظم الدول النامية قد نجم عنها العديد من الاختلالات التي كان لها آثار سلبية على القطاع الزراعي بصفة عامة، وعلى إنتاجية العامل الزراعي بصفة خاصة، ويمكن إيضاح أهم هذه الاختلالات كما يلي:

أ) زيادة الضغط على الموارد الطبيعية والزراعية وتفاقم مشكلة الغذاء:

الكثافة السكانية الكبيرة وارتفاع معدلات النمو السكاني وأعباء الإعالة في العديد من الدول النامية أسهم في انخفاض الإنتاجية الزراعية، وزيادة استهلاك الغذاء و، بالتالي بروز مشكلة الغذاء في تلك الدول كما أسهم الضغط السكاني في زيادة الزحف العمراني على حساب المساحات المخصصة للأراضي الزراعية، وفي تدهور البيئة في العديد من الدول، وقد تمثل هذا التدهور من خلال جرف التربة الصالحة للزراعة، وتلاشي المراعي المخصصة للثروة الحيوانية، بالإضافة إلى التقطيع الجائر للغابات، وفي حالة ما إذا استمر الوضع البيئي المتدهور كما هو عليه فإن ذلك يعني تدمير المزيد من الموارد الطبيعية والزراعية في هذه الدول، كما أن استمرار النمو السكاني المتزايد دون أن يقابله أراضي جديدة يمكن زراعتها، أو تقنيات زراعية حديثة يتم استخدامها لتحسين وزيادة الإنتاجية في الأراضي الزراعية القائمة، من شأنه أن يؤدي

(1) محمود حسن حسني، مرجع سابق، ص: 121.

إلى تفاقم مشكلة العجز الغذائي في العديد من تلك الدول [1]، غير أننا نود أن نشير إلى أن الفجوة القائمة بين معدلات النمو السكاني ومعدلات نمو إنتاج الغذاء في العديد من الدول النامية حقيقة لا غبار عليها، لكن لا يعني ذلك أن الزيادة السكانية في العديد من هذه الدول هي وحدها المسؤولة عن بروز مشكلة الغذاء في هذه الدول ؛ بل هناك عوامل عديدة بعضها يرجع إلى الدول الاستعمارية والشركات متعددة الجنسيات كما سبق وأشرنا، وبعضها الآخر يرجع إلى عدم الاستغلال الاقتصادي الأمثل للموارد المائية والزراعية المتاحة، على سبيل المثال تبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في الدول التي تصنف ضمن الدول النامية حوالي 198 مليون هكتاراً، ومع ذلك لا يشغل من هذه المساحة سوى 94 مليون هكتاراً [2]، أي أن هذه المساحة لا تتجاوز 48 ٪ فقط من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة.

ب) توفر الأيدي العاملة في الزراعة ومحدودية الأراضي الزراعية:

ترتب على الزيادة السكانية المتسارعة في العديد من الدول النامية توفر أعداد كبيرة من القوى العاملة، ونظراً لعدم توفر فرص عمل أخرى كافية في المجالات الأخرى غير الزراعية اضطرت نسبة كبيرة من هذه العمالة للعمل في النشاط الزراعي ؛ بالرغم من محدودية مساحة الأراضي الزراعية التي تمتلكها العديد من هذه الدول، الأمر الذي أسهم في ظهور البطالة، وعلى الخصوص البطالة المقنعة في المناطق الريفية في العديد من هذه الدول، وهذا بدوره أسهم في انخفاض الإنتاجية الحدية للعامل الزراعي بسبب ارتفاع عدد القوى العاملة في الزراعة، ومحدودية الأراضي الزراعية التي تعمل بها، وفيما يخص البطالة المقنعة نشير إلى أن العامل الذي يكون في حالة بطالة مقنعة يبدو من الناحية الشكلية أنه يعمل، ولكن بمعيار الإنتاجية الحدية فكأنه لا يعمل، حيث تصل إنتاجيته إلى الصفر، أو إنتاجية منخفضة جداً وبالتالي فإنه في حالة ما إذا تم سحب هذا العامل أو العمال الذين يكونون في حالة بطالة مقنعة فإن الناتج لا يتأثر بالسالب بل أحياناً قد يتجه نحو الزيادة [3].

جـ) حدوث فجوة بين معدلات النمو السكاني و معدلات نمو الرقعة الزراعية:

سبق وأشرنا إلى أن معدلات النمو السكاني في معظم الدول النامية مرتفعة مقارنة بالدول المتقدمة، غير أنه يلاحظ أن ذلك النمو المتسارع لم يصاحبه نمو بنفس القدر في الرقعة

---

(1) احمد شجاع الدين، « المؤشرات السكانية في الجمهورية اليمنية وعلاقتها ببرنامج الإصلاح الاقتصادي »، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني الثاني المنعقد بصنعاء خلال الفترة 18-20 ابريل 1998م، (صنعاء، كتاب صادر عن مجلة الثوابت، يناير 1999م)، ص ص: 132-133.

(2) عبد القادر الطرابلسي، مرجع سابق، ص: 93.

(3) محمود حسن حسني، مرجع سابق، ص: 123.

الزراعية، ولا يزال التوسع محدوداً في الرقعة الزراعية، الأمر الذي نجم عنه بروز فجوة بين معدلات النمو السكاني و معدلات نمو الرقعة الزراعية، هذه الفجوة وخاصة في ظل تخلف التكنولوجيا الزراعية في الدول النامية ترتب عليها انخفاض الإنتاجية الحدية للعمل الزراعي في العديد من تلك الدول [1] .

د) صغر حجم الحيازات الزراعية:

تتسم الحيازات الزراعية في العديد من الدول النامية بصغرها وتشتتها في أماكن متباعدة، وقد أسهمت الكثافة السكانية المرتفعة في تلك الدول في زيادة تفتت هذه الأراضي بين الأفراد من جهة، وفي انخفاض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية من جهة أخرى، وهذا الأمر يعيق من زيادة الإنتاج الزراعي وتطويره، كونه يعيق تنقل الآلات الزراعية في هذه الحيازات الزراعية الصغيرة، كما أن هذه الآلات وحتى تحقق الأهداف المرجوة منها يقتضي الأمر استخدامها في حيازات زراعية مناسبة، بحيث تحقق أقل متوسط للتكاليف المزرعية في المدى الطويل، وهو ما لا يمكن تحقيقه في ظل أراضي زراعية صغيرة ومتناثرة [2].

1- 2 تدني المستوى التعليمي وارتفاع معدلات الامية :

المستوى التعليمي للأفراد في أي دولة من الدول يعمل دوراً كبيراً في نمو وتطور هذه الدولة في شتى المجالات كما يؤثر المستوى التعليمي للفرد على إنتاجيته، وعلى مقدار الدخل الذي يحصل عليه، وقد أثبتت العديد من الدراسات أن إنتاجية الفرد العامل الذي نال قسطاً وافراً من التعليم كانت أكبر من إنتاجية الفرد الذي لم يتلق أي تعليم أو تلقى قدراً ضئيلاً منة، والأمثلة على ذلك كثيرة ومعظمها مأخوذة من الزراعة ؛ فقد بينت إحدى الدراسات التي اهتمت بالمقارنة بين إنتاجية وإبداع المزارعين المتعلمين وغير المتعلمين إلى أنه عندما توفرت المدخلات الزراعية المناسبة مثل الأسمدة والبذور مرتفعة الغلة اللازمة لتقنيات الزراعة المحسنة زاد الناتج السنوي الزراعي للمزارع ؛ الذي حصل على تعليم لمدة أربع سنوات خلال المرحلة المتوسطة بنسبة 13٪ عن المزارع الذي لم يحصل على التعليم، كما بينت الدراسة أيضاً إلى أنه حتى في حالة عدم توفر واستخدام المدخلات الزراعية المشار إليها سابقاً فإن إنتاجية المزارع المتعلم ظلت مرتفعة بنسبة 8 ٪ عن المزارع غير المتعلم [3]، ويتسم العديد من سكان الدول النامية بتدني المستوى التعليمي لديهم وارتفاع معدلات الأمية بدرجة كبيرة، وفي هذا الصدد نشير إلى أن العديد من حكومات تلك الدول بذلت جهوداً كبيرة من أجل القضاء على ظاهرة

---

(1) سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، مرجع سابق، ص: 144.

(2) المرجع نفسه ص: 144.

(3) احمد بن علي العقلا، مرجع سابق، ص ص: 281-282.

الأمية المتفشية بين أوساط شعوبها، وأولت التعليم عناية خاصة، وقد نجحت بعض تلك الدول في تطوير المستوى التعليمي لشعوبها والقضاء على ظاهرة الأمية بدرجة كبيرة، بينما أخفقت بعض الدول الأخرى في تحقيق ذلك إلا أنه وبصفة عامة لا يزال المستوى التعليمي للأفراد في تلك الدول ضعيفاً، كما أن عدد الأفراد الذين يجيدون القراءة والكتابة لا يزال منخفضاً مقارنة بالدول المتقدمة، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (20)

معدلات القراءة والكتابة بين البالغين ونسبة القيد الإجمالية في التعليم في الدول النامية والدول المتقدمة خلال عام 1999م.

بيـــــــان	معدل القراءة والكتابة بين البالغين (لمن يبلغون 15 عاماً فأكثر)	نسبة القيد الإجمالي في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي معاً
الدول النامية	٪ 72,9	٪ 61
الدول المتقدمة	٪ 99	٪ 94

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2001م، مرجع سابق، ص: 144.

من الجدول السابق يتبين مدى انخفاض معدل القراءة والكتابة بين البالغين في الدول النامية خلال عام 1999م مقارنة بالدول المتقدمة، حيث لم يتجاوز 73٪، ونشير هنا إلى أن هذا المعدل بالنسبة للدول النامية كمجتمعة، أما لو قمنا بتحليل هذا المعدل على مستوى كل دولة نامية على حدة، فسنجد تفاوتاً كبيراً، على سبيل المثال النيجر لا يتجاوز فيها هذا المعدل 15,3٪، في حين يصل هذا المعدل في الأردن إلى أكثر من89٪ خلال العام نفسه، و الشيء نفسه فيما يخص نسبة القيد الإجمالية في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي معاً تتفاوت هذه النسبة من دولة نامية لأخرى، على سبيل المثال لا تتجاوز 16٪، 19٪ في النيجر وبوروندي على التوالي، في حين تصل هذه النسبة إلى 76٪، 72٪ في مصر والجزائر على التوالي خلال العام نفسه، من خلال المؤشرات السابقة يتبين مدى انخفاض المستوى التعليمي، وتفشي ظاهرة ا لأمية في العديد من الدول النامية، ونرى أن تدني المستوى التعليمي وانتشار الأمية في هذه الدول قد أسهم في ضعف إنتاجية قطاعاتها الاقتصادية بصفة عامة، وقطاعها الزراعي بصفة خاصة، نظراً لأن معظم العاملين في الزراعة يقطنون الأرياف، وغالباً ما تكون الأمية متفشية لدى سكان الأرياف بدرجة تفوق سكان الحضر، الأمر الذي يعني إلى أن الزراعة قد نالها النصيب الأكبر من الآثار السلبية الناجمة عن ظاهرة الأمية.

1- 3 انخفاض الرعاية الصحية وسوء التغذية:

مستوى العناية الصحية التي يتلقاها الفرد وكذا نوعية الغذاء الذي يتناوله يعمل دورا أساسيا في تحديد إنتاجية هذا الفرد، لذلك يعتبر العديد من الباحثين الصحة على أنها سلعة

استهلاكية مثلها مثل التعليم والغذاء، و ضرورة من ضروريات الحياة، كما أنها جزء لا يتجزأ من الاستثمارات في رأس المال البشري ذلك لأن الاهتمام بالمستوى الصحي للفرد يسهم في زيادة قدرته على العمل والإنتاج، بينما الفرد المريض سواء كان مصاباً بمرض عضوي أو نفسي غالباً ما يكون غير قادر على العمل، وحتى لو تمكن من أداء العمل فإن إنتاجيته عادة ما تكون منخفضة هذا بالإضافة إلى أن المرض قد يجبره على التغيب عن تأدية عمله، باستمرار وفي حالة ما إذا كان مصاباً بمرض معدي فإنه قد يتسبب في نقل العدوى إلى زملائه العاملين، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض إنتاجيتهم، أيضاً ويعيق من عملية التنمية الاقتصادية الشاملة داخل الدولة [1]، ويكفي أن نشير في هذا الصدد على سبيل المثال إلى أن إحدى الدراسات في مصر قدرت أن مرض البلهارسيا في مصر كان سبباً في انخفاض الإنتاجية بنسبة 33٪[2]، وبالرغم من الجهود التي بذلتها العديد من الدول النامية من أجل تحسين الرعاية الصحية لشعوبها ؛ إلا أن هذه الجهود لا تزال متواضعة، ولا تزال الرعاية الصحية التي يحصل عليها الأفراد في العديد من تلك الدول متدنية مقارنة بمستوى الرعاية الصحية التي يحصل عليها الفرد في الدول المتقدمة، على سبيل المثال لا تتجاوز نسبة الإنفاق العام على الصحة في مصر 1,7٪، اندونيسيا 7، ٪، السنغال 1,2٪ من إجمالي الناتج في المتوسط خلال الفترة1990_ 1997م، بينما نجد معظم الدول المتقدمة تولي هذا الجانب عناية كافية، حيث بلغت نسبة الإنفاق العام على الصحة في ألمانيا 8,1٪، السويد 7٪، سويسرا 7,1٪ من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط خلال الفترة نفسها [3]، مع الأخذ في الحسبان تفاوت حجم الناتج بين الدول النامية والمتقدمة.

أما فيما يخص سوء التغذية وأثرها على الإنتاجية، نشير إلى أن إنتاجية الفرد العامل ترتبط بالمستوى الغذائي الذي يحصل عليه، ذلك أن الفرد الذي يحصل على الغذاء الكافي والمناسب يكون أكثر صحة ونشاطاً وإنتاجاً من ذلك الفرد الذي يعاني من سوء التغذية، وعادة ما يكون هذا الأخير عرضةللأمراض، كما أن الفرد الذي لم يتلق الغذاء الكافي والمناسب لا يستطيع التفكير والإبداع بشكل سليم، وعادة ما يشعر بالإرهاق والتعب بمجرد قيامه بأي مجهود حتى وإن كان بسيطاً وهو ما يؤثر في النهاية على الإنتاجية، لذلك تعتبر العلاقة بين الإنتاجية وسوء التغذية علاقة مزدوجة، وذلك نظراً لأن انخفاض الإنتاجية سبب لسوء التغذية، وسوء

(1) احمد بن علي العقلا، مرجع سابق، ص: 286.

(2) يرجع في هذا الصدد إلى:

CEA. Winslow The Cost of Sickness and Price of Health World Health the Organization Geneva 1951 p 15.

المصدر: محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، مرجع سابق، ص: 48.

(3) تقرير عن التنمية في العالم، 1999/ 2000م، مرجع سابق، ص ص: 242-243.

التغذية سبب انخفاض الإنتاجية، وبالنسبة للمستوى الغذائي الذي يحصل عليه الأفراد في الدول النامية نشير إلى أن معظم السكان في تلك الدول لا يحصلون على الغذاء الكافي الذي يجعلهم قادرين على العمل والإنتاج بصورة سليمة ؛ بل وحتى أولئك الأفراد الذين يحصلون على الغذاء الكافي فإن معظم طعامهم يتكون من النشويات، كما تقل فيه كمية السعرات الحرارية [(1)]، والبروتينات والدهون [(2)]، على سبيل المثال تشير الإحصائيات إلى أن نسبة عدد الأفراد الذين يعانون من نقص التغذية قد بلغت في غينيا 43٪، هايتي 62٪، النيجر46٪، في المتوسط خلال الفترة 1996_1998م [(3)]، ونشير هنا إلى أن انخفاض دخول الأفراد في العديد من الدول النامية قد أسهم في انتشار سوء التغذية لدى معظم الأفراد بسبب عجزهم عن شراء وتوفير الغذاء الكافي المناسب لهم ولأسرهم، وقد ترتب على عدم حصول العديد من سكان الدول النامية على الغذاء الكافي والمناسب انتشار أمراض سوء التغذية، وأصبح العديد من الأفراد في تلك الدول غير قادرين على إنتاج الأعمال، سواء كانت سلعاً أو خدمات بالكميات المطلوبة منهم بسبب عدم قدرتهم على بذل الجهد البشري الكامل نتيجة سوء التغذية وشعورهم بالإرهاق السريع وهو ما أدى في النهاية إلى انخفاض إنتاجيتهم [(4)]، بما في ذلك إنتاجيتهم الزراعية.

2- العوامل طبيعية :

تؤثر العديد من العوامل الطبيعية في تحديد كمية ونوعية الإنتاج الزراعي، ومن العوامل الطبيعية التي تؤثر في الإنتاج الزراعي موقع المزرعة أو الحقل ومدى قربه من الأسواق، كذلك يعتبر المناخ من أهم العوامل الطبيعية التي تؤثر على نوعية وكمية المحاصيل الزراعية، وتتمثل أهم عناصر المناخ التي تؤثر على الإنتاج الزراعي في درجة الحرارة، الأمطار، الرياح، الضوء، الرطوبة، الثلج، الصقيع، ومن العوامل الطبيعية الأخرى التي تؤثر على الإنتاج الزراعي نوعية

---

(1) السعرة الحرارية: هي كمية الحرارة (الطاقة) اللازمة لرفع درجة حرارة 1 كجم من الماء درجة مؤية واحدة، وهي وحدة لقياس الطاقة التي يحتاجها الإنسان لكي يعيش .

المصدر:

- http //www.your- doctor .net / nutrition/clories/ clories.htm

(2) احمد بن علي العقلا، مرجع سابق، ص: 299،288.

(3) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2001م، مرجع سابق، ص ص: 164-165.

(4) احمد بن علي العقلا، مرجع سابق، ص: 299،288.

التربة الزراعية وكذا كمية المياه المستخدمة [1]، ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى أن تأثير العوامل السابقة على الإنتاج الزراعي يتفاوت من محصول زراعي لآخر، ومن منطقة لأخرى، ولن نتوسع كثيراً في بيان مدى تأثير هذه العوامل على كمية ونوعية الإنتاج الزراعي، غير أننا نرى أن تلك العوامل الطبيعية قد أسهمت إلى جانب العديد من العوامل الأخرى في انخفاض الإنتاج الزراعي، وكذا تدهور مساحات الأراضي القابلة للزراعة في العديد من الدول النامية خلال الفترة الماضية، ويكفي أن نشير في هذا الصدد إلى أن العديد من الدراسات توصلت إلى أن التغيرات المناخية - خاصة الجفاف - التي حدثت في العديد من مناطق العالم في بداية السبعينات من القرن الماضي كانت من الأسباب التي أدت إلى انخفاض الإنتاج الزراعي بصفة عامة، والإنتاج الغذائي بصفة خاصة، وبالتالي ظهور أزمة الغذاء العالمي (1972_1973م)، وما نجم عن ذلك من ارتفاع الأسعار العالمية للقمح وانخفاض في المخزون العالمي للحبوب بصفة عامة، والقمح بصفة خاصة، ولم يقتصر حدوث التغيرات المناخية التي كانت لها آثار سلبية على الإنتاج الزراعي في عقد السبعينيات من القرن الماضي، بل تكرر حدوثها في سنوات لاحقة وخاصة خلال النصف الثاني من عقد الثمانينات، فمثلاً تعرضت الهند للجفاف عام 1987م، وكذا الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، والصين عام 1988م، وقد كان من نتائج ذلك الجفاف انخفاض العرض الغذائي في الأسواق الدولية بحوالي 76، 85 مليون طن على التوالي خلال عامي 1987، 1988م، وبالنسبة لقارة إفريقيا فقد تعرضت لجفاف كبير خلال فترات متعاقبة منذ أواخر السبعينيات، على سبيل المثال الساحل الإفريقي تعرض للجفاف خلال الفترة 1968_1973م، شرق وجنوب إفريقيا عام 1980م، الساحل الإفريقي وغرب وشرق وجنوب إفريقيا خلال الفترة 1983_ 1984م [2] وقد كان لظاهرة الجفاف التي تعرضت له القارة آثار سلبية على الإنتاج الزراعي في العديد من الدول الأفريقية، ولم تقتصر الآثار السلبية للتغيرات المناخية على انخفاض الإنتاج الزراعي ؛ بل أيضاً في تدهور مساحات الأراضي القابلة

(1) علي احمد هارون، مرجع سابق، ص: 166، 178.

(2) حسن احمد شرف الدين، مشكلة الغذاء في اليمن، مرجع سابق، ص ص: 43-44.

للزراعة في العديد من دول العالم، حيث تشير الإحصائيات إلى أن حوالي 2، 6 مليون هكتار من الأراضي القابلة للزراعة في العالم قد تحولت إلى أراضي قاحلة بسبب الرياح الشديدة [1].

تلك كانت في رأينا أبرز العوامل التي وقفت عائقاً أمام نمو القطاع الزراعي وتطوره في الدول النامية، وكانت سببا رئيساً في تدهوره وانخفاض إنتاجيته خلال الفترة الماضية (فترة ما قبل الإصلاحات الاقتصادية)، ونشير إلى أن تأثير العوامل السابقة على القطاع الزراعي في الدول النامية قد تفاوتت من دولة لأخرى، ومن منتج زرعي لآخر.

(1) عبدات عبد الوهاب، « الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على الإنتاج الغذائي في الجزائر 1990-2000م»، (جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة 2000-2001م)، ص: .108.

خلاصة الفصل الثاني

هناك العديد من العوامل الاقتصادية، والبشرية، والطبيعية التي أعاقت من نمو القطاع الزراعي في الدول النامية خلال الفترة الماضية، وقد تمثلت أبرز العوامل الاقتصادية في الاختلال في الهيكل الاقتصادي الموروث وفي السياسات الاقتصادية التي اتسمت بالتحيز ضد هذا القطاع، بالإضافة إلى عدم كفاية رأس المال وضعف البنية الأساسية والمستوى التقني المستخدم في الزراعة ، فيما تمثلت أبرز العوامل البشرية في تدني المستوى التعليمي وارتفاع معدلات النمو السكاني، وكذا انخفاض الرعاية الصحية ، أما العوامل الطبيعية فقد كان من أبرزها الجفاف الذي شهدته العديد من الدول خلال تلك الفترة، وفي رأينا ان تلك العوامل لم تقف عائقاً أمام نمو القطاع الزراعي وتطوره في الدول النامية فحسب ؛ بل ان بعض تلك العوامل أسهمت في ضعف هذا القطاع وتدهوره في تلك الدول بما في ذلك اليمن، ونحاول التطرق في الفصل التالي من هذه الدراسة لحالة القطاع الزراعي في اليمن – خلال فترة ما قبل تطبيق برنامج الإصلاحات الاقتصادية – وكذا دوافع الإصلاحات الاقتصادية في اليمن .

الفصل الثالث

القطاع الزراعي والسياسات الاقتصادية في اليمن ودوافع الإصلاحات الاقتصادية

الفصل الثالث

القطاع الزراعي والسياسات الاقتصادية في اليمن ودوافع الإصلاحات الاقتصادية

تمهيد:

خضع اليمن بشطريه الجنوبي والشمالي [1] قبل حصوله على استقلاله السياسي لسيطرة خارجية (استعمارية) وداخلية، حيث خضع الشطر الجنوبي للاستعمار البريطاني فيما خضع الشطر الشمالي لحكم الائمه، وقد استمرت السيطرة الخارجية والداخلية على شطري اليمن فترة طويلة إلى أن قام الشعب اليمني في الشطر الشمالي في 26 سبتمبر 1962م بالثورة على نظام الائمه وإعلان قيام الجمهورية العربية اليمنية، وقد كان لنجاح الثورة في الشمال دور كبير في التعجيل بقيام الثورة في الجنوب، إذ أنه ما إن مرت فترة قصيرة على قيام الثورة في الشطر الشمالي حتى قام الشعب اليمني في الشطر الجنوبي في14 أكتوبر 1963م بالثورة على الاستعمار البريطاني، وإعلان قيام جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وفي 30 نوفمبر 1967م حصل الشطر الجنوبي على استقلاله السياسي التام من بريطانيا، وقد كان من الطبيعي أن يتم إعادة توحيد شطري اليمن عقب حصولهما على استقلالهما السياسي مباشرة، غير أن ذلك لم يتحقق في حينه بسبب العديد من العوامل السياسية، والاقتصادية الداخلية والخارجية التي برزت خلال تلك الفترة، والتي لا مجال لذكرها هنا (كونها لا تتعلق بموضوع دراستنا هذه)، ونتيجة لتلك العوامل تأخر موعد قيام الوحدة اليمنية حتى مايو 1990م، وقد كان اليمن بشطريه قبل قيام الوحدة يتبع أنظمة سياسية واقتصادية واجتماعيه متباينة، وبالرغم من هذا التباين إلا أن الأوضاع الاقتصادية في شطري الوطن كانت متشابهة إلى حد ما _ كما هو الحال في اقتصاديات الدول النامية _ فقد اتسمت الأوضاع الاقتصادية في الشطرين بالتخلف الشديد، واعتماد معظم القطاعات الاقتصادية بدرجة أساسية _ خاصة القطاع الزراعي _ على وسائل إنتاج بدائية، الأمر الذي أسهم في انخفاض إنتاجية هذه القطاعات، وحد من نموها كما أن اقتصاد الشطرين قد عانا العديد من المشاكل والاختلالات الاقتصادية المتشابهة، ونشير هنا إلى أن تلك المشاكل والاختلالات كانت محدودة خلال عقد السبعينات من القرن الماضي نتيجة للمساعدات والقروض الخارجية التي حصل عليها الشطرين خلال تلك الفترة،كما أن تحويلات المغتربين اليمنيين العاملين في الخارج من العملات الأجنبية _ خاصة المغتربين في دول الخليج التي

(*) كان اليمن مجزء اًإلى شطرين هما:

- الشطر الشمالي وكان يسمى الجمهورية العربية اليمنية أو اليمن الشمالي.
- الشطر الجنوبي وكان يسمى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية أو اليمن الجنوبي.

ومع قيام الوحدة اليمنية في 22 مايو 1990م دمج الكيانان في كيان واحد سمى بالجمهورية اليمنية.

ارتفعت تحويلا تهم بنسبة كبيرة _ قد أسهمت في عملية التنمية الاقتصادية، وفي تحسين وضع ميزان المدفوعات، وتحسين المستوى المعيشي للأفراد، وعلى وجه الخصوص في الشطر الشمالي، إلا أنه ومنذ بداية عقد الثمانينات ونتيجة للتطورات التي شهدها الاقتصاد العالمي خلال تلك الفترة بدأت القروض والمساعدات التي كان يحصل عليها الشطرين تنخفض، كما تراجعت أيضا تحويلات المغتربين اليمنيين في الخارج، الأمر الذي أسهم في بروز وتفاقم العديد من المشاكل والاختلالات الاقتصادية في كلا الشطرين، والتي كان من أبرزها انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، ارتفاع عجز موازين المدفوعات والموازنات العمومية، ارتفاع معدلات التضخم والبطالة، انخفاض المستوى المعيشي للأفراد،

وقد بذلت الحكومات المتعاقبة في الشطرين العديد من الجهود التنموية، وقامت بتنفيذ العديد من برامج وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، واستكمالا للفائدة فقد ارتأينا أن نتطرق في هذا الفصل وبشكل مختصر _ بما يخدم دراستنا هذه_ إلى واقع القطاع الزراعي في الشطرين قبل قيام الوحدة اليمنية، وكذا السياسات الاقتصادية، والجهود التي بذلت من قبل حكومتي الشطرين للنهوض بهذا القطاع، ثم نتطرق في نهاية الفصل إلى حالة القطاع الزراعي في اليمن بعد الوحدة، وبالتحديد خلال الفترة 1990-1994م، والدوافع التي جعلت اليمن تتبنى تطبيق برنامج شامل للإصلاحات الاقتصادية، وكذا السياسات التي تضمنها هذا البرنامج، وسيتم ذلك من خلال ثلاثة مباحث كما يلي :

المبحث الأول: القطاع الزراعي والسياسات الاقتصادية في الشطر الشمالي قبل الوحدة.

المبحث الثاني: القطاع الزراعي والسياسات الاقتصادية في الشطر الجنوبي قبل الوحدة.

المبحث الثالث:الاقتصاد اليمني بعد الوحدة ودوافع الإصلاحات الاقتصادية.

المبحث الأول
القطاع الزراعي والسياسات الاقتصادية في الشطر الشمالي قبل الوحدة

1- خلفيه عن سمات (ملامح) النظام الاقتصادي والسياسات الاقتصادية:

قبل قيام الوحدة اليمنية اتجه الشطر الشمالي إلى تطبيق النظام الاقتصادي المختلط، والذي هو عبارة عن خليط أو مزيج من الأنظمة الاقتصادية الإسلامية والرأسمالية، والاشتراكية، وإن كان غلب عليه ملامح النظام الاقتصادي الرأسمالي بدرجة كبيرة، حيث عملت الدولة على حماية الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص للاستثمار، والمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية جنباً إلى جنب مع المؤسسات العامة والمختلطة،كما عملت الدولة في الشطر الشمالي على ترك أسعار السلع والخدمات تتحدد وفقاً لآليات السوق، باستثناء بعض السلع الأساسية مثل القمح، الدقيق، الأرز، السكر، هذا وقد قامت الحكومة في الشطر الشمالي خلال فترة ما قبل الوحدة بتطبيق العديد من السياسات الاقتصادية، ونتطرق فيما يلي لأبرز تلك السياسات وملامحها خلال تلك الفترة:

السياسة المالية:

اتسمت السياسة المالية التي طبقها الشطر الشمالي خلال فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي بعدم الاستقرار، فتارة طبقت الحكومة سياسة مالية توسعية، وتارة أخرى سياسة مالية انكماشية، وقد ساهمت العديد من العوامل الداخلية والخارجية في تحديد ملامح هذه السياسة، إذ أنه خلال فترة الستينات والسبعينات من القرن الماضي شهدت اليمن هجرة واسعة لعدد كبير من القوى العاملة اليمنية إلى الخارج، وخاصة دول الخليج العربي لغرض العمل، وقد كان لأولئك المغتربين ومن سبقهم دور كبير في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الشطر الشمالي؛ من خلال قيامهم بتحويل العملات الأجنبية إلى أسرهم بالداخل، وخلال عقد السبعينات من القرن الماضي ارتفع حجم تلك التحويلات بدرجة كبيرة، كذلك حصلت الحكومة خلال الفترة نفسها على قروض خارجية ميسرة ومساعدات ضخمة، وقد كان لهذه التحويلات والقروض والمساعدات جوانب ايجابية، إلا انه بالمقابل كان لها جوانب أخرى سلبية، وقد تمثلت الجوانب الايجابية في إسهامها بدفع عجله التنمية، ورفع المستوى المعيشي للأفراد، وتحسين موقف ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى ذلك أسهمت هذه التحويلات الخارجية في تمويل الموازنة العامة للدولة، وجعلها تحقق فائضاً بلغ في المتوسط خلال الفترة 1973/ 1974 _ 1977/ 1978م حوالي 204 مليون ريال يمني، فيما تمثل الجانب السلبي لتلك التحويلات في الاعتماد الكبير على مصادر التمويل الخارجية، حيث تشير الإحصائيات إلى أن القروض والمساعدات التي حصل عليها الشطر الشمالي خلال فترة السبعينات من القرن الماضي قد أسهمت في تغطية نسبة كبيرة من عجز الموازنة بلغت في المتوسط 83٪،كما أن هذه التحويلات

قد ولدت لدى الحكومة نوعاً من الإتكالية، وعدم بذل الجهد والتخطيط الكافي لتنمية موارد الدولة، وتنويع مصادرها الداخلية، من أجل تمويل الموازنة، وتقليص نسبة الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية، لما لذلك من آثار سلبية على الاقتصاد وخاصة في حالة حدوث أي نزاعات أو متغيرات دولية تؤدي إلى توقف تلك التحويلات، كما أن ارتفاع حجم التحويلات الخارجية وفائض الموازنة الذي تحقق في الشطر الشمالي خلال فترة السبعينات من القرن الماضي من العوامل التي أسهمت في تحديد ملامح السياسة المالية المطبقة خلال تلك الفترة، حيث أوجدت تلك العوامل ظروف مواتية لدى الحكومة، وخاصة متخذي القرارات الاقتصادية لتطبيق سياسة مالية توسعية في الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري، وقد كان لسياسة التوسع في الإنفاق هذه في ظل نمو محدود للإيرادات العامة آثار سلبية على الاقتصاد، بدأت تتجلى منذ نهاية عقد السبعينات من القرن الماضي، وبالتحديد خلال العام المالي 1978/ 1979م عندما تحول فائض الموازنة إلى عجز، وبالرغم من ذلك استمرت الحكومة في تطبيق سياسة مالية توسعية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع عجز الموازنة وتفاقمه سنة بعد أخرى إلى أن وصل هذا العجز عام 1982 م حوالي 7,3 مليار ريال يمني (أي ما يقارب 1,6 مليار دولار أمريكي)، غير أن هذا العجز تراجع خلال الفترة 1983-1986م نتيجة لقيام الحكومة بتطبيق سياسة مالية انكماشية تنفيذاً لتوصية من البنك الدولي، إلا أن النتائج الناجمة عن تحول الحكومة من تطبيق سياسة مالية توسعية إلى سياسة انكماشية كانت متواضعة؛كون هذا التحول اقتصر أساساً على خفض النفقات الاستثمارية مع الثبات النسبي لمستوى النفقات الجارية، ومع ذلك لم تستمر الحكومة فترة طويلة في تطبيق السياسة المالية الانكماشية تلك، إذ أنه بعد استخراج النفط وتصديره إلى الخارج في أواخر عام 1986م عادت الحكومة مرة أخرى لتطبيق سياسة مالية توسعية في الإنفاق، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع عجز الموازنة من 5643 مليون ريال عام 1986م إلى حوالي 10406 مليون ريال عام 1987م [1] أي أن عجز الموازنة ارتفع خلال عام 1987م مقارنة بعام 1986م بما يقارب 84٪.

السياسة النقدية:

انتهج الشطر الشمالي خلال عقدي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي سياسة نقدية توسعية، وقد كانت تلك السياسة انعكاس للسياسة المالية التوسعية التي تم تطبيقها خلال تلك الفترة من جهة، وانعكاس لبروز عجز الموازنة منذ أواخر عقد السبعينات من جهة أخرى،

---

(1) طه احمد عبد الله الفسيل،« مدى ملاءمة التثبيت الاقتصادي لصندوق النقد الدولي لمواجهة اختلالات الاقتصاد اليمني» ، (بور سعيد، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، رسالة غير منشورة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد 1998م)، ص ص: 9-11.

حيث لجأت الحكومة إلى تطبيق سياسة نقدية توسعية لمواجهة التوسع في الإنفاق، وتغطية عجز الموازنة العامة من خلال الإصدار النقدي الذي ارتفع حجمه خلال فترة الثمانينات لمواجهة تفاقم عجز الموازنة، وعدم كفاية التمويلات الخارجية، حيث ارتفع حجم الإصدار النقدي من 429 مليون ريال عام 1972/ 1973م إلى 6969 مليون ريال عام 1980م ليصل عام 1989م إلى 21435 مليون ريال، أي أن حجم الإصدار النقدي ارتفع بنسبة قدرها 4897٪ تقريباً خلال الفترة 1972/ 1973م -1989م، وقد تم التوسع في الإصدار النقدي هذا دون أن يقابله غطاء كافي، وزيادة حقيقية مناسبة في الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي أسهم في تدهور الأوضاع المالية والنقدية وبروز العديد من الاختلالات الاقتصادية؛ والتي كان من أبرزها ارتفاع معدلات التضخم والأسعار، وهذه الاختلالات بدورها أسهمت في ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي، ومن ثم ارتفاع حجم الإصدار النقدي؛ فدوره أخرى من تزايد معدلات التضخم [1] وارتفاع الأسعار وهكذا

سياسة سعر الصرف:

اتسمت سياسة سعر الصرف المطبقة في الشطر الشمالي خلال فترة الستينات والسبعينات من القرن الماضي بالواقعية وبالثبات النسبي لقيمة العملة اليمنية (الريال) أمام العملات الأجنبية، وكانت الفوارق ضئيلة جداً بين سعر صرف الريال في السوق الرسمية وسعر صرفه في السوق الموازية (السوق الحرة)، حيث عملت الحكومة في الشطر الشمالي بعد قيام الثورة عام 1962م على إصدار الريال اليمني (الورقي)، وتم ربط قيمته بنظام الذهب، وكانت قيمة الريال عام 1964م تساوي 829417، جراماً من الذهب؛ إلا أنه في عام 1967م تم التخلي عن ربط قيمة الريال بنظام الذهب، وتم ربطه بسله من العملات والذهب، وتم العمل بنظام سعر الصرف المتعدد حتى بداية عام 1970م، وعندما انضم الشطر الشمالي إلى عضوية صندوق النقد الدولي في مايو 1970م اقترح الصندوق على السلطات النقدية المختصة في اليمن بضرورة توحيد أسعار الصرف المتعددة للريال اليمني في سعر صرف موحد، وقد تم تطبيق هذا المقترح فعلاً، حيث صدر في سبتمبر من العام نفسه قرار بتوحيد سعر صرف الريال اليمني مقابل الدولار، وتحديد سعر الصرف الرسمي على أساس 5 ريالات لكل دولار، وقد كان هذا السعر يعادل السعر السائد في السوق الموازية خلال تلك الفترة، وظل سعر صرف الريال كما هو عليه حتى شهر فبراير 1973م حيث قام البنك المركزي اليمني _ الذي أنشئ في يوليو 1971م _ في ذلك التاريخ برفع قيمة الريال من 5 ريال للدولار إلى 4,563 ريال للدولار أي بنسبة تقارب 9٪، وقد اتخذ البنك هذا القرار بسبب قيام الحكومة الأمريكية في تلك الفترة بتخفيض قيمة الدولار بنسبة 10٪، وبهدف الحد من ارتفاع أسعار الواردات، وحتى نهاية

(1) المرجع نفسه، ص ص: 12-13.

السبعينات ظل سعر صرف الريال اليمني في السوق الرسمية والسوق الموازية ثابتاً والفرق بين سعر الصرف في السوقين ضئيل وفي حدود الهامش المسموح به، ومن العوامل التي أسهمت في ثبات سعر صرف الريال اليمني أمام العملات الأجنبية خلال تلك الفترة ارتفاع حجم المساعدات والهبات الخارجية، التي حصل عليها الشطر الشمالي خلال تلك الفترة وتزايد حجم تحويلات المغتربين اليمنيين العاملين في الخارج وخاصة في دول الخليج بعد الطفرة النفطية، حيث ارتفعت احتياطيات البلاد من النقد الأجنبي من 147,7مليون دولار عام 1974م إلى ما يقارب 1531مليون دولار[1]، إلا أنه ومع بداية عقد الثمانينات سرعان ما بدأ إستقرار وثبات سعر صرف الريال اليمني يتلاشى وبدأ الريال يفقد قيمته نتيجة لبروز العديد من العوامل الخارجية والداخلية خلال تلك الفترة أبرزها:

أ . انخفاض حجم تحويلات المغتربين والمساعدات والهبات الخارجية.

ب. السياسات المالية والنقدية التوسعية التي تم إنتهاجها خلال تلك الفترة، والتي سبق وأشرنا انها أسهمت في ارتفاع حجم الإنفاق، والتوسع في الإصدار النقدي لتغطية عجز الموازنة، ومن ثم ارتفاع معدلات التضخم والأسعار، كما أن هذه السياسات أسهمت أيضاً في ارتفاع الطلب على الواردات الأجنبية من جهة، وارتفاع قيمتها بالعملة الأجنبية من جهة أخرى، وقد أدى ذلك بدوره إلى تفاقم عجز ميزان المدفوعات، وانخفاض احتياطيات البلاد من العملات الأجنبية.

ج. السياسة المتساهلة غير الحكيمة التي انتهجها البنك المركزي تجاه أنشطة الصيارفة ووكلاء المغتربين، إذ انه خلال فترة السبعينات برز نشاط هؤلاء الصيارفة ووكلاء المغتربين، ومع نهاية عقد السبعينات وبداية عقد الثمانينات توسعت أنشطتهم بدرجة كبيرة، وأصبحت لا تقتصر على تقديم الخدمات والتسهيلات للمغتربين اليمنيين العاملين بالخارج، بل توسعت لتشمل أنشطة أخرى ليست من اختصاصهم، وإنما تعتبر من صميم مهام البنوك التجارية، فقد توسع نشاط هؤلاء الصيارفة ووكلاء المغتربين ليشمل استثمار تحويلات ومدخرات اليمنيين في الداخل والخارج، وتمكنوا من تكوين علاقات واسعة بفروع ومراسلين لهم داخل اليمن وخارجه، تلك العلاقات وفرت لهم شبكة اتصال واسعة مكنتهم من الاستفادة من تداول البيانات والمعلومات في كيفية استثمارات الأموال المتجمعة لديهم، ومن خلال هذه البيئة المواتية تمكن العديد من هؤلاء الصيارفة ووكلاء المغتربين من إنشاء جهاز نقدي

---

(1) علي الشماحي،« سياسة سعر الصرف في الجمهورية اليمنية والآثار الاقتصادية والاجتماعية لتخفيض قيمة الريال اليمني »، المالية، عدد 101، ابريل 2001م، ص ص:26-27.

وتجاري غير رسمي موازي ومنافس للجهاز الرسمي المتمثل بالجهاز المصرفي؛ بل ومتفوق عليه في مجال الأنشطة التي يقدمها، ليس هذا فحسب؛ بل إن نشاط الجهاز غير الرسمي للصيارفة ووكلاء المغتربين امتد ليشمل توجيه السياسات الاقتصادية بشكل قوي ومؤثر، بالإضافة إلى هيمنة الصيارفة الكبار على تدفق التحويلات الخاصة، وتحديد أسعار الصرف في السوق الموازية بما يتفق مع مصالحهم الخاصة من خلال تحكمهم بحجم النقود الأجنبية المعروضة والمطلوبة [1].

وهكذا أسهمت العوامل التي اشرنا إليها سابقاً، في تدهور الأوضاع الاقتصادية بصفة عامة، وتدهور سعر صرف الريال اليمني بصفة خاصة، وأصبح البنك المركزي خلال فترة الثمانينات غير قادر على المحافظة على ثبات قيمة العملة اليمنية، كما أن الهامش بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازية بدأ يرتفع ويتجاوز الهامش المسموح به، الأمر الذي دفع البنك المركزي إلى التخلي عن سياسة سعر الصرف الثابت، وتطبيق سياسة سعر صرف مرنة تم من خلالها القيام بعدة تخفيضات متتالية في قيمة الريال اليمني، وقد كان أول تخفيض في نوفمبر 1983م عندما قرر البنك المركزي تخفيض قيمة الريال من4,563ريال للدولار إلى 4,670 ريال للدولار أي بنسبة تخفيض قدرها 2,34٪ تقريباً [2]، واستمر البنك المركزي في الشطر الشمالي بتخفيض قيمة الريال اليمني عدة مرات وكان آخر تخفيض في 19/ فبراير / 1990م أي قبل قيام الوحدة اليمنية بحوالي شهرين وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (21)

تطور أسعار الصرف الرسمية للريال اليمني مقابل الدولار الأمريكي في الشطر الشمالي خلال الفترة نوفمبر 1983م _ فبراير / 1990م

تاريخ التخفيض	*سعر الصرف الرسمي (ريال لكل دولار)*	نسبة التخفيض(٪)
_	4,563	-
10/ 11/ 1983م	4,670	2,34
15/ 2/ 1984م	4,975	6,53

(1) طه احمد عبد الله الفسيل، « مدى ملاءمة التثبيت الاقتصادي لصندوق النقد الدولي لمواجهة اختلالات الاقتصاد اليمني»، مرجع سابق، ص ص: 16-17.

(2) علي الشماحي، مرجع سابق، ص:27.

1984/5/20	5,410	8,74
15/ 8/ 1984م	5,47	1,11
13/ 11/ 1984م	5,870	7,31
11/ 2/ 1985م	6,485	10,48
6/ 1/ 1986م	7,240	11,64
26/ 11/ 1986م	8,990	24,17
10/ 2/ 1988م	9,760	8,57
19/ 2/ 1990م	12,01	23,05

المصدر: علي الشماحي، مرجع سابق، ص :41.

السياسة السعرية:

نظراً لأن الشطر الشمالي تبنى تطبيق نظام اقتصادي مختلط كان أقرب ما يكون للنظام الاقتصادي الرأسمالي، وبالتالي فقد اتسمت السياسة السعرية المطبقة قبل الوحدة بتدخل محدود للدولة في تحديد بعض أسعار السلع والخدمات الأساسية، فيما تم ترك بقية أسعار السلع والخدمات الأخرى تتحدد وفقاً لقوى العرض والطلب، وكان هدف الحكومة من تدخلها في تحديد أسعار بعض السلع والخدمات- خاصة سلع الغذاء مثل(القمح والدقيق، الأرز، السكر)- ضمان وصول هذه السلع إلى أفراد المجتمع بأسعار منخفضة مراعاة للشرائح الفقيرة في المجتمع وتحسين المستوى المعيشي للأفراد، وفيما يخص السياسة السعرية حيال المنتجات الزراعية المحلية التي لم تكن هذه الأخيرة تغطي إلا نسبة صغيرة جداً من احتياجات السوق، فقد تركت الحكومة للمزارعين الحرية في بيع وتسويق منتجاتهم الزراعية وفقاً لآليات السوق، وفي الوقت نفسه حرصت الحكومة أن تعمل على وصول بعض هذه المنتجات للمستهلكين بأسعار منخفضة من خلال قيامها بشراء الحبوب من بعض المزارعين بأسعار مرتفعة غالباً ما كانت تفوق أسعارها الحقيقة في السوق الحرة، كما عملت الحكومة من خلال شركة تسويق المنتجات الزراعية على شراء بعض محاصيل الخضروات والفواكه من المزارعين، وبيعها، وتسويقها بهدف التخلص من سيطرة الوسطاء وتحكمهم بالأسعار، أما بالنسبة للمنتجات السمكية المحلية فإن القطاع الخاص هو من كان يتولى عملية صيد الأسماك وحفظها، وتسويقها، وبيعها [1]،

(1) محمد يحى الرفيق، « الواقع الاقتصادي لقطاعي الزراعة والثروة السمكية في الجمهورية اليمنية وعوامل تطويرهما»، (جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، رسالة ماجستير غير منشورة، 1998م)، ص: 71.

وبالتالي هو الذي يقوم بتحديد أسعار المنتجات السمكية، ولم يكن هناك أي دور للحكومة في تحديد أسعار هذه المنتجات.

2-الجهود والسياسات التنموية لتطوير القطاع الزراعي:

اتسم النشاط الاقتصادي في الشطر الشمالي خلال فترة ما قبل الوحدة اليمنية بهيمنة النشاط الزراعي وظل القطاع الزراعي يحتل المرتبة الأولى سواء من حيث نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، أو من حيث نسبة القوى العاملة فيه مقارنة ببقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، وبالرغم من قيام الدولة عقب قيام الثورة بإنشاء العديد من المؤسسات الإنتاجية الزراعية التابعة للقطاع العام، إلا أنها تركت الفرصة للقطاع الخاص لكي يمارس دوره في هذا النشاط بكل حرية، وبالتالي فقد كان دور القطاع العام في توليد الإنتاج الزراعي محدوداً، وكان الدور الأكبر للقطاع الخاص وكانت توجد في الشطر الشمالي ثلاثة أشكال (أنماط) لملكية الأراضي الزراعية هي ملكية الدولة، وملكية الأوقاف، والملكية الخاصة، وتشير التقديرات إلى أن ملكية الدولة لا تتجاوز 2_3٪ من الأراضي الزراعية، بينما تبلغ أراضي الأوقاف ما بين 15_ 20 ٪، والباقي للملكية الخاصة [1]، ومن المفيد أن نشير هنا إلى أن النسب السابقة لا يمكن تعميمها على كل مناطق البلاد، على سبيل المثال وجد أن الدولة تملك في وادي زبيد (بمحافظه الحديدة) 10٪ من الأراضي الزراعية، وتمتلك الأوقاف 36٪، والأفراد يمتلكون 54٪ [2].

ومنذ قيام الثورة في الشطر الشمالي بذلت الحكومة العديد من الجهود التنموية التي هدفت لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة في البلاد، وقد أولت الحكومة هدف تنمية وتطوير القطاع الزراعي اهتماماً خاصاً، نظراً للأهمية التي يشكلها هذا القطاع في النشاط الاقتصادي، وبصدد الجهود التنموية التي بذلتها الحكومة وكذا السياسات والإجراءات التي انتهجتها لتنمية هذا القطاع وتطويره نميز بين فترتين الفترة الأولى تمتد منذ قيام الثورة عام 1962م وحتى عام 1972م، وهي الفترة التي سبقت البدء بتنفيذ البرامج والخطط التنموية، والفترة الثانية من 1972/ 1973م وحتى 1989م، وهي الفترة التي تزامنت مع تطبيق الخطط والبرامج التنموية وأعقبها قيام الوحدة اليمنية، حيث اتجهت سياسة الدولة خلال الفترة الأولى إلى تبني العديد من المشاريع الزراعية الإنتاجية التابعة للقطاع العام مثل مشروع وادي سردود، ومشروع وادي جميشة، واللذان كانا يعتبران من المشاريع الرائدة خلال تلك الفترة، وتشير

(1) علي عبد الله محمد اليساني، مرجع سابق، ص:212.

(2) عبد الله حسين بركات، « مصادر تمويل خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجمهورية العربية اليمنية»، (جامعة القاهرة ، كلية الحقوق، قسم المالية العامة والتشريع الضريبي، رسالة منشورة لنيل درجة الدكتوراه،(دمشق، مطبعة الكاتب العربي، 1985م)، ص: 141.

الإحصائيات إلى أن القطاع الزراعي خلال تلك الفترة كان يستخدم حوالي 90٪ من إجمالي قوة العمل، ويساهم في توليد 70٪ من إجمالي الدخل القومي [1]، أما خلال الفترة الثانية فقد بدأت الحكومة بتنفيذ العديد من البرامج والخطط التنموية، وقد تضمنت هذه الخطط والبرامج العديد من السياسات والإجراءات الاقتصادية المقترحة لتطوير وتنمية الاقتصاد بصفة عامة والقطاعات الاقتصادية بصفة خاصة، ونتطرق فيما يلي باختصار إلى البرامج والخطط التنموية التي نفذها الشطر الشمالي قبل الوحدة، مركزين في ذلك بدرجة أساسية على الأهداف والسياسات والإجراءات الاقتصادية التي تضمنتها هذه البرامج والخطط لتطوير وتنمية القطاع الزراعي.

القطاع الزراعي وخطط التنمية :

نفذت الحكومة في الشطر الشمالي منذ قيام الثورة وحتى قيام الوحدة اليمنية البرامج والخطط التنموية التالية:

- البرنامج الإنمائي الثلاثي (1973/ 1974م_1975/ 1976م).
- الخطة الخمسية الأولى (1976/ 1977م_1980/ 1981م).
- الخطة الخمسية الثانية (1982-1986م).
- الخطة الخمسية الثالثة (1987_1991م [2]).

هذا وقد تضمنت تلك البرامج والخطط العديد من الأهداف والاستراتيجيات العامة التي من شأنها أن تسهم في تحقيق نهضة اقتصادية واجتماعية شاملة في البلاد، كما تضمنت على العديد من السياسات والإجراءات المقترحة لتطوير القطاعات الاقتصادية الإنتاجية منها والخدمية، ولن نخوض كثيراً في تفاصيل هذا الموضوع، وسنحاول التطرق باختصار إلى أبرز السياسات والإجراءات التي تضمنتها هذه البرامج والخطط لتطوير وتنمية القطاع الزراعي في الشطر الشمالي قبل الوحدة، وكذا الإجراءات التي تم اتخاذها في هذا الصدد، وتقييم مدى نجاح هذه السياسات والإجراءات في تنمية وتطوير هذا القطاع.

البرنامج الإنمائي الثلاثي 1973/1974م- 1975/1976م:

يعتبر البرنامج الإنمائي الثلاثي أول محاولة رائدة تهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية في البلاد، ونشير هنا إلى أن هذا البرنامج لم يكن يرقى إلى مستوى الخطة التنموية الشاملة، بقدر ما كان جهداً لتبويب وتنظيم البيانات والمشروعات في إطار تحليلي، يتناسب مع

---

(1) المرجع نفسه، ص: 246.

(2) لم يتم استكمال تنفيذ الخطة الخمسية الثالثة للعامين الأخيرين (1990، 1991م) نظرا لقيام الوحدة اليمنية في مايو 1990م.

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة في الشطر الشمالي خلال تلك الفترة، وقد كان من أهداف البرنامج تطوير القطاع الزراعي، والعمل على توليد فائض يسهم في تمويل التنمية، والاهتمام بالقطاع الصناعي، ورفع المستوى المعيشي للسكان، وقد كانت إستراتيجية البرنامج لتحقيق تلك الأهداف التركيز على تطوير القطاع الزراعي باعتباره قطاع الإنتاج الرئيس، بالإضافة إلى تنمية الموارد البشرية، وبناء الهياكل الأساسية اللازمة لترسيخ القاعدة الإنتاجية، وكذا تنشيط التصدير، والصناعة، وتدعيم مؤسسات القطاع العام والمختلط، والاستمرار في دعم القطاع الخاص ليقوم بدوره في عملية التنمية (1).

الخطة الخمسية الأولى (1976/ 1977م- 1980/1981م):

تضمنت الخطة العديد من الأهداف الأساسية لتنمية وتطوير القطاع الزراعي أبرزها: (2)

- السعي نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية الغذائية.
- توفير احتياجات المشاريع الصناعية من المواد الأولية الزراعية.
- تخفيض عجز الميزان التجاري من خلال تخفيض الواردات الزراعية، أو زيادة الصادرات الزراعية، أو الاثنين معاً.
- تحسين نوعية المنتجات الزراعية.
- دعم صغار المزارعين.
- نمو الناتج المحلي من قطاع الزراعة بمعدل 5,5٪ في المتوسط خلال سنوات الخطة (3).

كما تضمنت الخطة العديد من الاستراتيجيات التي سيتم تنفيذها لتحقيق تلك الأهداف ومن أبرز تلك الاستراتيجيات: (4)

- استكمال بناء المؤسسات الزراعية.
- التوسع في تطبيق مبدأ التنمية الريفية المتكاملة، وربط خطة البحث الزراعي باحتياجات التنمية الزراعية.
- تحقيق تطوير سريع من الإنتاج الحيواني والثروة السمكية.

---

(1) عبد الله حسين بركات،« مصادر تمويل خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجمهورية العربية اليمنية»، مرجع سابق، ص ص: 194-195.

(2) الجمهورية العربية اليمنية، رئاسة مجلس الوزراء، الجهاز المركزي للتخطيط، موجز الخطة الخمسية الأولى 1976/ 1977-1980/ 1981م، ص: 25.

(3) الجمهورية العربية اليمنية، رئاسة مجلس الوزراء، الجهاز المركزي للتخطيط، الخطة الخمسية الثانية 1982-1986م، ص: 9.

(4) موجز الخطة الخمسية الأولى 1976/ 1977-1980/ 1981م مرجع سابق، ص ص: 25-26.

- تطوير الإرشاد الزراعي.
- إقامة الطرق، وتوسيع طاقة الشحن والتخزين للمحاصيل الزراعية.
- وضع خطة للتسليف الزراعي بهدف تطوير الإنتاج النباتي والحيواني.
- إجراء الدراسات المتعلقة بالأسعار، والتسويق، والضرائب بما يخدم الأهداف المشار اليها سابقاً..
- تنسيق التخطيط الزراعي مع الأقطار المجاورة.

الخطة الخمسية الثانية (1982م_ 1986 م):

تضمنت الخطة الخمسية الثانية العديد من الأهداف العامة المتعلقة بتطوير وتنمية القطاع الزراعي أبرزها: (1)

- تحقيق الكفاءة الاقتصادية القصوى لاستغلال الطاقات المتاحة في مجال الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني.
- زيادة مساحة الأراضي المروية لزيادة درجة التكثيف الزراعي.
- زيادة الإنتاج الحيواني والدواجني والسمكي.
- تأمين معظم الاحتياجات للمشاريع الصناعية من المواد الأولية الزراعية.
- زيادة إنتاج الحاصلات الزراعية التي تسهم في تخفيض عجز الميزان التجاري.
- السير في طريق تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية.
- إيجاد الحلول للجوانب المتعلقة بزراعة القات، وتشجيع زراعة البن والقطن.
- تنمية المراعي وصيانتها.
- توفير الخدمات الإنتاجية والتسويقية، ونشر أساليب الإرشاد، وإتاحة الائتمان الزراعي والخدمات البيطرية.
- نمو الناتج المحلي من قطاع الزراعة بمعدل 4,2٪ في المتوسط خلال سنوات الخطة.

ولتحقيق الأهداف المشار إليها سابقاً تضمنت الخطة العديد من السياسات والإجراءات التي سيتم تطبيقها خلال فترتها الزمنية، ومن أهم هذه السياسات والإجراءات : (2)

- في البناء المؤسسي والتنظيمي:

- استكمال بناء المؤسسات الزراعية القيادية والتنفيذية.

---

(1) الخطة الخمسية الثانية 1982-1986م، مرجع سابق، ص:54،75.

(2) المرجع نفسه، ص ص:229-231.

- دعم وحدة التخطيط والإحصاء الزراعي بديوان عام الوزارة وفروعها في المحافظات، وكذا إجراء التعداد الزراعي الشامل بهدف الحصول على إحصاءات زراعية صحيحة يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية.
- التطبيق التدريجي والمدروس لأسلوب تجميع الحيازات الزراعية، وذلك بهدف القضاء على مساوئ صغر الحيازات وتشتتها، والاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير في وحدات اقتصادية كبيرة عن طريق تشجيع وتطوير الصيغ التعاونية الزراعية.

- في البناء التشريعي:

- إصدار التشريعات اللازمة لترشيد استخدام الموارد المائية.
- إعادة النظر في العلاقات الإنتاجية، ونظم المشاركة القائمة بين الملاك والمزارعين بما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتحقيق العدل الاجتماعي.

- في التعليم والتدريب الزراعي:

- التركيز على تدريب الكوادر المحلية داخلياً وخارجياً.
- تشغيل المعاهد الزراعية القائمة بكامل طاقتها، واستكمال إنشاء ثانوية بيطرية في محافظه صنعاء، وإنشاء كليه للزراعة.

- البحوث والإرشاد الزراعي:

- تكثيف البحوث الزراعية في كافة المجالات الزراعية، واختيار التكنولوجيا المناسبة لكل بيئة زراعية على حدة، وإنشاء هيئة مركزية للبحوث الزراعية، واستكمال شبكة محطات البحوث الإقليمية.
- تكثيف وتطوير خدمات الإرشاد الزراعي والريفي بما يؤدي إلى زيادة إنتاجية وحدة المساحة الزراعية، وتعميم مراكز الإرشاد الزراعي في كافة مناطق الإنتاج، وتقديم الحوافز المناسبة للمرشدين الزراعيين.
- دراسة تطوير المراعي في البلاد كونها تعتبر مصدراً أساسياً لغذاء الحيوانات.

- في الخدمات الزراعية:

- توفير التسليف بمختلف أشكاله (قروض نقدية وعينية قصيرة و متوسطة الأجل) والعمل على إعادة النظر في أسعار الفائدة على القروض وتوسيع خدمات بنك التسليف التعاوني الزراعي في كافة المناطق.
- التوسع بالدراسات السعرية والتسويقية للمنتجات الزراعية، وكذا التنسيق مع الوزارات والجهات ذات العلاقة لتشجيع الصادرات، وقيام الجمعيات التعاونية الزراعية.
- توسيع الخدمات البيطرية، وتوفير الأعلاف في الأوقات المناسبة وبالأسعار المناسبة، وكذا تحسين إنتاجية السلالات الحيوانية.

- التوسع في عملية التنمية الريفية المتكاملة لتشمل مناطق الريف اليمني بالكامل، مع ضرورة إعطاء أولوية للمناطق الأشد احتياجاً.
- تشجيع ورعاية استثمارات القطاع الخاص في الأنشطة الزراعية.
- الاهتمام بدراسة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بزراعة واستهلاك القات بهدف الحد من زراعته واستهلاكه.
- التوسع في استخدام الميكنة الزراعية في عملية الإنتاج الزراعي.

الخطة الخمسية الثالثة (1987م- 1991م):

تضمنت الخطة الخمسية الثالثة العديد من الأهداف العامة المتعلقة بتطوير وتنمية القطاع الزراعي أبرزها [(1)]:

- رفع كفاءة الأداء في كافة المشاريع الزراعية.
- زيادة الإنتاج الزراعي- بشقيه النباتي والحيواني- بما يفي احتياجات السكان، والعمل على تصدير الفائض منه.
- السعي نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي من الإنتاج المحلي وصولاً إلى الأمن الغذائي.
- العمل على تطوير الخبرات والمهارات العلمية والعملية للمزارع اليمني بما يمكنه من الاستفادة من الأساليب الزراعية الحديثة.
- زيادة الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الزراعة من خلال الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانيات الزراعية المتاحة.
- الحد من التوسع في زراعة القات لصالح زيادة الإنتاج من المحاصيل الزراعية الأخرى.
- تشجيع زيادة مساهمة القطاع العام والمختلط، والقطاع التعاوني والخاص، في عملية التنمية الزراعية.
- توفير المواد الخام الزراعية اللازمة للمشاريع الصناعية.
- زيادة الناتج المحلي من قطاع الزراعة بمعدل نمو لا يقل عن 3٪ خلال فترة الخطة.

كما تضمنت الخطة العديد من السياسات والإجراءات التي سيتم تطبيقها لتحقيق تلك الأهداف، ومن أبرز السياسات والإجراءات التي تضمنتها الخطة: [(2)]

- تأهيل وتدريب الكوادر البشرية العاملة في مختلف مجالات التنمية الزراعية، والعمل على استقطاب واستمرار الكوادر المؤهلة للعمل في حقل الإنتاج الزراعي.

---

(1) الجمهورية العربية اليمنية، رئاسة مجلس الوزراء، الجهاز المركزي للتخطيط، الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1987-1991م، ص ص: 126-128.

(2) المرجع نفسه، ص ص: 132-133.

- توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي وبأقل التكاليف في مختلف المناطق الزراعية.
- العمل على توجيه نشاط مشاريع التنمية الريفية نحو الخدمات الزراعية ذات الأثر المباشر على زيادة الإنتاج، وتطويره، وخاصة الخدمات المتعلقة بمجالات الري والإرشاد، والخدمات البيطرية.
- تشجيع القطاع الخاص والتعاوني على التوسع في الاستثمارات الزراعية الإنتاجية، وتوفير البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية من خلال تسهيل منح القروض الزراعية، وكذا تسهيل استيراد المدخلات والآلات الزراعية اللازمة
- الاهتمام بتربية الثروة الحيوانية، وتحسين السلالات المحلية لزيادة إنتاجها من اللحوم، والألبان، والبيض، والجلود.
- التوسع في إنشاء السدود الصغيرة والكبيرة لخزن مياه الأمطار، والاستفادة منها لمواجهة مخاطر الجفاف وتقلبات مواسم الأمطار.
- التنسيق المتكامل بين نتائج البحوث الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي فيما يتعلق بنشر وتعميم الأساليب الزراعية الحديثة في زراعة الأصناف المناسبة لكل منطقة، وتحديد نوعيه المدخلات الزراعية الملائمة لها.
- الاهتمام بالأنشطة المتعلقة بوقاية المزروعات، ومكافحة الإمراض والأوبئة النباتية والحيوانية.
- تشجيع الجمعيات التعاونية- وخاصة في الأراضي السهلية- للاتجاه نحو الإنتاج الزراعي الكبير من خلال تجميع الحيازات الزراعية بهدف الاستفادة من الطرق الحديثة في الزراعة.
- العمل على تنظيم زراعة القات وتداوله من خلال تحديد استخدامات الأراضي الزراعية، وحظر زراعته في المناطق الزراعية الخصبة.
- الإسراع في إقامة مخازن التبريد والأسواق الزراعية لحفظ المحاصيل، وتنظيم عملية التسويق الزراعي لتشجيع المزارعين على الاستمرار في الإنتاج الزراعي وتطويره.
- العمل على تنشيط وتطوير زيادة إنتاج وتسويق الأسماك.
- توجيه أنشطة هيئة تطوير تهامة و الخدمات التي تقدمها نحو زيادة الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني من خلال تقديم الخدمات الزراعية المباشرة للمزارعين، والتركيز على المحاصيل الصناعية مثل القطن والتبغ، النخيل، السمسم

وبهدف تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية، وتحقيق هذه البرامج والخطط التنموية لأهدافها، فقد تضمنت على العديد من البرامج الاستثمارية التي تم من خلالها تخصيص مبالغ استثمارية كبيرة يتم إنفاقها على القطاعات الاقتصادية خلال فترة تنفيذ هذه البرامج والخطط، وفي هذا الجانب أولت الحكومة في الشطر الشمالي اهتماماً خاصاً بالقطاع الزراعي،

وخصصت له نسبة لا بأس بها من حجم هذه الاستثمارات، حيث شكلت نسبة الاستثمارات المرصودة لهذا القطاع خلال البرنامج الإنمائي الثلاثي 14,76 ٪ من إجمالي حجم الاستثمارات الكلية، أما خلال الخطط الخمسية الأولى والثانية والثالثة فقد بلغت هذه النسبة حوالي 14,3 ، 13,61، 11,40 على التوالي خلال الخطط الثلاث، والجدول التالي يوضح حجم الاستثمارات المخصصة للقطاع الزراعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى خلال البرامج والخطط التنموية:

جدول رقم (22)

حجم الاستثمارات المخصصة للقطاع الزراعي مقارنة ببقية القطاعات الاقتصادية الأخرى خلال البرامج والخطط التنموية في الشطر الشمالي. (القيمة بالمليون ريال يمني)

القطاع	البرنامج الإنمائي الثلاثي [1]		الخطة الخمسية الأولى		الخطة الخمسية الثانية		الخطة الخمسية الثالثة	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
الزراعة	138,11	14,76	2276	14,3	3825	13,61	4401	11,40
الصناعة	91,80	9,81	2172	13,6	4195	14,93	9066	23,5
النقل والمواصلات	292,13	31,32	4925	30,8	4640	16,51	4550	11,8
قطاعات أخرى	413,59	44,20	6598	41,31	15440	54,95	20565	53,30
الإجمالي	**935,63**	**٪100**	**15971**	**٪100**	**28100**	**٪100**	**38582**	**٪100**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على :

- عبد الله حسين بركات، « مصادر تمويل خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجمهورية العربية اليمنية»، مرجع سابق، ص:197،210.
- الخطة الخمسية الثانية 1982-1986م، مرجع سابق، ص: 86.
- الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1987-1991م، مرجع سابق،ص :90.

يتضح من خلال تحليل بيانات الجدول السابق أن الاستثمارات المخصصة للقطاع الزراعي خلال البرنامج الإنمائي الثلاثي والخطة الخمسية الأولى قد احتلت المرتبة الثالثة بين

(1) الاستثمارات خلال البرنامج الإنمائي الثلاثي تقتصر على استثمارات القطاع العام ولا تتضمن استثمارات القطاع الخاص

القطاعات، أما خلال الخطتين الثانية والثالثة فقد تراجعت الاستثمارات المخصصة للقطاع الزراعي إلى المرتبة الرابعة نتيجة لارتفاع حجم الاستثمارات المخصصة للقطاع الصناعي، وفي اعتقادنا أن سبب ارتفاع حجم الاستثمارات المخصصة للقطاع الصناعي خلال الخطة الثانية والثالثة يرجع إلى زيادة الاستثمارات المخصصة للتنقيب عن النفط، وخاصة خلال الخطة الخمسية الثالثة، ويلاحظ من الجدول السابق أن الاستثمارات المخصصة لقطاع النقل والمواصلات خلال البرامج والخطط التنموية كانت أكبر من الاستثمارات المخصصة للقطاع الزراعي نتيجة لاهتمام الحكومة في الشطر الشمالي بعد الثورة بإنشاء شبكة طرق حديثة تربط مناطق البلاد بعضها بعضاً، وقد تم خلال فترة البرامج و الخطط التنموية إنشاء العديد من المشاريع الزراعية التي من شأنها أن تسهم في تطوير القطاع الزراعي، حيث تم خلال البرنامج الإنمائي الثلاثي إنشاء العديد من المشاريع الزراعية أبرزها مراكز التدريب الزراعي، صندوق التسليف الزراعي، مشاريع خاصة بالتسويق وتنمية الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي، كما تم خلال البرنامج إنشاء العديد من المشاريع الكبرى مثل مشروع وادي مور، مشروع وادي زبيد[1]، أما خلال الخطة الخمسية الثانية فقد تم التركيز على إنشاء المشاريع المتعلقة بالبنية الأساسية مثل بناء السدود الصغيرة، ومشاريع التنمية الريفية المتكاملة، وتأسيس البحوث الزراعية والإرشاد الزراعي، والتوسع في خدمات التسليف الزراعي، والخدمات الزراعية المختلفة في مجال الإنتاج النباتي، والحيواني، والسمكي، في حين ركزت الخطة الخمسية الثانية على إنشاء مشاريع الري والتنمية الريفية [2] أما الخطة الخمسية الثالثة فقد استهدفت إنجاز حوالي 25 مشروعاً [3] من هذه المشاريع ماهو جديد، ومنها ماهو قائم، أي تم البدء بتنفيذها خلال البرامج والخطط التنموية السابقة.

3-تقييم نتائج الجهود والسياسات التنموية على أداء القطاع الزراعي:

إذا ما حاولنا تقييم نتائج التجربة التنموية والسياسات والإجراءات الاقتصادية التي تم تطبيقها في الشطر الشمالي على الأداء الاقتصادي الكلي بصفة عامة، وعلى أداء القطاع الزراعي بصفة خاصة، سنجد أن هذه النتائج كانت مشجعة على مستوى مؤشرات الاقتصاد الكلي، في حين كانت هذه النتائج متواضعة على مستوى القطاع الزراعي، حيث حقق الشطر الشمالي خلال فترة تنفيذ البرامج والخطط التنموية معدلات نمو اقتصادي مرتفعة نسبياً، أما بالنسبة لمعدلات النمو المتحققة في القطاع الزراعي خلال تلك الفترة فقد كانت متدنية جداً،

(1) عبد الله حسين بركات، « مصادر تمويل خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجمهورية العربية اليمنية»، مرجع سابق، ص: 202.

(2) الخطة الخمسية الثانية 1982-1986م، مرجع سابق، ص ص:223،232.

(3) الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1987-1991م، مرجع سابق، ص: 135.

والجدول التالي يوضح معدلات النمو المحققة والمخططة لكل من الناتج المحلي الإجمالي والقطاع الزراعي في الشطر الشمالي خلال فترة تنفيذ البرامج والخطط التنموية:

جدول رقم (23)

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي والقطاع الزراعي المخططة والمحققة في الشطر الشمالي خلال فترة تنفيذ البرامج والخطط التنموية (بالأسعار الثابتة)

بيان	البرنامج الإنمائي الثلاثي		الخطة الخمسية الأولى		الخطة الخمسية الثانية		الخطة الخمسية الثالثة	
	مخطط	محقق	مخطط	محقق	مخطط	محقق	مخطط	محقق
الناتج المحلي الإجمالي	6[1]	7	8,2	5,9	7	6,6	8,1	..[2]
القطاع الزراعي	..	5	5,5	1	4,2	2,4	3	..

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على :

- عبد الله حسين بركات، « مصادر تمويل خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجمهورية العربية اليمنية»، مرجع سابق، ص: 152،201.
- الخطة الخمسية الثانية 1982-1986م، مرجع سابق، ص:9.
- الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1987-1991م، مرجع سابق،ص :12، 57،56.

بمقارنة معدلات النمو المحققة لكل من الناتج المحلي الإجمالي والقطاع الزراعي خلال فترة تنفيذ البرامج والخطط التنموية والموضحة في الجدول السابق، يلاحظ ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي مقارنة بمعدلات نمو القطاع الزراعي، كما يلاحظ أن مستوى النمو الذي حققه الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة البرنامج الإنمائي الثلاثي قد تجاوز مستوى النمو المخطط، حيث كان متوسط معدل النمو السنوي المخطط خلال فترة البرنامج 6٪، في حين كان معدل النمو الفعلي

---

(1) معدل النمو المخطط خلال فترة البرنامج الإنمائي الثلاثي يتعلق بالناتج القومي، وقد حقق البرنامج معدل نمو سنوي في الناتج القومي بلغ حوالي 11,7٪ في المتوسط خلال فترة البرنامج، أي ما يقارب ضعف المعدل المستهدف.

المصدر: عبد الله حسين بركات، « مصادر تمويل خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجمهورية العربية اليمنية»، مرجع سابق، ص ص:201-202.

(2) لا توجد بيانات.

خلال الفترة نفسها 7٪، أما خلال فترة الخطة الخمسية الأولى فقد كانت معدلات النمو الفعلية للناتج المحلي منخفضة مقارنة بما كانت مستهدفة، إلا أنها مع ذلك تظل مرتفعة مقارنة بالقطاع الزراعي، وفيما يخص القطاع الزراعي يلاحظ انخفاض معدلات النمو التي حققها هذا القطاع مقارنة بمعدلات النمو المخططة،كما يلاحظ اتساع الفجوة بين معدلات النمو المخططة والمحققة خلال الخطة الخمسية الأولى والثانية؛ بل حتى معدل النمو المرتفع الذي حققه القطاع خلال البرنامج الإنمائي الثلاثي، والذي بلغ 5٪ يعتبر منخفضاً إذا ما تم مقارنته بمعدل نمو هذا القطاع خلال الفترة التي سبقت تنفيذ البرنامج، حيث تشير الإحصائيات إلى أن معدل النمو الذي حققه هذا القطاع خلال الفترة 1969/ 1970م – 1972/ 1973م _ أي قبل البرنامج _ حوالي 14,3٪ [1] في المتوسط خلال الفترة نفسها،كما أن معدل نمو القطاع الزراعي خلال الخطة الخمسية الثانية المنخفض

أصلاً كان يمكن أن يكون أقل من ذلك لولا التحسن الذي طرأ على الإنتاج الزراعي خلال السنة الأخيرة من الخطة، والذي أدى إلى رفع النمو إلى 2,4٪، أما المعدل المتحقق خلال الثلاث سنوات الأولى من الخطة، فإنه لم يكن يتجاوز 1٪ في المتوسط سنوياً بسبب الجفاف، والظروف المناخية الأخرى [2] غير المواتية، التحليل السابق اقتصر على مقارنة معدلات النمو المتحققة والمخططة للناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو المحققة والمخططة للقطاع الزراعي خلال البرامج والخطط التنموية، وقد تبين من التحليل أن الناتج المحلي الإجمالي حقق معدلات نمو مرتفعة مقارنة بمعدلات النمو التي حققها القطاع الزراعي أما إذا تم مقارنة معدلات النمو التي حققها القطاع الزراعي مع معدلات النمو التي حققتها القطاعات الأخرى، فسنجد أيضاً أن معدلات النمو التي حققها القطاع الزراعي كانت متدنية جداً مقارنة ببعض القطاعات الأخرى، وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

(1) المصدر نفسه، ص:152.

(2) الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1987-1991م، مرجع سابق، ص: 126.

جدول رقم (24)

معدلات نمو القطاع الزراعي مقارنة ببعض القطاعات الاقتصادية الأخرى في الشطر الشمالي خلال الخطة الخمسية الأولى والثانية. (بالأسعار الثابتة)

القطـــــــاع	الخطة الخمسية الأولى			الخطة الخمسية الثانية		
	مخطط	منفذ	نسبة الانجاز (٪)	مخطط	منفذ	نسبة الإنجاز (٪)
الزراعة	5,5	1	18	4,2	2,4	57
الـــــــــصناعات الاستخراجيه	12,6	18,2	144	12	25,3	211
الصناعات التحويلية	11	11,7	106	13,5	22,4	166
النقل والمواصلات	11,3	7,7	68	6	12	200
التشييد والبناء	20,4	20,4	100	25	19,6	78

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على :

- الخطة الخمسية الثانية 1982-1986م، مرجع سابق، ص:9.
- الخطـة الخمـسية الثالثـة للتنميـة الاقتـصادية والاجتماعيـة 1987-1991م، مرجـع سابق،ص :11.

الجدول السابق يبين معدلات النمو المخططة والمتحققة لبعض القطاعـات الاقتـصادية في الشطر الشمالي خلال الخطتين الخمسيتين الأولى والثانية، وبمقارنة معدلات النمـو الـتي حققتهـا تلك القطاعات يتضح أن القطاع الزراعي هو القطاع الوحيد الذي حقـق معـدلات نمـو متدنيـة جداً، حيث لم يتجاوز معدل نموه 1٪، 2,4٪ على التوالي خلال الخطة الأولى والثانية، في حـين كان معدل النمو المستهدف 5,5 ٪، 4,2 ٪ على التوالي خلال الخطتين، أي أن معـدلات النمـو التي حققها هذا القطاع لا تتجاوز 18 ٪، 57٪ من معدلات النمـو المـستهدفة خـلال الخطـتين، وبالمقابل نجد مثلاً قطاع الصناعات الاستخراجية حقق معدلات نمو مرتفعـة تجـاوزت معـدلات النمو المستهدفة بنسبة كبيرة.

وقد تراجعت الأهمية النسبية لمساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلـي الإجمـالي خـلال فترة تنفيذ البرامج والخطط التنموية، فيما ارتفعت الأهمية النسبية لبعض القطاعات الاقتـصادية الأخرى، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (25)

مساهمة القطاع الزراعي وبعض القطاعات الاقتصادية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي في الشطر الشمالي خلال البرامج والخطط التنموية. (نسبة مؤية ٪، بالأسعار الثابتة)

القطاع	البرنامج الإنمائي الثلاثي 1972/ 1973م (السنة السابقة لتنفيذ البرنامج) [1]	البرنامج الإنمائي الثلاثي 1975/ 1976م (السنة الأخيرة لتنفيذ البرنامج)	الخطة الخمسية الأولى 1980/ 1981م (السنة الأخيرة لتنفيذ الخطة)	الخطة الخمسية الثانية 1986م (السنة الأخيرة لتنفيذ الخطة)	الخطة الخمسية الثالثة 1987م (السنة الأولى لتنفيذ الخطة)
الزراعة	50,2	44,3	36,9	28,5	27,9
الصناعة	5,6	6,4	9,1	13,7	12,7
النقل والمواصلات	3,1	3,3	3,8	11	10,5
التشييد والبناء	5,1	6,2	8,2	3,43	3,3

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على :

- عبد الله حسين بركات، « مصادر تمويل خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجمهورية العربية اليمنية»، مرجع سابق، ص : 200.
- الخطة الخمسية الثانية 1982-1986م، مرجع سابق،ص : 12.
- الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1987-1991م، مرجع سابق، ص : 56.
- محمد يحى الرفيق، مرجع سابق، ص:26.

يلاحظ من الجدول السابق أنه بالرغم من استمرار هيمنة القطاع الزراعي على النشاط الاقتصادي في الشطر الشمالي خلال فترة تنفيذ البرامج والخطط التنموية، إلا أن نسبة مساهمه هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي تراجعت من 50,2٪ عام 1972/ 1973م_ العام السابق للبدء بتنفيذ البرنامج الإنمائي الثلاثي _ إلى 27,9٪ عام 1987م _ العام الأول للبدء بتنفيذ الخطة الخمسية الثالثة_ بينما ارتفعت نسبة مساهمة قطاع الصناعة، وقطاع النقل والمواصلات من 5,6 ٪، 3,1 ٪ إلى 12,7 ٪ ، 10,5٪ على التوالي خلال الفترة نفسها، أما بالنسبة

(1) بالأسعار الجارية.

لمساهمة قطاع التشييد والبناء فقد شهد تراجعاً خلال الخطة الخمسية الثالثة مقارنة بما كان عليه خلال البرنامج الإنمائي الثلاثي، وبالرغم من هذا التراجع إلا أن الأهمية النسبية لهذا القطاع ارتفعت خلال البرنامج الإنمائي الثلاثي والخطة الخمسية الأولى على عكس القطاع الزراعي؛ الذي شهدت أهميته النسبية تناقصاً مستمراً، وفي هذا الصدد نشير إلى أن من أسباب انخفاض الأهمية النسبية لمساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال البرامج والخطط التنموية ارتفاع الأهمية النسبية لبعض القطاعات الاقتصادية الأخرى، وكذلك ارتفاع معدلات نمو بعض هذه القطاعات، وانخفاض معدلات نمو القطاع الزراعي خلال البرامج والخطط التنموية.

كذلك شهدت نسبة القوى العاملة الزراعية تراجعاً خلال فترة البرامج والخطط التنموية، إلا أن هذه النسبة مع ذلك ظلت مرتفعة، وظل هذا القطاع يستوعب نسبة كبيرة من حجم القوى العاملة، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (26)

نسبة القوى العاملة في القطاع الزراعي مقارنة ببعض القطاعات الاقتصادية الأخرى في الشطر الشمالي خلال البرامج والخطط التنموية. (نسبة مؤية ٪من إجمالي القوى العاملة)

القطاع	البرنامج الإنمائي الثلاثي1975/ 1976م [1] (السنة الأخيرة لتنفيذ البرنامج)	الخطة الخمسية الأولى 1980/ 1981م (السنة الأخيرة لتنفيذ الخطة)	الخطة الخمسية الثانية 1986م[2] (السنة الأخيرة لتنفيذ الخطة)
الزراعة	75,4	69,1	58,1
الصناعة	3,2	6 ،4	4
النقل والمواصلات	2,2	2,6	2,8
التشييد والبناء	4,8	6	6,9

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على :

- االخطة الخمسية الثانية 1982-1986م، مرجع سابق، ص :18،،97.
- الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1987-1991م، مرجع سابق، ص : 108.

---

(1) بلغ عدد سكان الشطر الشمالي وفقاً للتعداد السكاني الذي أجري عام 1975م حوالي 6,492,530 نسمة، منهم 1,243,000 نسمة خارج الوطن، وقد شكل سكان الريف حوالي 88,6٪ من إجمالي السكان القاطنين داخل الوطن، فيما بلغ عدد القوى العاملة في القطاع الزراعي خلال العام نفسه 830,340 عاملاً، ويشكلون حوالي 73,6٪ من إجمالي قوة العمل.
المصدر:الجمهورية العربية اليمنية، الجهاز المركزي للتخطيط، كتاب الإحصاء السنوي لعام 1985م.

(2) بلغ عدد سكان الشطر الشمالي وفقاً لتعداد 1986م حوالي 9,371,692 نسمة، منهم 1,168,199 نسمة خارج الوطن، وقد شكل سكان الريف حوالي 84,5٪ من إجمالي السكان القاطنين داخل الوطن، أما عدد القوى العاملة فقد بلغ 1,446,334 عاملاً، ويمثلون حوالي 68,2٪ من إجمالي قوة العمل.
المصدر:الجمهورية العربية اليمنية، الجهاز المركزي للتخطيط، كتاب الإحصاء السنوي لعام 1989م.

وهكذا ومن خلال التحليل السابق يتبين أنه بالرغم من الجهود التي بذلت من قبل الحكومة خلال الفترة الماضية لتطوير وتنمية القطاع الزراعي في الشطر الشمالي، إلا أن نتائج هذه الجهود كانت متواضعة، كما أن السياسات والإجراءات التي تم اتخاذها في هذا الجانب كانت نتائجها محدودة، ولم تتمكن من تحقيق معظم أهدافها المتعلقة بتنمية وتطوير القطاع الزراعي، فمثلاً هدفت هذه السياسات والإجراءات إلى رفع معدل نمو القطاع الزراعي، وتوفير احتياجات المشاريع الصناعية من المواد الخام الزراعية، والسعي نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية، إلا أن ذلك لم يتحقق، حيث ظل مستوى نمو هذا القطاع منخفضاً مقارنة بمعدلات النمو المستهدفة _ كما سبق وأشرنا - كما ظل هذا القطاع عاجزاً عن تلبية احتياجات الصناعة من بعض المواد الخام الزراعية؛ بل إن العديد من هذه المواد قد شهدت تراجعاً في الإنتاج، على سبيل المثال محصول القطن الذي يعتبر من أهم المحاصيل اللازمة للصناعة تشير الخطة الخمسية الثانية إلى أن إنتاج هذا المحصول قد شهد تراجعاً من 13,5 ألف طن خلال عام 1975/ 1976م إلى 5 آلاف طن خلال عام 1980 / 1981م، أي بنسبة انخفاض قدرها 63٪،كذلك ظل هذا القطاع عاجزاً عن تحقيق الاكتفاء الذاتي من سلع الغذاء كما سنرى لاحقاً، وكانت أهم المحاصيل الزراعية في الشطر الشمالي تتركز في القمح، الذرة الشامية، الشعير، السمسم، القطن، التبغ، البن، اللحوم الحمراء والبيضاء، الأسماك، البيض، اللبن، بالإضافة إلى بعض أصناف الخضروات والفواكه والبقوليات، ومعظم هذه السلع والمحاصيل لم تكن تكفي لتغطية الاحتياجات المحلية، أما الصادرات الزراعية فقد كانت محدودة جداً، واقتصرت على بعض المحاصيل الزراعية مثل البن، التبغ الخام، القطن، ولكن بكميات قليلة جداً، كما أن قرار حظر استيراد الفواكه الذي اتخذته الحكومة في منتصف الثمانينات من القرن الماضي قد شجع العديد من المزارعين على التوسع في زراعة الفواكه، والبدء في نهاية فترة الثمانينات بتصدير بعض أصناف الفواكه إلى الخارج ولكن بكميات محدودة، وكما سبق وأشرنا أنه بالرغم من الجهود التي بذلت لتطوير القطاع الزراعي في الشطر الشمالي خلال الفترة السابقة إلا أن هذا القطاع ظل يتسم بالتخلف، وانخفاض الإنتاج، وعدم القدرة على تلبية احتياجات السكان، وللدلالة على عجز القطاع الزراعي عن تغطية الاحتياجات المحلية من السلع الغذائية نورد الجدول التالي

جدول رقم (27)

متوسط كمية الإنتاج والاستهلاك ومعدل الاكتفاء الذاتي لأهم السلع الغذائية في الشطر الشمالي خلال الفترة 1981_ 1986م (الكمية بالألف طن)

بيـــــان	الإنتاج	الاستهلاك	معدل الاكتفاء الذاتي (٪)
القمح	55,7	543,3	10,3
الذرة الشامية	41,1	49,5	83
الشعير	40	45,1	88,7
الأرز	صفر	42,1	صفر
البطاطس	175	174,8	100,1
الخضروات	353,6	369,6	95,7
البقوليات	53,8	54,5	98,7
الفواكه	179,5	227,8	78,8
السكر	صفر	140,5	صفر
زيوت وشحوم نباتية	2,4	37,3	6,4
لحوم حمراء	41,3	48,4	85,3
لحوم بيضاء	32,3	69,5	46,5
اسماك	18,9	21,3	88,7
بيض	8,3	17	48,8
لبن(سائل)	100	334,1	30

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على :

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة، للأعوام 1987، 1989م.

بتحليل بيانات الجدول السابق يتبين مدى عجز القطاع الزراعي في الشطر الشمالي عن توفير معظم احتياجات السكان من السلع الغذائية، حيث يوضح الجدول السابق أن القطاع الزراعي لم يتمكن من تحقيق الاكتفاء الذاتي لما تحتاجه الأسواق المحلية من السلع الغذائية، إلا في محصول البطاطس ، حيث بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من هذا المحصول حوالي 100,1٪ في المتوسط خلال الفترة 1981م _ 1986م، أما بالنسبة لبقية السلع الأخرى فقد حققت معدلات اكتفاء ذاتي منخفضه، وقد تفاوتت هذه المعدلات من سلعة لأخرى، حيث كانت صفر بالنسبة لسلعتي الأرز والسكر، وهذا يعني أن الشطر الشمالي كان مستورد صافي لهذه السلع، أما بالنسبة

لسلع القمح، الزيوت والشحوم النباتية، اللحوم البيضاء، البيض، اللبن السائل، فإن نسبة الاكتفاء الذاتي لا تتجاوز 10,3٪، 6,4٪ ، 46,5٪ ، 48,8٪، 30٪ على التوالي في المتوسط خلال الفترة نفسها، ويلاحظ أن معدل الاكتفاء الذاتي من سلعة القمح الذي يعتبر من أهم محاصيل الغذاء لم تتجاوز 10,3٪ في المتوسط خلال الفترة نفسها، كما يلاحظ من الجدول السابق أن معدلات الاكتفاء الذاتي لبعض السلع والمحاصيل الغذائية كانت مرتفعة نسبياً،كما هو الحال بالنسبة للبقوليات، الخضروات، الذرة الشامية، الشعير، الفواكه، اللحوم الحمراء، الأسماك إلا أن الكمية المنتجة من هذه السلع والمحاصيل لم تكن تكفي لتغطية الاحتياجات المحلية.

وهكذا يتبين لنا من خلال ما سبق أنه بالرغم من أن السياسات والإجراءات التي تم تطبيقها خلال الفترة السابقة قد هدفت إلى السعي نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية، إلا أن هذا الهدف لم يتحقق حيث ظل القطاع الزراعي في الشطر الشمالي عاجزاً عن تغطية معظم الاحتياجات المحلية من السلع الغذائية، وعدم قدرة هذا القطاع على تغطية الفجوة الغذائية بين الإنتاج والاستهلاك؛ بل إن العديد من المحاصيل الغذائية وخاصة محاصيل الحبوب قد شهدت تراجعاً في الإنتاج خلال الفترة السابقة، ولم يقتصر عجز القطاع الزراعي على تغطية احتياجات السكان المتزايدة من السلع الغذائية؛ بل كان هذا القطاع عاجزاً أيضاً عن تغطية الاحتياجات المحلية من السلع الزراعية الأخرى غير الغذائية، وبسبب عدم قدرة القطاع الزراعي على تغطية الاحتياجات المحلية المتزايدة من السلع الزراعية كان يتم اللجوء إلى الخارج لاستيراد تلك السلع، وتغطية تلك الاحتياجات، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع حجم الواردات الزراعية، وخاصة واردات الغذاء، وهذا بدوره أسهم في ارتفاع عجز الميزان التجاري، والجدول التالي يوضح الميزان التجاري والزراعي والغذائي للشطر الشمالي خلال الفترة 1980-1984م :

جدول رقم (28)

الميزان التجاري الكلي والزراعي والغذائي للشطر الشمالي خلال الفترة 1980-1984م (القيمة بالمليون دولار أمريكي).

السنة	الصادرات الكلية	الواردات الكلية	الميزان التجاري الكلي	الصادرات الزراعية	الواردات الزراعية	الميزان التجاري الزراعي	الصادرات الغذائية	الواردات الغذائية	الميزان التجاري الغذائي
1980م	22,60	1852,99	1830,39-	11,67	568,18	556,51-	10	542,59	532,59-
1981م	47,50	1608,8	1561,30-	10,76	766,5	755,74-	10,06	625,46	615,40-
1982م	24,8	1521,05	1496,25-	11,15	548,80	537,65-	10,43	441,10	430,67-
1983م	45	1500	1455-	11,6	521,70	510,10-	9,60	484,8	475,20-
1984م	30	1414	1384-	11,19	557,96	546,77-	10,19	529,38	519,19-
الإجمالي	169,9	7896,84	7726,94-	56,37	2963,14	2906,77-	50,28	2623,33	2573,05-

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على :

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة، للأعوام 1987، 1989م، مرجع سابق.

بالإطلاع على بيانات الجدول الذي يبين الميزان التجاري الكلي، والزراعي، والغذائي للشطر الشمالي خلال الفترة 1980م -1984م يتبين مدى ضآلة وانخفاض قيمة الصادرات مقارنة بقيمة الواردات، حيث لم يتجاوز معدل تغطية الصادرات الكلية للواردات الكلية 2,2 ٪ في المتوسط خلال الفترة، أما بالنسبة لمعدل تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية فإن هذه النسبة لا تتجاوز 1,9 ٪ في المتوسط، وهي نفسها تقريباً بالنسبة للصادرات والواردات الغذائية، ونتيجة لذلك وكما هو واضحمن الجدول السابق أن الميزان التجاري الكلي والزراعي والغذائي قد حقق عجز متواصلاً طوال الفترة 1980-1984م، وقد بلغ حجم العجز في الميزان التجاري الكلي 1830,39، 1561,30، 1496,25، 1455، 1384 مليون دولار أمريكي على التوالي خلال الفترة 1980 – 1984م ويلاحظ من الجدول السابق أن حجم العجز في الميزان التجاري الزراعي قد شكل نسبة كبيرة من هذا العجز بلغت 30,4 ٪، 48,4 ٪، 35,9٪، 35,1 ٪ ، 39,5 ٪، على التوالي خلال الفترة نفسها، الأمر الذي يشير إلى أن عجز الميزان التجاري الزراعي قد أسهم في ارتفاع عجز الميزان التجاري الكلي، و يلاحظ أن العجز الناجم في الميزان التجاري الزراعي يرجع مصدره بدرجة أساسية إلى ارتفاع حجم الواردات الغذائية، حيث شكل عجز الميزان التجاري الغذائي نسبة كبيرة من عجز الميزان التجاري الزراعي بلغت 95,7 ٪، 81,4٪، 80,1 ٪، 93,2 ٪، 95٪ على التوالي خلال نفس الفترة المشار إليها، ومن التحليل السابق يمكن الخروج بالنتائج التالية :

- ترتب على ضعف القطاع الزراعي في الشطر الشمالي وعدم قدرته على تلبية الاحتياجات المحلية من السلع الزراعية، وخاصة سلع الغذاء؛ ارتفاع حجم الواردات من هذه السلع، حيث تشير بيانات الجدول السابق أن الواردات الغذائية شكلت في المتوسط حوالي 33,4٪ من إجمالي قيمة الواردات الكلية خلال الفترة 1980-1984م، وقد أدى هذا بدوره إلى ارتفاع حجم الواردات الكلية، ومن ثم ارتفاع عجز الميزان التجاري الكلى نظراً لمحدودية حجم الصادرات.
- الانخفاض الكبير في حجم الصادرات، سواء كان ذلك بالنسبة للصادرات الكلية، أو الزراعية، أو الغذائية، حيث تشير بيانات الجدول السابق أن إجمالي الصادرات الزراعية خلال الفترة 1980-1984م لا تتجاوز 56,37 مليون دولار أمريكي، في حين بلغت قيمة الواردات الزراعية خلال الفترة نفسها 2963,14 مليون دولار أي أن قيمة الواردات الزراعية تفوق قيمة الصادرات الزراعية بأكثر من 52 ضعفاً، كما يلاحظ من الجدول السابق أن معظم الصادرات الزراعية صادرات غذائية، حيث

بلغت الصادرات الغذائية حوالي 89,3٪ من إجمالي الصادرات الزراعية في المتوسط خلال الفترة 1980-1984م.

- بالرغم من انخفاض حجم الصادرات الزراعية إلا أنها مع ذلك شكلت نسبة مرتفعة نسبياً من إجمالي حجم الصادرات الكلية، حيث تشير بيانات الجدول السابق أن قيمة الصادرات الزراعية بلغت حوالي51,6٪، 45٪ من إجمالي قيمة الصادرات الكلية على التوالي خلال عامي 1980-1982م وشكلت في المتوسط خلال الفترة 1980-1984م حوالي 36,5٪ من إجمالي قيمة الصادرات الكلية.

من خلال ما سبق يتبين لنا أن البرامج والخطط التنموية، وكذا السياسات والإجراءات الاقتصادية التي طبقتها الحكومة في الشطر الشمالي خلال فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، لم تسهم بدرجة كبيرة في تنمية وتطوير القطاع الزراعي على عكس القطاعات الاقتصادية الأخرى؛ التي شهدت نمواً وتطوراً نسبياً خلال هذه الفترة، وفي اعتقادنا أن هناك العديد من العوامل التي أسهمت مجتمعة في عدم نمو هذا القطاع وتطوره، وعدم بلوغه معدلات النمو المستهدفة خلال الفترة الماضية، نوجزها فيما يلي :

أ) المعوقات التي رافقت تطبيق البرامج والخطط التنموية:

برزت العديد من المعوقات التي أثرت سلباً على نتائج أداء هذه البرامج والخطط، ونرى أن تلك المعوقات قد أسهمت بدورها في عدم تحقيق هذه البرامج والخطط لأهدافها، وخاصة تلك المتعلقة بتنمية وتطوير القطاع الزراعي، ومن أهم المعوقات التي رافقت تطبيق البرامج والخطط التنموية في الشطر الشمالي وكان لها آثار سلبية على القطاع الزراعي:

شحة الأمطار وتذبذب سقوطها:

شهدت البلاد خلال فترة تنفيذ البرامج والخطط التنموية - وخاصة الخطة الأولى والثانية - ظروف مناخيه غير مواتيه حيث شهدت البلاد خلال الخطة الأولى شحه في سقوط الأمطار وتذبذب سقوطها من عام لآخر، على سبيل المثال انخفض معدل سقوط الأمطار في صنعاء من 384,7 ملم عام 1975م إلى 154ملم عام 1976م، ونرى أن انخفاض كمية الأمطار وتذبذب سقوطها خلال فترة تطبيق الخطة الأولى من أهم العوامل التي أسهمت في انخفاض معدل نمو القطاع الزراعي وعدم تجاوزه 1٪ خلال هذه الخطة، وخاصة وأن نسبة كبيرة من الأراضي الزراعية تتجاوز 85٪ تعتمد على مياه الأمطار [1]، كذلك من الأسباب الرئيسة لانخفاض نمو القطاع الزراعي خلال الخطة الخمسية الثانية الجفاف والظروف المناخية غير المواتية التي تعرضت لها البلاد خلال فترة الخطة وخاصة خلال الثلاث السنوات الأولى

(1) الخطة الخمسية الثانية 1982-1986م، مرجع سابق، ص: 224.

لتنفيذها، والتي تضررت من جرائها العديد من المحاصيل الزراعية التي تعتمد في ريها على مياه الأمطار(1).

الزلزال المدمر الذي تعرضت له البلاد:

من العوائق التي رافقت تطبيق الخطة الخمسية الثانية وكان لها آثار سلبية على الأداء الاقتصادي الكلي بصفة عامة، والقطاع الزراعي بصفة خاصة الزلزال المدمر الذي تعرض له الشطر الشمالي وضرب محافظة ذمار في ديسمبر عام 1982م (السنة الأولى لتنفيذ الخطة).

الهجرة من الريف إلى المدينه والخارج:

شهد الشطر الشمالي خلال فترة السبعينات والثمانينات (فترة تنفيذ البرامج والخطط التنموية) هجرة عدد كبير من اليمنيين من الأرياف إلى المدن والخارج لغرض البحث عن عمل، وقد كان لعامل الهجرة هذا آثار سلبية على القطاع الزراعي نظراً لأن نسبة كبيرة من المهاجرين كانوا يعملون في النشاط الزراعي، حيث ترتب على ذلك ترك العديد من المزارعين لأراضيهم الزراعية، وهجرة نسبة كبيرة من القوى العاملة في الزراعة، وقد أدى ذلك بدوره إلى ارتفاع أجور العمال الزراعيين، وقد قدر البنك الدولي نسبة الارتفاع في أجور القوى العاملة في اليمن خلال الفترة 1975-1977م بما يقارب خمسه أضعاف (2)، كما كان للهجرة آثار سلبية أخرى على القطاع الزراعي، حيث ترتب على هجره العديد من سكان الريف إلى المدن والخارج حصول الكثير منهم على فرص عمل بأجور مرتفعة أسهمت في ارتفاع دخولهم، مما أدى ببعض أولئك المهاجرين وأسرهم يفضلون شراء المنتجات الزراعية المستوردة حتى ولو كانت أسعارها أعلى من المنتجات الزراعية المحلية اعتقاداً منهم أن المنتجات المستوردة هي الأحسن جودة، وكانت النتيجة انخفاض الطلب على العديد من المنتجات الزراعية المحلية، وقد أدى هذا بدوره إلى انخفاض الإنتاج المحلي.

ضعف وقصور البيانات الإحصائية:

اعتمد واضعو البرامج والخطط التنموية _ وخاصة خلال الخطة الخمسية الأولى (3) – على بيانات إحصائية غير دقيقة، وقد انعكس ذلك على وضع تقديرات غير دقيقة للإنتاج الزراعي كانت متفائلة أكثر من اللازم.

(1) الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1987-1991م، مرجع سابق، ص: 18، 129.

(2) عبد الله حسين بركات، « مصادر تمويل خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجمهورية العربية اليمنية»، مرجع سابق، ص:101.

(3) الخطة الخمسية الثانية 1982-1986م، مرجع سابق، ص: 224.

عدم استكمال تنفيذ الخطة الخمسية الثالثة:

كان المفترض أن يتم تنفيذ الخطة الخمسية الثالثة في الشطر الشمالي خلال الفترة 1987-1991م، إلا أن قيام الوحدة اليمنية بين شطري اليمن في مايو 1990م حال من استكمال تنفيذ هذه الخطة خلال عامي 1991،1990م.

ب - انخفاض مساحة الأراضي الزراعية:

نسبة كبيرة من مساحة الشطر الشمالي جبال وصحاري، وأراضي غير صالحة للزراعة، فيما مساحة الأراضي الصالحة للزراعة محدودة، علاوة على أن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة والمستغلة قد شهدت تراجعاً خلال فترة تطبيق البرامج والخطط التنموية، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (29)

المساحة الكلية ومساحة الأراضي الزراعية في الشطر الشمالي للأعوام 1989، 1975، 1976، 1981م(بالألف هكتار)

بيـــــــــان	1975/ 1976م	1981م	1989م
المساحة الكلية	20000	20000	20000
مساحة الأراضي الصالحة الزراعة	..(1)	..	1351
مساحة الأراضي الزراعية المستغلة	1361	1024	1028

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على :

- الجهاز المركزي للتخطيط، كتاب الإحصاء السنوي لعام 1984م، مرجع سابق.
- الجمهورية العربية اليمنية، وزارة الزراعة، ملخص عن الإحصاء الزراعي لعام 1989م.

من الجدول السابق يتبين لنا مدى انخفاض مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، وكذا مساحة الأراضي المستغلة في الشطر الشمالي، حيث لم تتجاوز مساحة الأراضي الصالحة للزراعة 6,75٪ والأراضي المستغلة 5,14٪ من إجمالي المساحة الكلية خلال عام 1989م، ويلاحظ أنه بالرغم من محدودية مساحة الأراضي الصالحة للزراعة إلا أن المساحة المستغلة من هذه الأراضي في الزراعة لم تتجاوز 76,1 ٪ خلال عام 1989م، كما يلاحظ من الجدول أن مساحة الأراضي الزراعية المستغلة قد شهدت تراجعاً خلال فترة تطبيق البرامج والخطط التنموية، حيث تراجعت من 1361 ألف هكتار خلال عام 1975/ 1976م (السنة الأخيرة لتنفيذ البرنامج الإنمائي الثلاثي) إلى 1028 ألف هكتار خلال عام 1989م (السنة الثالثة للخطة الخمسية الثالثة)، أي أن مساحة الأراضي المستغلة تراجعت خلال هذه الفترة بما يقارب 24,5٪، كذلك يمكن أن نستنتج ضمنياً من بيانات الجدول السابق أن مساحة الأراضي الصالحة

(1) لا تتوفر بيانات.

للزراعة قد شهدت تراجعاً خلال تلك الفترة، والدليل على ذلك أن مساحة الأراضي المستغلة كانت خلال عام 1975/ 1976م حوالي 1361 ألف هكتار، وهذه المساحة أكبر من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة خلال عام 1989م التي لم تتجاوز 1351 ألف هكتار.

جـ- السياسات والإجراءات الاقتصادية التي تم تطبيقها:

لقد كان للسياسات والإجراءات التي اتخذتها الحكومة في الشطر الشمالي قبل الوحدة آثارها السلبية على القطاع الزراعي، حيث ترتب على سياسة تحرير التجارة الخارجية بدون قيود كافية، وكذا سياسة تثبيت سعر صرف العملة الوطنية لحوالي عقد من الزمن وغيرها من السياسات و الإجراءات الاقتصادية الخاطئة إغراق البلاد بعدد كبير من السلع والمحاصيل الزراعية المستوردة [1] بأسعار تقل كثيراً عن أسعار السلع والمحاصيل الزراعية المحلية، وهو ما أدى إلى زيادة إقبال المستهلكين على شراء واستهلاك السلع والمحاصيل المستوردة، والعزوف عن السلع والمحاصيل المحلية بسبب المنافسة غير المتكافئة التي كانت لصالح السلع والمحاصيل المستوردة، وقد أدى هذا بدوره إلى الإضرار بالإنتاج الزراعي المحلي، وعزوف العديد من المزارعين إما عن زراعة بعض المحاصيل الزراعية، أو عن النشاط الزراعي بأكمله لانعدام الحوافز التي تجعلهم يستمرون في هذا النشاط، ومن المفيد أن نشير إلى أن الحكومة أصدرت في عام 1984م قراراً يقضي بحظر استيراد الخضروات والفواكه من الخارج، وقد هدفت الحكومة من هذا القرار الحد من الآثار السلبية الناجمة عن سياسة الانفتاح على العالم الخارجي، وتشجيع الإنتاج المحلى من جهة ثانيه، ومن جهة ثالثه التخفيض من الضغوط التضخمية على ميزان المدفوعات التي نجمت بسبب تصاعد أزمة النقد الأجنبي التي شهدتها البلاد منذ مطلع عقد الثمانينات من القرن الماضي، وقد كان لقرار الحكومة هذا آثار ايجابية على القطاع الزراعي، وشجع الكثير من الفلاحين على التوسع في زراعة الخضروات والفواكه و، قد أسهم ذلك في زيادة الكميات المنتجة من هذه المحاصيل، وتحقيق اكتفاء ذاتي نسبي في العديد من هذه المحاصيل؛بل وتصدير بعضها إلى الخارج [2]، أما بالنسبة لسياسة الإقراض الزراعي فبالرغم من قيام الدولة بإنشاء بنك التسليف التعاوني الزراعي عام 1982م [3]، إلا أن حجم القروض التي

---

(1) طه احمد عبد الله الفسيل،« مدى ملاءمة التثبيت الاقتصادي لصندوق النقد الدولي لمواجهة اختلالات الاقتصاد اليمني»، مرجع سابق، ص:5.

(2) المرجع نفسه، ص:7.

(3) تم تأسيس بنك التسليف الزراعي عام 1976م، وبنك التعاون الأهلي عام 1979م، وفي عام 1982م قامت الحكومة بدمج هذين البنكين في بنك واحد أطلق عليه بنك التسليف التعاوني الزراعي.

كان يقدمها محدود ولا يلبي احتياجات المزارعين، حيث لم تتجاوز قيمة القروض التي قدمها البنك خلال عام 1982م 84,5 مليون ريال، بينما كانت الاحتياجات الفعلية للائتمان الزراعي أكبر من هذا المبلغ بكثير، كما أن أسعار الفائدة التي يطلبها البنك على هذه القروض كانت مرتفعة حيث بلغت 10 ٪ وتزداد هذه النسبة بمقدار 4٪ سنوياً في حالة التأخر عن السداد هذا بالإضافة إلى أن إجراءات الحصول على هذه القروض كانت مطولة [1] وقد أسهمت كل هذه العوامل إلى إحجام كثير من المزارعين من الحصول على مثل هذه القروض، كما أن لسعر الفائدة الذي حدده البنك كشرط للحصول على القرض دوراً كبيراً في عزوف العديد من المزارعين عن طلب هذه القروض خشية وقوعهم في شبهه الربا.

د- انخفاض حجم الاستثمارات الزراعية:

من الأسباب التي أسهمت في ضعف أداء القطاع الزراعي في الشطر الشمالي خلال الفترة الماضية انخفاض حجم الاستثمارات المخصصة لهذا القطاع مقارنة بالقطاعات الأخرى_ كما سبق وأشرنا_ ليس هذا فحسب، فبالرغم من انخفاض حجم الاستثمارات المرصودة لتطوير وتنمية هذا القطاع خلال البرامج والخطط التنموية، إلا أن نسبة كبيرة من هذه الاستثمارات لم يتم تنفيذها أصلاً، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (30)

الاستثمارات المخططة والمنفذة في القطاع الزراعي خلال البرامج والخطط التنموية في الشطر الشمالي.(القيمة بالمليون ريال)

بيـــــــــان	البرنامج الإنمائي الثلاثي [2]	الخطة الخمسية الأولى	الخطة الخمسية الثانية
الاستثمارات المخططة	138,11	2276	3825
الاستثمارات المنفذة	72,4	866	2088
نسبة الاستثمارات المنفذة إلى المخططة ٪	٪52,4	٪38	٪54,6

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على :

- عبد الله حسين بركات، « مصادر تمويل خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجمهورية العربية اليمنية»، مرجع سابق، ص : 194،202.

(1) عبد الله حسين بركات، « مصادر تمويل خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجمهورية العربية اليمنية»، مرجع سابق، ص ص:156-157.

(2) الاستثمارات المخططة والمنفذة خلال البرنامج الإنمائي الثلاثي تقتصر على استثمارات القطاع العام، ولا تتضمن استثمارات القطاع الخاص.

- الخطة الخمسية الثانية 1982-1986م، مرجع سابق.
- الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1987-1991م ، مرجع سابق.

من الجدول السابق يتضح مدى انخفاض حجم الاستثمارات الزراعية المنفذة مقارنة بما كان مستهدف خلال البرنامج الإنمائي والخطة الأولى والثانية، حيث لم تتجاوز نسبة الاستثمارات المنفذة خلال الخطة الخمسية الأولى 38٪ من إجمالي الاستثمارات المستهدفة كما أن هذه النسبة لم تتجاوز 52,4٪، 54,6٪ على التوالي خلال البرنامج الإنمائي الثلاثي والخطة الثانية، وهذا يعني ان نسبة كبيرة من المشاريع الزراعية التي كان مستهدف تنفيذها خلال البرامج والخطط التنموية قد تعثر تنفيذها، ونرى أن التعثر في انجاز تلك المشاريع من الأسباب التي أسهمت في ضعف أداء القطاع الزراعي، وعدم بلوغه مستويات النمو المستهدفة خلال الفترة الماضية.

هـ- استخدام وسائل بدائية في الإنتاج الزراعي:

تشير الإحصائيات إلى أن نسبة كبيرة من المزارعين في الشطر الشمالي اعتمدت أثناء قيامها بعملية الإنتاج الزراعي على وسائل إنتاج بدائية، وكان استخدام الميكنة الزراعية في هذا الجانب محدوداً، حيث أظهر نتائج الإحصاء الزراعي الذي أجري في فترة الثمانينات من القرن الماضي في ست محافظات (ذمار، الحديدة، المحويت، حجه، تعز، إب) أن عدد الحيازات الزراعية التي تستخدم الراشات الآلية كان محدوداً ولا يتجاوز 2,3 ٪ من مجموع الحيازات الزراعية، وأن عدد الحائزين الذين يمتلكون حراثات لا يتجاوز 2,3٪ من إجمالي عدد الحائزين، كما أظهر المسح أن حوالي 13,5٪ من الحيازات لا تزال تستخدم الجهد الإنساني فقط دون استخدام أي جهد آلي أو حتى حيواني (1).

و- صغر الحيازات الزراعية وتفتتها:

يعتبر صغر الحيازات الزراعية وتفتتها في الشطر الشمالي أحد العوامل الرئيسة التي وقفت عائقاً أمام تحديث الزراعة اليمنية، كما أن هذه الحيازات لا تشكل وحدات اقتصادية ذات عائد مجزي، حيث أوضحت نتائج التعداد الزراعي بالعينة العشوائية الذي أجري خلال الخطة الخمسية الأولى أن حوالي 80٪ من مجموع الحيازات في الشطر الشمالي مجزأة إلى أكثر من قطعة واحدة، وأن حوالي 6,3٪ من مجموع تلك الحيازات مجزأة من 10-20 قطعة، كما أن هناك حوالي 92٪ من مجموع عدد الحيازات أقل من 5هكتار، وأن ما يقارب 66٪ من مجموع الحيازات أقل من هكتار، وخاصة في المرتفعات (2).

---

(1)عبد الله حسين بركات، « مصادر تمويل خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجمهورية العربية اليمنية»، مرجع سابق، ص ص:155 -156.

(2) الخطة الخمسية الثانية 1982-1986م ،مرجع سابق، ص: 224.

ز- زراعة القات: [1]

لايكتمل الحديث عن الزراعة في اليمن دون التطرق إلى شجرة القات [2]، حيث تنتشر في المجتمع اليمني ظاهرة مضغ شجره (نبته) القات، ويمارس هذه الظاهرة عدد كبير من أفراد المجتمع، وتعتبر زراعة شجرة القات في اليمن من أهم العوامل التي أسهمت في عدم تطور القطاع الزراعي في الشطر الشمالي خلال الفترة الماضية نظراً لأن زراعة القات كانت على حساب زراعة المحاصيل الزراعية مثل البن، القطن، القمح، وقد كان محصول البن الذي تشتهر اليمن بزراعته المتضرر الأول من زراعة شجرة القات نظراً لأن زراعة القات تنمو في ظروف بيئية مماثلة إلى حد كبير لتلك الظروف التي تحتاجها شجرة البن، كما أن شجرة القات لا تتطلب من المزارع نفس العناية والاهتمام التي تتطلبها شجرة البن مع إمكانية قطف شجرة القات ثلاث مرات في السنة أو أكثر، والأهم من هذا كله أن محصول القات يدر للمزارع عائداً مالياً مرتفعاً يتجاوز أضعاف ما تدره معظم المحاصيل الزراعية الأخرى، كل ذلك شجع كثيراً من المزارعين _ وخاصة في ظل زيادة الطلب على القات _ إلى التحول نحو زراعة شجرة القات على حساب زراعة المحاصيل الزراعية الأخرى، وقد قدرت مساحة الأراضي المزروعة بالقات عام 1982م بحوالي 47 ألف هكتار، وكل هكتار يدر حسب تقديرات البنك الدولي خلال العام نفسه حوالي 25 ألف دولار أمريكي، كما قدرت القيمة المضافة للقات بحوالي 4 مليار ريال، وهذه القيمة تشكل ما يقارب 20٪ من الناتج المحلي الإجمالي لعام 1982م [3]، وفي هذا الصدد نشير أن زراعة القات في اليمن لم تكن تقتصر على الشطر الشمالي بل كان يتم زراعته أيضا في الشطر الجنوبي، إلا أن الحكومة في الشطر الجنوبي قبل الوحدة كانت قد اتخذت العديد من الإجراءات التي تحد من توسع زراعة القات، وأصدرت في هذا الصدد قانوناً لا يسمح ببيع وتعاطي القات إلا خلال أيام معينة في الأسبوع (الخميس والجمعة فقط)، بل إن هناك العديد من المحافظات في الشطر الجنوبي حظرت زراعة القات ودخوله إليها نهائياً مثل محافظة حضرموت، ومحافظه المهرة، أما بالنسبة للإجراءات التي اتخذها الشطر الشمالي في هذا الجانب

---

(1) القات منتج زراعي يزرع بكثافة في اليمن وفي بعض مناطق إفريقيا، ويستهلك عن طريق مضغة وتخزينه في الفم.

(2) Country Profile 4004, London, p, 37.

(3) طه احمد عبد الله الفسيل،« مدى ملاءمة التثبيت الاقتصادي لصندوق النقد الدولي لمواجهة اختلالات الاقتصاد اليمني»، مرجع سابق، ص:5.

فقد كانت أكثر تساهلاً [1]، وهو ما أدى إلى استمرا ر زراعة وتعاطي القات بعد قيام الوحدة اليمنية، بل والتوسع في زراعته بدرجة أكبر مما كانت عليه قبل الوحدة، ولم يقتصر هذا التوسع على المحافظات الشمالية، بل شمل أيضاً المحافظات الجنوبية، لذلك نرى أن شجرة القات تعتبر من أهم التحديات التي تقف أمام أي نمو أو تطور للقطاع الزراعي.

حـ- عوامل أخرى:

بالإضافة إلى العوامل السابقة، هناك العديد من العوامل الأخرى التي وقفت عائقاً أمام نمو القطاع الزراعي وتطوره في الشطر الشمالي خلال الفترة الماضية منها:

- ضعف مشاريع البنية التحتية، وخاصة تلك المشاريع اللازمة لتسويق وتوزيع وتخزين المنتجات الزراعية.
- انخفاض المستوى التعليمي والفني لدى العديد من المزارعين.

(1) ناظم محمد حميد فارع،« الإصلاح الاقتصادي في الجمهورية اليمنية (برنامج 1995-2000م) »، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الاقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة، 1999م)، ص: 8.

المبحث الثاني
القطاع الزراعي والسياسات الاقتصادية في الشطر الجنوبي قبل الوحدة

1- خلفية عن سمات (ملامح) النظام الاقتصادي والسياسات الاقتصادية :

بعد أن حصل الشطر الجنوبي على استقلاله السياسي من بريطانيا في نوفمبر 1967م اتجه مباشرة نحو تطبيق النظام الاقتصادي الاشتراكي القائم على أساس التخطيط المركزي، وتملك الدولة لوسائل الإنتاج، حيث أحكمت الدولة في الشطر الجنوبي سيطرتها على وسائل الإنتاج، ولتحقيق ذلك قامت بإصدار قانون التأميم رقم 37 لسنة 1969م [(1)] وكذلك قانون الإصلاح الزراعي عام 1970م الذي تم تعديله عام 1972م [(2)]، ووفقاً لهذه القوانين قامت الدولة بعملية تأميم واسعة للممتلكات الخاصة الأجنبية منها والمحلية شملت معظم الشركات، والمؤسسات التجارية، والمالية، والخدمية، بما فيها المساكن، والمحلات التجارية [(3)] ومساحات شاسعة من الأراضي الزراعية، وتشير التقديرات إلى ان أكثر من نصف الأراضي الزراعية تم توزيعها على اسر لم تكن تمتلك أراضي زراعية من قبل[(4)].

وبذلك هيمنت الدولة في الشطر الجنوبي على كافة الأنشطة الاقتصادية من خلال مؤسسات القطاع العام، والقطاع التعاوني على حساب القطاع الخاص الذي تقلص دوره في النشاط الاقتصادي بدرجة كبيرة، وخلال فترة ما قبل الوحدة قامت الحكومة في الشطر الجنوبي بتطبيق العديد من السياسات الاقتصادية، ونتطرق فيما يلي لأبرز تلك السياسات وملامحها خلال تلك الفترة.

---

(1) طه احمد عبد الله الفسيل،« مدى ملاءمة التثبيت الاقتصادي لصندوق النقد الدولي لمواجهة اختلالات الاقتصاد اليمني »، مرجع سابق، ص:36.

(2) الجمهورية اليمنية، المجلس الاستشاري، الإنتاج الزراعي في طريق التحول نحو الأمن الغذائي، وثائق ندوة الأمن الغذائي المنعقدة بصنعاء خلال الفترة 19-21 أغسطس 1998م، (صنعاء، مطابع دار التوجيه المعنوي)، ص:250.

(3) فضل عبد الكريم محمد الشعيبي،« خصخصة القطاع الصناعي في الجمهورية اليمنية ودورها في الإصلاح الاقتصادي: الأساليب المقترحة »، (جامعة الأزهر، كلية التجارة، رسالة غير منشورة للحصول على درجة العالمية (دكتوراه الفلسفة) في الاقتصاد، 2003م)، ص:91.

(4) The World Bank, Economic Growth in the Republic of Yemen Sources, Constraints, and Potentials, Washington, D, C, 2002,p.11.

السياسة المالية:

خلال فترة السبعينات وأوائل الثمانينات اتبعت الحكومة في الشطر الجنوبي سياسة مالية توسعية، وخلال فترة السبعينات كانت الآثار السلبية الناجمة عن تطبيق هذه السياسة محدودة، وظلت الأوضاع الاقتصادية شبه مستقرة، ومما عزز ذلك ارتفاع حجم المنح والقروض، والتحويلات الخارجية، التي حصلت عليها البلاد خلال تلك الفترة، غير أن الأوضاع الاقتصادية المستقرة سرعان ما تغيرت مع بداية عقد الثمانينات، وبدأ عجز الموازنة العامة يتفاقم سنة بعد أخرى بسبب العديد من العوامل الداخلية والخارجية أبرزها:

- استمرار الحكومة لتبني السياسات المالية التوسعية التي اتسمت بتوسع ونمو كبير في النفقات العامة في ظل نمو محدود للإيرادات العامة، حيث تشير الإحصائيات إلى أن نسبة نمو النفقات العامة بلغت حوالي 23٪ في المتوسط خلال الفترة 1981-1983م، بينما لم تتجاوز نسبة نمو الإيرادات 8,5 ٪ في المتوسط خلال الفترة نفسها [1].
- انخفاض حصيلة البلاد من النقد الأجني بسبب انخفاض المنح والقروض والمساعدات الخارجية، وكذلك تناقص التحويلات الخارجية للمغتربين اليمنيين العاملين في الخارج.
- السيول الشديدة التي تعرضت لها البلاد عام 1982م [2].

وقد أسهمت هذه العوامل وغيرها في تدهور الأوضاع الاقتصادية وفي تفاقم عجز الموازنة العامة في بداية عقد الثمانينات، وبالتحديد خلال الفترة 1981-1983م، حيث بلغ معدل نمو عجز الموازنة حوالي 55,5٪ في المتوسط خلال الفترة المشار إليها، وشكل هذا العجز ما نسبته 38,5٪ من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط خلال الفترة نفسها، ولمعالجه الأوضاع الاقتصادية المتدهورة بدأت الحكومة اعتباراً من عام 1984م بتبني سياسة مالية انكماشية بدلاً من السياسة التوسعية، على أمل أن تسهم السياسة الجديدة هذه في خفض الإنفاق العام، وزيادة الإيرادات، وبالتالي الحد من عجز الموازنة، غير ان نتائج تطبيق تلك السياسة كانت متواضعة، ذلك أن النفقات العامة لم تنخفض إلا بنسبة بسيطة، أما فيما يخص الإيرادات العامة فقد شهدت تراجعاً خلال الفترة 1984-1987م، وخاصة إيرادات ضرائب التجارة الخارجية التي تراجعت بنسبة كبيرة بسبب سياسة تقييد الواردات التي انتهجتها الدولة خلال تلك الفترة، والتي هدفت من خلالها مواجهة انخفاض النقد الأجني لديها، كما أن هناك سبباً آخر آسهم في

(1) طه احمد عبد الله الفسيل،« مدى ملاءمة التثبيت الاقتصادي لصندوق النقد الدولي لمواجهة اختلالات الاقتصاد اليمني »، مرجع سابق، ص:34.

(2) الجمهورية اليمنية، المجلس الاستشاري، الإنتاج الزراعي في طريق التحول نحو الأمن الغذائي، مرجع سابق، ص: 250.

انخفاض الإيرادات العامة، وتراجع النشاط الاقتصادي خلال تلك الفترة تمثل في الاضطرابات السياسية التي شهدتها البلاد خلال عامي 1985،1986م، وفي ظل انخفاض متواضع للنفقات العامة، وتراجع لحصيلة الإيرادات العامة ظل عجز الموازنة قائماً وإن كان معدل نمو هذا العجز قد شهد تراجعاً خلال الفترة 1984-1987م بنسبة 2,4٪ في المتوسط، أما خلال الفترة 1988-1989م فقد ارتفع معدل نمو هذا العجز ليصل إلى 38,5٪ في المتوسط خلال الفترة المشار إليها [1]، ويرجع سبب الارتفاع الكبير في عجز الموازنة خلال الفترة 1988-1989م إلى تراجع معدلات نمو الإيرادات العامة وتحقيقها لمعدلات نمو سالبه، في حين شهدت النفقات العامة خلال الفترة نفسها ارتفاعاً كبيراً، وحققت معدلات نمو عالية.

السياسة النقدية:

ترتب على السياسة المالية التوسعية التي اتبعتها الحكومة في الشطر الجنوبي خلال فترة السبعينات وبداية الثمانينات من القرن الماضي قيام السلطات النقدية بتطبيق سياسة نقدية توسعية لتمويل عجز الموازنة الذي تفاقم خلال فترة الثمانينات _ وخاصة في بداية فترة الثمانينات _ بسبب سياسة التوسع في الإنفاق العام، وقد نجم عن السياسة النقدية التي اتبعتها الحكومة خلال فترة الثمانينات تزايد عمليات الإصدار النقدي بدرجة كبيرة، حيث ارتفع حجم العرض النقدي من 286 مليون دينار[2] عام 1980م إلى 686 مليون دينار عام 1989م [3] أي أن حجم العرض النقدي ارتفع خلال فترة الثمانينات بنسبة 140٪ تقريباً، وكما هو معلوم أن من شأن التوسع في حجم الإصدار النقدي دون أن يرافقه نمو حقيقي في الناتج المحلي من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم، غير أن الحكومة تمكنت من كبح جماح التضخم خلال تلك الفترة من خلال قيامها باتخاذ العديد من الإجراءات أبرزها : [4]

- تطبيق سياسة ائتمانية انكماشية حيال القطاعات الأخرى غير الحكومية، بهدف الحد من الآثار السلبية للاقتراض الداخلي على حجم العرض النقدي، حيث انخفض

---

(1) طه احمد عبد الله الفسيل،« مدى ملاءمة التثبيت الاقتصادي لصندوق النقد الدولي لمواجهة اختلالات الاقتصاد اليمني »، مرجع سابق، ص ص:35-36.

(2) كانت عملة الشطر الجنوبي حينذاك الدينار اليمني والشلن، وعقب قيام الوحدة اليمنية تم إلغاء التعامل بالدينار والشلن وأصبحت العملة المتداولة هي الريال اليمني.

(3) المرجع نفسه، ص:37.

(4) المرجع نفسه، ص ص:37-39.

حجم قروض وتسهيلات البنك الأهلي [1] من 120 مليون دينار عام 1984م إلى 39 مليون دينار عام 1989م.

- اللجوء إلى الاقتراض الخارجي وإلى احتياطيات البلاد من النقد الأجنبي لتغطية عجز الموازنة، وبالتالي انخفض حجم احتياطيات البلاد من النقد الأجنبي من 90 مليون دولار أمريكي عام 1984م إلى 29 مليون دولار في المتوسط خلال الفترة ة 1985-1986م أما خلال عام 1989م فقد تحول هذا الاحتياطي إلى عجز قدر بحوالي 49 مليون دولار.
- تقليص الإنفاق العام، وخاصة الإنفاق الاستثماري بالإضافة إلى قيام الدولة بتوقيف عمليات التوظيف الجديد.
- تحكم الدولة في تحديد معظم أسعار السلع والخدمات، ودعم أسعار السلع الأساسية.

كل هذه العوامل كما سبق وأسلفنا أسهمت في الحد من الآثار السلبية للسياسة النقدية التوسعية على معدلات التضخم التي انخفضت معدلات نموها من 8 ٪ في المتوسط خلال الفترة 1981- 1983م إلى 1,7٪ في المتوسط خلال الفترة 1984-1989م [2].

سياسة سعر الصرف:

سبق وأشرنا إلى أن الشطر الجنوبي ظل تحت الاحتلال البريطاني حتى قيام الثورة في 14 أكتوبر 1963م، وحصوله على الاستقلال النهائي في 30 نوفمبر 1967م، وبالتالي فقد كان النظام النقدي المعمول به في الشطر الجنوبي قبل حصوله على الاستقلال مرتبط بالنظام النقدي البريطاني، حيث كانت العملة المحلية آنذاك (الشلن) مرتبطة ارتباطاً كاملاً بالجنية الإسترليني، وكانت تتحدد قيمة الشلن وفقاً لقيمة الجنية الإسترليني، ونظراً لأن الجنية الإسترليني كان مرتبطاً بالدولار الأمريكي وفقاً لاتفاقية بريتون وودز - قبل انهيارها - فان العملة المحلية (الشلن) كانت مرتبطة بالدولار أي بنظام سعر صرف ثابت، وبعد حصول الشطر الجنوبي على الاستقلال اتخذت الحكومة قرار بالإبقاء على عملة الشلن واستمرار التداول فيها وأضافت وحدة نقدية جديدة للتداول هي الدينار وقد حدد سعر صرف الدينار الواحد بما يعادل 2,88

(1) نتيجة للنهج الاشتراكي الذي اتبعه الشطر الجنوبي فقد كانت معظم الأنشطة والخدمات المصرفية تتم عن طريق الدولة، واقتصر النشاط المصرفي على البنك الأهلي اليمني، وكان هذا البنك يمارس مهام البنوك التجارية وأعمال بنوك التنمية بالإضافة إلى مصرف اليمن الذي يمارس مهام البنك المركزي.

المصدر: المرجع نفسه، ص: 36.

(2) المرجع نفسه، ص: 39.

دولار أمريكي تقريباً، أي حوالي 347 ، دينار لكل دولار، وظلت السلطات النقدية في الشطر الجنوبي محافظة على ثبات سعر صرف الدينار منذ الاستقلال حتى 4 مايو 1990م - أي قبل قيام الوحدة اليمنية بفترة قصيرة لا تتجاوز الشهر- حيث تم في هذا التاريخ تخفيض سعر صرف الدينار أمام الدولار الأمريكي بنسبة 33 ٪ تقريباً بحيث أصبح سعر صرف الدينار 462، دينار لكل دولار [1].

السياسة السعرية:

انعكس النهج الاشتراكي الذي تبناه الشطر الجنوبي، وهيمنة الدولة على معظم الأنشطة الاقتصادية خلال فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي على تحديد ملامح السياسة السعرية التي تم تطبيقها خلال تلك الفترة، حيث اتسمت هذه السياسة بالتدخل الشامل من قبل الحكومة [2] لتحديد أسعار معظم السلع والخدمات، وأنشأت الحكومة لهذا الغرض الجهاز المركزي للأسعار بحيث يتولى هذا الجهاز مهمة تحديد وتثبيت أسعار معظم السلع والخدمات المحلية، منها والمستوردة، المدعومة وغير المدعومة [3]، وفيما يخص أسعار السلع الزراعية – خاصة سلع الغذاء – فقد عملت الحكومة – من خلال سياسة الدعم – وبالتنسيق مع الجهاز المركزي للأسعار على تحديد أسعار هذه السلع بأسعار تقل عن أسعارها الحقيقية مراعاة للأفراد ذوي الدخل المحدود، ولم يقتصر ذلك على سلع الغذاء المنتجة محلياً؛ بل شمل أيضا السلع الغذائية المستوردة، وقد سهل على الحكومة مهمة تحديد وتثبيت أسعار هذه السلع هيمنتها على النشاط الزراعي إنتاجاً وتسويقاً وبيعاً من خلال مؤسسات القطاع العام والتعاوني، وخاصة بعد صدور قانون الإصلاح الزراعي.

سياسة الدعم:

نظراً لأن معظم الأنشطة الاقتصادية في الشطر الجنوبي كانت تهيمن عليها الدولة من خلال مؤسسات القطاع العام، وبالتالي فقد كانت معظم تلك المؤسسات تحظى بالدعم الحكومي، وبالنسبة للنشاط الزراعي فقد أسهم قانون الإصلاح الزراعي الذي صدر عام 1970م في زيادة سيطرة الدولة على هذا النشاط من خلال مزارع الدولة والتعاونيات، التي أنشئت بموجب ذلك القانون، وبالتالي فقد حظيت تلك المزارع بدعم كبير من قبل الدولة لاستمرارها في عملية الإنتاج الزراعي.

---

(1) علي الشماحي، مرجع سابق، ص:27.

(2) محمد يحي الرفيق، مرجع سابق، ص:71.

(3) طه احمد عبد الله الفسيل،« مدى ملاءمة التثبيت الاقتصادي لصندوق النقد الدولي لمواجهة اختلالات الاقتصاد اليمني »، مرجع سابق، ص:39.

2- الجهود والسياسات التنموية لتطوير القطاع الزراعي:

قامت الدولة ببسط سيطرتها على مختلف الأنشطة الاقتصادية بما في ذلك النشاط الزراعي من خلال قيامها بإصدار قانون التأميم رقم 37 لسنة 1969م، وقانون الإصلاح الزراعي رقم 27 لعام 1970م والذي تم تعديل هذا الأخير عام 1972م، وقد أحدثت هذه القوانين تغييراً في هيكل الملكية للأراضي الزراعية، حيث نص قانون الإصلاح الزراعي في البداية على عدم جواز امتلاك الفرد أكثر من 20 فداناً في الأراضي المروية و40 فداناً في الأراضي البعلية ثم عدل هذا النص ليصبح 40 فداناً للأراضي المروية و80 فداناً للأراضي البعلية [1]، وبالتالي فقد تم انتزاع مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية من ملاكها الأصليين، وتم إعادة توزيع جزء من هذه الأراضي لعدد كبير من الفلاحين الذين لا يمتلكون أراضي زراعية، أو الذين كانوا يعملون أجراء لدى هؤلاء الملاك، والجزء الآخر من هذه الأراضي تم ضمها إلى أملاك الدولة التي أقامت عليها العديد من المشاريع الزراعية العامة، والمزارع التابعة للدولة والتعاونيات [2]، ونشير هنا إلى أن بداية نشأة التعاونيات الزراعية في الشطر الجنوبي قد بدأت قبل الاستقلال منذ عقد الخمسينات من القرن الماضي، غير أن نشاط هذه التعاونيات كان محدوداً خلال فترة الخمسينات والستينات، إلا أن التطور الحقيقي لنشاط تلك التعاونيات كان مع بداية عقد السبعينات وصدور قانون الإصلاح الزراعي عام 1970م الذي أورد نصاً صريحاً [3] في المادة (30) فقرة (ا) بما يلي « تتكون بحكم القانون جمعيات تعاونيه زراعية في الأراضي المصادرة والمستولى عليها تسمى (المزارع التعاونية)، وتكون العضوية

---

(1) عبده محمد فاضل الربيعي،« مشاكل التخلف ومعوقات وعقبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية اليمنية وإمكانيات معالجتها بالتخطيط طويل الأجل»، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات الاقتصادية، رسالة غير منشورة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، 1994م)، ص:90.

(2) محمد عبد الله عبد الرحمن الحميري،« التغيرات الهيكلية في القطاع الزراعي وعلاقته بالتنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية (1976- 1996م) »، (الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، رسالة غير منشورة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد الزراعي وإدارة الأعمال الزراعية، 1999م)، ص: 102.

(3) عبد الولي هزاع مقبل، «التعاون الزراعي والإنتاجي والتسويقي وفعاليته في زيادة الإنتاج وتحسين دخول المنتجين »، ورقة عمل غير منشورة مقدمة إلى المؤتمر العلمي السنوي لكلية الزراعة، جامعه صنعاء، 10-15 مارس 1990م.

فيها لكل المنتفعين من أرض الدولة والإصلاح الزراعي، كما يجوز أن تضم العضوية غير المنتفعين من أرض الدولة والإصلاح الزراعي من صغار الملاك ممن لا تتجاوز ملكيتهم الحد الأعلى للانتفاع »، كما أوضحت المادة (15) من القانون نفسه الفئات التي يحق لها الانتفاع بأراضي التعاونيات كمايلي:

- العمال الزراعيين المعدمين.
- الفلاحون الفقراء المالكون لأقل من الحد الأدنى المسموح به.
- المواطنون المهاجرين من المدينة والصحاري.

وبذلك أحدث قانون الإصلاح الزراعي تغييراً جذرياً في هيكل الملكية للأراضي الزراعية، بحيث زادت مساحات الأراضي الزراعية المملوكة للدولة والتعاونيات، وبالمقابل تقلصت ملكية القطاع الخاص، ومن ثم كانت توجد ثلاثة أشكال (أنماط) للملكية للأراضي الزراعية هي: [1]

أ) ملكية الدولة:

وتتمثل في مزارع الدولة، وهي الأراضي التي تم الاستيلاء عليها وفقاً لقانون الإصلاح الزراعي، وقد بلغ عدد هذه المزارع 42 مزرعة عام 1985م، فيما بلغت المساحة الكلية لهذه المزارع حوالي 15606 هكتاراً، منها 11213 هكتار أراضي صالحة للزراعة يزرع منها حوالي 6304 هكتار[2].

ب) ملكية التعاونيات:

وتتمثل في مزارع التعاونيات، وهى إحدى نتائج تطبيق قانون الإصلاح الزراعي، وكانت هذه المزارع تعتبر من أهم الحلقات الرئيسة في عملية الإنتاج الزراعي في الشطر الجنوبي، وتستثمر حوالي 70٪ من إجمالي المساحة المزروعة، وقد ارتفع عدد هذه التعاونيات من 11 تعاونية عام 1970م [3] إلى 55 تعاونية عام 1988م وبلغت المساحة الكلية لهذه التعاونيات حوالي 168266 هكتاراً منها 101186 هكتار أراضي صالحة للزراعة يزرع منها حوالي 39769 هكتاراً، أما خلال عام 1988م فقد بلغت المساحة الكلية لهذه التعاونيات حوالي

---

(1) علي عبد الله محمد اليساني، مرجع سابق، ص:214.

(2) جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 1988م، ص:147،149.

(3) أمين احمد الهويش، « نشأة وتطور التعاون في الشطر الجنوبي من اليمن وأسس بناء حركه تعاونيه يمنيه متطورة »، ورقه عمل غير منشورة مقدمه إلى المؤتمر العلمي السنوي لكلية الزراعة، جامعه صنعاء، 10-15 مارس 1990م، ص:8.

198020 هكتاراً، منها 114329 هكتاراً أراضي صالحة للزراعة والمساحة المزروعة فعلا 53446 هكتار[1].

جـ) الملكية الخاصة:

وتتمثل في الأراضي الزراعية المملوكة للقطاع الخاص، وتشير الإحصائيات إلى أن مساحة هذه الأراضي عام 1984/ 1985م بلغت حوالي 124 ألف هكتار، منها 103 ألف هكتار أراضي صالحة للزراعة يزرع منها 53 ألف هكتار فقط.

والجدول رقم (31) يوضح قيمة الإنتاج الزراعي _ بدون الأسماك _ في الشطر الجنوبي بحسب قطاعات الملكية خلال عام 1988 م، فيما يوضح الجدول رقم (32) كمية وقيمة الأسماك والأحياء البحرية المصطادة في الشطر الجنوبي خلال العام نفسه :

جدول (31)

قيمة الإنتاج الزراعي بدون الأسماك في الشطر الجنوبي بحسب قطاعات الملكية خلال عام 1988م (القيمة بالألف دينار بالأسعار الجارية)

قطاعات الملكية	قيمة الإنتاج		الإجمالي
	النباتي	الحيوانى (بدون الأسماك)	
قطاع الدولة	4546,3	4096	8642,3
القطاع التعاوني	20103	-	20103
القطاع الفردي	16279,1	24299,6	40578,7
الإجمالي	**40928,4**	**28395,6**	**69324**

المصدر : جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، كتاب الإحصاء السنوي لعام 1988م، مرجع سابق، ص : 154، 162،155.

بتحليل بيانات الجدول السابق يلاحظ أن قيمة الإنتاج النباتي شكلت حوالي 59 ٪ من قيمة الإنتاج الزراعي – بدون الأسماك – في الشطر الجنوبي خلال عام 1988م، فيما شكل الإنتاج الحيواني – بدون الأسماك- حوالي 41 ٪، ويلاحظ أن قطاع الدولة ساهم بنسبة

---

(1) جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، كتاب الإحصاء السنوي لعام 1988م، مرجع سابق، ص:148، 150.

12,5 ٪ من قيمة الإنتاج الزراعي خلال عام 1988م، أما القطاع التعاوني فقد بلغت نسبة مساهمته حوالي 29 ٪ في حين بلغت نسبة مساهمة القطاع الفردي خلال العام نفسه 58,5 ٪، ونشير هنا إلى أن ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الفردي يرجع أساساً إلى ارتفاع نسبة مساهمته في قيمة الإنتاج الحيواني نظراً لتوسع نشاط هذا القطاع في رعي وتربية الحيوانات، على عكس القطاعات الأخرى - خاصة القطاع التعاوني - الذي تركز نشاطهما على الإنتاج النباتي.

جدول (32)

كمية وقيمة الأسماك والأحياء البحرية المصطادة في الشطر الجنوبي بحسب القطاع خلال عام 1988م (الكمية بالألف طن والقيمة بالألف دينار بالأسعار الجارية)

القطـــاع	كمية	قيمة
تعاوني	28,1	3570,2
عام	6	3803,9
مختلط	2,2	1449,6
خاص	15	3750
أجنبي	29,3	3632,9
الإجمالي	**80,6**	**16206,6**

المصدر جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، كتاب الإحصاء السنوي لعام 1988م، مرجع سابق، ص :173.

القطاع الزراعي وخطط التنمية :

نفذت الحكومة في الشطر الجنوبي منذ الاستقلال وحتى قيام الوحدة اليمنية الخطط التنموية التالية: (1)

- الخطة الثلاثية (1971/ 1972م – 1973/ 1974م).
- الخطة الخمسية الأولى (1974/ 1975م – 1978/ 1979م).
- الخطة الخمسية الثانية (1981- 1985 م) (2).

---

(1) ناظم محمد حميد فارع، مرجع سابق، ص: 5.

(2) البرنامج الزمني لتنفيذ الخطة الخمسية الثانية كان من المفترض ان يتم خلال الفترة 1979- 1983م إلا انه تم تأجيل البرنامج الزمني لتنفيذ هذه الخطة ليصبح خلال الفترة 1981-1985م وتم اعتبار الفترة 1979-1980م مرحله انتقاليه.

المصدر: طه احمد عبد الله الفسيل،« مدى ملاءمة التثبيت الاقتصادي لصندوق النقد الدولي لمواجهة اختلالات الاقتصاد اليمني »، مرجع سابق، ص: 26.

- الخطة الخمسية الثالثة (1986 – 1990م).

وقد تضمنت هذه الخطط العديد من الأهداف التي من شأنها أن تعمل على إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة في البلاد من خلال رفع معدلات النمو الاقتصادي، تحسين المستوى المعيشي والتعليمي والصحي للسكان، كما هدفت هذه الخطط إلى تطوير وتنمية القطاعات الاقتصادية وتحسين البنية التحتية للاقتصاد، وسنحاول في هذا الصدد التطرق باختصار إلى بعض الأهداف والإجراءات التي تضمنتها هذه الخطط لتطوير القطاع الزراعي.

الخطة الثلاثية(1972/1971م – 1974/1973م):

كانت هذه الخطة أول خطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يتم تطبيقها في الشطر الجنوبي وفقاً لآلية التخطيط المركزي، وقد ترافق تطبيق هذه الخطة مع قانون التأميم، وقانون الإصلاح الزراعي، وبالتالي فقد تم خلال فترة هذه الخطة [1] وضع اللبنات الأولى لتطوير القطاع الزراعي من خلال إنشاء مزارع الدولة، ومزارع التعاونيات، ومحطات تأجير الآلات الزراعية، وتوزيع جزء من الأراضي الزراعية التي تم مصادرتها للفلاحين المعدمين.

الخطة الخمسية الأولى (1975/1974م – 1979/1978م):

هدفت هذه الخطة إلى تطوير وتنمية القطاع الزراعي، وزيادة نموه، وكذا رفع مستوى مساهمة قطاعات الإنتاج السلعي في هيكل الاقتصاد والتقليص من مساهمة القطاعات الخدمية، وقد بلغ حجم الاستثمارات المرصودة لتطوير وتنمية القطاع الزراعي خلال الخطة حوالي 1190,5 مليون ريال [2]، وشكلت ما يقارب 33 ٪ من إجمالي حجم الاستثمارات [3].

الخطة الخمسية الثانية (1981- 1985 م):

كانت هذه الخطة موجهة نحو التطوير المؤسسي للإنتاج [4]، كما هدفت إلى زيادة الإنتاج الزراعي وقد بلغ حجم الاستثمارات المرصودة في الخطة لتطوير قطاع الزراعة والأسماك حوالي 1202,1 مليون ريال وشكلت مانسبته 17,9٪ من إجمالي الاستثمارات [5].

---

(1) الجمهورية اليمنية، المجلس الاستشاري، الإنتاج الزراعي في طريق التحول نحو الأمن الغذائي، مرجع سابق، ص:251.

(2) تم تحويل قيمة الاستثمارات من دينار الى ريال يمني وفقاً لسعر صرف الدينار مقابل الريال خلال تلك الفترة.

(3) محمد يحى الرفيق، مرجع سابق، ص:63.

(4) الجمهورية اليمنية، المجلس الاستشاري، الإنتاج الزراعي في طريق التحول نحو الأمن الغذائي، مرجع سابق، ص:251.

(5) محمد يحى الرفيق، مرجع سابق، ص ص:67-68.

الخطة الخمسية الثالثة (1986 – 1990م):

تم التركيز في هذه الخطة على العمليات الإنتاجية والزيادة الرأسية للإنتاج من خلال تكثيف الإنتاج الزراعي، واستخدام طرق حديثة للري وأصناف عالية الإنتاج من البذور المحسنة، وزيادة استخدام مدخلات الأسمدة والبذور، وغيرها في الإنتاج الزراعي، وتقليل الفواقد اثنا وبعد عملية الحصاد، وتحسين المستوى الفني للعاملين في القطاع الزراعي من خلال التأهيل والتدريب والإرشاد الزراعي، وزيادة الاهتمام بالبحوث الزراعية، وتعزيز الإدارة الاقتصادية للمؤسسات في القطاع العام والتعاوني، وقد بلغ حجم الاستثمارات المخصصة للقطاع الزراعي في الخطة 2241,1 مليون ريال، وشكلت ما نسبته 14,8٪ من اجمالي الاستثمارات [1].

3- تقييم نتائج الجهود والسياسات التنموية على أداء القطاع الزراعي:

إذا ما حاولنا تقييم نتائج التجربة التنموية والسياسات والإجراءات الاقتصادية التي تم تطبيقها في الشطر الجنوبي على الأداء الاقتصادي سنجد أن نتائجها كانت متواضعة سواء على مستوى مؤشرات الاقتصاد الكلي، أو على مستوى القطاعات الاقتصادية، ولن نخوض كثيرا في تفاصيل هذا الموضوع، وسنكتفي بالتطرق إلى بعض المؤشرات [2] المتعلقة بالنمو الاقتصادي الكلي، وكذلك بعض المؤشرات المتعلقة بالقطاع الزراعي، إذ أنه بالنسبة لمستوى النمو الكلي تشير الإحصائيات إلى أن معدلات النمو الاقتصادي الكلي في الشطر الجنوبي خلال فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي كانت منخفضة، حيث لم يتجاوز معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 1,6٪ في المتوسط خلال الفترة 1970- 1979م أما خلال فترة الثمانينات فإن هذا المعدل لم يتجاوز 5،٪في المتوسط خلال الفترة 1980-1989م [3]، فيما تشير بعض الإحصائيات إلى أن اقتصاد الشطر الجنوبي حقق خلال فترة الخطة الخمسية الأولى

---

(1) المرجع نفسه، ص: 70.

(2) بصدد البيانات الإحصائية المتعلقة باقتصاد الشطر الجنوبي خلال فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي واجه الباحث العديد من الصعوبات منها:

- ندره البيانات الإحصائية.
- التضارب والتناقض في البيانات الإحصائية المتوفرة.
- عدم وجود إحصائيات تتعلق بقيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

(3) عبد الله حسين بركات، « عجز الموازنة العامة، أسبابه وعلاجه»، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني الأول المنعقد بصنعاء خلال الفترة 2-4 مايو 1995م، (صنعاء، كتاب صادر عن مجلة الثوابت، 1996م)، ص: 336.

(1974/ 1975-1978/ 1979م) معدل نمو سنوي قدره 9 ٪، أما خلال الخطة الخمسية الثانية (1981-1985م) فقد تراجع هذا المعدل إلى 8,2٪، في حين كان المعدل المستهدف تحقيقه خلال هذه الخطة 10,3٪ [1]، واستناداً إلى تقرير صندوق النقد العربي الصادر في سبتمبر عام 1990 فقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي في الشطر الجنوبي حوالي 7,6 ٪ في المتوسط خلال الفترة 1981م -1989م بالأسعار الجارية [2]، أما خلال عامي 1986، 1985م فقد حقق معدل نمو سالب قدره 6٪، 9,3 ٪ على التوالي خلال الفترة، فيما كان هذا المعدل صفراً خلال عام 1989م.

أما بالنسبة لتقييم نتائج التجربة التنموية التي تم تطبيقها في الشطر الجنوبي على أداء القطاع الزراعي فكما سبق وأسلفنا أن هذه النتائج كانت متواضعة، إذ أنه بالرغم من الجهود والسياسات التنموية التي بذلتها الحكومة لتطوير وتنمية هذا القطاع إلا ان هذا القطاع (بشقيه النباتي والحيواني) ظل يعاني العديد من الاختلالات، ويتسم بالتخلف، وانخفاض الإنتاجية، وبعدم مقدرته على توفير احتياجات السكان من السلع والمحاصيل الزراعية؛ بل إن المؤشرات تبين أن إنتاجية القطاع الزراعي في الشطر الجنوبي قد انخفضت بدرجة كبيرة مقارنة بما كان عليه الوضع قبل الاستقلال، حيث انخفض حجم الإنتاج الزراعي في البلاد من 493 طناً عام 1967م إلى 184 طناً عام 1987م [3] ولا تتوفر إحصائيات دقيقة وكافية عن معدل نمو القطاع الزراعي بالأسعار الثابتة في الشطر الجنوبي خلال فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، إلا أن الدلائل تشير أن معدلات النمو الحقيقي لهذا القطاع كانت متدنية خلال تلك الفترة، أما بالنسبة لمعدل نمو هذا القطاع بالأسعار الجارية خلال فترة الثمانينات فقد كانت منخفضة مقارنة ببعض القطاعات الاقتصادية الأخرى، وخاصة قطاع التشييد وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

---

(1) محمد ظافر، «التنمية في اليمن تقويم التجربة وخيارات المستقبل»، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني الأول المنعقد بصنعاء خلال الفترة 2-4 مايو 1995م، (صنعاء، كتاب صادر عن مجلة الثوابت، 1996م)، ص: 30.

(2) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1990م، مرجع سابق، ص:171، 173.

(3) طه احمد عبد الله الفسيل،« مدى ملاءمة التثبيت الاقتصادي لصندوق النقد الدولي لمواجهة اختلالات الاقتصاد اليمني »، مرجع سابق، ص:31.

جدول رقم (33)

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لقطاعي الزراعة والتشييد بسعر التكلفة في الشطر الجنوبي خلال الفترة 1981-1989م. (بالدولار الأمريكي بالأسعار الجارية)

بيـــــان	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	متوسط الفترة
القطاع الزراعي	8,8	25,7	16,1	7,4	8,6	2,4	15,5	11,4	4,8	11,2
قطاع التشييد	24,5	97	5,4	10,2	14,6-	24-	2	21	5	14,1

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على:
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1990م ص: 28.

يلاحظ من الجدول السابق انخفاض متوسط معدل نمو القطاع الزراعي بالأسعار الجارية خلال الفترة 1981-1989م مقارنة بقطاع التشييد، حيث بلغ هذا المعدل بالنسبة لقطاع التشييد 14,1٪ في حين لم يتجاوز 11,2٪ في القطاع الزراعي، كما يلاحظ أيضاً أن معدلات نمو القطاع الزراعي بدأت في نهاية عقد الثمانينات تتراجع، واستكمالاً للفائدة وبهدف تحليل بعض المؤشرات الزراعية في الشطر الجنوبي قبل قيام الوحدة اليمنية نورد الجدول التالي :

جدول رقم (34)

بعض المؤشرات السكانية والزراعية في الشطر الجنوبي خلال الأعوام 1987، 1985، 1983م

بيـــــــان	1983م	1985م	1987م
عدد السكان الكلي (ألف نسمة)	2055	2194	2277,9
عدد السكان الريفيين (ألف نسمة)	1377	1231	1296
عدد القوى العاملة الكلية (ألف نسمة)	484	500	517
عدد القوى العاملة الزراعية(ألف نسمة)	206	203	209
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	982,6	887,4	865,4
الناتج الزراعي (مليون دولار)	90,3	101,9	147,7
مساحة الأراضي الزراعية (ألف هكتار)	233,5	233,5	117,9
مساحة الأراضي المزروعة (ألف هكتار)	80,5	80,5	60,2
نسبة سكان الريف إلى إجمالي السكان	67	56	57
نسبة القوى العاملة في الزراعة	43	41	40
نسبة القوى العاملة الزراعية إلى إجمالي السكان	10	9	9
نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلى الإجمالي	9	11,5	17

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على :

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة، للأعوام 1987، 1989م، مرجع سابق.

بتحليل بيانات الجدول السابق يلاحظ أن نسبة كبيرة من سكان الشطر الجنوبي يقطنون في المناطق الريفية، حيث بلغت هذه النسبة 67٪، 56٪، 57٪، من إجمالي السكان على التوالي خلال الأعوام 1983، 1985، 1987م، الأمر الذي يعني أن معظم السكان خلال تلك الفترة يعتمدون في معيشتهم على القطاع الزراعي، وما يؤكد ذلك ارتفاع نسبة القوى العاملة في الزراعة، حيث يلاحظ من الجدول السابق أنه بالرغم من التناقص الطفيف في هذه النسبة إلا أنها مع ذلك ظلت مرتفعة، حيث شكلت 43٪، 41٪، 40٪، من إجمالي القوى العاملة على التوالي خلال الأعوام 1983، 1985،1987م، ويلاحظ من الجدول السابق أن القطاع الزراعي في الشطر الجنوبي مثله مثل بقية القطاعات الزراعية في الدول النامية يتسم بانخفاض الإنتاجية مقارنة بعدد القوى العاملة فيه، إذ أنه بالرغم من ارتفاع نسبة القوى الزراعية إلا أن نسبة مساهمه هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لا تتجاوز 9٪، 11,5٪، 17٪ على التوالي خلال الأعوام 1987،1985،1983م؛ بل إن المؤشرات تبين أن مساهمه القطاع الزراعي في الناتج المحلي قد شهدت تراجعاً خلال فترة تنفيذ الخطط التنموية، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (35)

مساهمه القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة ببعض القطاعات الاقتصادية في الشطر الجنوبي خلال فترة تنفيذ الخطط التنموية. (نسبة مؤية ٪)

القطاع	الخطة الأولى		الخطة الثانية		الخطة الثالثة
	1974/ 1975م	1978/ 1979م	1980م	1985م	1986م
الزراعي	41,6	20,5	10,3	10,3	11,8
الصناعي	22,7	24,9	6,8	5,2	8
النقل والمواصلات	11,8	16,2	8,5	8,3	8
البناء والتشييد	9,2	15,8	10,4	12	8,3
التجارة والمطاعم والفنادق	12,5	17,4	13,1	12	10,5

المصدر: محمد يحي الرفيق، مرجع سابق، ص :26.

من الجدول السابق يتبين مدى تراجع مساهمه القطاع الزراعي في الناتج المحلي خلال فترة تنفيذ الخطط التنموية، حيث تراجعت نسبة مساهمة هذا القطاع من 41,6٪ خلال عام

1974/ 1975م (العام الأول للبدء بتنفيذ الخطة الخمسية الأولى) إلى 20,5٪ عام 1978/ 1979م (العام الأخير لتنفيذ الخطة) ويلاحظ انه بالرغم من انخفاض هذه النسبة خلال الخطة الأولى إلا أنه مع ذلك ظل يتصدر المرتبة الأولى بين بقيه القطاعات الأقتصادية من حيث نسبة المساهمة في الناتج، واستمرت نسبة مساهمة هذا القطاع في التدهور خلال الخطة الخمسية الثانية بحيث لم تعد تتجاوز 10,3٪ سواء في بداية فترة تنفيذ الخطة، أو في نهايتها، ويلاحظ أن مساهمة هذا القطاع خلال هذه الخطة قد تراجع إلى المرتبة الثالثة خلال عامي 1980،1985م بعد أن كان يحتل المرتبة الأولى خلال العام الأول لتنفيذ لخطة الأولى، أما عام 1986م (العام الأول للبدء بتنفيذ الخطة الثالثة) فقد بلغت نسبة مساهمة هذا القطاع حوالي 11,8٪، وبالرغم من تدني نسبة مساهمة هذا القطاع خلال عام 1986م مقارنة بالخطة الأولى إلا أنه احتل المرتبة الأولى بين بقية القطاعات من حيث نسبة المساهمة، وكانت أهم السلع والمحاصيل الزراعية في الشطر الجنوبي تنحصر في القمح، الذرة الشامية، الأسماك، اللحوم الحمراء والبيضاء، البيض، القطن، السمسم، التبغ، بالإضافة إلى بعض محاصيل الخضروات والفواكه، ومعظم هذه السلع و المحاصيل _ كما سبق وأشرنا_ لم تكن تكفي لتغطية الاحتياجات المحلية باستثناء سلعة الأسماك، أما بالنسبة للصادرات الزراعية فقد كانت ضئيلة الكمية والقيمة مقارنة بالواردات، واقتصرت على عدد محدود من السلع الزراعية مثل الأسماك، القطن، العسل، التبغ.

ونظراً لعدم مقدره القطاع الزراعي المحلي على توفير احتياجات السكان من السلع الزراعية، وخاصة سلع الغذاء كان يتم اللجوء إلى الخارج لاستيراد معظم السلع الزراعية لتغطية هذا العجز، وللدلالة على عجز القطاع الزراعي عن تغطية الاحتياجات المحلية من السلع الزراعية نورد الجدول التالي الذي يوضح معدل الاكتفاء الذاتي لأهم السلع الغذائية في الشطر الجنوبي خلال الفترة 1981-1986م:

جدول رقم (36)

متوسط كمية الإنتاج والاستهلاك ومعدل الاكتفاء الذاتي لأهم السلع الغذائية في الشطر الجنوبي خلال الفترة 1981-1986م. (الكمية بالألف طن)

بيـــــــان	الإنتاج	الاستهلاك	معدل الاكتفاء الذاتي (٪)
القمح	9	164,7	5,5
الذرة الشامية	3,3	11,7	28,2
الأرز	صفر	54	صفر

البطاطس	9,7	13	74,6
الخضروات	42,3	48	88,1
الفواكه	26,8	38	70,5
السكر	صفر	338	صفر
زيوت وشحوم نباتية	1	21,2	4,7
لحوم حمراء	13,5	17,4	77,6
لحوم بيضاء	،9	6,7	13,4
اسماك	80,8	77,4	104,4
بيض	2,1	3,6	58,3
لبن(سائل)	27,8	179,4	15,5

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة، للأعوام 1987، 1989م، مرجع سابق.

يتبين من خلال تحليل الجدول السابق مدى عجز القطاع الزراعي عن تلبية احتياجات السكان من السلع الغذائية، لذلك كانت الفجوة الغذائية بين الإنتاج والاستهلاك كبيرة في معظم السلع، وقد تفاوتت معدلات الاكتفاء الذاتي من سلعة لأخرى، حيث كانت هذه المعدلات صفراً في المتوسط خلال الفترة 1981-1986م، بالنسبة لسلعتي الأرز والسكر، وهو ما يعني أن الشطر الجنوبي كان مستورداً صافياً لهذه السلع، بينما كانت هذه المعدلات متدنية جداً في بعض السلع الأخرى، حيث لم تتجاوز 4,7٪ للزيوت والشحوم الحيوانية ، و5,5٪ للقمح الذي يعتبر من أهم السلع الغذائية بالنسبة للفرد اليمني، و13,4٪ للحوم البيضاء، و15,5٪ للبن السائل، و28,2 ٪ للذرة الشامية في المتوسط خلال الفترة نفسها، أما سلع البيض، الفواكه، البطاطس، اللحوم الحمراء، الخضروات فقد حققت معدلات معقولة بلغت في المتوسط 58,3٪ 70,5٪، 74,6٪، 77,6٪، 88,1٪ على التوالي خلال الفترة نفسها، أما سلعة الأسماك فقد كانت السلعة الغذائية الوحيدة التي حققت معدل اكتفاء ذاتي مرتفع بلغ 104,4٪ في المتوسط خلال الفترة المشار إليها، وهكذا يتضح لنا اذا ما استثنينا سلعة الأسماك مدى عجز القطاع الزراعي في الشطر الجنوبي عن توفير السلع الغذائية الكافية بالقدر الذي يحقق الاكتفاء الذاتي، ويلبي احتياجات السكان المتزايدة، ولم يقتصر عجز القطاع الزراعي على

توفير الاحتياجات المحلية من سلع الغذاء، بل شمل ايضاً السلع الزراعية الأخرى غير الغذائية، وكانت الفجوة كبيرة بين ما ينتجه هذا القطاع من سلع زراعية غذائية، وغير غذائية وبين ما تحتاجه السوق المحلية من هذه السلع، لذلك كان يتم تغطية هذه الفجوة عن طريق الاستيراد من الخارج، وقد أدى هذا بدوره إلى ارتفاع قيمة الواردات الزراعية، وتفاقم العجز في الميزان التجاري، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (37)

تطور الميزان التجاري الكلي والزراعي والغذائي للشطر الجنوبي خلال الفترة 1980-1984م (القيمة بالمليون دولار أمريكي)

السنة	الصادرات الكلية	الواردات الكلية	الميزان التجاري الكلي	الصادرات الزراعية	الواردات الزراعية	الميزان التجاري الزراعي	الصادرات الغذائية	الواردات الغذائية	الميزان التجاري الغذائي
1980م	42,11	652,12	610,01-	32,63	235,39	202,76-	21,08	229,23	208,15-
1981م	21,82	673,14	651,32-	15,43	206,53	191,1-	11,78	201,84	190,06-
1982م	32,8	727,9	695,1-	17,1	223	205,9-	17,4	206,7	189,3-
1983م	29,24	706,38	677,14-	21,15	231,66	210,51-	14,97	184,53	169,56-
1984م	30,96	824,5	793,54-	14,15	256,06	241,91-	12,69	237,39	224,7-
الإجمالي	156,93	3584,04	3427,11	100,46	1152,64	1052,18-	77,92	1059,69	981,77-

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة، للأعوام 1987، 1989م، مرجع سابق.

بتحليل بيانات الجدول السابق يتبين أن الميزان التجاري الكلي للشطر الجنوبي قد حقق عجزاً متصاعداً بلغ 685,42 دولار أمريكي في المتوسط خلال الفترة 1980-1984م، وإن كان هذا العجز قد تراجع بنسبة بسيطة عام 1983م مقارنة بعام 1982م، إلا أنه سرعان ما ارتفع خلال عام 1984م بنسبة كبيرة، ويلاحظ ارتفاع قيمة العجز في الميزان التجاري الكلي خلال الفترة 1980-1984م بسبب ارتفاع قيمة الواردات وانخفاض الصادرات، حيث لم تتجاوز نسبة تغطية الصادرات الكلية للواردات الكلية 4,4٪ في المتوسط خلال الفترة، وكما يتبين من بيانات الجدول السابق أن الارتفاع الكبير في حجم الواردات الزراعية مقارنة بحجم الصادرات قد أسهم في تفاقم عجز الميزان التجاري الكلي، حيث شكلت الواردات الزراعية حوالي 32,2٪ من إجمالي حجم الواردات الكلية في المتوسط خلال الفترة 1980-1984م، أما

الواردات الغذائية فقد شكلت ما نسبته 29,6٪ من إجمالي حجم الواردات الكلية، وحوالي 92 ٪ من إجمالي حجم الواردات الزراعية في المتوسط خلال الفترة نفسها وهو ما يشير إلى عجز القطاع الزراعي عن توفير احتياجات السكان من السلع الزراعية، وخاصة سلع الغذاء، أما بالنسبة لحجم الصادرات الزراعية فقد كان منخفضاً جداً مقارنة بحجم الواردات الزراعية، بل إن قيمة الصادرات الزراعية قد شهدت تراجعاً خلال الفترة 1980-1984م، حيث انخفضت قيمة الصادرات من 32,63 مليون دولار أمريكي عام 1980م إلى 14,15 مليون دولار عام 1984م، أي أن قيمة الصادرات قد انخفضت خلال تلك الفترة بأكثر من الضعف، وقد شكلت نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية حوالي 13,9٪، 7,5٪، 7,7٪، 9,1٪، 5,5٪ على التوالي خلال الفترة 1980-1984م، وبالرغم من انخفاض قيمة الصادرات الزراعية إلا أنها شكلت نسبة مرتفعة نسبياً من إجمالي الصادرات الكلية بلغت حوالي 64 ٪ في المتوسط خلال الفترة 1980م -1984م،، وهذا يعني أن معظم صادرات الشطر الجنوبي كانت سلع زراعية.

من خلال ما سبق يتبين لنا أن السياسات والإجراءات الاقتصادية، وكذا الخطط التنموية التي طبقتها الحكومة في الشطر الجنوبي خلال فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي لم تسهم بدرجة كبيرة في تنمية وتطوير القطاع الزراعي، وفي اعتقادنا أن هناك العديد من المعوقات التي وقفت حائلاً أمام نمو القطاع الزراعي وتطوره في الشطر الجنوبي خلال تلك الفترة نوجزها فيما يلي:

أ- المعوقات التي رافقت تطبيق الخطط التنموية:

هدفت خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تم تطبيقها في الشطر الجنوبي والتي سبق الإشارة إليها إلى تطوير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، بما في ذلك تطوير القطاع الزراعي، إلا أن البلاد واجهت العديد من المشاكل والمعوقات خلال فترة تنفيذ تلك الخطط وخاصة الخطة الثانية والثالثة، ومن أهم هذه المعوقات:

- الكوارث الطبيعية التي تعرض لها الشطر الجنوبي خلال فترة تنفيذ الخطة الخمسية الثانية والثالثة [(1)]، والتي كان من أبرزها السيول الجارفة التي تعرضت لها البلاد خلال عامي 1981، 1982م بالإضافة إلى الجفاف المستمر الذي شهدته البلاد خلال الفترة 1983-1986م وقد كان لهذه الكوارث آثار سلبية على الاقتصاد بصفة عامة وعلى القطاع الزراعي بصفة خاصة، حيث تسببت السيول الجارفة في تدمير منشآت الري

(1) United Nations, Impact of economic reform policies on poverty in selected ESCWA member countries: Egypt, Jordan and Yemen, New York , 1998،p.:13

وجرف الأراضي الزراعية، وبالتالي تم استقطاع نسبة كبيرة من حجم الاستثمارات المرصودة في الخطة الخمسية الثانية بلغت حوالي 70٪ - المخصصة اصلاً لتطوير القطاع الزراعي - لإصلاح ما دمرته السيول، واستصلاح وتحسين وشق القنوات، وحفر الآبار، وبناء السدود التحويلية لمياه السيول، ومجابهة أضرار الفيضانات [1]، لذلك كانت نتائج أداء القطاعات الاقتصادية بما في ذلك القطاع الزراعي خلال الخطة الخمسية الثانية متواضعة، حيث تراجع معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي إلى 8,2٪ [2]، في حين كان هذا المعدل خلال فترة تنفيذ الخطة الخمسية الأولى 9٪.

- شهدت البلاد خلال فترة تنفيذ الخطة الخمسية الثالثة العديد من العوامل الداخلية والخارجية التي أعاقت من تنفيذ هذه الخطة، والتي كان من أبرزها النزاع الداخلي المسلح الذي شهدته البلاد في 13 يناير 1986م [3]، بالإضافة إلى انهيار الاشتراكية وتفكك الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية، التي كان الشطر الجنوبي يعتمد عليها بدرجة كبيرة ([4]) في الحصول على القروض والمساعدات، كما أن قيام الوحدة اليمنية في 22 مايو 1990م- أي في العام الأخير لتنفيذ الخطة – قد حال من تنفيذ استكمال تلك الخطة.
- تناقص حجم الاستثمارات المخصصة للقطاع الزراعي:

بتحليل حجم الاستثمارات المخصصة لتطوير القطاع الزراعي يتبين أن حجم هذه الاستثمارات قد تقلص خلال فترة تنفيذ الخطط التنموية مقارنة بالقطاعات الأخرى، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

---

(1) الجمهورية اليمنية، المجلس الاستشاري، الإنتاج الزراعي في طريق التحول نحو الأمن الغذائي، مرجع سابق، ص ص: 251-252.

(2) محمد يحى الرفيق، مرجع سابق، ص:66.

(3) United Nations, Impact of economic reform policies on poverty in selected ESCWA, Op , Cit, p.:13

(4) محمد يحى الرفيق، مرجع سابق، ص: 69.

جدول رقم(38)

توزيع الاستثمارات المرصودة للقطاعات الاقتصادية خلال الخطط الخمسية.

في الشطر الجنوبي. (القيمة بالمليون ريال يمني)

بيـــــان	الخطة الخمسية الاولى (1975-1979م)		الخطة الخمسية الثانية (1981-1985م)		الخطة الخمسية الثالثة (1986-1990م)	
	حجم الاستثمار	النسبة(٪)	حجم الاستثمار	النسبة(٪)	حجم الاستثمار	النسبة (٪)
القطاع الزراعي [1]	1190,5	32,6	1202,1	17,9	2241,1	14,8
القطاع الصناعي	621,1	17	2103,8	31,3	6814,6	45
قطـــاع النقـــل والمواصلات	1016,7	27,8	1497,5	22,3	3225,6	21,3
القطاعات الأخرى	824	22,6	1913,2	28,5	2862,15	18,9
الإجـــــالي	**3652,3**	**٪100**	**6716,6**	**٪100**	**15143,5**	**٪100**

المصدر: محمد يحى الرفيق، مرجع سابق، ص :70،68،65.

يتبين من بيانات الجدول السابق أنه بالرغم من الارتفاع المتصاعد لحجم الاستثمارات المرصودة للقطاع الزراعي خلال الخطط الثلاث، إلا أنه في حالة ما إذا تم مقارنة حجم الاستثمارات المرصودة لهذا القطاع مع حجم الاستثمارات المرصودة للقطاعات الأخرى نجد أن الاستثمارات المخصصة للقطاع الزراعي قد تراجعت، فبعد أن كانت الاستثمارات المخصصة للقطاع الزراعي في الخطة الخمسية الأولى تحتل المرتبة الأولى بين القطاعات الاقتصادية، وتشكل نسبة قدرها 32,6٪ من إجمالي حجم الاستثمارات، إلا أنها تراجعت إلى المرتبة الرابعة والأخيرة بعد قطاعي الصناعة والنقل والمواصلات خلال الخطة الخمسية الثانية و الخطة الثالثة، حيث لم تتجاوز نسبة الاستثمارات للقطاع الزراعي في الخطة الثالثة 14,8٪، في حين بلغت هذه النسبة ما يقارب 45٪ للقطاع الصناعي، و 21,3٪ لقطاع النقل والمواصلات، الأمر الذي يعني تحول اهتمام الحكومة في الشطر الجنوبي نحو تطوير قطاعي الصناعة والنقل والمواصلات على حساب القطاع الزراعي.

(1)القطاع الزراعي يشمل الأسماك.

شحة الموارد المائية:

من الأسباب التي حدت من نمو القطاع الزراعي وتطوره في الشطر الجنوبي خلال الفترة الماضية شح الموارد المائية اللازمة لري الأراضي الزراعية، وبالتالي فإن نسبة كبيرة من المحاصيل الزراعية كانت تعتمد على مياه الأمطار(1)، ونظراً لأن البلاد قد تعرضت – كما سبق وأشرنا – لجفاف مستمر خلال الفترة 1983-1986م ونرى ان كل ذلك قد أسهم في انخفاض إنتاجية هذا القطاع ووقف عائقاً أمام نموه.

ب- انخفاض مساحة الأراضي الزراعية وتدهورها:

من الأسباب التي نرى أنها وقفت عائقاً أمام نمو القطاع الزراعي وتطوره في الشطر الجنوبي؛ انخفاض مساحة الأراضي الصالحة للزراعة وتدهورها من جهة، وانخفاض مساحة الأراضي الزراعية المستغلة (المزروعة) وتدهورها من جهة أخرى، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (39)

المساحة الكلية ومساحة الأراضي الزراعية في الشطر الجنوبي للأعوام 1987،1985،1983م (المساحة بالألف هكتار)

بيـــــــان	1983م	1985م	1987م
المساحة الكلية	33687	33687	(2) 32460
مساحة الأراضي الصالحة للزراعة	233,5	233,5	117,9
مساحة الأراضي المستغلة	80,5	80,5	60,2
مساحة الأراضي الزراعية المتروكة	153	153	57,7

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة، للأعوام 1987، 1989م، مرجع سابق.

---

(1) تشير التقديرات إلى أن 80٪ من مساحة الأراضي الزراعية في الشطر الجنوبي كانت تعتمد على مياه الأمطار.

المصدر: طه احمد عبد الله الفسيل،« مدى ملاءمة التثبيت الاقتصادي لصندوق النقد الدولي لمواجهة اختلالات الاقتصاد اليمني»، مرجع سابق، ص: 27.

(2) واجه الباحث صعوبة في الحصول على إحصائيات دقيقة ومتكاملة تتعلق بالمساحة الكلية وكذا مساحة الأراضي الزراعية في الشطر الجنوبي، حيث يلاحظ من الجدول التدهور الكبير في مساحة الأراضي الكلية والزراعية خلال عام 1987م مقارنة بعام 1985م الذي لم يجد الباحث تفسير قوي ومنطقي لمبرره- وخاصة الانخفاض الذي حدث في المساحة الكلية -، ومع ذلك اضطر للاعتماد على الإحصائيات كما وردت من المصدر.

من الجدول السابق يتبين مدى انخفاض مساحة الأراضي الصالحة للزراعة ومحدوديتها مقارنة بالمساحة الكلية للبلاد، حيث لم تتجاوز 7، ٪ من إجمالي مساحة البلاد الكلية خلال عامي 1983، 1985م، أما خلال عام 1987 فقد انخفضت هذه النسبة إلى أقل من 4،٪ بسبب تدهور مساحة الأراضي الصالحة للزراعة من 233,5 ألف هكتار خلال عام 1985م إلى 117,9 ألف هكتار عام 1987م، أي أن مساحة هذه الأراضي قد انخفضت خلال عام 1987م بحوالي 50٪، وفي هذا الصدد نرى أن الجفاف الذي تعرضت له البلاد خلال فترة الثمانينات من القرن الماضي قد أسهم في اتساع رقعة التصحر، وفي انجراف التربة، وقد أدى هذا بدوره إلى تدهور مساحات الأراضي الصالحة للزراعة، كما يلاحظ من الجدول السابق انه بالرغم من انخفاض مساحة الأراضي الصالحة للزراعة إلا أن نسبة كبيرة من مساحة هذه الأراضي غير مستغله، حيث لم تتجاوز نسبة مساحة الأراضي المزروعة 34,5٪، 34,5 ٪، 51٪ من إجمالي مساحة الأراضي الصالحة للزراعة على التوالي خلال الأعوام 1987،1985،1983م.

جـ -السياسات والإجراءات الاقتصادية التي تم تطبيقها:

نرى أن السياسات والإجراءات الاقتصادية التي انتهجتها الحكومة في الشطر الجنوبي قبل الوحدة كان لها العديد من المزايا في بعض الجوانب، وخاصة تلك المتعلقة بالجوانب الاجتماعية، غير اننا في الوقت نفسه نرى أن العديد من هذه السياسات والإجراءات كان لها العديد من السلبيات، ولن نخوض كثيراً في تفاصيل هذا الموضوع، وسنكتفي بالتطرق إلى بعض الآثار السلبية الناجمة من جراء تطبيق هذه السياسات والإجراءات على القطاع الزراعي.

- إن قيام الدولة بتأميم العديد من الممتلكات الخاصة، وكذا سيطرتها على معظم الأنشطة الاقتصادية بما في ذلك النشاط الزراعي قد أدى إلى تثبيط دور القطاع الخاص للإسهام في عملية التنمية بما في ذلك التنمية الزراعية، بل إن إجراءات التأميم والبيئة الاستثمارية غير الملائمة للقطاع الخاص من جراء تطبيق النظام الاقتصادي الاشتراكي قد أدت إلى هروب نسبة كبيرة من رؤوس الأموال لاستثمارها في الخارج.
- إن قيام الدولة بمصادرة مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية من ملاكها الحقيقيين – من خلال قانون التأميم وقانون الإصلاح الزراعي –، وتحكمها في معظم النشاط الزراعي من خلال مزارع الدولة والتعاونيات قد أسهم في انخفاض إنتاجية القطاع الزراعي في الشطر الجنوبي خلال فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، نظراً لأن نسبة كبيرة من الإنتاج الزراعي – بشقيه النباتي والحيواني – كانت تتم عبر مؤسسات القطاع العام، وكما هو معروف ان الإنتاجية في العديد من هذه المؤسسات غالباً ما تتسم بالانخفاض، وهذا ينعكس ايضاً على الإنتاجية الزراعية، لذلك نعتقد أن مستوى الإنتاجية الزراعية كان سيكون أفضل فيما لو تم عبر القطاع الخاص.

- أسهمت سياسة التسعير الإجباري، وكذا سياسة الدعم لمعظم السلع الزراعية في تقليص الحافز لدى المنتجين المحليين لهذه السلع نظراً لأن هذه السياسات عملت على تخفيض الأسعار الحقيقية لهذه السلع، وفي هذا الصدد نعتقد أن المتضرر الأكبر من هذه السياسات هو المزارع المحلي الذي كان يعمل لحسابه نظراً لأن مزارع الدولة والتعاونيات كانت تحصل على دعم كافٍ من قبل الدولة لاستمرارها في عملية الإنتاج، كما كان يتم دعم أسعار السلع الزراعية المستوردة من الخارج، في حين كان الدعم الذي يقدم للمزارع المحلى الذي يعمل لحسابه محدوداً، وبالتالي كان يتم تحديد أسعار بيع معظم السلع الزراعية سواء السلع المنتجة عن طريق مزارع الدولة والتعاونيات، أو السلع المستوردة بأسعار منخفضة تقل كثيراً عن أسعارها الحقيقة، وقد أدى هذا بدوره إلى منافسة السلع الزراعية التي كان ينتجها المزارع المحلي الذي يعمل لحسابه كونه لا يستطيع أن يبيع السلع التي ينتجها بالأسعار المنخفضة التي تم تحديدها بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج لديه لعدم حصوله على الدعم الكافي، هذه المنافسة غير العادلة أسهمت في تقليص الحافز لدى العديد من المزارعين المحليين لإنتاج السلع الزراعية، كما أن العديد منهم اضطر إلى ترك العمل في الزراعة، والعمل في أنشطة زراعية أكثر ربحاً، وهو ما أدى في النهاية إلى انخفاض الإنتاج الزراعي بصفة عامة.

ومن خلال ما سبق يتبين كيف أن العديد من السياسات والإجراءات الاقتصادية التي انتهجتها الحكومة في الشطر الجنوبي خلال فترة السبعينات والثمانينات كانت عائقاً أمام نمو القطاع الزراعي وتطوره، بل إن بعض تلك السياسات والإجراءات قد أسهمت في تدهور هذا القطاع وانخفاض إنتاجيته.

د- معوقات أخرى:

بالإضافة إلى المعوقات المشار إليها سابقاً هناك معوقات أخرى وقفت عائقاً أمام نمو هذا القطاع و تطوره، منها انخفاض المستوى التعليمي والفني لدى العديد من العاملين في القطاع الزراعي، وكذا استخدام وسائل بدائية في عملية الإنتاج الزراعي

المبحث الثالث
الاقتصاد اليمني بعد الوحدة ودوافع الإصلاحات الاقتصادية

كما سبق وأشرنا إلى أن شطري اليمن (الشمالي والجنوبي) قبل الوحدة اليمنية انتهجا أنظمة سياسة واقتصادية واجتماعية متباينة، وكان لكل شطر فلسفته ونهجه الاقتصادي المختلف عن الشطر الأخر، إلا أنه مع قيام الوحدة اليمنية وإعلان الجمهورية اليمنية في 22 مايو 1990م تم دمج وتوحيد كافة الأنظمة والتشريعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كان معمولاً بها في كلا الشطرين في منظومة تشريعية واحدة، ونشير إلى أن قيام الوحدة اليمنية قد تزامن مع بروز العديد من المتغيرات الدولية، والتي كان من أبرزها انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي ومنظومته الاقتصادية، وبروز وهيمنة ما يسمى بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد القائم على أساس آليات السوق، وبالتالي فإن هذه المتغيرات كان لها دور أساسي في تحديد ملامح النظام الاقتصادي لدولة الوحدة، إذ أنه واستجابة لتلك المتغيرات انتهجت دولة الوحدة منذ قيامها سياسة التحول التدريجي نحو نظام اقتصاد السوق – وهو النظام الذي كان سائداً إلى حد ما في الشطر الشمالي – ولتحقيق هذا التحول قامت حكومة دولة الوحدة باتخاذ العديد من الإجراءات الاقتصادية والتشريعية التي تتلاءم مع اقتصاد السوق – وخاصة أن معظم الإجراءات والتشريعات الاقتصادية التي كانت مطبقة في الشطر الجنوبي قبل الوحدة تتناقض كثيراً مع نظام اقتصاد السوق بخلاف ما كان معمولاً به في الشطر الشمالي –، كما قامت الحكومة في مارس 1995م بتنفيذ برنامج شامل للإصلاحات الاقتصادية بدعم ومساندة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي [1] وقد كانت معظم السياسات الاقتصادية التي تضمنها البرنامج تعزز من التوجه نحو الأخذ بنظام اقتصاد السوق

1- الأوضاع الاقتصادية خلال الفترة 1990- 1994م فترة ما قبل تطبيق برنامج الإصلاحات الاقتصادية)

بالرغم من تباين الأنظمة الاقتصادية التي كان معمولاً بها في شطري اليمن قبل قيام الوحدة إلا أن الشطرين قبل الوحدة وبالتحديد في نهاية عقد الثمانينات من القرن الماضي واجها العديد من المشاكل والاختلالات الاقتصادية المتشابهة منها انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، عجز في الموازنات العامة وموازين المدفوعات، ارتفاع معدلات التضخم والبطالة، ، وعقب قيام الوحدة وبالتحديد خلال الفترة 1990-1994م تفاقمت المشاكل والاختلالات الاقتصادية للدولة اليمنية الموحدة بسبب المشاكل والاختلالات الاقتصادية الموروثة من شطري اليمن قبل الوحدة من جهة، ومن جهة أخرى بروز العديد من العوامل الاقتصادية، والسياسية المحلية والإقليمية والدولية خلال تلك الفترة، والتي كان لها آثار سلبية على الاقتصاد اليمني،

(1) United Nations , Yemen Common Country Assessment, January 2001.

ومن هذه العوامل حرب الخليج الثانية التي نشبت في أغسطس 1990م بسبب اجتياح العراق للكويت، وما ترتب عليها من عودة مئات الآلاف من المغتربين اليمنيين العاملين في دول الخليج- وخاصة السعودية- [(1)]، وتكبد الاقتصاد اليمني من جراء ذلك أعباء اقتصادية إضافية قدرت بحوالي 12 مليار ريال، بالإضافة إلى تقلص تحويلات المغتربين العاملين في الخارج من 16406,7 مليون ريال عام 1990م إلى 2378 مليون ريال عام 1992م وانخفاض المساعدات المالية والعينية المقدمة لليمن من دول الخليج عام 1991م بحوالي النصف مقارنة بعام 1990م [(2)]، كما كان لانهيار دول المعسكر الشرقي وتفكك الاتحاد السوفيتي آثار سلبية على الاقتصاد اليمني، حيث ترتب على ذلك انقطاع القروض والمساعدات التي كانت تقدمها دول هذه الكتلة لليمن، ليس هذا فحسب؛ بل إن هذه الدول نتيجة للأوضاع الاقتصادية الصعبة التي مرت بها تحولت من تقديم القروض والمساعدات لليمن إلى مطالبة اليمن بسداد القروض المستحقة عليها مع فوائدها المتراكمة، والتي كانت تشكل ما يقارب ثلثي حجم المديونية الخارجية للبلاد [(3)]، كذلك من العوامل التي أسهمت في تفاقم المشاكل والاختلالات الاقتصادية لليمن خلال الفترة 1990-1994م الأزمة السياسة، ومحاولة الانفصال التي شهدتها البلاد خلال تلك الفترة، والتي انتهت بحرب ترسيخ الوحدة اليمنية في صيف 1994م، والقضاء على محاولة الانفصال، وما ترتب على هذه الحرب من تقليص للأنشطة الإنتاجية والاستثمارية، وتكبد الاقتصاد اليمني أعباء مالية إضافية كبيرة من جراء هذه الحرب، والتي قدرت تكاليفها المباشرة فقط بحوالي 11 مليار دولار أمريكي [(4)]، أيضاً من العوامل التي أسهمت في زيادة حدة المشاكل والاختلالات الاقتصادية في البلاد خلال تلك الفترة ضعف إدارة الاقتصاد القومي؛ حيث اتبع متخذو القرار الاقتصادي في اليمن خلال الفترة 1990-1994م سياسات اقتصادية أسهمت في زيادة حدة اختلالات الاقتصاد اليمني وفيما يلي أهم هذه السياسات وملامحها :

---

(1) Ministry of Planning & Development, Yemen Human Development Report 1998, Sana'a 1998، p:25.

(2) بلقيس أبو أصبع،« سياسات صندوق النقد الدولي وآثارها على الأوضاع في اليمن »، أوراق يمانية، عدد 4، فبراير 1999م، (دمشق، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية)، ص ص:4-15.

(3) الجمهورية اليمنية، المجلس الاستشاري، النظام المصرفي في اليمن، وثائق ندوة النظام المصرفي المنعقدة بصنعاء خلال الفترة 7-9 ديسمبر 1998م، (صنعاء، مطابع دائرة التوجيه المعنوي)، ص:170.

(4) بلقيس أبو أصبع، مرجع سابق، ص:14.

السياسة المالية:

انتهجت الحكومة اليمنية خلال الفترة 1990-1994م سياسة مالية توسعية في حجم الإنفاق العام، حيث يشير الجدول رقم (40) أن النفقات العامة ارتفعت من 36 مليار ريال تقريبا عام 1990م إلى 87,13 مليار ريال تقريبا عام 1994م وبمعدل نمو إجمالي بلغ 142 ٪ تقريباً ومعدل نمو تراكمي بلغ خلال الفترة 1991-1994م 99,2 ٪ ومتوسط نمو سنوي 24,8 ٪.

جدول رقم (40)

تطور النفقات العامة والإيرادات العامة في اليمن خلال الفترة 1990-1994م.

(المبالغ بالمليون ريال)

بيـــــــان	1990م	1991م	1992م	1993م	1994م
النفقات العامة	35967	44070	57043	68984	87128
نفقات الأجور والمرتبات	19598	25170	32480	40893	48609
الإيرادات العامة	26012	37999	34170	38124	42857

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- الجمهورية اليمنية، وزارة المالية، قطاع التخطيط والإحصاء والمتابعة، نشرة إحصائية مالية الحكومة، عدد 6، يناير 2002م، ص: 8.
- الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1996-2000م،(صنعاء، 1995م.)،ص ::363.
- الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي، أعداد متفرقة.

وقد شكلت نفقات المرتبات والأجور نسبة كبيرة من إجمالي النفقات العامة بلغت 56,7 ٪ في المتوسط خلال الفترة 1990-1994م، ونشير إلى أن التوسع في حجم النفقات العامة خلال تلك الفترة لم يكن يصحبه زيادة بنفس القدر في حجم الإيرادات العامة؛ بل إن حجم هذه الأخيرة كما يلاحظ من الجدول رقم (40) قد تراجع من 38 مليار ريال تقريباً عام 1991م إلى 34,2 مليار ريال تقريباً عام 1992م، ولم يتجاوز معدل النمو السنوي للإيرادات العامة 15,02 ٪ في المتوسط خلال الفترة 1991-1994م، في حين كان معدل نمو النفقات كما سبق وأسلفنا 24,8 ٪، كذلك يلاحظ من الجدول انخفاض حجم الإيرادات مقارنة بالمصروفات حيث لا تتجاوز 65 ٪ من إجمالي قيمة النفقات في المتوسط خلال الفترة 1991-1994م، ونتيجة لهذه السياسة المالية التوسعية التي اتسمت بالتوسع في الإنفاق العام دون أن يرافقها زيادة بنفس القدر في حصيلة الإيرادات ارتفع العجز في الموازنة العامة للدولة من 9,96 مليار ريال عام 1990م إلي 44,27 مليار ريال عام 1994م.

السياسة النقدية:

اتبعت الإدارة الاقتصادية في اليمن خلال الفترة 1990-1994م سياسة نقدية توسعية، وقد كانت هذه السياسة انعكاس للسياسة المالية المطبقة في تلك الفترة، حيث كان يتم تمويل عجز الموازنة الناجم بسبب التوسع في الإنفاق العام من خلال الإصدار النقدي (التمويل التضخمي)، وقد تم التوسع في حجم الإصدار النقدي خلال تلك الفترة بدرجة كبيرة لتمويل العجز المتصاعد في الموازنة، وقد ترتب على هذه السياسة ارتفاع معدلات نمو حجم العرض النقدي بدرجة كبيرة تفوق كثيراً معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي، حيث تشير الإحصائيات إلى أن معدل نمو النقد والسيولة النقدية خلال الفترة 1990-1994م بلغ في المتوسط 24,5 ٪ في حين لم يتجاوز معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي في المتوسط خلال الفترة نفسها 3 ٪، وفيما يخص السياسة الائتمانية المتبعة حيال أسعار الفائدة فإنها قد اتسمت بالجمود، حيث ظلت أسعار الفائدة السنوية على الودائع الآجلة عند مستوى 15 ٪، وعلى الادخار عند مستوى 10,5 ٪ [1]، في حين كانت معدلات التضخم أكبر بكثير من أسعار الفائدة هذه، حيث بلغ معدل التضخم خلال عام 1994م حوالي 71,3 ٪ [2]، وقد نجم عن ذلك حصول الأفراد على عائد سلبي لمدخراتهم، واستمرار تناقص القيمة الشرائية لهذه المدخرات، مما أدي هذا بدوره إلى عزوف الكثير من الأفراد عن الادخار، وبالتالي تراجع حجم الاستثمارات الكلية في البلاد.

---

(1) داوود عثمان،« خلل المسار الاقتصادي وعناصر الإصلاح الاقتصادي في الجمهورية اليمنية »، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني الأول المنعقد بصنعاء خلال الفترة 2-4 مايو 1995م، (صنعاء، كتاب صادر عن مجلة الثوابت، 1996م)، ص ص:534- 535.

(2) البنك الدولي، دراسات البنك الدولي القطرية، النمو الاقتصادي في الجمهورية اليمنية: المصادر، العوائق، الإمكانيات، مايو 2002م، ص: 13.

جدول رقم (41)

بعض المؤشرات الاقتصادية والإحصائية على المستوى الكلي في اليمن خلال الفترة 1990-1994م.

بيـــــــــــان	1990م	1991م	1992م	1993م	1994م
عدد السكان في منتصف العام (مليون نسمة)	12,86	13,34	13,83	14,34	14,87
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (بملايين الريالات)	126489	150986	192047	238332	306404
الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الجارية (بملايين الدولارات)	9019	6562	6563	5904	5431
العجز في الموازنة العامة (بملايين الريالات)	9955	6071	22873	30860	44271
العجز في ميزان المدفوعات (بملايين الريالات)	3330,9	1588,4	4702,8	12622,8	7819,9
سعر الصرف الرسمي (ريال لكل دولار)	11,7	12,01	12,01	12,01	12,01
متوسط سعر الصرف في السوق الموازية	15,59	25,41	33,38	48,64	80,76
متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي (دولار)	701	492	475	412	365
رصيد المديونية الخارجية (متوسطة وطويلة الأجل) (مليار دولار)	8,15	8,35	8,37	8,38	8,4
معدلات التضخم (٪)		44,9	50,6	54,8	71,3
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (٪)		1,97	8,32	4,07	2,16
معدل نمو الناتج المحلي للقطاعات غير النفطية (٪)		3,15	11,74	4,05	2,27-
معدل نمو عجز الموازنة (٪)		39-	277	35	43,5
نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	7,9	4	12	13	14,4
نسبة عجز ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	2,6	1,1	2,4	5,3	2,6

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1996-2000م ، مرجع سابق، ص: 40، 363، 396.
- البنك الدولي، النمو الاقتصادي في الجمهورية اليمنية: المصادر، العوائق، الإمكانيات، مرجع سابق، ص: 13.

- حسين حسن فعطي ،« تسوية الدين الخارجي في برنامج الإصلاح الاقتصادي »، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني الثاني المنعقد بصنعاء خلال الفترة 18-20 ابريل 1998،، (صنعاء، كتاب صادر عن مجلة الثوابت، يناير 1999م). ص: 466.
- الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي، أعداد متفرقة.

وكما سبق وأشرنا فإن هذه السياسات الاقتصادية والعوامل الاقتصادية والسياسية الأخرى والتي سبق الإشارة إليها قد أسهمت مجتمعة في تدهور الاقتصاد اليمني خلال الفترة 1990-1994م، والجدول رقم (41) يتضمن بعض المؤشرات الاقتصادية والإحصائية التي تبين مدى حالة التدهور التي وصل إليها الاقتصاد اليمني خلال تلك الفترة، والتي يمكن تلخيصها بالمؤشرات التالية:

- معدل نمو اقتصادي منخفض، حيث لم يتجاوز معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 4,13 ٪ في المتوسط خلال الفترة 1991- 1994م، ولم يتجاوز معدل نمو الناتج خلال عام 1994م 2,2 ٪، أما بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي غير النفطي فقد حقق خلال العام نفسه معدل نمو سالب بلغ 2,3 ٪، فيما تشير بعض الإحصائيات الرسمية أن معدلات نمو الناتج المحلي أقل بكثير من معدلات النمو السابق الإشارة إليها إذ أنه وفقاً لتقرير الجهاز المركزي للإحصاء لعام 1996م [1] فإن معدل نمو الناتج المحلي بالأسعار الثابتة لا يتجاوز 1,92 ٪في المتوسط خلال الفترة 1991-1994م.
- انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الجارية من 701 دولار عام 1990م الى 365 دولار عام 1994م.
- عجز مرتفع ومتصاعد في الموازنة العامة للدولة بلغ 9,96، 6,07، 22,9، 30,9، 44,3 مليار ريال على التوالي خلال الفترة 1990-1994م، وشكل هذا العجز ما نسبته 7,9 ٪، 4 ٪، 12 ٪، 13 ٪، 14,4 ٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي على التوالي خلال الفترة نفسها.
- عجز مستمر ومرتفع في ميزان المدفوعات بلغ 2,6 ٪، 1,1 ٪، 2,4 ٪، 5,3 ٪، 2,6 ٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي على التوالي خلال الفترة 1990-1994م.

(1) الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 1996م.

- تدهور كبير في سعر صرف الريال اليمني، حيث انخفض متوسط سعر صرف الريال في السوق الموازية من 15,59 ريال للدولار عام 1990م إلى 80,76 ريال للدولار عام 1994م.
- معدل تضخم مرتفع بلغ خلال عام 1991م 44,9٪ وارتفع عام 1994م إلى 71,3٪.
- ارتفاع كبير في رصيد المديونية الخارجية للبلاد، حيث يبين الجدول رقم (41) أن رصيد المديونية الخارجية على اليمن (متوسطة وطويلة الأجل [1]) بلغ 8,15، 8,4 مليار دولار أمريكي على التوالي خلال عامي 1990، 1994م، وشكل هذا الرصيد ما يقارب 90,4٪، 155٪ من إجمالي الناتج القومي على التوالي خلال الفترة نفسها، وبلغ الرصيد الكلي للمديونية الخارجية عام 1994م حوالي 9 مليار دولار، وقد شكل هذا الرصيد حوالي 166٪ من إجمالي الناتج القومي، وحوالي 503٪ [2] من إجمالي قيمة الصادرات خلال نفس العام.

2- حالة القطاع الزراعي خلال الفترة 1990- 1994م (فترة ما قبل تطبيق برنامج الإصلاحات الاقتصادية)

لقد كانت الأوضاع الاقتصادية المتدهورة في اليمن خلال الفترة 1990-1994م انعكاس لتدهور القطاعات الاقتصادية، ولم يكن القطاع الزراعي بمعزل عن ذلك فقد تدهور هو الآخر خلال تلك الفترة بدرجة كبيرة، بل قد لا نكون مبالغين إذا ما قلنا أن ضعف وتدهور هذا القطاع كان عاملاً رئيساً في انخفاض معدلات النمو الاقتصادي الكلي في اليمن خلال تلك الفترة لسببين : الأول ارتفاع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي التي شكلت 22,5٪ في المتوسط خلال تلك الفترة، وكان يحتل حينها المرتبة الأولى بين بقية القطاعات من حيث نسبة المساهمة هذه، الثاني أن هذا القطاع كان وما يزال يستوعب نسبة كبيرة من الأيدي العاملة

---

(1) معظم الديون الخارجية التي كانت على اليمن خلال الفترة 1990-1994م ديون متوسطة وطويلة الأجل (شكلت هذه الديون خلال عام 1994م حوالي 94٪ من الإجمالي الكلي للمديونية) ونرى أن من العوامل التي أسهمت في ارتفاع حجم المديونية الخارجية على اليمن خلال تلك الفترة أرصدة المديونية الخارجية التي كانت مستحقة على شطري اليمن قبل الوحدة 3,14 مليار دولار على الشطر الشمالي، 4,74 مليار دولار على الشطر الجنوبي.
المصدر: حسين حسن فعطي، مرجع سابق، ص ص: 463-464.

(2) لجيب عبد الله شحرة،« برنامج الإصلاح الاقتصادي والمديونية الخارجية لليمن»، الثوابت، المؤتمر الشعبي العام، صنعاء، عدد19، يناير – مارس 2000م، ص: 69.

تتجاوز 50 ٪ من حجم القوى العاملة، ونرى أن هناك العديد من الأسباب التي أسهمت في تدهور القطاع الزراعي في اليمن خلال تلك الفترة نوجزها فيما يلي :

أولاً ضعف القطاع الزراعي في كلا الشطرين قبل الوحدة :

كما سبق وأشرنا إلى أن القطاع الزراعي في كلا الشطرين قبل قيام الوحدة اتسم بضعف الإنتاجية، وانخفاض معدلات النمو، كما كان هذا القطاع في كلا الشطرين عاجزاً عن تغطية الاحتياجات المحلية المتزايدة من السلع والمنتجات الزراعية، ونرى أن كل ذلك أسهم في زيادة تدهور هذا القطاع عقب قيام الوحدة اليمنية.

ثانياً انخفاض القروض والمساعدات الخارجية المقدمة للقطاع الزراعي :

كما سبق وأشرنا إلى أن العوامل السياسية والاقتصادية الإقليمية والدولية التي تزامن بروزها مع قيام الوحدة اليمنية – وخاصة حرب الخليج الثانية وانهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي – قد أسهمت في انخفاض القروض والمساعدات التنموية التي كانت تحصل عليها اليمن من بعض الدول، وقد انعكس ذلك بدوره على انخفاض حجم القروض والمساعدات الخارجية المقدمة للقطاع الزراعي، مما قلص من حجم الإنفاق المخصص لتنميته وتطويره، بالإضافة إلى ما سبق نرى أن حرب الخليج الثانية لم تسهم فقط في تقليص حجم القروض والمساعدات المقدمة للقطاع الزراعي فحسب؛ بل أسهمت أيضاً في زيادة معدلات البطالة فيه، حيث ترتب على تلك الحرب عودة مئات الآلاف من المغتربين اليمنيين في دول الخليج، ونظراً لان معظمهم لا يحملون خبرات ومؤهلات علمية يتطلبها سوق العمل فقد شكلوا قوة عمل ضاغطة في سوق العمل، مما أسهم في ارتفاع معدلات البطالة إلي ما يقارب من 35 ٪ [1] وخاصة في القطاع الزراعي.

ثالثاً انخفاض حجم الاستثمارات المخصصة للقطاع الزراعي :

نرى أن من الأسباب التي أسهمت في تراجع نمو القطاع الزراعي خلال الفترة 1990–1994م انخفاض حجم الاستثمارات التي خصصت لهذا القطاع خلال تلك الفترة مقارنة ببقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

(1) علي عبد الله محمد اليساني، مرجع سابق، ص:243.

جدول رقم (42)

حجم الاستثمارات المخصصة للقطاعات الاقتصادية في اليمن

خلال الفترة 1992-1994م. (المبالغ بمليارات الريالات)

القطـــاع	1992م	1993م	1994م
الصناعة	7,5	8,2	7,5
الزراعة	1,5	1,6	1,5
الخدمات	12,8	14	13
الإجمالي	**21,8**	**23,8**	**22**

المصدر: محمد يحى الرفيق، مرجع سابق، ص:142.

يلاحظ من الجدول السابق انخفاض حجم الاستثمارات المخصصة للقطاع الزراعي، حيث لم تتجاوز الاستثمارات المخصصة لهذا القطاع 1,6 مليار ريال في المتوسط خلال الفترة 1992-1994م، كما يلاحظ من الجدول السابق أنه بالرغم من الأهمية الاقتصادية لهذا القطاع إلا أنه احتل المرتبة الثالثة والأخيرة بعد قطاعي الصناعة والخدمات من حيث حجم الاستثمارات المخصصة لتلك القطاعات، ذلك أن نسبة الاستثمارات المخصصة لهذا القطاع خلال الفترة 1992-1994م لم تتجاوز في المتوسط 6,8 ٪ من الإجمالي الكلي للاستثمارات، فيما بلغت نسبة الاستثمارات المخصصة لقطاعي الصناعة والخدمات خلال الفترة نفسها 34,3 ٪، 58,9 ٪ على التوالي من الإجمالي الكلي للاستثمارات.

رابعاً المشاكل الناجمة عن إعادة الأراضي الزراعية المؤممة:

كما سبق وأسلفنا إلى أن الدولة في الشطر الجنوبي قبل الوحدة قامت بعملية تأميم واسعة تطبيقاً للنهج الاشتراكي الذي تبنته، وقد شملت عملية التأميم مصادرة مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية من ملاكها الأصليين، وإعادة توزيعها إما لبعض الفلاحين (المنتفعين) الذين لا يمتلكون أراضي زراعية، أو لإقامة مشاريع زراعية ومزارع تتبع الدولة، إلا أنه عقب قيام الوحدة اليمنية وتطبيقاً لسياسة التحول التدريجي نحو نظام اقتصاد السوق الذي بدأت دولة الوحدة تنتهجها منذ أول يوم لقيامها كان لابد من أن تقوم بواجبها نحو إعادة الأراضي الزراعية المؤممة إلى ملاكها الأصليين، وهو ما تم بالفعل، حيث صدر قرار الحكومة رقم (65) لسنة 1991م بتشكيل لجنة عليا لمعالجة قضايا الأراضي الزراعية المؤممة في المحافظات الجنوبية (الشطر الجنوبي سابقاً)، وقد تشكلت هذه اللجنة برئاسة وزير الزراعة، وضمت في عضويتها عدداً من الوزارات المعنية، وأنيطت بهذه اللجنة مهمة إعادة الأراضي إلى ملاكها الأصليين بعد تقديمهم ما يثبت ذلك، كما خول القرار المشار إليه للجنة اقتراح المعالجات اللازمة للأضرار التي قد تلحق بالمنتفعين من جراء هذه الإجراءات، وبالرغم من أن الإجراءات المتعلقة بمعالجة قضايا الأراضي الزراعية قد هدفت إلى تشجيع القطاع الخاص، وإلى إيجاد بيئة

ملائمة تسودها الثقة بين المواطن والدولة من خلال إعادة الأراضي الزراعية لأصحابها الحقيقيين، إلا أنه أثناء تنفيذ هذه الإجراءات برزت العديد من المشاكل والسلبيات التي كان لها آثار سلبية على القطاع الزراعي، ويمكن إيضاح ذلك كما يلي :[1]

- توقف الإنتاج الزراعي لفترة طويلة في العديد من المزارع التي قام ملاكها الحقيقيين بتقديم طلبات استعادتها بسبب استمرار النزاع عليها، وطول فترة الإجراءات اللازمة لحسم الخلاف في القضايا والتي كانت تتجاوز في بعض الأحيان أربع سنوات للقضية الواحدة.
- توقف الإنتاج الزراعي في معظم الأراضي التي تم إعادتها لملاكها الأصليين إما لأن البعض من هؤلاء الملاك الذين تمكنوا من استعادة أراضيهم قد تحولوا إلى الاشتغال بمهنة أخرى غير مهنة الزراعة، أو لأسباب أخرى تتعلق بعدم مقدرتهم المالية والفنية للاشتغال بالنشاط الزراعي، وبالتالي عندما عادت إليهم أراضيهم تركت بوراً، ولم تستغل في الزراعة.
- انخفاض الحماس لدى معظم الكوادر العاملة في مزارع الدولة بسبب تخوفهم من أن تشمل الإجراءات المتعلقة بمعالجة قضايا الأراضي المزارع التي يعملون بها، وقد أدى ذلك إلى انخفاض مستوى إنتاجيتهم، وأصبحت إيرادات العديد من المزارع لا تغطي نفقاتها التشغيلية، وقد أدى ذلك بدوره إلى توقف الكثير من هذه المزارع عن الإنتاج الزراعي، وتحمل الاقتصاد اليمني عبء مرتبات العاملين في هذه المزارع.

خامساً حرب ترسيخ الوحدة اليمنية :

كان لحرب ترسيخ الوحدة اليمنية التي جرت في صيف 1994م انعكاسات سلبية على القطاع الزراعي، حيث تسببت تلك الحرب – وخاصة في المناطق المعنية بالحرب – في توقف العديد من المزارعين عن الإنتاج الزراعي [2]، وفي صعوبة تسويق المنتجات بسبب عدم توفر الأمن، وتشير الإحصائيات إلى ان مساحة الأراضي المزروعة في اليمن انخفضت خلال عام 1994م – وهو العام الذي

(1) محمد عبد الله عبد الرحمن الحميري، مرجع سابق، »، ص ص: 102-103.

(2) عبد الباري الشرجبي، « الآثار الاقتصادية لحرب ترسيخ الوحدة اليمنية »، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني الأول المنعقد بصنعاء خلال الفترة 2-4 مايو 1995م، (صنعاء، كتاب صادر عن مجلة الثوابت، 1996م)، ص: 380.

جرت فيه الحرب – بحوالي 18509 هكتاراً مقارنة بعـام 1993م [1]، كما تراجع معدل نمو هذا القطاع خلال عام 1994م بدرجة كبيرة وحقق معدل نمو سالب بلغ 3,42٪.

سادساً تأخر تنفيذ الخطة الخمسية الأولى:

عقب قيام الوحدة اليمنية في مايو 1990م، تركزت جهود الحكومة في إنجاز المهام المتعلقة بدمج الهياكل والمؤسسات العامة التي كانت قائمة في كلا الشطرين في كيان واحد للدولة الجديدة الجمهورية اليمنية، وبموجب اتفاقية الوحدة تحددت فترة الدمج بعامين اعتباراً من مايو 1990م حتى أبريل 1992م، وقد كان انشغال الحكومة بعملية الدمج تلك على حساب الاهتمام بعملية التنمية الاقتصادية في البلاد، حيث تقلص اهتمامها بتنمية القطاعات الاقتصادية القائمة بما في ذلك القطاع الزراعي، وعقب انتهاء الفترة الانتقالية سعت الحكومة إلى وضع أول خطة خمسية تنموية لليمن الموحد، غير ان ذلك لم يتم بسبب تمديد الفترة الانتقالية لعملية الدمج حتى يتم أجرا الانتخابات النيابية في ابريل 1993م [2]، وبالرغم من انتهاء الفترة الانتقالية، وإجراء الانتخابات؛ إلا ان الحكومة لم تتمكن من إعداد وتنفيذ خطة خمسية تنموية شاملة للبلاد بسبب ماتلى ذلك من أزمة سياسية، ومحاولة انفصالية شهدتها البلاد؛ والتي انتهت بحرب ترسيخ الوحدة اليمنية ، ونتيجة لذلك تأجل إعداد الخطة وتنفيذها، وظلت الحكومة منذ قيام الوحدة عام 1990م وحتى 1995م تمارس مهامها الاقتصادية والاجتماعية بدون خطط تنموية متوسطة وطويلة المدى، واعتمدت بدلاً عن ذلك على برامج تنموية قصيرة المدى – لا تتجاوز السنة – ولم يتم العمل بنظام الخطط التنموية إلا في عام 1996م، حيث تم خلاله البدء بتنفيذ الخطة الخمسية الأولى (1996-2000م) والتي تعتبر أول خطة تنموية يتم تنفيذها في اليمن الموحد.

وكما سبق وأشرنا فإن الأسباب السابقة بالإضافة إلى العوامل الطبيعية – كالجفاف [3] ونحوه – قد أسهمت مجتمعة في تدهور القطاع الزراعي خلال الفترة 1990-1994م، والجدول

---

(1) الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة، الإدارة العامة للإحصاء الزراعي، كتاب الإحصاء الزراعي لعام 1995م.

(2) محمد يحى الرفيق، مرجع سابق، ص: 61.

(3) تعرضت البلاد خلال عامي 1990،1991م لحالة جفاف شديد، كان لها آثار سلبية على النشاط الزراعي.

المصدر: نزار عبد الله باصهيب،« برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية اليمنية 1995-2003م»، دراسات اقتصادية، المؤتمر الشعبي العام، صنعاء، عدد 14، يناير – مارس 2005م، ص: 129.

التالي يتضمن بعض المؤشرات الاقتصادية التي تعكس مدى حالة التدهور التي وصل إليها هذا القطاع خلال تلك الفترة.

جدول رقم (43)

بعض المؤشرات الاقتصادية للقطاع الزراعي في اليمن خلال الفترة من 1990-1994م

بيـــــــان	1990م	1991م	1992م	1993م	1994 م
نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي ٪	24,2	21,3	23,1	21,4	22,6
معدل نمو القطاع (بالأسعار الثابتة٪)		7,42-	19,09	4,44	3,42-
المساحة الكلية الصالحة للزراعة (بالهكتار)	1630972	1630972	1630972	1630972	1660972
المساحة المزروعة (بالهكتار)	1120605	899428	1040254	1071295	1052786
إجمالي الإنتاج المحصولي (بالطن)	2419341	1974587	2759031	2902695	2777170

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2001م، ص:431،433.
- الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة، الإدارة العامة للإحصاء الزراعي، كتاب الإحصاء الزراعي، أعداد متفرقة، للأعوام 1995،1992م.

بتحليل بيانات الجدول السابق يتبين مدى حالة التدهور التي وصل إليها القطاع الزراعي في اليمن خلال الفترة 1990-1994م، حيث انخفضت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي من 24,2 ٪ عام 1990م إلى 22,6 ٪ عام 1994م، كما حقق القطاع معدل نمو سالب خلال عامي 1991، 1994م بلغ 7,42 ٪، 3,42 ٪ على التوالي، ولم يتجاوز معدل النمو السنوي للقطاع 3,2 ٪ في المتوسط خلال الفترة 1991-1994م،كذلك يلاحظ من الجدول السابق انخفاض المساحة المزروعة من 1,12 مليون هكتاراً تقريباً عام 1990م إلى 1,05 مليون هكتاراً تقريباً عام 1994م، أي بنسبة انخفاض قدرها 6 ٪ تقريباً، وفيما يخص الكميات المنتجة من المحاصيل الزراعية خلال الفترة 1990-1994م فقد كانت في تذبذب ما بين ارتفاع وانخفاض، وحقق الإنتاج المحصولي معدلات نمو سالبة خلال عامي 1991، 1994م بلغت 18,4 ٪، 4,3 ٪ على التوالي، ولم يتجاوز معدل نمو الإنتاج المحصولي 5,6 ٪ في المتوسط خلال

الفترة 1991-1994م ويلاحظ أنه لولا معدل النمو المرتفع الذي تحقق خلال عام 1992م والذي وصل إلى 39,7 ٪ لكان متوسط النمو هذا اقل بكثير.

هذا وقد كانت الأوضاع الاقتصادية المتردية – سواءً على مستوى مؤشرات الاقتصاد الكلي أو على مستوى القطاعات الاقتصادية – التي وصل إليها الاقتصاد اليمني خلال الفترة 1990-1994م، من أبرز الدوافع التي جعلت الحكومة اليمنية تتجه نحو صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لإبرام إتفاق يتم بمقتضاه تنفيذ برنامج شامل للإصلاحات الاقتصادية، وسنحاول التطرق – وبشكل مختصر – في الصفحات الأتية من هذه الدراسة لهذا البرنامج ومضمونه، وكذا مراحل تنفيذه.

3- برنامج الإصلاحات الاقتصادية (الأهداف – السياسات – المراحل)

بهدف وقف حالة التدهور التي وصل إليها الاقتصاد اليمني خلال الفترة 1990-1994م، وكذا معالجة الاختلالات والمشاكل التي يعاني منها الاقتصاد اليمني قامت الحكومة اليمنية_ بالتعاون والتنسيق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي- بتنفيذ برنامج شامل للإصلاحات الاقتصادية (برنامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي)، بحيث يتم تنفيذ البرنامج على مراحل اعتباراً من مارس 1995م وحتى يونيو 2000م، وقد حرصت الحكومة اليمنية أن يتم تنفيذ البرنامج بالتعاون والتنسيق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من أجل الحصول على الدعم المالي والفني اللازم لتنفيذ البرنامج، والذي عادة ما يقدمه الصندوق والبنك للدول التي تتبنى تنفيذ مثل هذه البرامج.

3- 1 الأهداف العامة للبرنامج:

يمكن تلخيص الأهداف العامة للبرنامج فيما يلي:

- وقف التدهور الاقتصادي، ومعالجة الاختلالات الاقتصادية (المالية والنقدية) التي يعاني منها الاقتصاد اليمني من خلال: (1)
  - تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة، بحيث لا يتجاوز 2 ٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.
  - تخفيض عجز ميزان المدفوعات، بحيث لا يتجاوز 2 ٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.
  - خفض معدلات التضخم خلال عام 1997م إلى 7,5 ٪ كحد أقصى، بحيث يتم بعد ذلك تخفيض هذا المعدل إلى 5 ٪ كمتوسط سنوي.

---

(1) احمد حجر، تقرير غير منشور عن الإصلاحات الاقتصادية في اليمن، (صنعاء،، وزارة التخطيط والتنمية، قطاع التخطيط الكلي والدراسات فبراير 2000م) ص: 5-6.

- رفع معدل نمو الناتج القومي الإجمالي للقطاع غير النفطي إلى أعلى مستوى، بحيث لايقل عن 6 ٪ كمتوسط سنوي [1].
- تحقيق استقرار العملة اليمنية.
- تخفيض مديونية اليمن الخارجية اما من خلال الإعفاء، أو إعادة الجدولة أو الاثنين معاً.
- رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال:
- التقليص من دور الدولة في النشاط الاقتصادي.
- تشجيع القطاع الخاص ليقوم بدور رئيس في عملية التنمية الاقتصادية، وتوفير البيئة الملائمة التي تمكنه من القيام بهذا الدور.
- تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية، وإيجاد بيئة ملائمة لجذب المستثمرين.

3- 2 سياسات البرنامج:

سبق وأشرنا إلى السياسات الاقتصادية التي تتضمنها برامج الإصلاحات الاقتصادية التي يتبناها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، كما أشرنا أيضاً إلى أن الصندوق والبنك يوصيان الدول النامية بتطبيق هذه السياسات – كحزمة متكاملة- كون هذه السياسات – بحسب وجهة نظر الصندوق والبنك – كفيلة بمعالجة الاختلالات الاقتصادية، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي في هذه الدول، وبالتالي فإن سياسات برنامج الإصلاحات الاقتصادية الذي تم تطبيقه في اليمن لا تختلف كثيراً عن السياسات الاقتصادية المطبقة في بقية الدول النامية التي تتبنى تطبيق برامج إصلاحات اقتصادية مدعومة من الصندوق والبنك، وفيما يلي أهم السياسات التي تضمنها برنامج الإصلاحات الاقتصادية و تم تطبيقه في اليمن:

أولاً سياسات تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

يقترح البرنامج لمعالجة الاختلالات الاقتصادية، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي تطبيق حزمة متكاملة من السياسات المالية والنقدية من أبرزها: [2]

- زيادة أسعار الخدمات العامة (الكهرباء، المياه، الاتصالات)، وكذلك أسعار المشتقات النفطية لتتساوى أسعارها مع الأسعار العالمية.
- رفع الدعم تدريجياً عن السلع الأساسية المدعومة (القمح، الدقيق).
- إلغاء التحويلات المالية المقدمة لمؤسسات القطاع العام.
- تثبيت بند نفقات المرتبات والأجور من خلال:

---

(1) الجمهورية اليمنية، وزارة المالية، مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية 1997-2000م، وثائق برنامج الإصلاح الهيكلي المعزز ESAF، (صنعاء، وزارة المالية، 1998م) ص:8.

(2) عبد الباري الشرجي،« ابعاد التثبيت الاقتصادي والإصلاح الهيكلي »، الثوابت، المؤتمر الشعبي العام، صنعاء، عدد 7،يوليو – سبتمبر 1996م، ص ص: 51-59،53.

- توقيف التوظيف في مؤسسات القطاع العام.
- فرض التقاعد الإلزامي، وتسهيل إجراءات التقاعد الطوعي.
- تحرير أسعار الفائدة المدينة الدائنة.
- الحد من تمويل عجز الموازنة بالإصدار التضخمي، واستحداث أذون خزانة لتمويل هذا العجز بدلاً من الإصدار النقدي.
- توحيد وتحرير أسعار صرف العملة الوطنية في السوق الرسمية لتتطابق مع أسعار الصرف في السوق الموازية للتخلص من كافة أشكال الدعم الناجم من جراء تقييم العملة بأكبر من قيمتها الحقيقية (1).

ثانياً سياسات تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي:

يشير البرنامج إلى أن الاستقرار الاقتصادي يعتبر شرطاً ضرورياً لتحقيق النمو الاقتصادي لكنه غير كافٍ، وبالتالي يورد العديد من السياسات والإجراءات الأخرى التي من شأنها أن تكمل عملية الاستقرار الاقتصادي وتعزز من النمو، ومعظم هذه السياسات تهدف بدرجة أساسية إلى تشجيع الاستثمار، وتشجيع القطاع الخاص المحلي والأجنبي ليمارس دوره في النشاط الاقتصادي بصورة فعالة، ومن أهم هذه السياسات : (2)

- تحرير التجارة الخارجية والتوجه نحو التصدير من خلال:
- إلغاء كافة القيود الكمية المفروضة على الواردات عدا القيود المفروضة لأسباب دينية، أو أمنية، أو بيئية.
- تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات.
- إلغاء كافة القيود المفروضة على الصادرات.
- تطوير إدارة مصلحة الجمارك لإزالة العقبات التي تقف أمام تحرير التجارة.
- تحرير الأسعار من خلال:
- تحرير أسعار كافة السلع والخدمات.
- وقف التدخل الحكومي في السيطرة على الأسعار، ووقف توزيع السلع والخدمات عن طريق مؤسسات القطاع العام ليتولى القطاع الخاص هذه المهمة.

---

(1) World Bank, Republic of Yemen Dimensions of Economic Adjustment and Structural Reform, May 17 1995, Report No:14029-YEM ،p4:.

(2) عبد الباري الشرجي، « أبعاد التثبيت الاقتصادي والإصلاح الهيكلي »، مرجع سابق، ص: 55،56،57،62،63

- إعادة هيكلة بعض مؤسسات القطاع العام، وخصخصة بعضها الآخر من خلال:
  - تحسين كفاءة بعض هذه المؤسسات لتعمل وفقاً لأسس اقتصادية.
  - خصخصة المؤسسات الفاشلة.

كما تضمن البرنامج سياسات أخرى إضافية لتشجيع وتطوير القطاع الخاص من أبرزها:

- إجراء إصلاحات للقطاع المالي بحيث يتم من خلال هذه الإصلاحات:
  - تحرير الجهاز المصرفي وسعر الفائدة.
  - إتاحة الائتمان للقطاع الخاص.
  - السماح للمصارف التجارية بالتعامل بالنقد الأجنبي بسعر الصرف السائد في السوق الموازية.
  - إنشاء سوق ثانوي للأوراق المالية لجعل الاستثمار أكثر جاذبية.
  - تأسيس محاكم تجارية فعالة.
- إصلاح النظام القانوني التجاري بحيث يتم من خلال هذه الإصلاحات:
  - تسهيل الحصول على تراخيص الاستثمار.
  - تقليص وظائف الهيئة العامة للاستثمار بحيث تقتصر على الأنشطة المتعلقة بتنمية الاستثمار.
  - إصلاح الإدارة الضريبية.
  - تخفيض ضرائب الدخل.
  - تسهيل إجراءات التحاسب الضريبي.
  - تسهيل الإجراءات الجمركية.

ثالثاً سياسات تهدف إلى حماية الفقراء:

نظراً للآثار الاجتماعية السلبية التي ستنجم جراء تطبيق سياسات البرنامج، وخاصة السياسات المتعلقة برفع الدعم، وزيادة أسعار المشتقات النفطية، والخدمات والحد من التوظيف في القطاع العام، والتوجه نحو الخصخصة، حدد البرنامج وسيلة لحماية شرائح المجتمع الفقيرة من خلال شبكة الأمان الاجتماعي، وفي هذا الصدد تضمن البرنامج العديد من الإجراءات التي من شأنها أن تسهم في التخفيف من الآثار السلبية للبرنامج على الفقراء كونهم المتضرر الأكبر، ومن أبرز تلك الإجراءات: [1]

---

(1) عبدا لباري الشرجي، « الفقر في برنامج الإصلاح الاقتصادي »، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني الثاني المنعقد بصنعاء خلال الفترة 18- 20 ابريل 1998م، (صنعاء، كتاب صادر عن مجلة الثوابت، يناير 1999م)، ص ص: 610-611.

- للتخفيف من الآثار السلبية الناجمة عن إلغاء الدعم على سلعتي القمح والدقيق يقترح البرنامج عدة خيارات منها أن يتم تحرير أسعار القمح الأبيض مباشرة، وينقل الدعم إلى القمح الأحمر لوحده باعتباره سلعة رديئة يقل عليها طلب المستهلكين مع زيادة دخولهم والعكس، أو أن يتم وضع أنظمة توزيع محددة الهدف، كأن يتم مثلاً توزيع سلعتي القمح والدقيق المدعومتين مباشرة على مجموعة معينة من الفقراء المستحقين للدعم في المناطق الحضرية في أوقات معينة، ووفقاً لقوائم تضم أسماء هؤلاء الفقراء المستحقين للدعم [1].
- للتخفيف من الآثار السلبية الناجمة من تحرير أسعار الخدمات العامة وخاصة خدمات الكهرباء والمياه يقترح البرنامج أن يتم تقديم خدمات عامة للفقراء، وعلى وجه الخصوص الخدمات المتعلقة بالمجالات الصحية والتعليمية بحيث يتم تمويل هذه الخدمات من المساعدات المقدمة من المانحين، ومن الموارد المالية التي ستتوفر للدولة جراء تحرير أسعار الخدمات العامة.
- إنشاء برنامج أشغال عامة مولد للعمالة – خاصة العمالة غير الماهرة – بأجور منخفضة تمثل 15 – 25 ٪ من أجر السوق، وهذا الإجراء بهدف التخفيف من معدلات البطالة.
- تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي بعنصر تطوير قطاع غير حكومي (محلي أو أجنبي) لمساعدة الفقراء ويركز فيه على تطوير قطاع خاص لا يهدف إلى الربح ليتولى تقديم الخدمات العامة للفقراء.

3-3 مراحل تنفيذ البرنامج:

يمكن تقسيم المراحل التي تم من خلالها تنفيذ البرنامج إلى ثلاث مراحل متداخلة ومرتبطة ببعضها بعضاً كما يلي :

المرحة الأولى: وقف التدهور (مارس 1995م – ديسمبر 1995م):

تم تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج الإصلاحات الاقتصادية اعتباراً من مارس 1995م حتى ديسمبر 1995م، وخلال هذه المرحلة قامت الحكومة اليمنية باتخاذ العديد من الإجراءات النقدية والمالية كمهام عاجلة لوقف التدهور المالي والنقدي [2] ومن أهم الإجراءات التي تم اتخاذها خلال تلك المرحلة: [3]

---

(1) عبد الباري الشرجي، « أبعاد التثبيت الاقتصادي والإصلاح الهيكلي »، مرجع سابق، ص:54.

(2) محمد الأفندي، « برنامج الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية، دراسة تقويمية لنتائج الإصلاحات النقدية »، بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، عدد 10، شتاء 1997م، ص: 110.

(3) احمد علي البشاري، « الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية الخلفيات، المراحل، النتائج »، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني الثاني المنعقد بصنعاء خلال الفترة 18- 20 ابريل 1998م،(صنعاء، كتاب صادر عن مجلة الثوابت، يناير 1999م)، ص ص: 305-306.

- تخفيض جزئي للدعم على السلع الأساسية المدعومة (القمح والدقيق).
- زيادة أسعار المشتقات النفطية.
- تخفيض جزئي لقيمة العملة الوطنية.
- تحرير أسعار الفائدة المدينة والدائنة.
- السماح للبنوك التجارية بالتعامل في سوق الصرف الموازي الحر.
- البدء في إصدار أذون الخزانة.

ويمكن تلخيص أهم أهداف الإصلاحات التي تم اتخاذها خلال هذه المرحلة فيما يلي:[1]

- وقف التدهور المالي والنقدي في البلاد.
- تأكيد رغبة وجدية الحكومة في تنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي متوسط المدى بالتعاون والتنسيق مع صندوق النقد والبنك الدوليين، والوفاء بمشروطية الصندوق والبنك المسبقة التي يطلبانها من الدول المعنية قبل قيامها بتنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي (للتثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي) مدعوماً من قبلهما.

المرحلة الثانية: برنامج التثبيت الاقتصادي (يناير 1996م – يونيو 1997م):

بعد قيام الحكومة بتنفيذ المرحلة الأولى من البرنامج تمكنت من ابرام اتفاق رسمي مع الصندوق والبنك يتم من خلاله تنفيذ برنامج تثبيت اقتصادي خلال الفترة من يناير 1996م وحتى يونيو 1997م؛ بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي في إطار برنامج الاستعداد الائتماني(Stand By Arrangement) المتفق عليه مع الصندوق، وبرنامج تسهيل الإنعاش الاقتصادي (Economic Recovery Credit) المتفق عليه مع البنك[2]، وقد قامت الحكومة خلال هذه المرحلة باتخاذ العديد من الإجراءات الاقتصادية منها :[3]

- تخفيض جزئي للدعم على السلع الأساسية (القمح والدقيق).
- زيادة أسعار المشتقات النفطية، الكهرباء، المياه.
- توحيد وتحرير سعر صرف العملة الوطنية (الريال اليمني).
- تحرير التجارة الداخلية، وإلغاء العمل بنظام تصاريح الاستيراد والتصدير، وإزالة القيود على الصادرات اليمنية.

---

(1) محمد الأفندي،« برنامج الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية، دراسة تقويمية لنتائج الإصلاحات النقدية »، مرجع سابق، ص: 110.

(2) الجمهورية اليمنية، وزارة المالية، ورقة إطار السياسات المالية والاقتصادية 1997-2000م، وثائق برنامج الإصلاح الهيكلي المعزز ESAF، (صنعاء، وزارة المالية، 1998م) ص:3.

(3) احمد علي البشاري، مرجع سابق، ص ص: 308-309.

المرحلة الثالثة : برنامج التكيف الهيكلي (يوليو 1997- يونيو 2000م)[1]:

كانت الإصلاحات الاقتصادية التي تم تنفيذها خلال المرحلة الأولى والثانية من البرنامج بمثابة خطوة تمهيدية للبدء في تنفيذ برنامج للتكيف الهيكلي، حيث أبرمت الحكومة اليمنية عقب تنفيذ المرحلة الأولى والثانية من البرنامج اتفاقاً جديداً مع صندوق النقد والبنك الدوليين يقضي بمواصلة الإصلاحات الاقتصادية، وتنفيذ برنامج للتكيف الهيكلي مدته ثلاث سنوات اعتباراً من يوليو 1997م وحتى يونيو 2000م في إطار برنامجي الصندوق، تسهيل التمويل الموسع (Extended Fund Facility)[2]، وتسهيل تمويل التكيف الهيكلي المعزز (Enhanced Structural Adjustment Facility) وتسهيل إصلاح القطاع المالي (financial sector adjustment) للبنك الدولي [3]، ومن أهم الإجراءات التي تم اتخاذها خلال هذه المرحلة :

- إلغاء الدعم على السلع لأساسية المدعومة (القمح والدقيق).
- زيادة أسعار المشتقات النفطية.
- تحرير أسعار السلع والخدمات.
- إعادة هيكلة العديد من مؤسسات القطاع العام وخصخصة بعضها.

---

(1) بصدد المرحلة الثالثة من مراحل برنامج الإصلاحات الاقتصادية، نشير إلى انه كان من المفترض – وفقاً للاتفاق المبرم مع الصندوق والبنك –، أن يتم تنفيذ برنامج التكيف الهيكلي خلال الفترة يوليو1997- يونيو 2000م ؛ إلا انه تعثر تنفيذ البرنامج خلال تلك الفترة لعدة أسباب أبرزها: الاعتراضات والمظاهرات الشعبية التي واجهت إجراءات تطبيق البرنامج - وخاصة الإجراءات المتعلقة برفع الدعم وزيادة أسعار المشتقات النفطية – خلال عام 1998م، وكذا انخفاض وتدهور الأسعار العالمية للنفط خلال ذلك العام، هذه الأسباب دفعت الحكومة إلى تأجيل معظم الإصلاحات الهيكلية إلى بداية عام 1999م وحتى أواخر سبتمبر 2001م.

المصدر: كمال الخامري، مرجع سابق، ص: 14.

(2) International Monetary Fund , IMF Survey،Washington, Volume 30, September 17،2001،p. 302.

(3) طه الفسيل،« مستقبل الإصلاح الاقتصادي في اليمن»، بحوث وأدبيات المؤتمر العلمي الخامس لكلية التجارة والاقتصاد بجامعة صنعاء، مجلة كلية التجارة والاقتصاد، عدد 17، سبتمبر 2001م، ص: 390.

خلاصة الفصل الثالث

بالرغم من قيام الحكومات المتعاقبة في شطري اليمن قبل قيام الوحدة بالعديد من الجهود والسياسات التنموية لتطوير القطاع الزراعي؛ إلا ان نتائج تلك الجهود كانت متواضعة، حيث ظل هذا القطاع في كلا الشطرين يتسم بالتخلف وبتدني الإنتاجية، نتيجة للعديد من العوامل التي سبق التطرق لها في هذا الفصل، وعقب قيام الوحدة وبالتحديد خلال الفترة 1990-1994م تدهورت الأوضاع الاقتصادية في اليمن بدرجة كبيرة نتيجة لبروز العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية المحلية، والإقليمية التي برزت خلال تلك الفترة، ولم يكن القطاع الزراعي بمعزل عن ذلك حيث تدهور هو الأخر بدرجة كبيرة، وبهدف وقف حالة التدهور التي وصل إليها الاقتصاد اليمني خلال تلك الفترة قامت الحكومة اليمنية بتنفيذ برنامج شامل للإصلاحات الاقتصادية بالتعاون والتنسيق مع صندوق النقد والبنك الدوليين، ونحاول التطرق في الفصل التالي من هذه الدراسة لأبرز السياسات التي تم تطبيقها في إطار البرنامج والتي نرى انها وثيقة الصلة بالقطاع الزراعي وكذا ابرز الآثار الناجمة من جراء تطبيق تلك السياسات على هذا القطاع.

الفصل الرابع

آثار برامج الإصلاحات الاقتصادية على القطاع الزراعي في اليمن.

الفصل الرابع

آثار برامج الإصلاحات الاقتصادية على القطاع الزراعي في اليمن

تمهيد:

برنامج الإصلاحات الاقتصادية الذي تم تطبيقه في اليمن بالتعاون والتنسيق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لا يختلف في مضمونه مع برامج الإصلاحات الاقتصادية الأخرى التي يتم تطبيقها في بقية الدول النامية بدعم ومساندة من الصندوق والبنك، وكما سبق وأشرنا أن هذه البرامج تشمل بصفة عامة برامج للتثبيت الاقتصادي، وبرامج للتكيف الهيكلي، وهذه البرامج بدورها تتضمن العديد من السياسات الاقتصادية المقترح تطبيقها في الدول النامية بهدف معالجة أوضاعها الاقتصادية، ومن خلال الإطلاع على سياسات هذه البرامج والتي سبق وأوردناها في مكان سابق من هذه الدراسة [1]، يتبين أن العديد من هذه السياسات وثيقة الصلة بالقطاع الزراعي كون معظمها تؤثر على مستوى الأداء الاقتصادي لهذا القطاع إما سلباً وإما إيجاباً، وبالتالي وبهدف معرفة آثار برنامج الإصلاحات الاقتصادية على القطاع الزراعي في اليمن نحاول التطرق في هذا الفصل لأبرز السياسات الاقتصادية التي تم تطبيقها في إطار البرنامج، والتي نرى إنها وثيقة الصلة بالقطاع الزراعي، وكذا آثارها على هذا القطاع، وسيتم ذلك من خلال مبحثين على النحو التالي :

المبحث الأول: سياسات برنامج التثبيت الاقتصادي وآثارها على القطاع الزراعي.

المبحث الثاني: سياسات برنامج التكيف الهيكلي وآثارها على القطاع الزراعي.

وقبل التطرق لذلك من الأهمية بمكان أن نشير إلى أن بيان آثار برامج الإصلاحات الاقتصادية على القطاع الزراعي في أي بلد من البلدان ليس بالأمر اليسير لعدة اعتبارات أبرزها:

- برامج الإصلاحات الاقتصادية – وخاصة برامج التكيف الهيكلي المتعلقة بجانب العرض الكلي – تحتاج إلى فترة طويلة نسبياً حتى تؤتي ثمارها، كما أن التزام الدولة المعنية أو عدمه في تنفيذ سياسات هذه البرامج في مواعيدها المحددة وفقاً للاتفاق المبرم مع الصندوق والبنك يعمل دوراً أساسياً في تقييم نتائج أداء هذه البرامج، ونظراً لأن برنامج الإصلاحات في اليمن لا يزال حديث التطبيق؛ كما أن بعض الإصلاحات التي تضمنها البرنامج وخاصة تلك المتعلقة بالإصلاحات السعرية قد تم تأجيل تطبيقها أكثر من مرة بسبب الانتقادات الشعبية التي واجهتها، فإن الحكم على نتائج تطبيق البرنامج

---

(1) راجع المبحث الثاني من الفصل الأول في هذه الدراسة.

يظل منقوصاً وخاصة إذا ما علمنا أن آخر مرحلة من مراحل الإصلاحات السعرية التي تم تنفيذها في إطار البرنامج كانت في يوليو 2005م، أي قبل أقل من عامين.

- القطاع الزراعي في معظم دول العالم يعتبر من أكبر القطاعات الاقتصادية تأثراً بالعوامل الخارجية، والتي يأتي في مقدمتها الظروف المناخية مثل معدلات سقوط الأمطار، درجات الحرارة، وكما سبق وأشرنا إلى ان الظروف المناخية تعتبر من أهم العوامل الطبيعية التي تؤثر على الإنتاج الزراعي، وكما هو معلوم ان معظم هذه العوامل خارجة عن إرادة الإنسان ويصعب التحكم بها، وبالتالي فأنه يصعب - إن لم يكن من المستحيل- التحكم بدقة في كمية ونوعية الإنتاج الزراعي كما هو الحال في الإنتاج الصناعي، بحيث ان استخدام مقادير معينة من عوامل الإنتاج يؤدي دائماً نفس كمية الإنتاج[1]، الأمر الذي يعني ان أي تطور أو تدهور قد يحدث للقطاع الزراعي في بلد ما قد لا يكون بالضرورة بسبب هذه البرامج؛ وإنما بسبب عوامل خارجية أخرى لا علاقة لها بهذه البرامج، وبالنسبة للقطاع الزراعي في اليمن فانه يظل شديد التأثر بالظروف المناخية نظراً لأن أكثر من 50 ٪ من مساحة الأراضي الزراعية تعتمد على مياه الأمطار.
- ندرة وعدم دقة البيانات والإحصائيات وتناقضها من مصدر لآخر، وخاصة في الدول النامية، وبالتالي فإن أية دراسات تتعلق بتقييم نتائج أداء هذه البرامج قد لا تكون دقيقة، كما أن نتائج هذه الدراسات قد تختلف من دراسة لأخرى باختلاف قاعدة البيانات والإحصائيات التي تم الاعتماد عليها في عملية التقييم.

وبالرغم من الاعتبارات السابقة التي لا يمكن تجاهلها إلا أن منهجية البحث، وكذا الإحصائيات والبيانات التي سنعتمد عليها في هذه الدراسة تجعلنا نعتقد أن تلك الاعتبارات لا تقلل من أهمية النتائج التي سنتوصل إليها في بيان آثار سياسات برنامج الإصلاحات الاقتصادية على القطاع الزراعي في اليمن، وخاصة إذا ما علمنا أن منهجية البحث في العلوم الاقتصادية توصلنا دائماً إلى نتائج نسبية [2] نظراً لأن علم الاقتصاد كأي علم اجتماعي لا يمكن إخضاعه لمنهجية البحث في العلوم الدقيقة، بحيث أن السبب يعطي دائماً النتيجة بدقة متناهية .

---

(1) زبيري رابح، مرجع سابق، ص:111.

(2) شعبان عمر،« السياسات السعرية وآثارها على تطور الإنتاج الفلاحي والتبادل الدولي للمنتجات الفلاحية»، (جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، أطروحة غير منشورة مقدمة لنيل دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، ابريل 1996م)، ص: 5.

المبحث الأول
سياسات برنامج التثبيت الاقتصادي وآثارها على القطاع الزراعي

تتضمن سياسات برنامج التثبيت الاقتصادي التي تم تطبيقها في إطار برنامج الإصلاحات الشامل؛ العديد من السياسات المالية والنقدية الانكماشية وكذا سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية، ونرى ان تلك السياسات قد أفرزت العديد من الآثار السلبية والايجابية على القطاع الزراعي في اليمن، ونتطرق فيما يلي لأبرز السياسات التي تم اتخاذها في هذا الصدد وكذا آثارها على القطاع الزراعي :

1- السياسات المالية والنقدية الانكماشية :

نرى ان من أبرز السياسات المالية والنقدية الانكماشية التي كان لها تأثير على النشاط الزراعي في اليمن؛ سياسة رفع الدعم [1]، وسياسة خفض الإنفاق العام، وسياسة تحرير أسعار الفائدة، وسياسة أذون الخزانة ويمكن إيضاح ذلك كما يلي:

1- 1 سياسة رفع الدعم :

مفهوم الوظيفة الاجتماعية للدولة ودورها في حماية شرائح المجتمع الفقيرة، وفي توزيع الدخل التوزيع العادل؛ من القضايا التي كانت وما تزال تحتل حيزاً كبيراً من اهتمام العديد من المفكرين، ورجال السياسة والاقتصاد، على اعتبار أن هذه القضية قضية أخلاقية بالدرجة الأولى قبل أن تكون اقتصادية، وقد تعددت الآراء بشأن مفهوم الوظيفة الاجتماعية للدولة، ويرجع ذلك أساساً إلى الجدل الدائر حول الإشكالية المتعلقة بالتناقض، أو التوافق بين مبدأ الكفاءة الاقتصادية، ومبدأ العدالة في التوزيع، ففي حين يرى البعض أن طبيعة العلاقة بين هذين المبدأين علاقة متناقضة، لذلك نجد أصحاب هذا الرأي يهتمون فقط بالكفاءة الاقتصادية على حساب الهدف الاجتماعي، ومبررهم في ذلك بأن النمو الاقتصادي كفيل بالقضاء على الفقر، وتحسين مستوى معيشة الفقراء، بينما يرى البعض الأخر على أن العلاقة بين المبدأين علاقة تكاملية، ونحن نميل إلى الرأي القائل بان العلاقة بين الكفاءة الاقتصادية وعدالة التوزيع علاقة تكاملية، وبالتالي فإن الوظيفة الاجتماعية للدولة تقوم على أساس العلاقة التكاملية بين الكفاءة والعدالة، وقد أصبح الفكر الاقتصادي الرأسمالي خلال الفترة الأخيرة يؤيد هذا الاتجاه ويقر بأهمية الهدف الاجتماعي للدولة، ذلك ان الأزمات الاقتصادية التي ضربت باقتصاديات العديد من الدول الرأسمالية وخاصة أزمة الكساد الكبير التي حدثت في عقد الثلاثينات من القرن الماضي، وما نجم عنها من انخفاض المستوى المعيشي للأفراد، وارتفاع معدلات الفقر، والتضخم، والبطالة، أثبتت عدم صحة العديد من الأفكار الاقتصادية الرأسمالية، والتي تبنت

---

(1) يمكن أن تندرج سياسة رفع الدعم ضمن سياسة خفض الإنفاق العام، إلا انه نظراً لأهميتها وعلاقتها الوثيقة بالقطاعات الاقتصادية وخاصة القطاع الزراعي؛ ارتأينا إفرادها في بند مستقل.

التركيز بدرجة أساسية على الإنتاج أولاً – أي على الكفاءة الاقتصادية فقط دون أي مراعاة للشرائح الفقيرة في المجتمع –، هذا الأمر كان من الأسباب التي جعلت العديد من رواد الفكر الاقتصادي الرأسمالي يقومون بعملية تقييم ومراجعة للأفكار الاقتصادية التي يرتكز عليها النظام الاقتصادي الرأسمالي، وبدا هؤلاء الرواد يهتمون بالهدف الاجتماعي للدولة، وبأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه في مساعدة الفقراء، ومما أسهم في زيادة هذا الاهتمام التنافس الذي كان سائداً بين النظام الاشتراكي والنظام الرأسمالي خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، وبذلك أصبح النظام الاقتصادي الرأسمالي يهتم بالهدف الاجتماعي للدولة، كما أن الاهتمام بهذا الهدف أصبح محل اتفاق بين أنصار مدرسة المحافظين وأنصار مدرسة الليبراليين، وكلاهما من أنصار النظام الاقتصادي الرأسمالي، غير أن وجه الخلاف بين أنصار المدرستين يكمن في حجم التدخل الذي يمكن أن تقوم به الدولة لتحقيق هدفها الاجتماعي هذا، فهذا باول سامسلون (PAUL SAMUELSON) الذي يعتبر من أبرز أنصار المدرسة الاقتصادية الليبرالية يشكك في قدرة نظام السوق على معالجة المشكلة الاجتماعية، وبالتالي فإنه يؤيد توسع دور الدولة في تحقيق الهدف الاجتماعي من خلال تقديم سلع وخدمات لا يستطيع القطاع الخاص تقديمها، وبالمقابل نجد على النقيض من ذلك ملتون فريدمان الذي يعتبر من أبرز أنصار مدرسة المحافظين في الولايات المتحدة الأمريكية يدعو إلى عدم توسع دور الدولة في تحقيق الهدف الاجتماعي، ويرى أن يكون هذا التدخل محدوداً لأن الدولة – بحسب وجهة نظره – ليس لديها المقدرة على حل كافة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية بكفاءة بسبب البيروقراطية، وصعوبة السيطرة على المنظمات الحكومية المتعددة والمنتشرة . وإذا ما حاولنا التعرف على مفهوم الوظيفة الاجتماعية في الدول النامية وخاصة خلال عقدي الستينات والسبعينات من القرن الماضي نجد أن هذا المفهوم كان أكثر أهمية وكان أداة قوية لإزالة التناقض بين مبدأي الكفاءة والعدالة[1]، وقد قامت العديد من تلك الدول بدور بارز في تحقيق التوازن الاجتماعي، وذلك من خلال قيامها بتوفير العديد من السلع والخدمات الأساسية المدعومة لكافة أفراد المجتمع؛ والتي استفاد منها بالدرجة الأولى الفئات الفقيرة، ولم تكن اليمن بمعزل عن هذا الاتجاه، فقد كانت مثلها مثل غيرها من الدول النامية، وحرصت الحكومة اليمنية على مساعدة أفراد المجتمع ذوى الدخول المحدودة، وبهدف تقليل التفاوت في الدخول بين الأفراد عملت على دعم أسعار العديد من السلع والخدمات الأساسية التي لها علاقة مباشرة بمعيشة الفرد؛ من خلال توفير هذه السلع والخدمات إلى مستهلكيها بأسعار منخفضة تقل كثيراً عن أسعارها الاقتصادية،

---

(1) محمد احمد الأفندي، « سياسات الدعم الحكومي للسلع الأساسية – دراسة تقويمية »، مرجع سابق، ص ص:273-275.

وتعددت أشكال الدعم الذي كان سائداً في الجمهورية اليمنية خلال فترة ما قبل تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية، وتركزت أهم أشكال الدعم التي كان لها علاقة بالقطاع الزراعي فيما يلي :

أ- دعم الواردات من سلعتي القمح والدقيق:

مراعاة من الدولة لظروف الشرائح الفقيرة في المجتمع وضماناً لحصول هذه الشرائح على الغذاء قامت بدعم سلعتي القمح والدقيق المستورد كونها من السع الأساسية الضرورية، وقد تم هذا الدعم عن طريق تحديد سعر صرف خاص لاستيراد هذه السلع يقل كثيراً عن سعر الصرف السائد في السوق الموازية، وذلك من خلال قيام البنك المركزي بتمويل واردات هذه السلع بسعر صرف خاص حدد بـ 12,01 ريال للدولار الواحد، وقد كانت الفجوة كبيرة بين سعر الصرف الرسمي المحدد لاستيراد هذه السلع وسعر الصرف الحقيقي في السوق الموازية، وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (44)

سعر الصرف الرسمي المخصص لاستيراد مادتي القمح والدقيق وسعر الصرف في السوق الموازية خلال الفترة 1992-1994م. (ريال للدولار)

بيـــــــــان	1992م	1993م	1994م
سعر الصرف الرسمي المخصص لاستيراد مادتي القمح والدقيق	12,01	12,01	12,01
سعر الصرف في السوق الموازية نهاية العام	42,65	67,75	101

المصدر: الجمهورية اليمنية، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، نشره إحصائية فصليه أكتوبر – ديسمبر 1996م، ص37.

ب- دعم الواردات من السلع الأخرى:

ويشمل ذلك كافة السلع المستوردة – باستثناء سلعتي القمح والدقيق – بما في ذلك السلع الكمالية ومدخلات الإنتاج الزراعي مثل الأسمدة، البذور، المبيدات، على اعتبار أن دعم مثل هذه المدخلات من شأنه أن يسهم في زيادة الإنتاج الزراعي [(1)]، وقد كان يتم هذا الدعم من خلال تحديد سعر صرف جمركي يتم على ضوئه تقييم أسعار الواردات من هذه السلع، بهدف احتساب الضرائب والرسوم الجمركية المفروضة عليها، وقد كان سعر الصرف الجمركي عام 1990م يعادل 12 ريال للدولار الواحد، وفي ابريل 1991م عدل هذا السعر إلى 18ريال للدولار الواحد، [(2)] وكان هذا السعر يقل أيضاً عن سعر الصرف في السوق الموازية.

---

(1) عبد الرحمن صبري، « أثر رفع الدعم على المستهلك والمزارع في الجمهورية اليمنية»، دراسات اقتصادية، المؤتمر الشعبي العام، مرجع سابق، ص: 109.

(2) الجمهورية اليمنية، المجلس الاستشاري، النظام المصرفي في اليمن، مرجع سابق، ص:167، 176.

ج- دعم المشتقات النفطية :

وقد تمثل هذا الدعم من خلال قيام الحكومة بتوفير هذه المشتقات وبيعها للمستهلكين المحليين بأسعار بيع تقل عن أسعارها العالمية.

هذا وقد شكلت المبالغ المخصصة للدعم عبئاً كبيراً على الموازنة العامة للدولة، وقدرت إحدى الدراسات أن إجمالي حجم الدعم المباشر بلغ خلال عام 1990م حوالي 3,3 مليار ريال، وارتفع عام 1991م إلى 13 مليار ريال، ليصل عام 1992م إلى حوالي 37 مليار ريال، والى حوالي 48 مليار ريال عام 1993م، أما عام 1994م فقد ارتفع بنسبة كبيرة ليصل إلى 118 مليار ريال [1]، وأشارت إحدى الدراسات التي قام بها فريق من المختصين في البنك الدولي، وتتعلق بمراجعه الإنفاق العام في اليمن [2] إلى أن حجم الدعم الحكومي المقدم للقمح والدقيق والنفط والكهرباء عام 1995م بلغ ما نسبته 3,31٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وتوقعت هذه الدراسة أن يرتفع مقدار هذا الدعم عام 1996م إلى حوالي 9,06٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (45)

مقدار دعم القمح والدقيق والنفط والكهرباء في اليمن خلال عامي 1995، 1996م وفقاً لتقديرات البنك الدولي. (بمليارات الريالات)

بيــــــــان	1995م (فعلي)	1996م (تقديري)
القمح والدقيق	10,1	34
النفط	2,5	19,3
الكهرباء	1,8	4,1
إجمالي الدعم	**14,4**	**57,4**
إجمالي قيمة الناتج المحلي الإجمالي	**434,7**	**633,7**
نسبة الدعم إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (٪)	**3,31**	**9,06**

المصدر: البنك الدولي، قسم عمليات البلدان، تقرير حول مراجعة الإنفاق العام في اليمن، مرجع سابق، ص ص: 27-28.

(1) مطهر عبد الله السعيدي،« الآثار الاقتصادية والاجتماعية للدعم واتجاهات معالجتها»، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني الأول المنعقد بصنعاء خلال الفترة 2-4 مايو 1995م، (صنعاء، كتاب صادر عن مجلة الثوابت، 1996م)، ص:226.

(2) البنك الدولي، قسم عمليات البلدان، تقرير حول مراجعة الإنفاق العام في اليمن، 27 نوفمبر 1996م، ص ص: 27-29.

كما أشارت دراسة البنك الدولي آنفة الذكر بأن دعم القمح والدقيق المستورد يؤثر سلباً على القمح المنتج محلياً، ويخفض من دخول مزارعي القمح، وأوضحت الدراسة بأن نظام دعم القمح والدقيق الذي كان معمولاً به خلال فترة ما قبل تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية كان غير فعال في مساعدة شرائح المجتمع الفقيرة، ونجم عنة العديد من السلبيات، حيث ترتب على استيراد القمح والدقيق من الخارج بسعر صرف خاص وبيعه في الداخل بأسعار منخفضة قيام بعض ذوى النفوس الضعيفة بتهريب جزء من كميات القمح والدقيق المدعوم إلى خارج البلاد، وبيعها بأسعار مرتفعة كما كان يتم بيع جزء من كميات القمح والدقيق المدعوم في السوق الموازية، وقد أدى هذا بدوره إلى أن نسبة كبيرة من هذا الدعم كان يستفيد منها المهربون والتجار، بينما فئة الفقراء المستهدفة أصلاً من هذا الدعم لم يكن يصلها إلا نسبة ضئيلة من هذا الدعم (1)، و الجدول التالي يوضح مقدار دعم القمح والدقيق، والشرائح الاجتماعية المستفيدة من هذا الدعم خلال عامي 1994،1996م

جدول رقم (46)

مقدار دعم القمح والدقيق والشرائح الاجتماعية المستفيدة من هذا الدعم في اليمن خلال عامي 1996،1994م

(المبالغ بملايين الدولارات)

الفئة الاجتماعية المستفيدة	1994م	1996م
المستهلكون	76	104
التجار	99	132
المهربون	58	79
إجمالي دعم القمح والدقيق	**233**	**315**

المصدر: البنك الدولي، قسم عمليات البلدان، تقرير حول مراجعة الإنفاق العام في اليمن، مرجع سابق، ص ص: 27-29.

يلاحظ من الجدول السابق أن إجمالي الدعم المخصص لسلعتي القمح والدقيق خلال عام 1994م قد بلغ 233 مليون دولار استفادت شريحتي التجار والمهربون من هذا الدعم حوالي 157 مليون دولار، أي ما يقارب 67٪ من إجمالي الدعم، بينما لم يتجاوز مبلغ الدعم الذي وصل إلى شريحة المستهلكين خلال العام نفسه 76 مليون أي ما نسبته 33٪ ونفس الشيء بالنسبة لعام 1996م، يتبين من التحليل السابق ان نسبة كبيرة من دعم القمح والدقيق كانت تذهب لصالح شريحتي التجار والمهربين في حين شريحة المستهلكين التي تشمل في الوقت نفسه

(1) World Bank, Republic of Yemen Dimensions of Economic Adjustment and Structural Reform, Op, Cit, p:4.

شرائح المجتمع الفقيرة كان نصيبها من هذا الدعم منخفض ليس هذا فحسب؛ فقد أشارت دراسة البنك إلى أن شريحة الفقراء لم تكن تحصل إلا على جزء يسير من الدعم الذي يصل إلى شريحة المستهدفين، وسبب ذلك يرجع إلى أن نظام الدعم الذي كان سائداً في اليمن لم يكن من النوع الموجه، أي أن الدعم لم يكن يقتصر على شريحة الفقراء، وكانت السلع المدعومة متاحة لكافة شرائح المجتمع بغض النظر عن مستوى دخولهم، وتوصلت الدراسة إلى أن كل 100 ريال مخصصه لدعم القمح والدقيق تستفيد منها الأسر الأكثر ثراءً بما يقارب 31 ريال بينما لا يتجاوز نصيب شريحة الأكثر فقراً 2,5 ريال، والشيء نفسه ينطبق على دعم المشتقات النفطية والكهرباء، وتطبيقاً لبرنامج الإصلاحات الاقتصادية الذي قامت الحكومة اليمنية بتنفيذه بالتنسيق والتعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين تم إلغاء معظم أشكال الدعم الذي كان سائداً خلال فترة ما قبل تطبيق برنامج الإصلاحات الاقتصادية، كما تم تحرير معظم أسعار السلع والخدمات، ومراعاة لظروف الشرائح الفقيرة باعتبارها المتضرر الأول من هذا الإجراء تم رفع الدعم تدريجياً على مراحل، ويمكن إيضاح أهم السلع والخدمات التي تم رفع الدعم عنها، وكذا السياسات والإجراءات التي تمت في هذا الصدد ولها علاقة بالقطاع الزراعي كما يلي: [1]

المرحلة الأولى مارس _ ديسمبر 1995م:

- إلغاء الدعم نهائياً على السلع التالية: الأرز، الحليب، السكر.
- زيادة أسعار المشتقات النفطية المدعومة كما يلي:
- البنزين بنسبة 100٪ من 6 ريال للتر الواحد إلى 12 ريال.
- المازوت بنسبة 73٪ من 1,73 ريال للتر إلى3 ريال.
- الغاز بنسبة 60٪ من 50ريال إلى 80 ريال للاسطوانة (عبوه 12,5 كجم).
- الكيروسين للطائرات تم رفع سعره إلى مستوى الأسعار الدولية بسعر صرف رسمي جديد (50 ريال للدولار).
- توحيد وتخفيض سعر صرف المعاملات الحكومية إلى 50 ريال للدولار، وللمواد المدعومة 24 ريال للدولار وقد ترتب على ذلك:
- تخفيض الدعم على سلعتي القمح والدقيق المستورد نظراً لأن سعر الصرف الذي كان يعتمده البنك المركزي لاستيراد مادتي القمح والدقيق قد تم تخفيضه من 12,01 ريال للدولار إلى 24 ريال للدولار.
- تخفيض الدعم على مستلزمات الإنتاج المستوردة بما فيها مستلزمات الإنتاج الزراعي نظراً لأن سعر الصرف الجمركي الذي كان يتم على ضوئه تقييم أسعار هذه الواردات

(1) احمد علي البشاري، مرجع سابق، ص ص: 304-317.

بهدف احتساب الضرائب والرسوم الجمركية عليها قد ارتفع من 18 ريالاً للدولار إلى 50 ريالاً للدولار، وهو ما يعني ارتفاع الضرائب والرسوم الجمركية، وبالتالي ارتفاع أسعارها.

المرحلة الثانية يناير 1996_ يونيو 1997م:

- تخفيض سعر الصرف الرسمي للعملة الوطنية من 50 ريالاً للدولار إلى 100 ريال للدولار، و تم استثناء مادتي القمح والدقيق من هذا السعر، وخصص لها سعر صرف خاص حدد بـ 30 ريالاً للدولار، بحيث يتولى البنك المركزي تمويل الواردات من هاتين المادتين بنفس سعر الصرف هذا، كما يتم احتساب الرسوم الجمركية عليها وفقاً لهذا السعر.
- زيادة (تعديل) أسعار المشتقات النفطية المدعومة كما يلي:
  - البنزين بنسبة 58٪ من 12 ريال للتر الواحد إلى 19 ريال.
  - الديزل بنسبة 100٪ [1] من3 ريال للتر الواحد إلى 6 ريال.
  - المازوت بنسبة 133 ٪ من3 ريال للتر الواحد إلى 7 ريال.
  - الكيروسين بنسبة 133 ٪ من 3 ريال للتر الواحد إلى 7 ريال.
  - الغاز بنسبة 20٪ من 100 ريال إلى 120 ريالاً للاسطوانة.
- زيادة سعر استهلاك الكهربا والمياه وفقاً لشرائح محددة بحيث تراعي الأفراد ذوي الدخل المحدود، وتفرق بين الاستهلاك للأغراض التجارية والأغراض المنزلية.

وبهدف التخفيف من الآثار السلبية التي قد تضر بالقطاع الزراعي من جراء هذه الإجراءات التي تم اتخاذها في هذه المرحلة اتخذت الحكومة اليمنية العديد من القرارات منها :-

- تخصيص ريال واحد من عائد الزيادة في سعر الديزل لصندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي دعماً للمزارعين والصيادين.
- اعتماد مبلغ 600 مليون ريال لتعزيز الإقراض الميسر عبر البنوك المتخصصة.
- تخصيص ما قيمته 41 مليار ريال لتنفيذ البرنامج الاستثماري لعام 1996م.

---

(1) خلال هذه المرحلة قامت الحكومة باتخاذ العديد من الإجراءات المتعلقة بتحرير الأسعار، ورفع الدعم، وقد شملت هذه الإجراءات زيادة أسعار الديزل بنسبة 200 ٪ (أي من 3 ريال إلى 9 ريال للتر الواحد)، غير أن هذه الإجراءات قوبلت باحتجاجات شعبية وحزبية واسعة، وخاصة الإجراء المتعلق برفع سعر الديزل لما لذلك من آثار سلبية على القطاع الزراعي فاضطرت الحكومة للتراجع عن قرارها المتعلق برفع سعر الديزل، وتم تعديل نسبة الزيادة في سعره ليصبح 100٪ بدلاً من 200 ٪.

- إعداد مشروع يتضمن تخصيص مساحات كافية من الأراضي القابلة للاستصلاح الزراعي وتوزيعها على أكبر عدد ممكن من المزارعين.
- تخصيص مبالغ مالية إضافية لإقامة حواجز مائية للحفاظ على المياه والتربة من الانجراف.

المرحلة الثالثة يوليو 1997_ مايو 1998م:

- زيادة (تعديل) أسعار مادتي القمح والدقيق المستورد كما يلي :
  - القمح بنسبة 15٪ من 670 ريال إلى 770 ريال للكيس.
  - الدقيق بنسبة 14٪ من 790 ريال إلى 900 ريال للكيس.
- زيادة (تعديل) أسعار المشتقات النفطية المدعومة كما يلي:
  - البنزين بنسبة 32٪ من 19 ريالاً للتر الواحد إلى 25 ريالاً.
  - الديزل بنسبة 67٪ من 6 ريالات للتر الواحد [1] إلى 10 ريالات.
  - المازوت بنسبة 57٪ من 7 ريالات للتر الواحد إلى 11 ريالاً.
  - الكيروسين (للاستخدام المنزلي) بنسبة 86٪ من 7 ريالات للتر الواحد إلى 13 ريالاً.

المرحلة الرابعة يونيو 1998- ديسمبر 1998م:

- زيادة (تعديل) أسعار القمح والدقيق المستورد كما يلي:
  - القمح بنسبة 30٪ من 770 ريالاً إلى 1000 ريال للكيس.
  - الدقيق بنسبة 28 ٪ من 900 ريال إلى 1150 ريالاً للكيس.
- زيادة (تعديل) أسعار المشتقات النفطية كما يلي:
  - البنزين بنسبة 40 ٪ من 25 ريالاً للتر الواحد إلى 35 ريالاً.
  - الديزل بنسبة 50 ٪ من 10 ريالات للتر إلى 15 ريالاً للتر [2].
  - الكيروسين بنسبة 15 ٪ من 13 ريالاً للتر الواحد إلى 15 ريالاً.
  - الغاز بنسبة 67 ٪ من 120 ريالاً إلى 200 ريال للاسطوانة الواحدة.
- زيادة سعر استهلاك الكهرباء بواقع ريال للوحدة.

المرحلة الخامسة يناير 1999م – يونيو 2001م:

- زيادة (تعديل) أسعار القمح والدقيق المستورد كما يلي: [3]

---

(1) الجمهورية اليمنية، شركة النفط اليمنية، النشرة الإحصائية لعام 1997م، ص:179.

(2) الجمهورية اليمنية، شركة النفط اليمنية، النشرة الإحصائية لعام 1998م، ص:166.

(3) عبد الرحمن صبري، « أثر رفع الدعم على المستهلك والمزارع في الجمهورية اليمنية »، مرجع سابق، ص: 122.

- القمح بنسبة 35٪ من 1000 ريال إلى 1350 ريالاً للكيس.
- الدقيق بنسبة 17 ٪ من 1150 ريالاً إلى 1350 ريالاً للكيس .

كما تم خلال عام 1999م رفع الدعم نهائياً عن مادتي القمح والدقيق.

- زيادة (تعديل) أسعار المشتقات النفطية كما يلي: [1]
- الكيروسين بنسبة 7٪ من15 ريالاً للتر إلى 16 ريالاً.
- المازوت بنسبة 18٪ من 11 ريال إلى 13 ريالاً.

المرحلة السادسة _ يوليو 2001م:

بناء على توصيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بضرورة استمرار الحكومة بتطبيق سياسة رفع الدعم على أسعار المشتقات النفطية [2]، قامت الحكومة خلال هذه المرحلة برفع سعر مادة الديزل بنسبة 13٪ من 15 ريالاً للتر إلى 17 ريالاً [3].

المرحلة السابعة يوليو 2005م: [4]

زيادة(تعديل) أسعار المشتقات النفطية كما يلي [5]:

- البنزين بنسبة 71٪ من 35 ريالاً للتر الواحد إلى 60 ريالاً.
- الديزل بنسبة 106٪ من 17 ريالاً للتر الواحد إلى 35 ريالاً.
- الغاز بنسبة 100٪ من 200 ريال إلى 400 ريال للاسطوانة.
- الكيروسين بنسبة 119٪ من 16 ريالاً للتر الواحد إلى 35 ريالاً للتر.

---

(1) الجمهورية اليمنية، شركة النفط اليمنية، النشرة الإحصائية لعام 2002م، ص:125.

(2) Country Report, November 2004,London ، P: 20.

(3) شركة النفط اليمنية، النشرة الإحصائية لعام 2002م، مرجع سابق، ص:125.

(4) كان من ضمن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة اليمنية في هذه المرحلة رفع سعر البنزين بنسبة 86 ٪ ، أي من 35 ريالاً للتر إلى 65 ريالاً، ورفع سعر الديزل بنسبة 165 ٪ أي من 17 ريالاً للتر إلى 45 ريالاً، وهو ما أدى إلى تصاعد الاحتجاجات الشعبية وأعمال الشغب في بعض المدن اليمنية نتيجة لرفع أسعار المشتقات النفطية، وحدثت العديد من المواجهات بين بعض مثيري الشغب وبعض أفراد الأمن، وأمام استمرار الضغوط الشعبية المطالبة بالتراجع عن قرار رفع أسعار المشتقات النفطية، لما لذلك من آثار سلبية على المستوى المعيشي للمواطن، وعلى القطاع الزراعي اضطرت الحكومة لإعادة النظر في قرارها المتعلق برفع سعر مادة البنزين والديزل، بحيث أصبحت نسبة زيادة رفع البترول 71 ٪ بدلا من 86 ٪ والديزل 106 ٪ بدلا من 165 ٪ .

(5) المصدر: www.almotamar.net

وبحسب قرار الحكومة الذي تم اتخاذه في هذه المرحلة فإن تلك الأسعار لا تزال تقل كثيراً عن أسعارها العالمية [1]، حيث لا يتجاوز سعر بيع الديزل للمستهلك 39٪ من سعره في السوق العالمي، والبنزين 69٪، والكيروسين 50٪، والغاز 52٪.

وبصدد التخفيف من الآثار الناجمة عن رفع أسعار المشتقات النفطية، وخاصة مادة الديزل على القطاع الزراعي اتخذت الحكومة اليمنية خلال هذه المرحلة العديد من القرارات أبرزها:

- القيام بتنفيذ برنامج وطني لإنشاء أكثر من 3000 كم من الطرق المسفلتة عبر برنامج الطرق الريفية، والتركيز في هذا الجانب على الطرق القصيرة و الرابطة بين مراكز الإنتاج والتسويق، بهدف مساعدة المزارعين في تخفيض تكاليف إنتاجهم ومستلزماتهم الإنتاجية لتخفيف العبء المتوقع من زيادة أسعار المشتقات النفطية، وكذلك تسهيل الوصول إلى مواقع الخدمات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة.
- دعم شبكات الري، وأسعار القطن، وقوارب الصيد التقليدي على النحو التالي:
  - دعم شبكات الري للمزارعين بسعر 50٪ من قيمتها.
  - زيادة أسعار القطن بسعر عشرين ريالاً للكيلو .
  - خفض أسعار قوارب الصيد التقليدي بنسبة 50٪ من قيمتها.
  - إعفاء فوائد القروض التي على صغار المزارعين.
- تعديل قانون التعرفة الجمركية بحيث تضمن التعديل زيادة عدد السلع المعفاة، وكذا تخفيض التعرفة الجمركية.
- بدء العمل بقانون ضريبة المبيعات، وإلغاء العمل بقانون ضرائب، الإنتاج، والاستهلاك، والخدمات.

آثار رفع دعم أسعار السلع والخدمات الأساسية على القطاع الزراعي:

مما لا شك فيه أن سياسة إلغاء الدعم الحكومي على السلع والخدمات الأساسية التي تم تطبيقها في إطار برنامج الإصلاحات الاقتصادية اعتباراً من مارس 1995م قد ترتب عليها العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية، كما كان لهذه السياسة تأثير على مختلف القطاعات الاقتصادية سواء كانت هذه القطاعات إنتاجية أو خدمية، غير أننا لن نتوسع في هذا الجانب، وسنحاول التطرق إلى هذا الموضوع بالقدر الذي يخدم دراستنا هذه من خلال الاقتصار على بيان آثار رفع الدعم على القطاع الزراعي، وفي هذا الصدد نرى أن سياسة رفع الدعم كان لها العديد من الآثار على القطاع الزراعي، وهذه الآثار يمكن أن نصنفها إلى آثار سلبية وآثار ايجابية على النحو التالي:

---

(1) المصدر: http www.almotamar.net/news/23210.htm

أولاً الآثار السلبية :

ترتب على رفع الدعم عن السلع والخدمات الأساسية العديد من الآثار السلبية على القطاع الزراعي من أبرزها :

أ. ارتفاع تكلفة الإنتاج الزراعي:

ترتب على رفع الدعم عن السلع والخدمات الأساسية ارتفاع أسعارها، وقد أدى هذا بدوره إلى ارتفاع أسعار عناصر الإنتاج الأخرى بما فيها عناصر الإنتاج الزراعي، وهو ما أدى في النهاية إلى ارتفاع التكلفة الإجمالية للإنتاج الزراعي، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

- ترتب على زيادة أسعار المشتقات النفطية وتخفيض الدعم عنها خاصة مادة الديزل ارتفاع تكلفة إنتاج المحاصيل الحقلية والبستانية بنسبة تتراوح مابين 10_ 15٪ [1]، وفي دراسة قام بإعدادها الاتحاد التعاوني الزراعي حول أثر قرار الحكومة الصادر في يوليو 2005م والقاضي برفع سعر الديزل بنسبة 106٪ (أي من 17 ريالاً للتر إلى 35 ريالاً) على القطاع الزراعي [2] أوضحت بأن من شأن هذا القرار ان يؤثر سلباً على القطاع الزراعي نظراً لما لأهمية هذه المادة في النشاط الزراعي، وقد توقعت الدراسة أن الخسائر التي سيتكبدها القطاع الزراعي جراء هذا القرار ستكون باهظة، واعتمدت في احتساب تلك الخسائر على مؤشرين اثنين هما تكاليف الري، وتكاليف الميكنة الزراعية، وفيما يخص تكاليف الري توقعت الدراسة بالاعتماد على عينة شملت 15 محصولاً زراعياً رئيسياً على مستوى الجمهورية أن تتجاوز الخسائر السنوية في تكاليف الري بسبب ارتفاع سعر مادة الديزل 53 مليار ريال يمني، أما فيما يخص تكاليف الميكنة الزراعية فقد توقعت الدراسة بالاعتماد على عينة شملت 16 محصولاً زراعياً رئيسياً على مستوى الجمهورية بأن تتجاوز الخسائر السنوية في تكاليف الميكنة الزراعية 5 مليار ريال يمني، وقد أوضحت الدراسة بأن هذه الخسائر اقتصرت على مؤشري تكاليف الري وتكاليف الميكنة الزراعية، ولم تتضمن احتساب الخسائر الأخرى المتوقعة من ارتفاع تكلفة عناصر الإنتاج الأخرى، مثل العمالة، النقل، الأسمدة، البذور، المبيدات، الشتلات بسبب عدم توفر بيانات عنها، وفيما يخص الآثار السلبية الناجمة عن رفع سعر المشتقات النفطية على المزارع التعاونية لإنتاج الألبان على سبيل المثال لا الحصر، أوضحت الدراسة بأن إجمالي قيمة ما تستهلكه المزرعة الواحدة من مشتقات

(1) عبد الرحمن صبري، « اثر رفع الدعم على المستهلك والمزارع في الجمهورية اليمنية»، مرجع سابق، ص: 119.

(2) الجمهورية اليمنية، الاتحاد التعاوني الزراعي، تقرير غير منشور حول الآثار المترتبة عن رفع سعر مادة الديزل على القطاع الزراعي، (صنعاء، يوليو 1995م)، ص ص:5،3-7.

نفطية قبل رفع أسعارها تقدر بحوالي 5760000 ريال، ومن المتوقع أن ترتفع قيمة هذه المشتقات بعد رفع أسعارها إلى 11808000 ريال، وأوضحت الدراسة أن من المتوقع أن ترتفع إجمالي تكاليف التشغيل السنوية للمزرعة الواحدة بعد رفع سعر المشتقات النفطية إلى أكثر من الضعف وأن تصل الخسائر التي ستتكبدها كل مزرعة على المدى القصير المقدر بثلاث سنوات قادمة إلى أكثر من 98 مليون ريال، أما فيما يخص أثر رفع أسعار المشتقات النفطية على قطاع الدواجن، توقعت الدراسة انفة الذكر أن ترتفع أجور نقل الأعلاف من الميناء إلى المخازن بواقع 1000 ريال للطن الواحد، وفيما يتعلق بتكاليف نقل تصدير المنتجات الزراعية أشارت الدراسة بأن من المتوقع أن ترتفع أجور وسائل النقل المبرد إلى المناطق الحدودية من 55 ألف ريال إلى65 ألف ريال.

- إن رفع الدعم على مستلزمات الإنتاج من خلال رفع سعر الصرف الجمركي ليتساوى مع سعر الصرف في السوق الموازية أدى إلى ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج المستوردة [1] بما فيها مستلزمات الإنتاج الزراعي مثل الأسمدة، البذور، المخصبات، وهذا بدوره أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الزراعية المنتجة محلياً التي تعتمد على المواد الأولية المستوردة.
- ترتب على ارتفاع أسعار السلع والخدمات الأساسية نتيجة رفع الدعم قيام العديد من العمال في مختلف القطاعات بما فيها العاملين في القطاع الزراعي بالمطالبة في رفع أجورهم [2]، وذلك حتى يتمكنوا من مواجهه متطلباتهم المعيشية الضرورية أي أن رفع الدعم قد أسهم في ارتفاع أجور العمالة الزراعية.
- ترتب على رفع الدعم عن المشتقات النفطية ارتفاع أسعارها، وبالتالي ارتفاع تكاليف النقل اللازمة لإنتاج وتسويق وبيع المحاصيل الزراعية، وهذا بدوره أسهم في زيادة التكلفة الإجمالية للإنتاج [3] ويكفي في هذا الصدد أن نشير على سبيل المثال لا الحصر [4] ان إجراءات رفع الدعم عن المشتقات النفطية التي تم اتخاذها خلال شهر يوليو

---

(1) سيف العسلي،« الآثار الاقتصادية والاجتماعية لرفع الدعم »، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني الأول المنعقد بصنعاء خلال الفترة 2-4 مايو 1995م، (صنعاء، كتاب صادر عن مجلة الثوابت، 1996م)، ص: 265.

(2) المرجع نفسه ص: 268.

(3) عبد الرحمن صبري، « اثر رفع الدعم على المستهلك والمزارع في الجمهورية اليمنية»، مرجع سابق: 119.

(4) الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، النشرة الفصلية للمستجدات الاقتصادية، عدد 11، سبتمبر 2006م،ص ص:23-24.

2005م؛ قد أسهمت في رفع معدل التضخم للغذاء والمشروبات من 5,9 ٪ في شهر يونيو إلى 36,6 ٪ في شهر سبتمبر خلال العام نفسه، كما ارتفع معدل التضخم في قطاع النقل من 1 ٪ إلى 31,6 ٪ خلال الفترة نفسها .

- بالرغم من أن إلغاء الدعم على السلع الأساسية المتمثلة بمادتي القمح والدقيق قد أسهم في ترشيد استهلاك هذه السلع، والتخلص من بعض الظواهر السلبية التي نجمت بسبب الدعم، والتي كان من ضمنها احتكار هذه السلع من قبل البعض، والمضاربة في أسعارها وتهريبها إلى الخارج، وكذا استخدام مادة القمح كعلف للحيوانات والدجاج، غير أن رفع الدعم عن مادة القمح قد أدى إلى رفع أسعاره، وبالتالي أسهم في رفع أسعار اللحوم والدواجن [1]، وخاصة أسعار الدجاج نظراً لأن أعلاف الدواجن تمثل نسبة كبيرة من عناصر تكلفة إنتاج الدواجن تصل إلى ما يقارب 60٪ من تكلفة الإنتاج الإجمالية [2].

وهكذا يتبين من خلال ما سبق أن رفع الدعم قد أسهم في ارتفاع عناصر الإنتاج الزراعي، وقد انعكس هذا بدوره إلى ارتفاع التكلفة الإجمالية للإنتاج الزراعي.

ب) انخفاض دخول المزارعين المحليين:

كما سبق وأشرنا إلى أن رفع الدعم قد أسهم في ارتفاع تكلفة الإنتاج الزراعي مما صعب على بعض المزارعين وخاصة المزارعين الصغار إضافة هذه التكاليف الإضافية على أسعار المستهلك بسبب المنافسة، وقد أدى ذلك إلى تدهور دخول العديد من المزارعين، وتحولهم إلى فقراء، وتشير الإحصائيات إلى أن نسبة الفقر في الريف قد ارتفعت من 19٪ عام 1992م إلى 35٪ عام 1999م [3]، أي بعد مضي ما يقارب من أربع سنوات على تنفيذ برنامج الإصلاحات والبدء في تطبيق سياسة رفع الدعم.

جـ) انخفاض المستوى المعيشي للمزارع:

نظراً لأن نسبة كبيرة من سكان اليمن تمارس النشاط الزراعي حيث تتجاوز نسبة القوى العاملة في الزراعة 50٪، فإن نسبة كبيرة من المزارعين قد تضررت من جراء رفع الدعم عن السلع والخدمات الأساسية، باعتبار هذه الفئة مستهلكة ومستفيدة من هذه السلع والخدمات أكثر مما هي منتجه لها، حيث ترتب على رفع الدعم عن هذه السلع والخدمات، وخاصة سلع الغذاء ارتفاع أسعارها، وهذا بدوره أسهم في تقليص معدلات الاستهلاك من تلك السلع لدى

---

(1) سيف العسلي، مرجع سابق، ص: 268.

(2) عبد الرحمن صبري، « اثر رفع الدعم على المستهلك والمزارع في الجمهورية اليمنية »، مرجع سابق، ص: 109.

(3) المرجع نفسه، ص: 99.

معظم المستهلكين _ بما فيهم المزارعين _، وقد أسهم ذلك بدوره في انخفاض كمية الغذاء التي يحصل عليها معظم أفراد المجتمع _ بما فيهم المزارعين _، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (47)

متوسط نصيب الفرد شهرياً من أهم السلع الغذائية في اليمن خلال عامي 1992، 1998م.

السلعة	وحدة القياس	1992م	1998م	مقدار التغير	نسبة التغير(٪)
القمح	كجم	9,43	8,63	،8-	8,5-
الدقيق	كجم	6,9	5,81	1,09-	15,8-
الشعير	كجم	،39	،38	،01-	2,6-
ذرة شامية	كجم	،62	،55	،07-	11,3-
ذرة رفيعة	كجم	،97	1,23	،26	26,8
دخن	كجم	،47	،38	،09-	19,1-
حبوب أخرى	كجم	،18	،46	،28	155,6
أرز	كجم	5,11	1,85	3,26-	63,8-
خبز جاهز (مشترى)	عدد/ حبة	14,22	5,45	8,77-	61,7-
أ سماك	كجم	،91	،46	45-	49,5-
لحوم	كجم	10,98	9,92	1,06-	9,7-
بيض	عدد/ حبة	4,95	2,87	2,08-	42-
خضروات	كجم	5,15	2,52	2,63-	51,1-

المصدر: المرجع نفسه، ص: 108، 117.

يتبين من الجدول السابق أن متوسط نصيب الفرد الشهري من معظم سلع الغذاء قد انخفض خلال عام 1998م مقارنة بعام 1992م، حيث بلغ معدل انخفاض استهلاك الفرد من القمح حوالي 8,5٪، والدقيق 15,8٪، والشعير 2,6٪، والذرة الشامية 11,3٪، والدخن 19,1٪، والأرز 63,8٪، والخبز الجاهز 61,7٪، والأسماك 49,5٪، واللحوم 9,7٪، والبيض 42 ٪، والخضروات 51,1 ٪.

ونشير هنا إلى أن رفع الدعم قد أسهم في انخفاض نصيب الفرد من الغذاء بسبب ارتفاع أسعار سلع الغذاء من جهة، وارتفاع أسعار السلع والخدمات الأخرى من جهة أخرى [(1)]، نظراً لأن رفع الدعم لم يقتصر على سلع الغذاء، وإنما شمل أيضاً سلعاً وخدمات أخرى، حيث اضطر العديد من الإفراد نتيجة لذلك إلى اقتطاع جزء من الدخل الذي كانوا ينفقونه على سلع الغذاء لمواجهة احتياجاتهم من السلع والخدمات الأخرى التي ارتفعت أسعارها أيضاً بسبب رفع الدعم كنفقات الكهرباء، والمياه، والمشتقات النفطية، ونفقات النقل، ومن خلال ما سبق وكما يتضح من الجدول السابق فإن رفع الدعم قد أسهم في انخفاض كمية الغذاء الذي يحصل عليه معظم الأفراد، ونظراً لأن شريحة كبيرة من أفراد المجتمع اليمني يعملون في النشاط الزراعي، فإن رفع الدعم قد أسهم في انخفاض المستوى المعيشي، وفي سوء التغذية لدى العديد من المزارعين، ومن شان سوء التغذية هذا أن يؤدي إلى انخفاض إنتاجيه العامل الزراعي.

د) تدمير موارد القطاع الزراعي:

أدى رفع الدعم عن المشتقات النفطية و رفع أسعارها – وخاصة الغاز والكيروسين – إلى عودة بعض الأسر الفقيرة، وخاصة في الريف إلى استخدام الحطب لأغراض الطهي ونحوه [(2)]، وقد كان لذلك آثار سلبية _ وإن كانت محدودة _ على موارد القطاع الزراعي، وخاصة قطاع الغابات والغطاء النباتي [(3)].

---

(1) المرجع نفسه، ص ص: 113-116.

(2) تشير بعض الدراسات إلى ان ما يقارب من 65 ٪ من سكان الريف في اليمن يستعملون وقود الحطب وفحمه، في مختلف المناشط البشرية .

المصدر: محمد حزام العماري، « تطور ظاهرة التصحر في اليمن ومخاطرها على استعمالات الأراضي الزراعية »، شؤون العصر، المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، صنعاء، عدد 24، يناير- مارس 2007م، ص: 51.

(3) عبد الرحمن صبري، « اثر رفع الدعم على المستهلك والمزارع في الجمهورية اليمنية »، مرجع سابق، ص: 115.

ثانياً الآثار الايجابية:

يمكن بيان أبرز الآثار الايجابية الناجمة عن رفع دعم أسعار السلع والخدمات الأساسية على القطاع الزراعي فيما يلي:

أ) زيادة الإنتاج المحلي لمادة القمح:

ترتب على تطبيق سياسة دعم مادتي القمح والدقيق المستورد من الخارج انخفاض الإنتاج المحلي لمادة القمح بسبب منافسة القمح والدقيق الخارجي المستورد، الذي تفوق على القمح والدقيق المحلي سواء من حيث السعر، أو من حيث الجودة، وقد أدى ذلك إلى تحول بعض المزارعين من زراعة القمح المحلي إلى زراعة محاصيل أخرى أكثر ربحية كزراعة القات، كما أن هذه السياسة أسهمت في إحداث تحول في نمط استهلاك الأفراد، وخاصة في المناطق الريفية، حيث تحول العديد من الأفراد من استهلاك الذرة المنتجة محلياً إلى استهلاك القمح المستورد كون سعره منخفضاً [1]، أي أن سياسة دعم مادتي القمح والدقيق لم تسهم فقط في انخفاض الإنتاج المحلي لمادة القمح؛ بل أسهمت أيضاً في انخفاض الإنتاج المحلي للذرة، وبالتالي فإن من المتوقع أن يؤدي رفع الدعم عن مادتي القمح والدقيق إلى ارتفاع أسعارها في الأسواق المحلية، وهذا بدوره سيحفز المزارعين وخاصة مزارعي القمح على زيادة إنتاج القمح المحلي، غير أن هذا الهدف يمكن أن يتحقق على المدى البعيد، وخاصة إذا ما علمنا أن الغا الدعم نهائياً على مادتي القمح والدقيق تم في عام 1999م، أما على المدى القريب فإن الدلائل تشير إلى أن مساحة وإنتاج القمح في اليمن قد تدهورت خلال فترة تطبيق برنامج الإصلاحات الاقتصادية ورفع الدعم، حيث انخفضت مساحة الأراضي المزروعة بالقمح من 87334 هكتاراً عام 2000م إلى 86010 هكتاراً عام 2005م، كما تراجعت كمية الإنتاج المحلي من هذا المحصول من 141884 طناً إلى 112963 طناً خلال الفترة نفسها [2].

ب) تحسين الجودة التنافسية للمنتجات الزراعية المحلية:

بالرغم من الآثار الايجابية التي تحققت من جراء سياسة دعم مدخلات الإنتاج الزراعي غير أن هذه السياسة قد ولدت لدى العديد من المنتجين المحليين نوعاً من الأتكالية، وعدم الاهتمام بتحسين جودة منتجاتهم، أو التفكير بإيجاد منتجات محلية تحل محل المنتجات الأجنبية

---

(1) عبد الكريم عامر،« العولمة واتجاهات الإصلاح الاقتصادي في اليمن»، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني الثاني المنعقد بصنعاء خلال الفترة 18- 20 ابريل 1998م،(صنعاء، كتاب صادر عن مجلة الثوابت، يناير 1999م)، ص: 390.

(2) الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة، الإدارة العامة للإحصاء الزراعي، كتاب الإحصاء الزراعي، أعداد متفرقة، للأعوام 2003، 2005م.

المستوردة [1]، لذلك فإن من المتوقع أن يترتب على إلغاء دعم مدخلات الإنتاج الزراعي ارتفاع درجة منافسة المنتجات الأجنبية المستوردة للمنتجات المحلية، وهذا من شأنه أن يحفز المنتجين الزراعيين المحليين على تحسين الجودة التنافسية لمنتجاتهم لتتمكن من منافسة المنتجات الأجنبية.

جـ) ظهور وتوسع بعض الأنشطة الزراعية في الحضر:

أدى رفع الدعم عن السلع والخدمات الأساسية إلى انخفاض المستوى المعيشي للأفراد، وارتفاع عدد الفقراء في الريف والحضر، وقد كان من الايجابيات الناجمة عن رفع الدعم توسع وظهور بعض الأنشطة الزراعية في المدن اليمنية بعد أن كانت مثل هذه الأنشطة محصورة على الأرياف، وموجودة على نطاق ضيق في بعض المدن، حيث اتجه العديد من سكان الحضر ذوي الدخل المحدود إلى العمل في بعض الأنشطة الزراعية، وخاصة تلك المتعلقة بالإنتاج الغذائي مثل تربية الماعز، والأغنام، والدواجن، وزراعة بعض الخضروات والفواكه، وعادة ما يتم الإنتاج لغرض الاكتفاء الذاتي، وقد وصل على سبيل المثال عام 1999م معدل الاكتفاء الذاتي لدى بعض الأسر الفقيرة من هذه المنتجات في مدينه صنعاء حوالي 41٪، وفي مدينه عدن حوالي 21٪ [2]، ونرى أن ظهور وتوسع مثل هذه الأنشطة في الحضر ظاهرة ايجابية تستحق التشجيع، كونها ستسهم في التخفيف من حدة العجز الغذائي الذي تعاني منه اليمن، كما أنها ستعمل على تحسين المستوى المعيشي للعديد من الأسر الفقيرة.

د) ترشيد استخدام بعض مدخلات الإنتاج الزراعي :

بسبب ضعف وغياب الرقابة الحكومية على استخدام مدخلات الإنتاج الزراعي المدعومة تم استخدام العديد من هذه المدخلات في غير الأغراض المخصصة لها، على سبيل المثال قام العديد من المزارعين باستخدام المبيدات المدعومة في زراعة القات [3] بدلاً من استخدامها في زراعة المحاصيل الغذائية، ونرى أن ذلك قد اثر سلباً على زراعة المحاصيل الزراعية الأخرى،كون استخدام هذه المبيدات في زراعة القات قد تم على حساب إنتاج هذه المحاصيل، علاوة على أن استخدام تلك المبيدات قد تم بطريقة عشوائية أضرت بصحة الفرد والمجتمع، وبالتالي فأن من المتوقع أن يترتب على رفع الدعم عن هذه المدخلات؛ ترشيد استخدامها –

---

(1) عبد الرحمن صبري، « اثر رفع الدعم في توسيع دائرة الفقر في الجمهورية اليمنية »، المجلة اليمنية للبحوث الزراعية، كلية ناصر للعلوم الزراعية، جامعة عدن، عدد 16، ديسمبر 2002م، ص: 116.

(2) المرجع نفسه، ص: 130.

(3) عبد الرحمن صبري،« أثر رفع الدعم على المستهلك والمزارع في الجمهورية اليمنية »، مرجع سابق، ص: 109.

وخاصة من قبل صغار المزارعين – غير إننا في الوقت ذاته نرى ان من المتوقع أن تسهم سياسة الخصخصة – التي يتم تطبيقها في إطار برنامج الإصلاحات الاقتصادية –؛ من التوسع في استخدام المدخلات الزراعية – وخاصة من قبل كبار المزارعين – على أسس غير سليمة قد تؤدي إلى الإضرار بالزراعة والبيئة.

1- 2 سياسة خفض الإنفاق العام:

كما سبق وأشرنا إلى ان من ضمن الإجراءات المالية الانكماشية التي تتضمنها برامج الإصلاحات الاقتصادية، وتهدف إلى تخفيض عجز الموازنة العامة في الدول المعنية – التي تتبنى تطبيق مثل هذه البرامج –، إجراءات تتعلق بخفض الإنفاق العام سواء من خلال إجراء تخفيض في حجم النفقات العامة ذات الطابع الاجتماعي، أو من خلال ابتعاد الدولة عن الاستثمار في المجالات التي يمكن أن يقوم بها القطاع الخاص، أو غير ذلك من الإجراءات التي من شأنها أن تسهم في تخفيض عجز الموازنة العامة، وفي اليمن وفي إطار برنامج الإصلاحات الاقتصادية وما تضمنه من سياسات مالية ونقدية انكماشية، تم تقليص حجم النفقات العامة المخصصة لتنمية العديد من الخدمات والأنشطة الاجتماعية والاقتصادية وتطويرها بما في ذلك النشاط الزراعي، والجدول التالي يوضح حجم المخصصات المالية المرصودة في الموازنة للقطاع الزراعي، وبعض القطاعات الأخرى خلال فترة ما قبل تنفيذ البرنامج وفترة تنفيذه:

جدول رقم (48)

حجم المخصصات المالية المرصودة للقطاع الزراعي وقطاعي التعليم والصحة في اليمن خلال الفترة 1992-1994م فترة ما قبل تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية، والفترة 2003-2005م فترة تنفيذ البرنامج.

(نسبة مؤية من إجمالي نفقات الموازنة العامة ٪)

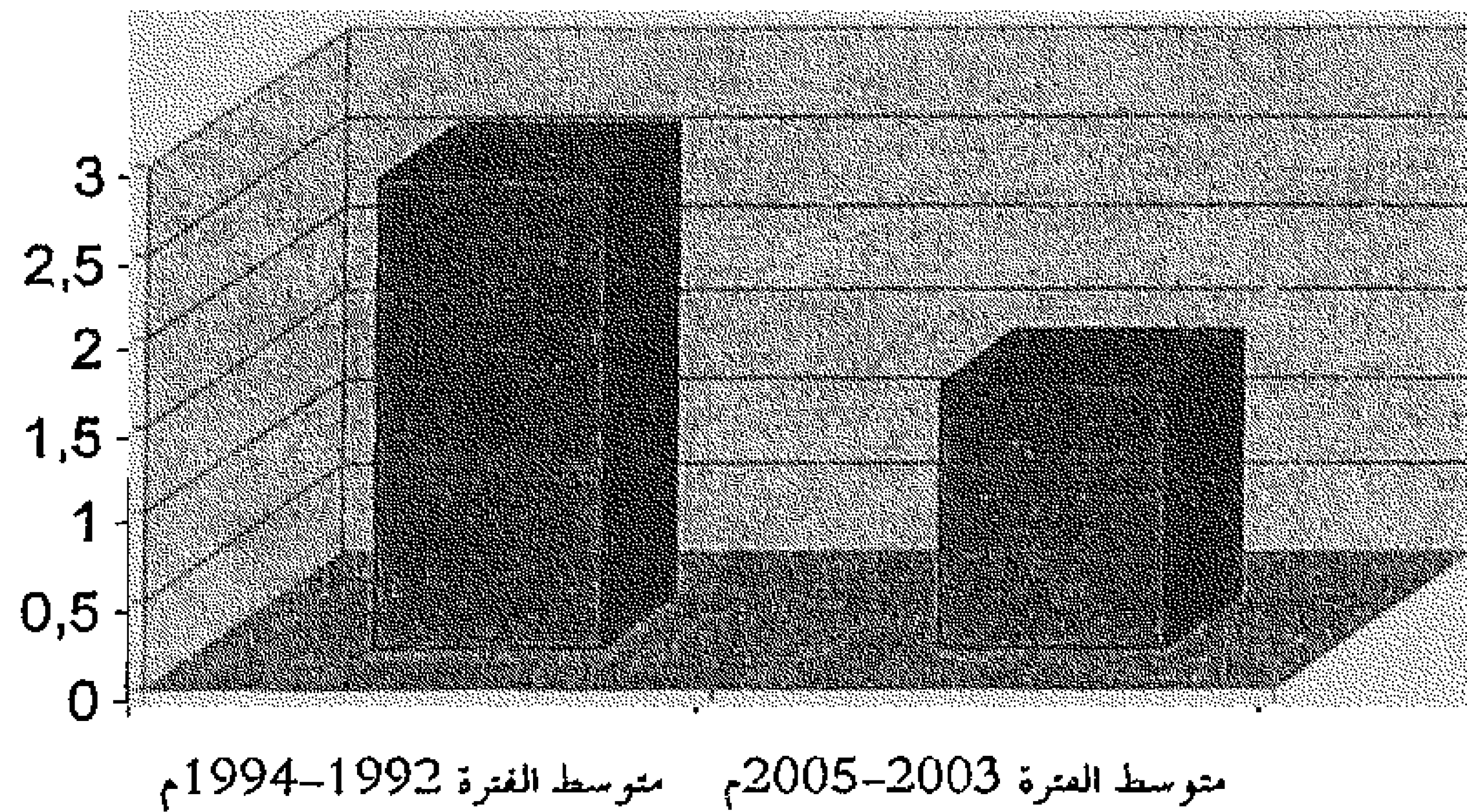
القطاع	فترة ما قبل تنفيذ البرنامج			فترة تنفيذ البرنامج		
	1992م	1993م	1994م	2003م	2004م	2005م
الزراعة	2,7	3	2,3	1,2	1,4	1,8
الصحة	4	4,5	3,5	4,8	5,2	3,8
التعليم	18,9	19,6	19,2	17,3	16,6	14,9

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي، أعداد متفرقة، للأعوام 1992،1996،2003م
- الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي، أعداد متفرقة، للأعوام 2005،2004م.

بتحليل بيانات الجدول السابق يتبين مدى ضآلة وانخفاض حجم المخصصات المالية المرصودة للقطاع الزراعي في نفقات الموازنة مقارنة بقطاعي الصحة والتعليم، على سبيل المثال لا تتجاوز نسبة المبالغ المرصودة للزراعة خلال عام 1994م 2,3 ٪ من الإجمالي الكلي لنفقات الموازنة العامة، وهذه النسبة لا تتجاوز 12 ٪، 66 ٪ من حجم المخصصات المالية المرصودة لقطاعي التعليم و الصحة على التوالي خلال العام نفسه، ونرى أن حجم المخصصات المالية المرصودة في الموازنة للقطاع الزراعي سواء خلال فترة ما قبل تنفيذ البرنامج أو فترة تنفيذ البرنامج تعتبر ضئيلة جداً، ولا تتناسب مع الأهمية التي يحتلها هذا القطاع في الاقتصاد اليمني؛ ليس لأنه مصدر لتوفير العديد من سلع الغذاء، ويساهم بنسبة كبيرة في توليد الناتج المحلي فحسب، بل لأن نسبة كبيرة من السكان في اليمن – كما سبق وأشرنا – تعتمد في معيشتها على النشاط الزراعي، كما يلاحظ من الجدول السابق انخفاض حجم المخصصات المالية المرصودة لكافة القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2003-2005م، (فترة تنفيذ البرنامج) نتيجة للسياسات المالية الانكماشية التي تم تطبيقها في إطار البرنامج، حيث انخفض حجم المخصصات المالية المرصودة للقطاع الزراعي – المتدنية أصلاً- من 2,7 ٪ من إجمالي نفقات الموازنة في المتوسط خلال الفترة 1992-1994م، (فترة ما قبل تنفيذ البرنامج) إلى 1,5 ٪في المتوسط خلال الفترة 2003-2005م (فترة تنفيذ البرنامج)، ونرى أن تقليص حجم الإنفاق العام – بشقيه الجاري والاستثماري – المخصص للقطاع الزراعي كان له آثار سلبية على نمو هذا القطاع وتطوره، كما أن تدني الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية نتيجة تطبيق السياسات المالية والنقدية الانكماشية من شأنه أن ينعكس سلباً على أداء العديد من القطاعات الاقتصادية بما في ذلك القطاع الزراعي، على سبيل المثال يلاحظ من الجدول السابق تدهور حجم الإنفاق الحكومي على خدمات التعليم والصحة خلال فترة تنفيذ البرنامج، وهذا من شأنه أن يؤثر على المستوى الصحي والتعليمي للسكان بما في ذلك السكان الزراعيين، وهذه كلها عوامل تؤثر سلباً على مستوى الإنتاجية بما في ذلك الإنتاجية الزراعية .

شكل رقم (2) متوسط حجم المخصصات المالية المرصودة للقطاع الزراعي للفترة 1992-1994م، 2003-2005م (نسبة مئوية من اجمالي نفقات الموازنة العامة)



المصدر : من اعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الجدول رقم (48)

1- 3 سياسة تحرير أسعار الفائدة:

تعتبر سياسة تحرير أسعار الفائدة المدينة والدائنة من أهم السياسات النقدية لبرامج الإصلاحات الاقتصادية التي يتبناها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وفي اليمن وفي إطار برنامج الإصلاحات الاقتصادية قامت الحكومة ممثلة بالبنك المركزي اليمني باتخاذ العديد من الإجراءات المتعلقة بتحرير أسعار الفائدة، حيث صدر قرار محافظ البنك المركزي رقم (7) وتاريخ 13/ 7/ 1995م والذي تم بموجبه رفع أسعار الفائدة على الودائع في البنوك التجارية، وتحرير أسعار الفائدة على السلفيات التي تقدمها هذه البنوك، وقد ترتب على هذا القرار ارتفاع أسعار الفائدة السنوية على الودائع من 15 ٪ عام 1994م إلى 22 ٪ عام 1995م، والسلفيات من 17 ٪ إلى مابين 25-30 ٪ خلال الفترة نفسها، وبالرغم من أن أسعار الفائدة على الودائع والسلفيات قد بدأت بالتراجع منذ منتصف عام 1997م لتستقر خلال الفترة 2003-2005م عند مستوى 13 ٪ للودائع، ومابين 15-21 ٪ للسلفيات [1]، إلا أنها مع ذلك تظل مرتفعة، وخاصة في ظل انخفاض معدلات التضخم، ونرى أن تطبيق سياسة تحرير أسعار الفائدة وما ترتب عليها من ارتفاع أسعار الفائدة على القروض – بما في ذلك القروض اللازمة لتمويل الأنشطة الزراعية – قد أدى إلى عزوف العديد من المزارعين والمستثمرين عن الاقتراض بسبب ارتفاع أسعار الفائدة، حيث تشير الإحصائيات إلى أن إجمالي قيمة الطلب على القروض الزراعية من البنوك التجارية قد انخفض من 465,7 مليون ريال في المتوسط خلال الفترة

(1) الجمهورية اليمنية، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، التطورات النقدية والمصرفية، ابريل 2006م، ص:21.

1992-1994م – أي قبل تطبيق سياسة تحرير أسعار الفائدة – إلى 314,8 مليون ريال [1] في المتوسط خلال الفترة 1995-1997م – أي بعد تطبيق سياسة تحرير أسعار الفائدة –، ونشير الى أنه بالرغم من قيام الدولة بتقديم خدمات القروض للمزارعين بأسعار فائدة منخفضة من خلال بنك التسليف الزراعي، وصندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي إلا ان حجم الائتمان الزراعي المقدم من هذه الجهات لا يزال ضئيلا ولا يغطي الاحتياجات الفعلية للمزارعين، كما ان أسعار الفائدة على القروض التي تقدمها هذه الجهات – بالرغم من انخفاضها مقارنة بأسعار الفائدة السائدة في البنوك التجارية – لا تزال مرتفعة بالنسبة لمعظم المزارعين، وخاصة إذا ما علمنا أن نسبة كبيرة من شريحة المزارعين في اليمن تعتبر من الفئات الفقيرة، بسبب انخفاض وضآلة الدخل المتأتي من النشاط الزراعي مقارنة ببقية الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

1- 4 سياسة أذون الخزانة:

من ضمن السياسات التي تم تطبيقها في إطار برنامج الإصلاحات الاقتصادية سياسة أذون الخزانة، وقد بدأت الحكومة اليمنية ممثلة بالبنك المركزي اليمني في استخدام هذه السياسة أواخر عام 1995م، حيث تم في شهر ديسمبر من العام نفسه، إصدار أول دفعة من أذون الخزانة، وقد هدفت الحكومة من ورا إصدار هذه الأذون تمويل عجز الموازنة العامة من مصادر حقيقية بدلاً من الإصدار النقدي، وامتصاص فائض السيولة كوسيلة نقدية للحد من التضخم والسيطرة عليه، وبالرغم من أن سياسة أذون الخزانة قد تمكنت من تحقيق بعض أهدافها _ خاصة خلال المراحل الأولى لتنفيذها _ إلا انها مع ذلك أفرزت العديد من الآثار السلبية التي أضرت بالنشاط الاستثماري في اليمن، وخاصة الاستثمار في الأنشطة الإنتاجية كالنشاط الزراعي والصناعي، ومن أبرز هذه الآثار:

أ) ارتفاع أسعار الفائدة على القروض:

قامت الحكومة بإصدار أذون خزانة بأسعار فائدة مرتفعة، وقد أسهم ذلك بدوره في ارتفاع أسعار الفائدة على القروض التي تقدمها البنوك التجارية [2]، بما في ذلك القروض المقدمة لتمويل الأنشطة الزراعية، وهذا بدوره قلل من فرص الاستثمار في هذه الأنشطة، كما أن العديد من المشاريع الاستثمارية القائمة، وخاصة تلك المشاريع التي تحتاج إلى تمويلات كبيرة قد تعثرت بسبب ارتفاع تكلفة التمويل .

(1) عبد الحميد سيف احمد الكمالي، مرجع سابق، ص:87.

(2) نزار عبد الله باصهيب،« الآثار الاقتصادية لأذون الخزانة» ، دراسات اقتصادية، المؤتمر الشعبي العام، صنعاء، عدد 10، يناير- مارس 2004م، ص:96.

ب) انخفاض حجم الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية:

أسهمت سياسة أذون الخزانة في تحويل نمط الاستثمار من استثمار إنتاجي إلى استثمار مالي غير إنتاجي، حيث ترتب علي تطبيق هذه السياسة جذب العديد من المستثمرين للاستثمار في بيع وشراء هذه الأذون بدلاً من الاستثمار في الأنشطة الإنتاجية كالنشاط الزراعي والصناعي، كون الاستثمار في بيع وشرا هذه الأذون – من وجهة نظر هؤلاء المستثمرين – هو الأكثر ضماناً والأكثر ربحية مقارنة بالأنشطة الاستثمارية الأخرى، ولم يقتصر الأمر على ذلك؛ بل إن سياسة أذون الخزانة أسهمت في تحول نسبة كبيرة من أموال العديد من المؤسسات المالية والمصرفية في اليمن (البنوك، صناديق التقاعد،) لاستثمارها في بيع وشراء هذه الأذون بدلاً من قيام هذه المؤسسات بدورها الحقيقي المتمثل أصلاً في تمويل المشاريع التنموية والاستثمارية، وإحداث تنمية اقتصادية حقيقية في البلاد، ليس هذا فحسب؛ بل إن نسبة كبيرة من أذون الخزانة يتم شراؤها من قبل هذه المؤسسات، بينما لا تمثل الأذون المشتراة من قبل القطاع الخاص والجمهور – الذين هم المستهدفين أصلاً من تطبيق هذه السياسة – إلا نسبة ضئيلة جداً، حيث تشير الإحصائيات أن إجمالي القيمة الاسمية لأذون الخزانة في 30/ 6/ 2005م بلغ 316,4 مليار ريال، وأن حوالي 96,7 ٪ من قيمة هذه الأذون تم شراؤها من قبل هيئات ومؤسسات مالية ومصرفية، بينما لا تتجاوز قيمة الأذون المشتراة من قبل القطاع الخاص والجمهور 3,3 ٪، ونشير أنه بالرغم من المبالغ المالية الضخمة التي تجمعت للحكومة من جراء إصدار هذه الأذون إلا أن نسبة كبيرة من تلك المبالغ لم تستغل بطريقة مناسبة تخدم التنمية، ومعظم المبالغ تم إنفاقها في الجوانب الاستهلاكية (1)، وهكذا ومن خلال ما سبق يتبين أن سياسة أذون الخزانة كان لها آثار سلبية على الاستثمار الإنتاجي في اليمن، حيث ترتب على ارتفاع أسعار الفائدة على القروض ومزاحمة الحكومة للقطاع الخاص في استقطاب المدخرات الخاصة والأموال المصرفية – من خلال آلية أذون الخزانة – تحول نسبة كبيرة من السيولة النقدية التي لدى المؤسسات المصرفية والأفراد إلى خزينة الدولة، وحرم منها القطاع الخاص، وقد أدى هذا بدوره الى انخفاض حجم الاستثمار الحقيقي الخاص، وأوجد نوعاً من الركود الاقتصادي في البلاد (2)، وللدلالة على ذلك نشير إلى أن عدد المشاريع الاستثمارية في القطاع الزراعي إلى الإجمالي الكلي للمشاريع الاستثمارية لا يتجاوز 10 ٪، 9 ٪، 18 ٪، 24 ٪ على التوالي خلال الفترة 1997-2000م، وبالرغم من الأعداد المرتفعة نسبياً لهذه المشاريع إلا أن قدرتها على زيادة الإنتاج

---

(1) الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، النشرة الفصلية للمستجدات الاقتصادية، عدد 3، سبتمبر 2005م،ص ص:19-20.

(2) جميل حميد الاثوري، « دور السياستين المالية والنقدية في عملية الاستقرار الاقتصادي» ، دراسات اقتصادية، المؤتمر الشعبي العام، صنعاء، عدد 10، يناير- مارس 2004م، ص: 184 .

الزراعي تعتبر ضئيلة كون معظمها مشاريع صغيرة، حيث لا تتجاوز تكاليف هذه المشاريع 3 ٪، 7 ٪، 12 ٪، 48 ٪ من إجمالي تكلفة المشاريع الكلية على التوالي خلال الفترة نفسها، كما أن العدد الكبير للقوى العاملة العاطلة في هذا القطاع والذي بلغ خلال عام 2000م ما يقارب من 300 ألف عامل [1] دليل على إخفاق هذه المشاريع في استيعاب هذه العمالة، وسنتطرق بشيء من التفصيل في مكان لاحق من هذه الدراسة لحجم المشاريع الاستثمارية في القطاع الزراعي خلال فترة تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية.

2- **سياسة سعر الصرف:**

من السياسات الاقتصادية التي تضمنها برنامج الإصلاحات الاقتصادية الذي قامت الحكومة اليمنية بتطبيقه بالتعاون والتنسيق مع صندوق النقد والبنك الدوليين سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية، وتحرير أسعار الصرف، على اعتبار ان هذه السياسة – بحسب وجهة نظر الصندوق، وبالاعتماد على النظرية الكلاسيكية التي تعتبر إحدى المصادر الفكرية لبرامجه – ستسهم في زيادة نمو القطاعات الاقتصادية، وفي ارتفاع الصادرات، وانخفاض الواردات، وبالتالي ارتفاع حصيلة الدولة من النقد الأجنبي، وهذا من شأنه أن يعمل على تحسين وضع ميزان المدفوعات في الدولة المعنية، وقبل التطرق لبيان آثار هذه السياسة على القطاع الزراعي، وهل أسهمت فعلا في تخفيض الواردات الزراعية، وزيادة الصادرات الزراعية ؟، نتناول فيما يلي نبذة مختصرة لسياسة سعر الصرف التي كان معمولاً بها في اليمن خلال الفترة 1990-1994م فترة ما قبل تطبيق برنامج الإصلاحات الاقتصادية، وكذا الإصلاحات التي تمت في سياسة سعر الصرف.

2- 1 **سياسة سعر الصرف خلال الفترة 1990- 1994م (قبل فترة تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية):**

اتسمت سياسة سعر الصرف التي كان معمولاً بها خلال فترة ما قبل تطبيق برنامج الإصلاحات الاقتصادية، وبالتحديد خلال الفترة 1990-1994م بالملامح التالية:

أولاً تعدد أسعار صرف العملة الوطنية (الريال اليمني) أمام العملات الأجنبية:

اتسمت سياسة سعر الصرف خلال الفترة 1990- 1994م بتعدد أسعار صرف العملة الوطنية أمام الدولار الأمريكي والعملات الأجنبية الأخرى، وفي هذا الصدد يمكن تقسيم

(1) نزار عبد الله باصهيب،« الآثار الاقتصادية لأذون الخزانة» ، مرجع سابق، ص: 96.

أسواق الصرف وفقاً لآلية تحديد سعر الصرف التي كانت سائدة خلال تلك الفترة إلى سوقين هما : [1]

أ- **سوق الصرف الرسمي:**

وفي هذا السوق كان يتم تحديد أسعار صرف العملة الوطنية من قبل البنك المركزي اليمني، وكان هذا السوق يشمل أسعار الصرف التالية:

- **سعر الصرف الرسمي :**

كان يعادل (12,01) ريالاً للدولار الأمريكي، وقد تم العمل به اعتباراً من فبراير 1990م، وكان يستخدم هذا السعر في تقييم المعاملات المالية الحكومية من الخارج، كما كان يتم عن طريق هذا السعر دعم السلع الأساسية المتمثلة بسلعتي القمح والدقيق من خلال استيراد هذه السلع وفقاً لهذا السعر.

- **سعر الصرف الجمركي:**

كان يعادل (12) ريالاً للدولار الأمريكي وفي إبريل 1991م عدل هذا السعر إلى (18) ريالاً للدولار الأمريكي، وكان يستخدم هذا السعر في تقييم أسعار الواردات من السلع الأخرى غير الأساسية التي يتم استيرادها من الخارج [2]، وعلى ضوء هذا التقييم كان يتم احتساب الضرائب والرسوم الجمركية المفروضة عليها.

سعر الصرف الدبلوماسي:

كان يعادل (5,5) ريال للدولار الأمريكي، وقد كان يتم استخدام هذا السعر في تقييم مرتبات وأجور الموظفين اليمنيين العاملين في السلك الدبلوماسي في الخارج.

- **سعر الصرف التشجيعي:**

كان يعادل (25) ريالاً للدولار الأمريكي وقد تم العمل به اعتبار من مايو 1993م، وكان هذا السعر مخصصاً لغرض تسعير مشتريات البنك المركزي من العملات الأجنبية من السفارات والمنظمات الدولية، والشركات الأجنبية العاملة في مجال النفط.

---

(1) مطهر العباسي،« السياسات الاقتصادية وميزان المدفوعات اليمني خلال الفترة 1990- 1994م»، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني الأول المنعقد بصنعاء خلال الفترة 2-4 مايو 1995م، (صنعاء، كتاب صادر عن مجلة الثوابت، 1996م)، ص ص: 252-254.

(2) الجمهورية اليمنية، المجلس الاستشاري، النظام المصرفي في اليمن،، مرجع سابق، ص:167، 176.

• **سعر الصرف الاستثنائي:**

كان يعادل (85) ريالاً للدولار الأمريكي، وقد حدد هذا السعر في نوفمبر 1994م من قبل لجنة الصرافة، غير أن هذا السعر لم يتم الالتزام به من قبل المتعاملين في السوق الموازية [(1)].

ب- سوق الصرف الموازي:

بالإضافة إلى سوق الصرف الرسمي الذي كان يتم تحديد أسعار العملة الوطنية فيه عن طريق البنك المركزي، كان يوجد سوق صرف موازي، وكان يتم تحديد سعر صرف العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية في هذه السوق وفقاً لآلية العرض والطلب للصرف الأجنبي، وقد كان الفرق كبيراً بين سعر الصرف في السوق الرسمية وسعر الصرف في السوق الموازية، حيث كان سعر الصرف الرسمي في سوق الصرف الرسمي يبلغ عام 1992م 12,01 ريالاً للدولار، بينما كان سعر الصرف في السوق الموازية 42,65 ريالاً للدولار، وقد اتسعت الفجوة بين سعر الصرف الرسمي في السوق الرسمية، وسعر الصرف في السوق الموازية لتصل ذروتها عام 1994م حيث بلغ سعر الصرف في السوق الموازية 101[(2)] ريال للدولار، بينما ظل سعر الصرف الرسمي كما هو عليه 12,01 ريالاً للدولار.

ثانياً تقييم سعر صرف العملة الوطنية بأكبر من قيمتها الحقيقية:

يتبين من خلال ما سبق أن سياسة سعر الصرف التي كان معمولاً بها في اليمن قبل تطبيق برنامج الإصلاحات الاقتصادية قد اتسمت بتقييم سعر صرف العملة الوطنية (الريال اليمني) بأكبر من قيمتها الحقيقية، حيث كانت كل أسعار الصرف التي تم تحديدها في سوق الصرف الرسمية بنظر البنك المركزي تفوق كثيراً عن قيمتها الحقيقية في السوق الموازية (السوق الحرة)، ويكفي أن نشير في هذا الصدد أن سعر الصرف الرسمي للريال اليمني في نهاية عام 1994م كان يفوق سعره الحقيقي بأكثر من ثمانية أضعاف.

هذا وقد أسهمت سياسة سعر الصرف التي كانت متبعة خلال تلك الفترة في إحداث كثيراً من الاختلالات والتشوهات السعرية، حيث ترتب على تعدد أسعار صرف العملة الوطنية وتقييمها بأكبر من سعرها الحقيقي؛ بروز العديد من الاختلالات السعرية لصالح السلع الأجنبية المستوردة، وضعف القدرة التنافسية للسلع المنتجة محليا أمام السلع الأجنبية المشابهة لها [(3)]، وبالتالي

---

(1) محمد الميتمي، « أزمة العملة اليمنية » ، أوراق يمانية، عدد1، يناير 1997م، (دمشق، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية)، ص: 4.

(2) البنك المركزي اليمني، نشرة إحصائية فصلية، أكتوبر – ديسمبر 1996م، مرجع سابق، ص:37.

(3) مطهر العباسي،« السياسات الاقتصادية وميزان المدفوعات اليمني خلال الفترة 1990-1994م »، مرجع سابق، ص: 257.

زيادة الواردات من السلع الأجنبية نظراً لأن أسعارها كانت أرخص من أسعار السلع المحلية بالرغم من الحماية الجمركية التي اقتصر دورها – بالنسبة للسلع المحلية – على التعويض الجزئي للخسارة الناجمة عن تقييم سعر العملة بأكبر من قيمتها الحقيقية، كما ترتب على ذلك تغريم الصادرات(1)، كما أن تعدد أسعار تقييم الواردات والصادرات التي اتسمت به هذه السياسة قد أدى إلى عدم أظهار الصادرات والواردات بقيمتها الحقيقية نظراً لأنه كان يتم تقييم أسعار هذه الصادرات والواردات وفقاً لسعر الصرف الرسمي والجمركي، الذي كان سائداً في سوق الصرف الرسمي لا وفقاً لسعر الصرف الحقيقي (2) الذي كان سائداً في السوق الموازية، والفرق بين السعرين – كما سبق واشرنا – كبير.

2- 2 **سياسة سعر الصرف في ظل برنامج الإصلاحات الاقتصادية:**

تعتبر سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية، وتحرير أسعار الصرف من أهم المكونات الرئيسة التي تضمنها برنامج الإصلاحات الاقتصادية، وفي هذا الصدد وتطبيقاً للبرنامج قام البنك المركزي اليمني بتنفيذ إستراتيجية لإصلاح سياسة سعر الصرف تم من خلالها إلغاء أسعار الصرف المتعددة، وتحرير سعر صرف الريال اليمني بحيث يتحدد سعره وفقاً لآليات السوق، ومن أهم الإجراءات التي تم اتخاذها في هذا الصدد:

أ- التخفيض التدريجي لسعر الصرف الرسمي تمهيداً لتحرير أسعار الصرف وتوحيدها، حيث تم تخفيض قيمة الريال اليمني على مرحلتين:

- **المرحلة الأولى:** كانت في إبريل 1995م، وفيها تم تخفيض سعر الصرف الرسمي من 12,01 ريالاً للدولار الأمريكي ليصبح 50 ريالاً للدولار، ونشير هنا إلى أنه قد تم في هذه المرحلة توحيد كافة أسعار الصرف التي كان معمولاً بها في السابق في سعر صرف

---

(1) يحى المتوكل، « السياسات الحمائية وإحلال الواردات في الجمهورية اليمنية»، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني الأول المنعقد بصنعاء خلال الفترة 2-4 مايو 1995م، (صنعاء، كتاب صادر عن مجلة الثوابت، 1996م)، ص: 165.

(2) محمد على حزام المقبلي، « الإصلاحات الاقتصادية وانعكاساتها على التجارة الخارجية في الجمهورية اليمنية 1990-2001م »، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، رسالة منشورة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (صنعا ء، وزارة الثقافة والسياحة، 2004م)، ص: 145.

رسمي واحد[1] حدد بـ 50 ريال للدولار، أي أن نسبة تخفيض قيمة الريال في هذه المرحلة كانت 316,3٪ تقريباً.

- **المرحلة الثانية** : كانت في 20 يناير 1996م، وفيها تم تخفيض سعر الصرف الرسمي من 50 ريالاً للدولار ليصبح 100 ريال للدولار [2] أي ان نسبة تخفيض قيمة الريال في هذه المرحلة كانت 100٪ تقريباً.

ب- تحرير أسعار الصرف وتوحيدها:

في أول يوليو 1996م تم التوحيد الكامل لأسعار الصرف، وتم تبني نظام سعر الصرف العائم بحيث أصبح سعر صرف الريال اليمني يتحدد وفقاً لآليات السوق، وقد كان يبلغ سعر صرف الدولار الأمريكي في السوق الموازية لحظة البدء في تطبيق نظام سعر الصرف العائم حوالي 127 ريالاً [3] ، أي أن تبني نظام سعر الصرف العائم قد نجم عنه تخفيض قيمة الريال من 100 ريال للدولار إلى 127 ريالاً للدولار وبنسبة تخفيض قدرها 27 ٪ تقريباً.

جـ- تعديل قانون الصرافة:

من الإجراءات التي تم اتخاذها في إطار إصلاح سياسة سعر الصرف تعديل قانون الصرافة رقم (20) لسنة 1995م المتعلق بتنظيم أعمال الصيارفة بما يتلاءم مع آليات اقتصاد السوق.

آثار سياسة سعر الصرف على القطاع الزراعي:

لقد ترتب على تطبيق سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية (الريال اليمني) إزالة كثير من التشوهات والاختلالات السعرية التي نجمت بسبب تقييم قيمة العملة الوطنية بأكبر من قيمتها الحقيقية، إلا أن سياسة التخفيض هذه مع ذلك كان لها آثار سلبية على القطاع الزراعي، حيث ترتب على تطبيق هذه السياسة ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي المستوردة من الخارج كالآلات الزراعية، والأسمدة، والبذور، والمخصبات، وقد أسهم هذا بدوره في ارتفاع تكلفة الإنتاج الزراعي، وبالتالي ارتفاع أسعار السلع والمحاصيل الزراعية للمستهلك،كما

---

(1) باستثناء سلعتي القمح والدقيق المستورد حدد لاستيرادها سعر صرف خاص قدر بـ 24 ريال للدولار.

(2) باستثناء سلعتي القمح والدقيق المستورد حدد لاستيرادها سعر صرف خاص قدر بـ 30 ريال للدولار.

(3) محمد احمد الأفندي، « الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتعويم العملة اليمنية»، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني الثاني المنعقد بصنعاء خلال الفترة 18- 20 ابريل 1998م،(صنعاء، كتاب صادر عن مجلة الثوابت، يناير 1999م)، ص: 500.

أسهمت سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية في ارتفاع تكلفة الاستثمار المحلي بما في ذلك الاستثمار في القطاع الزراعي بسبب ارتفاع أسعار الأصول الثابتة المستوردة من الخارج واللازمة للعمليات الإنتاجية، ومما أسهم في ارتفاع تكلفة الاستثمار المحلي بدرجة كبيرة زيادة نسبة المكون الأجنبي في إجمالي الاستثمار المحلي حيث لا تقل هذه النسبة عن 80 ٪ (1)،كما أن سياسة تخفيض العملة وخاصة خلال المراحل الأولى لتطبيقها لم تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، بل على العكس من ذلك تشير الإحصائيات إلى تراجع نمو القطاع الزراعي خلال عام 1996م، وهو العام الذي تم فيه التعويم الكامل للريال اليمني، حيث انخفض معدل نمو هذا القطاع بالأسعار الثابتة من 6,92 ٪ عام 1995م إلى 1,86 ٪ عام 1996م ٪ (2)، وبصدد بيان آثار سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية على الواردات والصادرات الزراعية ولأهمية الموضوع نحاول التطرق فيما يلي بشيء من التفصيل لبيان آثار هذه السياسة ومدى إسهامها في زيادة الصادرات، وتخفيض الواردات الزراعية.

2- 3- 1 آثار تخفيض قيمة العملة الوطنية (الريال اليمني) على الواردات والصادرات الزراعية:

كما سبق وأشرنا إلى أن صندوق النقد والبنك الدوليين يوصيان الدول النامية بتطبيق سياسة تخفيض العملة الوطنية، وتحرير أسعار الصرف على اعتبار أن هذه السياسة من شأنها أن تسهم في زيادة صادرات هذه الدول من جهة، وانخفاض وارداتها من جهة أخرى، ذلك أن قيام الدولة بتخفيض قيمة عملتها الوطنية من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض القيمة الشرائية لعملة هذه الدولة، وهو ما يعني أن أسعار سلع صادرات هذه الدولة ستصبح منخفضة بالنسبة للمستهلكين الأجانب، وبالتالي يرتفع طلبهم عليها، كما أن تخفيض قيمة العملة الوطنية سيؤدي إلى ارتفاع دخل منتجي السلع المصدرة مقومة بالنقد المحلي، وهذا الأمر من شأنه أن يحفز هؤلاء المنتجين على التوسع في إنتاج هذه السلع، وبذلك تزداد قيمة وكمية الصادرات، بينما يعتبر هذا الأمر مختلف بالنسبة للواردات، إذ أنه سيترتب على تخفيض قيمة العملة الوطنية ارتفاع القوة الشرائية للعملات الأجنبية، وهذا بدوره سيؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الأجنبية المستوردة مقومة بالأسعار المحلية، وبالتالي سينخفض الطلب المحلي على استيراد هذه السلع (3)، وما من شك أن ارتفاع الصادرات، وانخفاض الواردات في بلد ما من شأنه أن يسهم في ارتفاع حصيلة الدولة

(1) علي الشماحي، مرجع سابق، ص:33.

(2) الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2000م.

(3) رمزي زكي، الاقتصاد العربي تحت الحصار، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1989م)، ص ص: 186-187.

من العملات الأجنبية؛ وبالتالي تحسين وضع ميزان المدفوعات للدولة، غير أن سياسة تخفيض العملة التي يوصي صندوق النقد والبنك الدوليين الدول النامية بتطبيقها لم تسهم بدرجة كبيرة في زيادة صادرات هذه الدول، ولا في انخفاض وارداتها، ومن هذه الدول اليمن إذ أنه بالرغم من قيام السلطات النقدية في اليمن بتطبيق سياسة تخفيض قيمة الريال اليمني وتعويمه مع ما رافق ذلك من تحرير للتجارة الخارجية إلا أن هذه السياسة لم تؤدي إلى تخفيض الواردات_ بما في ذلك الواردات الزراعية_ ولا إلى زيادة كبيرة في الصادرات غير النفطية؛ بل إن الإحصائيات تشير إلى أن كمية وقيمة معظم الواردات – بما في ذلك الواردات الزراعية – قد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة التي أعقبت تطبيق سياسة تخفيض قيمة الريال اليمني وتعويمه، والجدول التالي يوضح تطور الواردات والصادرات الزراعية في اليمن خلال الفترة 1989م- 2005م :

جدول رقم (49)

تطور الواردات والصادرات الزراعية في اليمن خلال الفترة من (1989-1994م) فترة ما قبل تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية والفترة (1995-2005م) فترة تنفيذ البرنامج. (المبالغ بالآف الريالات)

بيـــــان	إجمالي الفترة 1989-1994م (1)	إجمالي الفترة 1995-2000م	اجمالي الفترة 2001-2005م
الواردات الزراعية	54358527	490758488	944772145
الصادرات الزراعية	3822218	47461374	161131921

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على :

الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة، الإدارة العامة للإحصاء الزراعي، كتاب الإحصاء الزراعي، أعداد متفرقة، للأعوام 1992، 1995، 2000، 2004، 2005م.

لغرض تحليل تطور الواردات والصادرات الزراعية خلال فترة ما قبل تنفيذ البرنامج وفترة تنفيذه، ومعرفة مدى إسهام سياسة تخفيض العملة في تخفيض الواردات، وزيادة الصادرات، سيقوم الباحث بتحليل تطور الواردات والصادرات على حدة وعلى النحو التالي:

أولاً الواردات:

من الجدول السابق يتبين مدى الارتفاع الكبير في قيمة الواردات الزراعية خلال فترة تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية مقارنة بما كان الوضع عليه قبل تنفيذ البرنامج، حيث لم

---

(1)تعذر على الباحث الحصول على إحصائيات دقيقة ومتكاملة عن الواردات والصادرات الزراعية في اليمن خلال الفترة 1984- 1987م واضطر لإعداد الجدول وفقاً لما توفر لديه من بيانات.

يكن يتجاوز إجمالي قيمة الواردات الزراعية خلال الفترة 1989– 1994م، وهي الفترة التي سبقت تنفيذ البرنامج 54,36 مليار ريال يمني تقريباً، أي بمتوسط سنوي قدره 9,06 مليار ريال، أما خلال فترة تنفيذ البرنامج فقد ارتفعت قيمة الواردات إلى ما يقارب 490,76 مليار ريال خلال الفترة 1995–2000م وحوالي 944,77 مليار ريال يمني خلال الفترة 2001–2005م، أي بمتوسط سنوي قدره 81,8، 188,95 مليار ريال على التوالي خلال الفترتين، الأمر الذي يعني أن المتوسط السنوي لقيمة الواردات الزراعية خلال الفترة 1995–2000م ارتفع بما يقارب تسعة أضعاف ما كان عليه خلال الفترة 1989–1994م محققاً بذلك نسبة نمو قدرها 803 ٪ تقريبا خلال الفترة، أما خلال الفترة 2001–2005م فقد ارتفع هذا المتوسط إلى ما يقارب عشرين ضعفاً لما كان عليه خلال الفترة 1989–1994م، والجدول التالي يوضح تطور كمية وقيمة أهم الواردات الزراعية في اليمن خلال الفترة 1989–2005م

جدول رقم (50)

كمية وقيمة أهم الواردات الزراعية في اليمن خلال فترة ما قبل تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية (1989–1994م) وفترة تنفيذ البرنامج (1995–2005م. (الكمية بالطن والقيمة بالألف ريال)

بيـــان	الوحدة	متوسط الفترة 1989–1994م		متوسط الفترة 1995–2000م		متوسط الفترة 2001–2005م	
		كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة
قمح	طن	788198	1519267	1064223	13168789	1424076	35174485
دقيق		297477	731806	625730	8811695	177929	5648946
ذره شامية		86521	203315	92279	1728210	249954	6934515
ارز		121569	491381	180130	6772967	244358	10448969
بقوليات جافة		13151	75467	25443	1090108	95651	2301657
فواكه متنوعة		10795	173010	3554	162029	35729	3033751
سكر		247458	1108525	347618	11873512	547061	22441060
أبقار	رأس	103351	264873	80702	1866235	70723	2094657
ضأن وماعز		707353	374220	241587	1055944	657942	3272169
دواجن مذبوحة		14767	271906	31261	4459641	92550	16719115
شاي	طن	6163	143010	7430	1284004	11671	2326019
أعلاف حيوانات		39828	197697	11137	364865	70167	4297443

مستحضرات غذائية متنوعة		11589	141289	14437	693366	55892	7251516
حليب مجفف		24819	657920	17603	4903966	42419	14592966
زيوت وشحوم نباتية		82356	476901	99861	6812153	116081	8258140
جبن		3206	84212	4391	1087597	10314	2972573
سمن		401	3844	3645	282654	59892	3446891
تبغ خام		5892	430809	8218	3495760	13447	4731159
الإجمالي			7349452		69913495		155946031

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على نفس مصادر الجدول (49).

الجدول السابق يبين أهم المحاصيل والسلع الزراعية التي تستوردها اليمن، وتشكل هذه المحاصيل والسلع أكثر من 80 ٪ من الإجمالي الكلي للواردات الزراعية اليمنية، وبتحليل بيانات الجدول السابق يتبين ارتفاع واردات معظم هذه السلع والمحاصيل خلال الفترة (1995-2005م) فترة تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية مقارنة بالفترة(1989-1994م) فترة ما قبل تنفيذ البرنامج باستثناء الواردات من الفواكه المتنوعة، والأبقار، والضأن والماعز، وكذلك أعلاف الحيوانات، والحليب المجفف، حيث انخفضت كمية الواردات من الفواكه المتنوعة من 10795 طناً في المتوسط خلال الفترة 1989 – 1994م إلى 3554 طناً في المتوسط خلال الفترة 1995-2000م إلا أنها عاودت الارتفاع خلال الفترة 2001-2005م، لتصل إلى 35729 طناً في المتوسط، كذلك يلاحظ من الجدول السابق انخفاض عدد الرؤوس المستوردة من الأبقار خلال الفترة من 1995-2005م، وبالرغم من هذا الانخفاض إلا أن قيمة وارداتها ظلت في ارتفاع مستمر طوال الفترة، كذلك شهدت الفترة 1995-2005م انخفاضاً في عدد الرؤوس المستوردة من الضأن والماعز من 707353 رأس في المتوسط خلال الفترة 1989-1994م إلى 241587 رأس في المتوسط خلال الفترة 1995-2000م، وإن كان عدد الرؤوس المستوردة من الضأن والماعز قد ارتفع خلال الفترة 2001-2005م ليصل إلى 657942 رأس في المتوسط، إلا أن هذا العدد مع ذلك يظل منخفضاً مقارنة بما كان عليه خلال الفترة 1989-1994م، أما بالنسبة لقيمة الواردات من الضأن والماعز فكما يلاحظ من الجدول السابق، أنها ظلت في ارتفاع مستمر طوال الفترة، ومن المفيد أن نشير هنا إلى أن من أسباب انخفاض عدد الأبقار والضأن والماعز خلال الفترة 2001-2005م يرجع إلى منع استيرادها نتيجة للأمراض التي أصابتها خلال عام 2001م، حيث انخفض عدد الأبقار المستوردة من 84436 راس خلال عام 2000م إلى 1112 رأس خلال عام 2001م، والضان والماعز من 166069 رأس إلى

46513 رأس خلال الفترة نفسها [1]، ونرى أن الانخفاض في عدد الأبقار والضأن والماعز المستوردة قد أسهم بدوره في انخفاض كمية الواردات من أعلاف الحيوانات خلال الفترة 1995-2000م، حيث انخفضت كمية واردات هذه الأخيرة من 39828 طناً في المتوسط خلال الفترة 1989- 1994م إلى 11137 طناً في المتوسط خلال الفترة 1995-2000م، كذلك من الواردات الزراعية التي شهدت تراجعاً خلال الفترة 1995-2000م فترة تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية الحليب المجفف الذي انخفضت كمية وارداته من 24819 طناً في المتوسط خلال الفترة 1989-1994م إلى 17603 طناً في المتوسط خلال الفترة 1995-2000م، أما خلال الفترة 2001-2005م فقد ارتفعت كمية الواردات من الحليب المجفف لتصل إلى 42419 طناً في المتوسط، أيضاً يلاحظ من الجدول السابق أن كمية وقيمة الواردات من سلعة الدقيق قد شهدت تراجعاً خلال الفترة 2001-2005م، إلا أن قيمة وارداتها مع ذلك تظل مرتفعة بدرجة كبيرة مقارنة بالفترة 1989- 1994م .

مما تجدر الإشارة إليه أنه بالرغم من الانخفاض في كمية واردات بعض السلع والمحاصيل الزراعية المشار إليها سابقاً إلا أن قيمة واردات هذه السلع والمحاصيل مع ذلك ظلت في ارتفاع مستمر خلال الفترة 1995-2005 م مقارنة بالفترة 1989-1994م، باستثناء واردات الفواكه المتنوعة التي رافق انخفاض كمية وارداتها انخفاض طفيف في قيمة وارداتها، حيث انخفضت من 173 مليون ريال تقريباً في المتوسط خلال الفترة 1989- 1994م إلى 162 مليون ريال تقريباً في المتوسط خلال الفترة 1995-2000م.

ثانياً الصادرات:

يلاحظ من بيانات الجدول السابق رقم (49) الذي يبين تطور الواردات والصادرات الزراعية مدى الارتفاع الكبير الذي حدث في قيمة الصادرات الزراعية خلال فترة تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية، حيث ارتفعت قيمة الصادرات الزراعية إلى ما يقارب 7,91 مليار ريال في المتوسط خلال الفترة 1995-2000م، في حين لم يكن هذا المتوسط يتجاوز637 مليون ريال تقريباً خلال الفترة 1989-1994م، أما خلال الفترة 2001-2005م فقد ارتفع إلى ما يقارب 32,23 مليار ريال أي أن المتوسط السنوي لقيمة الصادرات خلال الفترة 1995-2000 م ارتفع إلى أكثر من اثنا عشر ضعف ما كان عليه خلال الفترة 1989-1994م، أما خلال الفترة 2001-2005م فقد ارتفع إلى أكثر من خمسين ضعف ما كان عليه خلال الفترة 1989-1994م وحوالي أربعة أضعاف ما كان عليه خلال الفترة 1995-2000م، والجدول التالي يوضح تطور كمية وقيمة أهم الصادرات الزراعية في اليمن:

(1) الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة، الإدارة العامة للإحصاء الزراعي، كتاب الإحصاء الزراعي لعام 2004م، ص: 153.

جدول رقم (51)

كمية وقيمة أهم الصادرات الزراعية في اليمن خلال فترة ما قبل تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية (1989-1994م) وفترة تنفيذ البرنامج (1995-2005م). (الكمية بالطن والقيمة بالألف ريال)

بيــان	الوحدة	متوسط الفترة 1989-1994م		متوسط الفترة 1995-2000م		متوسط الفترة 2001-2005م	
		كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة
اسماك	طن	2318	55417	73156	2787599	61627	13659688
فواكه متنوعة	=	1709	24956	27997	507198	63801	3028467
عسل طبيعي	=	105	10339	37	51672	352	582934
بن	=	2312	231684	3283	1832651	3864	2827812
جلود خام	=	[1]	119026	2829	728609	4626	2454267
خضروات متنوعة	=	0	0	12283	249573	40886	1621010
سمن	=	218	1696	3410	393418	3266	397056
قطن	=	283	7817	1633	332590	3039	677265
سجائر	علبه	3148946	24389	4213593	145913	571081766	1829594
الإجمالي			475324		7029223		27078093

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نفس مصادر الجدول رقم (49).

الجدول السابق يبين أهم السلع والمحاصيل الزراعية التي تقوم اليمن بتصديرها، وتشكل هذه السلع والمحاصيل أكثر من 80 ٪ من الإجمالي الكلي للصادرات الزراعية اليمنية، وكما يتبين من الجدول ارتفاع صادرات معظم هذه السلع والمحاصيل خلال الفترة 1995-2005م فترة تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية مقارنة بالفترة 1989-1994م فترة ما قبل تنفيذ البرنامج، وقد تفاوتت نسبة الزيادة من سلعة لأخرى، ومن محصول لآخر، سواء من حيث الكمية أو القيمة، باستثناء العسل الطبيعي الذي انخفضت الكمية المصدرة منه من 105 طناً في المتوسط خلال الفترة 1989-1994م إلى 37 طناً في المتوسط خلال الفترة 1995-2000م،

(1) البيانات غير مكتملة.

كما يلاحظ أيضاً من الجدول السابق أنه بالرغم من انخفاض الكمية المصدرة من الأسماك من 73156 طناً في المتوسط خلال الفترة 1995-2000م إلى 61627 طناً في المتوسط خلال الفترة 2001- 2005م، إلا أن قيمة الصادرات السمكية ارتفعت من 2,79 مليار ريال تقريباً إلى 13,66 مليار ريال تقريباً في المتوسط خلال الفترة نفسها، وكذلك الحال بالنسبة لسلعة السمن التي انخفضت الكمية المصدرة منها خلال الفترة 1995-2005م، إلا أن قيمة الصادرات من هذه السلعة ظلت مرتفعة، ويلاحظ من الجدول السابق أن نسبة كبيرة من الصادرات الزراعية اليمنية خلال الفترة 1995-2005م تعتبر صادرات سمكية؛ حيث شكلت الصادرات السمكية ما نسبته 35,2 ٪ من الإجمالي الكلي لقيمة الصادرات الزراعية في المتوسط خلال الفترة 1995-2000م، وارتفعت هذه النسبة إلى 42,4 ٪ في المتوسط خلال الفترة 2001-2005م، وبالتالي فإن نسبة كبيرة من الزيادة في الصادرات الزراعية خلال الفترة 1995-2005م ترجع أساساً إلى الزيادة التي حدثت في كمية وقيمة الصادرات السمكية .

وبالرغم من الارتفاع الكبير الذي شهدته بعض الصادرات الزراعية خلال الفترة 1995-2005م إلا أن الصادرات الزراعية اليمنية بصفة عامة لا تزال محدودة ومتدنية مقارنة بالواردات الزراعية، حيث لم تتجاوز نسبة إجمالي قيمة الصادرات الزراعية إلى إجمالي قيمة الواردات الزراعية 9,7 ٪ في المتوسط خلال الفترة 1995-2000م، وحوالي 17,1 ٪ في المتوسط خلال الفترة 2001-2005م ، وقد انعكست ضآلة حجم الصادرات الزراعية من جهة، وزيادة الواردات الزراعية من جهة أخرى على الميزان التجاري الزراعي اليمني الذي ظل يحقق عجزاً متصاعداً على مدى الفترات الماضية، وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (52)

الميزان التجاري الزراعي في اليمن خلال فترة ما قبل تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية (1989-1994م) وفترة تنفيذ البرنامج (1995-2005م).(المبالغ بالألف ريال)

بيـــــان	الواردات	الصادرات	الميزان التجاري الزراعي
إجمالي الفترة 1989-1994م	54358527	3822218	50536309-
إجمالي الفترة 1995-2000م	490758488	47461374	443297114-
إجمالي الفترة 2001-2005م	944772145	161131921	783640224-

المصدر: جدول رقم (49).

من الجدول السابق يتبين ارتفاع عجز الميزان التجاري الزراعي خلال فترة تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية مقارنة بفترة ما قبل تنفيذ البرنامج، حيث ارتفع عجز الميزان من 8,42 مليار ريال تقريباً في المتوسط خلال الفترة 1989- 1994م إلى 73,9 مليار ريال تقريباً في

المتوسط خلال الفترة 1995- 2000 م، أما خلال الفترة 2001-2005 فقد وصل العجز إلى أقصى مداه، وبلغ ما يقارب 156,73 مليار ريال في المتوسط، ان ارتفاع وتصاعد العجز في الميزان التجاري الزراعي وبالتحديد خلال الفترة 1995-2005م يعكس - كما سبق وأشرنا - ارتفاع حجم الواردات الزراعية مقارنة بالصادرات، غير أننا نود أن نشير في هذا الصدد إلى أن نسبة من الزيادة التي تحققت في قيمة الواردات والصادرات الزراعية خلال فترة تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية ، وعلى وجه الخصوص خلال الفترة 1995-2000م ترجع أساساً إلى تطبيق سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية (الريال اليمني)، والتي تم في ضوئها رفع أسعار صرف تقييم الواردات والصادرات بما في ذلك الواردات والصادرات الزراعية، وهذا ما ستطرف إليه في الصفحات التالية من دراستنا هذه .

2- 3- 2 **آثار تطبيق سياسة تخفيض قيمة الريال اليمني على قيم الواردات والصادرات :**

كما سبق وأشرنا من التحليل السابق أن قيمة الواردات والصادرات الزراعية اليمنية ارتفعت بنسبة كبيرة خلال فترة تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية مقارنة بما كانت عليه خلال فترة ما قبل تنفيذ البرنامج، إلا أن الارتفاع الكبير في قيمة الواردات والصادرات الزراعية خلال فترة تنفيذ البرنامج لا يرجع في معظمه إلى زيادة حقيقية في كمية وقيمة الواردات والصادرات الزراعية، صحيح أن هناك زيادة حقيقية كبيرة حدثت في حجم الواردات الزراعية وفي بعض الصادرات، وخاصة الصادرات السمكية؛ إلا أنها ليست وحدها المسؤولة عن ارتفاع قيمة الواردات والصادرات الزراعية خلال فترة تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية، إذ أنه بالإضافة إلى الزيادة الحقيقية التي حدثت في حجم الواردات، وفي بعض الصادرات، وأسهمت في زيادة إجمالي قيمة الصادرات والواردات؛ هناك عامل آخر أسهم في زيادة قيمة الواردات والصادرات بصفة عامة، والواردات والصادرات الزراعية بصفة خاصة، خلال فترة تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية، ويتمثل هذا العامل في ارتفاع أسعار صرف تقييم الواردات والصادرات نتيجة سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية التي تم تطبيقها في إطار برنامج الإصلاحات الاقتصادية، حيث ترتب على سياسة سعر الصرف التي كانت سائدة في اليمن خلال الفترة 1990- 1994م قبل تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية - كما سبق وأشرنا - بروز العديد من التشوهات السعرية نظراً لأن سياسة سعر الصرف التي كانت مطبقة خلال تلك الفترة اتسمت بتقييم قيمة العملة الوطنية بأقل من قيمتها الحقيقية، وبتعدد أسعار الصرف، وقد انعكست هذه السياسة على تعدد أسعار تقييم الواردات والصادرات وظهورها بأكبر من قيمتها الحقيقية، حيث كان يتم تقييم الواردات من السلع الأساسية المدعومة المتمثلة بسلعتي القمح والدقيق بسعر الصرف الرسمي المحدد بـ (12,01) ريالاً للدولار الأمريكي، فيما كان يتم تقييم الواردات والصادرات من السلع غير المدعومة بسعر الصرف الجمركي المحدد بـ (18) ريالاً للدولار الأمريكي، والواقع أن سعر الصرف الرسمي والجمركي المرتفع للريال اليمني الذي كان

يتم من خلاله تقييم الصادرات والواردات خلال تلك الفترة لم يكن مستخدماً لتوفير العملة لأغراض الاستيراد – باستثناء الواردات من سلعتي القمح والدقيق – كما أنه لم يكن السعر الذي كان يحصل عليه المصدرون فعلاً من حصيلة صادراتهم، وإنما تم تحديد أسعار الصرف هذه من قبل الحكومة كونها لم تكن ترغب في تخفيض قيمة العملة الوطنية خلال تلك الفترة [1]، أي أن سعر الصرف الذي كان المستوردون يقومون بدفعه فعلاً هو سعر الصرف السائد في السوق الموازية – باستثناء سلعتي القمح والدقيق – وكذلك الحال بالنسبة لسعر الصرف الذي كان يحصل عليه المصدرون فعلاً هو سعر الصرف وفقاً للسوق الموازي، ونشير إلى أن أسعار الصرف الرسمي والجمركي التي كان يتم بموجبها تقييم أسعار الواردات والصادرات خلال الفترة 1990–1994م كانت تقل كثيراً عن أسعار الصرف الحقيقية في سوق الصرف الموازي، وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (53)

سعر الصرف الرسمي والجمركي والموازي للريال اليمني مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1990-1998م. (ريال لكل دولار)

بيـــــــان	1990م	1991م	1992م	1993م	1994م	1995م	1996م	1997م	1998م
سعر الصرف الرسمي (نهاية الفترة)	12,01	12,01	12,01	12,01	12,01	50	126,71	130,3	141,55
متوسط سعر الصرف الجمركي	11,71	12,01	18	18	18	40	113,42	129,28	135,86
متوسط سعر الصرف في السوق الموازية	14,59	25,41	33,38	48,64	80,76	121,6	128,78	129,28	135,88

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على :

- الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، الحسابات القومية للأعـــوام 1990-1999م، (صنعاء، سبتمبر 2000م).
- الجمهورية اليمنية، البنك المركزي اليمني،الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، نشرة إحصائية، أعداد متفرقة، للأعوام 2001،1996م.

بتحليل بيانات الجدول السابق يتبين مدى إسهام سياسة سعر الصرف التي كانت سائدة في اليمن خلال الفترة 1990–1994م – فترة ما قبل تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية –

(1) وليم ميخائيل، تحليل سياسة التجارة الخارجية في ضوء توجهات الخطة الخمسية الأولى، (صنعاء، إدارة دعم التنمية بالأمم المتحدة 1997م)، ص ص: 37-38.

في تخفيض قيم الصادرات والواردات الزراعية، حيث كان يتم تقييم أسعار الواردات من سلعتي القمح والدقيق -كما سبق وأشرنا - بسعر الصرف الرسمي المحدد بـ (12,01) ريالاً للدولار الأمريكي، وقد استمر تقييم أسعار الواردات من هاتين السلعتين المدعومتين بسعر الصرف الرسمي هذا طوال الفترة 1990-1994م في الوقت الذي كانت فيه أسعار الصرف الحقيقية للريال اليمني في السوق الموازية مقابل الدولار خلال تلك الفترة في انخفاض مستمر، حيث ارتفع متوسط سعر الصرف الحقيقي في السوق الموازية من 14,59 ريالاً للدولار عام 1990م الى 33,38 ريالاً للدولار عام 1992م، ليصل عام 1994م إلى 80,76 ريالاً للدولار، أي أنه إذا ماتم مقارنة سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الحقيقي للريال اليمني في السوق الموازية يتضح لنا أن إجمالي قيمة الواردات من سلعتي القمح والدقيق كانت تقل عن قيمتها الحقيقية بما نسبته 21,5٪، 111,6٪، 178٪، 305٪، 572,4٪ على التوالي خلال الفترة 1990-1994م، و الشيء نفسه بالنسبة للواردات والصادرات من السلع الأخرى غير المدعومة -كما سبق وأشرنا -كان يتم تقييمها خلال الفترة المشار إليها وفقاً لأسعار الصرف الجمركية والتي - كما يلاحظ من الجدول السابق - تقل كثيراً عن أسعار الصرف الحقيقية في السوق الموازية، ذلك أنه بمقارنة سعر الصرف الجمركي وسعر الصرف الحقيقي يتبين لنا أن إجمالي قيمة الواردات والصادرات من السلع غير المدعومة كانت تقل عن قيمتها الحقيقية بما نسبته 111,6٪، 85,4٪، 170,2٪، 348,7٪ على التوالي خلال الفترة 1991-1994م، وهو ما يمكن أن نخلص إليه بأن قيمة الواردات والصادرات اليمنية - بما في ذلك الواردات والصادرات الزراعية - الظاهرة في الميزان التجاري اليمني خلال الفترة 1990-1994م لم تكن تعبر عن قيمتها الحقيقية نتيجة للاختلالات في سياسة سعر الصرف التي كانت مطبقة خلال تلك الفترة، أما بالنسبة لأسعار الصرف التي كان يتم على ضوئها تقييم أسعار الواردات والصادرات من السلع المدعومة وغير المدعومة خلال الفترة 1995-1998م فكما يلاحظ من الجدول السابق أنها بدأت ترتفع تدريجياً اعتباراً من عام 1995م نتيجة للبدء في تطبيق سياسة تخفيض قيمة العملة التي تم تطبيقها في إطار برنامج الإصلاحات الاقتصادية، حيث تم في أول إبريل 1995م -كما سبق وأشرنا - أول تخفيض لسعر الصرف الرسمي للريال اليمني من 12,01 ريالاً للدولار الأمريكي إلى 50 ريالاً للدولار، كما تم توحيد أسعار الصرف التي كان معمولاً بها بما في ذلك سعر الصرف الجمركي وفقاً لهذا السعر الجديد، باستثناء سلعتي القمح والدقيق التي حدد لاستيرادها سعر صرف خاص حدد بـ 24 ريالاً للدولار، أما خلال عام 1996م فقد تم تخفيض سعر الصرف الرسمي من 50 ريالاً للدولار إلى 100 ريال للدولار، باستثناء سلعتي القمح والدقيق التي حدد لاستيرادها سعر صرف خاص حدد بـ 30 ريالاً للدولار، كما تم خلال العام نفسه التوحيد الكامل لأسعار الصرف، وتبني نظام سعر الصرف العائم، وقد أسهمت هذه الإجراءات في ارتفاع قيمة الواردات والصادرات خلال الفترة 1995-1998م

نتيجة لارتفاع أسعار الصرف التي تم على ضوئها تقييم الواردات والصادرات من السلع المدعومة وغير المدعومة، فكما يلاحظ من الجدول السابق أن متوسط سعر الصرف الجمركي ارتفع من 18 ريالاً للدولار عام 1994م إلى 40 ريالاً للدولار عام 1995م، ليصل عام 1996م إلى 113,42 ريالاً للدولار، أي أن متوسط سعر الصرف الجمركي ارتفع خلال عام 1995م بحوالي 122,2 ٪ مقارنة بعام 1994م، وحوالي 183,6 ٪ عام 1996م مقارنة بعام 1995م، كما يلاحظ من الجدول السابق انخفاض الفجوة بين سعر الصرف الجمركي وسعر الصرف في السوق الموازية خلال عامي 1995، 1996م حتى تلاشت هذه الفجوة نهائياً خلال عامي 1997ن 1998م، وهو ما يعني أن سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية التي تم تطبيقها في إطار برنامج الإصلاحات الاقتصادية أزالت كثيراً من التشوهات السعرية، وأسهمت في إظهار الواردات والصادرات بقيمتها الحقيقية .

المبحث الثاني
سياسات برنامج التكيف الهيكلي وآثارها على القطاع الزراعي

بعد أن تناولنا في المبحث السابق من هذه الدراسة أبرز سياسات برنامج التثبيت الاقتصادي التي كان لها تأثير على النشاط الزراعي وكذا أبرز الآثار الناجمة من جراء تطبيق تلك السياسات على هذا النشاط؛ نتناول في هذا المبحث أبرز السياسات التي تضمنها برنامج التكيف الهيكلي، و آثارها على القطاع الزراعي بحيث سنقتصر على تلك السياسات التي كان لها تأثير على النشاط الزراعي خلال الفترة الماضية أو يمكن ان تؤثر عليه مستقبلاً.

1- سياسة حرية التجارة والتوجه نحو التصدير:

يمكن وصف السياسة التجارية التي كانت مطبقة في اليمن خلال الفترة 1990-1994م (فترة ما قبل تطبيق البرنامج) بأنها كانت أقرب ما تكون إلى سياسة الحماية، وقد تجلى ذلك من خلال قيام الدولة باتخاذ العديد من الإجراءات الحمائية لتقييد تجارتها الخارجية من أبرزها حظر استيراد بعض السلع، وخاصة السلع الزراعية والصناعية المشابهة للسلع التي يتم تصنيعها محلياً، وكذلك السلع المخالفة للشريعة الإسلامية، والأخلاق العامة، والمضرة بالصحة العامة والبيئة، ووفقاً لقرار وزير التموين والتجارة رقم (97) لسنة 1991م فقد بلغ عدد السلع المحظور استيرادها (64) سلعة، كذلك من الإجراءات الحمائية التي اتخذتها الدولة خلال تلك الفترة فرض رسوم جمركية مرتفعة على الواردات [1]، تطبيق نظام حصص الاستيراد [2]، تبني إستراتيجية إحلال الواردات، والتحيز ضد قطاع التصدير[3]، تقييم العملة الوطنية بأكبر من قيمتها الحقيقية، وتعدد أسعار صرف تقييم الواردات والصادرات ، وبالنسبة لسياسة التجارة المطبقة حيال السلع والمحاصيل الزراعية خلال تلك الفترة يمكن إيضاح أبرز ملامحها فيما يلي:

- الواردات من الخضروات والفواكه ظل حظر استيرادها ساري المفعول عملاً بالقرار الذي اتخذته الحكومة في الشطر الشمالي – سابقاً – عام 1984م، وقد استمر حظر استيراد الخضروات والفواكه حتى عام 1998م [4] إلى أن أصدرت الحكومة في ذلك

---

(1) كمال الخامري، مرجع سابق، ص: 40.

(2) مطهر العباسي، « الاقتصاد اليمني والدور التنموي المتوقع للبنوك الإسلامية»، مجلة كلية التجارة والاقتصاد، جامعة صنعاء، عدد 10، مارس 1998م، ص: 40.

(3) داوود احمد عثمان،« انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية واثر ذلك على الصادرات اليمنية »، الثوابت، المؤتمر الشعبي العام، صنعاء، عدد 15، يناير – مارس 1999م، ص: 91.

(4) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، « السياسات الزراعية في عقد التسعينات ((الجمهورية اليمنية)) »، (الخرطوم، مطابع المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2001م)، ص: 50.

العام وفي إطار برنامج الإصلاحات قراراً برفع الحظر تدريجياً على استيرادها على مدى ثلاث سنوات، (أي خلال الفترة 1998-2000م).

- الواردات من السلع الزراعية المدعومة كان يتم استيرادها عن طريق عدد محدود من التجار بالتنسيق مع الحكومة من خلال قيام الحكومة بمنح هؤلاء التجار تراخيص استيراد، وقيام البنك المركزي اليمني بتوفير العملات الأجنبية لهؤلاء التجار بأسعار صرف تقل كثيراً عن أسعارها الحقيقية من أجل استيراد هذه السلع وبيعها للمستهلكين بأسعار منخفضة، وقد ظل استيراد هذه السلع يتم وفقاً لهذه الإلية حتى تم رفع الدعم عنها في إطار تطبيق برنامج الإصلاحات الاقتصادية.
- الواردات والصادرات من السلع والمحاصيل الزراعية الأخرى كانت معظمها تخضع للإجراءات والقيود نفسها المفروضة على الواردات والصادرات من السلع الأخرى – غير الزراعية – تطبيقاً لسياسة حماية التجارة التي انتهجتها الحكومة خلال تلك الفترة، إلا أنه عند البدء في تطبيق برنامج الإصلاحات الاقتصادية، وفي إطار سياسة تحرير التجارة تم إزالة معظم الإجراءات والقيود المفروضة على الواردات والصادرات.

آثار سياسة حرية التجارة على القطاع الزراعي :

ما من شك أن تطبيق سياسة تحرير التجارة الخارجية والتوجه نحو التصدير؛ قد أسهم في زيادة دور القطاع الخاص في نشاط الاستيراد والتصدير، وقلل من فرص الاحتكار نتيجة دخول عدد كبير من التجار في هذا النشاط، إلا أن هذه السياسة وما نجم عنها من فتح الأسواق المحلية أمام السلع والمنتجات الأجنبية قد أفرزت العديد من الآثار السلبية والايجابية على القطاع الزراعي يمكن إيضاح أبرزها على النحو التالي:

أولاً السلبيات:

أ- ارتفاع حجم الواردات الزراعية:

ترتب على تطبيق سياسة تحرير التجارة الخارجية ارتفاع حجم الواردات بما في ذلك الواردات الزراعية، حيث تشير الإحصائيات إلى أن قيمة الواردات الزراعية ارتفعت من 9,06 مليار ريال في المتوسط خلال الفترة 1989-1994م إلى 81,8 مليار ريال في المتوسط خلال الفترة 1995- 2000م، أما خلال الفترة 2001-2005م فقد ارتفعت قيمة الواردات الزراعية بدرجة كبيرة لتصل إلى أكثر من 188,9 مليار ريال في المتوسط [1]، وقد أدى ذلك بدوره إلى ارتفاع حجم العجز في الميزان التجاري الزراعي بدرجة كبيرة .

---

(1) الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة، الإدارة العامة للإحصاء الزراعي، كتاب الإحصاء الزراعي، أعداد متفرقة، للأعوام 1992، 1995، 2005، 2004، 2000م.

ب- تدهور إنتاج العديد من المحاصيل الزراعية المحلية نتيجة المنافسة:

ترتب على تطبيق سياسة تحرير التجارة وفتح الأسواق المحلية أمام الواردات الأجنبية؛ دخول العديد من السلع والمنتجات الأجنبية إلى الأسواق المحلية وإغراق هذه الأسواق بمختلف السلع والمنتجات – الجيدة منها والرديئة – وعرضها في الأسواق بأسعار بيع منخفضة تقل عن أسعار بيع السلع والمنتجات المحلية المماثلة لها، وقد أدى ذلك إلى تعرض السلع والمنتجات المحلية المماثلة – خاصة السلع والمنتجات مرتفعة الجودة – لمنافسة غير عادلة من قبل السلع والمنتجات الأجنبية، حيث ترتب على انخفاض مستوى الدخول في اليمن زيادة إقبال المستهلكين على شراء السلع والمنتجات الأجنبية بسبب انخفاض أسعارها – بغض النظر عن مستوى جودتها – فيما انخفض الطلب على السلع والمنتجات المحلية نظراً لارتفاع أسعارها، وقد أدى ذلك بدوره إلى ارتفاع حجم الواردات من السلع والمنتجات الأجنبية وإلحاق الضرر بالسلع والمنتجات المحلية بما في ذلك السلع والمنتجات التي تتوفر لليمن فيها ميزة نسبية، وخير مثال على ذلك محصول البن الذي تتمتع اليمن في إنتاجه بميزة نسبية وتنافسية كبيرة ليس على المستوى الإقليمي فحسب؛ بل على مستوى العالم ككل، حيث ترتب على تطبيق سياسة تحرير التجارة وفتح الأسواق المحلية أمام السلع والمنتجات الأجنبية تعرض هذا المحصول لمنافسة شديدة بسبب دخول كميات كبيرة من البن المستورد إلى الأسواق المحلية بأسعار بيع منخفضة مقارنة بأسعار البن المنتج محلياً، ونظراً لأن السوق في اليمن يتسم بأنه سوق سعر وليس سوق جودة – بسبب انخفاض مستوى الدخول كما سبق وأسلفنا – فقد زاد إقبال المستهلكين على شراء البن المستورد على حساب البن المنتج محلياً، حيث تشير الإحصائيات أن حجم الواردات من البن قد ارتفع من 144,8 طناً في المتوسط خلال الفترة 1989-1994م (فترة ما قبل تطبيق سياسة تحرير التجارة) إلى 467,8 طناً في المتوسط خلال الفترة 1995-2000م (فترة تنفيذ سياسة تحرير التجارة) أي بنسبة ارتفاع قدرها 223 ٪ من حجم الواردات خلال الفترة 1989-1994م، أما خلال الفترة 2001-2005م فقد ارتفع حجم الواردات من البن ليصل إلى 680 طناً في المتوسط، وهكذا فان تحرير التجارة وفتح الأسواق المحلية لدخول كميات كبيرة من البن المستورد إلى الأسواق المحلية، وبيعها بأسعار منخفضة مقارنة بأسعار بيع البن المنتج محلياً قد عرض هذا الأخير لمنافسة شديدة وغير عادلة، وثبط الحافز لدى المنتجين المحليين من التوسع في زراعة البن، وهو ما يفسر تراجع معدل نمو الإنتاج المحلي لمحصول البن من 6,8 ٪ في المتوسط خلال الفترة 1985-1994م إلى 2,9 ٪ في المتوسط خلال الفترة 1995-2005م [1]، ومثال آخر على تدهور الإنتاج المحلي نتيجة المنافسة وفتح الأسواق المحلية أمام السلع والمنتجات الأجنبية، الخضروات والفواكه، إذ أنه -كما سبق وأسلفنا- اتخذت الحكومة في الشطر الشمالي – سابقاً – قرار عام 1984م يقضي بحظر استيراد الفواكه والخضروات وعقب قيام الوحدة ظل هذا القرار ساري المفعول حتى عام 1997م، وقد شكل هذا القرار حماية للإنتاج المحلي وشجع العديد من

(1) المرجع نفسه .

المزارعين على التوسع في زراعة هذه المحاصيل، وقد أسهم ذلك بدوره في زيادة الإنتاج المحلي للعديد من محاصيل الخضروات والفواكه، إلا أن قرار الحكومة الصادر عام 1998م والقاضي برفع الحظر تدريجياً – على مدى ثلاث سنوات – عن استيراد الخضروات والفواكه؛ قد اضر بالإنتاج المحلي، حيث ترتب على هذا القرار دخول كميات كبيرة من محاصيل الخضروات والفواكه المستوردة إلى الأسواق المحلية وعرّض العديد من المحاصيل المنتجة محلياً لمنافسة شديدة من قبل المحاصيل المستوردة، وخاصة أن العديد من المحاصيل المستوردة تفوقت على المحاصيل المحلية، من حيث السعر وأحياناً من حيث الجودة، المنافسة الشديدة هذه قللت من حماس العديد من المزارعين من التوسع في زراعة هذه المحاصيل، وهو ما أدى في النهاية الى تراجع معدلات نمو إنتاج العديد من هذه المحاصيل، وللدلالة على ذلك نورد الجدول التالي :

جدول رقم (54)

معدلات نمو إنتاج بعض محاصيل الفواكه والخضروات في اليمن خلال الفترة 1989- 1994م (قبل قرار رفع الحظر على استيراد الفواكه والخضروات)

والفترة 2001-2005م (بعد قرار رفع الحظر).

بيـــــان	معدلات نمو الإنتاج	
	متوسط الفترة (1989-1994م)	متوسط الفترة (2001-2005م)
محاصيل الفواكه		
الموز	9	،2
البرقوق	1,3-	13,4-
البرتقال	26,1	6,8-
اليوسفي	25,5	5,8-
التفاح	58,9	55,2
محاصيل الخضروات		
البطاطس	6,8	،8
الطماطم	4,1	3,2-
الملوخية	8,7	5
الباذنجان	6,3	3
الكراث	7,8	،1-

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على :

الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة، الإدارة العامة للإحصاء الزراعي، كتاب الإحصاء الزراعي، أعداد متفرقة، للأعوام 1992، 1995، 2005،2004،2003م.

ثانياً الايجابيات:

أ- ارتفاع حجم الصادرات الزراعية:

أسهمت الإجراءات المتعلقة بتحرير التجارة وتشجيع الصادرات في زيادة حجم الصادرات – بما في ذلك الصادرات الزراعية – إلا أن الزيادة التي تحققت في حجم الصادرات الزراعية لم تكن بالقدر نفسه الذي تحقق في حجم الواردات الزراعية، حيث كانت نسبة الزيادة في حجم الصادرات الزراعية ضئيلة جداً مقارنة بالواردات نتيجة لضعف القطاع الزراعي، وعجزه عن تغطية الاحتياجات المحلية من السلع والمنتجات الزراعية، والجدول التالي يوضح المتوسط السنوي لقيمة الصادرات والواردات الزراعية خلال فترة ما قبل تطبيق سياسة تحرير التجارة والفترة التي أعقبت تطبيق هذه السياسة:

جدول رقم (55)

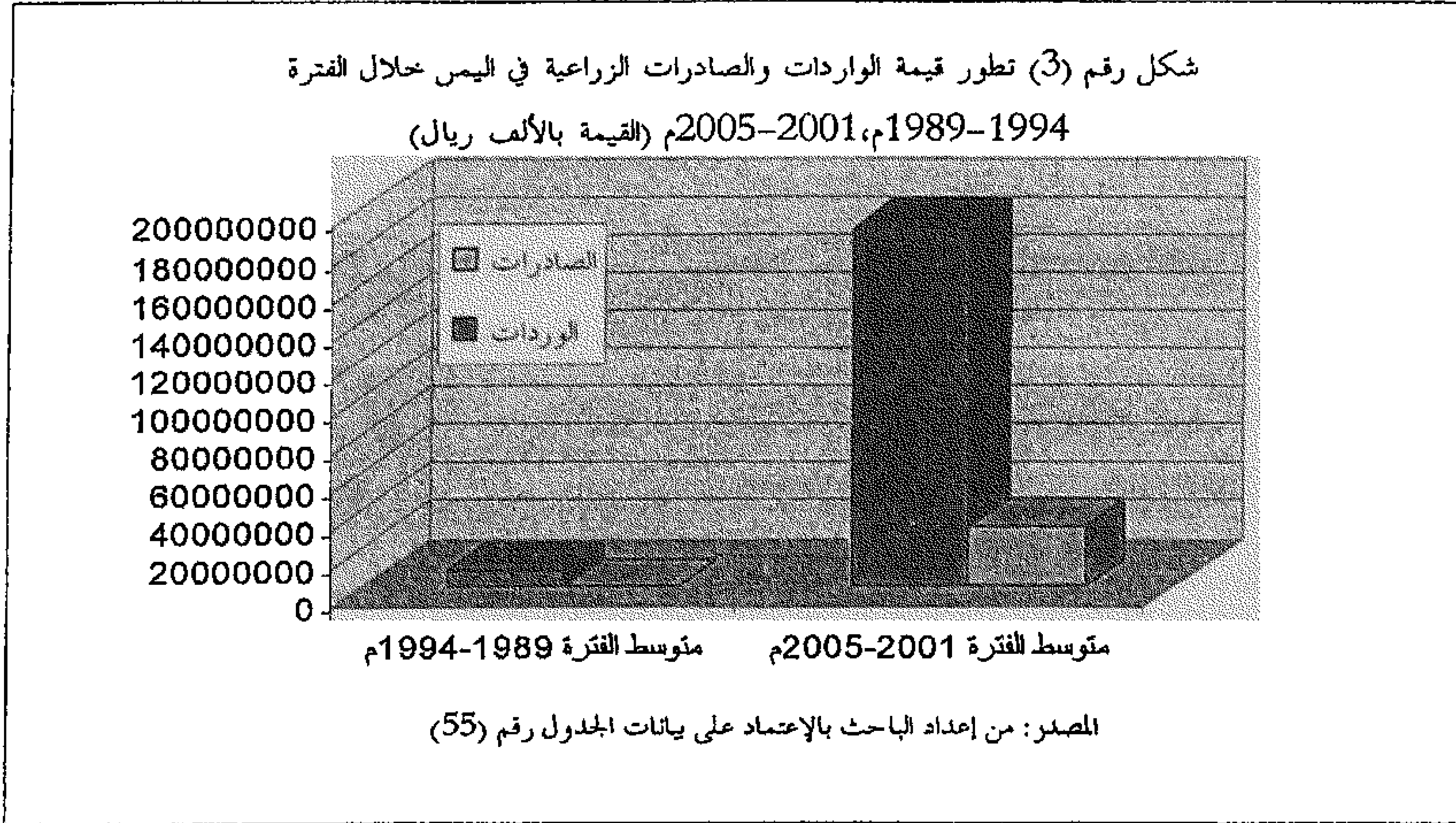
متوسط قيمة الصادرات والواردات الزراعية في اليمن خلال الفترة 1989-1994م (فترة ما قبل تطبيق سياسة تحرير التجارة) والفترة 2001-2005م (فترة ما بعد تطبيقها). (المبالغ بالألف ريال)

بيـــــان	متوسط الفترة 1989-1994م	متوسط الفترة 2001-2005م	مقدار الزيادة
الصادرات الزراعية	637036,3	32226384	31589348
الواردات الزراعية	9059754,5	188954429	179894675

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على :

الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة، الإدارة العامة للإحصاء الزراعي، كتاب الإحصاء الزراعي، أعداد متفرقة، للأعوام 1992، 1995، 2005،2004م.

بالنظر إلى بيانات الجدول السابق يتبين أن الزيادة في متوسط قيمة الصادرات الزراعية خلال الفترة 2001-2005م فترة ما بعد تطبيق سياسة تحرير التجارة بلغت ما يقارب 31,6 مليار ريال مقارنة بمتوسط قيمة الصادرات خلال الفترة 1989-1994م فترة ما قبل تطبيق سياسة تحرير التجارة، بينما بلغت الزيادة في متوسط قيمة الواردات الزراعية حوالي 179,9 مليار ريال خلال الفترة نفسها، وبمقارنة مقدار الزيادة في متوسط قيمة الصادرات والواردات الزراعية خلال الفترتين يلاحظ أن مقدار الزيادة في متوسط قيمة الصادرات لم تتجاوز 17,6 ٪ من متوسط مقدار الزيادة المحققة في متوسط قيمة الواردات .



شكل رقم (3) تطور قيمة الواردات والصادرات الزراعية في اليمن خلال الفترة 1989-1994م،2001-2005م (القيمة بالألف ريال)

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الجدول رقم (55)

ب- تحسين جودة المنتجات المحلية:

بالرغم أن الإجراءات المتعلقة بتحرير التجارة وما ترتب عليها من دخول العديد من السلع الأجنبية إلى الأسواق المحلية قد عرضت العديد من السلع المحلية – خاصة السلع المحلية المماثلة أو المشابهة للسلع الأجنبية – لمنافسة شديدة؛ إلا أن هذه الإجراءات مع ذلك أجبرت العديد من المنتجين المحليين على العمل من أجل تحسين جودة منتجاتهم لمواجهة منافسة المنتجات الأجنبية من جهة، ولضمان استمرارهم في النشاط الإنتاجي من جهة أخرى.

2- سياسة الخصخصة:

كما سبق وأشرنا إلى أن شطري اليمن قبل تحقيق الوحدة اليمنية انتهجا نظامين اقتصاديين مختلفين؛ حيث كان النظام الاقتصادي المعمول به في الشطر الشمالي أقرب ما يكون إلى النظام الاقتصادي الحر، وبالتالي فقد اتسمت استراتيجيه التنمية في هذا الشطر بدور محدود للدولة في النشاط الاقتصادي، في حين انتهج الشطر الجنوبي النظام الاقتصادي الاشتراكي، ومن ثم فقد اتسمت استراتيجيه التنمية في هذا الشطر بسيطرة الدولة على معظم الأنشطة الاقتصادية بما في ذلك النشاط الزراعي، كما قامت الدولة بتأميم ومصادرة العديد من الممتلكات والمساحات الشاسعة من الأراضي الزراعية الخاصة، وبالتالي فقد كان للقطاع العام في الشطر الجنوبي دور قوي في النشاط الاقتصادي، ولا يعني ذلك عدم وجود دور يذكر للقطاع العام في الشطر الشمالي بل على العكس من ذلك، إذ انه بالرغم من أن النهج الاقتصادي الذي اتبعه الشطر الشمالي كان أقرب ما يكون إلى اقتصاد السوق؛ ومع ذلك قامت الدولة بإنشاء العديد من مؤسسات القطاع العام، كما ساهمت كشريك مع القطاع الخاص في العديد من مؤسسات القطاع المختلط، وقد قامت هذه المؤسسات بدور بارز في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية،

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن القطاع العام في اليمن بعد الوحدة قد نشأ من خلال مصدرين هما: (1)

أ) المشاريع التي تم تأميمها ومصادراتها:

وهذه المشاريع تشمل الممتلكات الخاصة التي قامت الدولة في الشطر الجنوبي _ سابقاً _ بتأميمها ومصادرتها وفقاً لإجراءات التأميم وقانون الإصلاح الزراعي.

ب) الاستثمارات العامة التي ساهمت بها الدولة:

ويشمل ذلك الاستثمارات العامة المملوكة للشطرين قبل الوحدة والاستثمارات التي ساهمت بها الدولة في إنشاء مشاريع جديدة سواء بصفة كليه أو جزئيه، كما تشمل الاستثمارات العامة أيضاً كافة المبالغ الإضافية التي صرفتها الدولة لغرض إحداث توسعات، وإحلال وتجديد، سواء في المشاريع العامة التي تم تأميمها ومصادراتها، أو في المشاريع القائمة أصلاً بأموال عامة.

هذا وقد قدر عدد مشاريع (وحدات) القطاع العام في اليمن بعد الوحدة وقبل البدء في تطبيق سياسة الخصخصة بحوالي 140 مشروعاً، منها 37 مشروعاً في القطاع الزراعي بدون الأسماك، و26 مشروعاً في القطاع الصناعي، و12 مشروعا في القطاع التجاري و11 مشروعا في قطاع الخدمات فيما تتوزع المشاريع المتبقية والبالغ عددها 54 مشروعاً على قطاعات التشييد والنقل والاتصالات والكهربا والمياه والنفط والمعادن والأسماك، ويلاحظ ارتفاع عدد مشاريع القطاع العام التي تخص القطاع الزراعي مقارنة ببقية القطاعات الاقتصادية الأخرى حيث شكلت المشاريع الزراعية بدون الأسماك حوالي 26,4٪ من إجمالي مشاريع القطاع العام، في حين لم تتجاوز هذه النسبة على سبيل المثال 18,7٪ ، 8,6٪ في قطاعي الصناعة والتجارة على التوالي .

أما بالنسبة لإجمالي عدد القوى العاملة في مشاريع القطاع العام فقد قدر بحوالي 76 ألف عامل (2) هذا وقد كان الأداء الاقتصادي لمعظم مؤسسات القطاع العام _ بما في ذلك المؤسسات الزراعية _ في اليمن خلال الفترة الماضية متواضعاً، بل إن العديد من هذه المؤسسات تعثرت في أعمالها وحققت خسائر سنوية متتالية، غير أن ذلك لايعني عدم وجود مؤسسات ناجحة، بل

---

(1) جعفر عبد الله شوطح،«برنامج الخصخصة في الجمهورية اليمنية»، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني الثاني المنعقد بصنعاء خلال الفترة 18- 20 ابريل 1998م،(صنعاء، كتاب صادر عن مجلة الثوابت، يناير 1999م)، ص:736.

(2) الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، 1996-2000م، (صنعاء، 1995م) ، ص: 78.

على العكس من ذلك، إذ أنه في الوقت الذي كانت فيه العديد من مؤسسات القطاع العام في اليمن تحقق معدلات أداء متدنية؛ كانت هناك العديد من مؤسسات القطاع العام الناجحة التي اتسم أداؤها بالكفاءة والفعالية، وتحقيق أرباح عالية، بل إن مؤشرات الأداء التي حققتها بعض هذه المؤسسات فاقت أحياناً مؤشرات الأداء في بعض مؤسسات القطاع الخاص المشابهة، غير أن عدد مؤسسات القطاع العام الناجحة كان محدوداً مقارنة بعدد المؤسسات المتعثرة والفاشلة، وفي هذا الصدد أشار احد تقارير البنك الدولي بأن عدداً كبيراً من المؤسسات العامة في اليمن لا تعمل، ولا تحقق أي إيرادات، وأن هناك ما يقارب من 30 ألف عاملاً في هذه المؤسسات تتحمل الحكومة مرتباتهم الشهرية نيابة عن هذه المؤسسات بسبب عجزها المالي [1]، وبصفة عامة فقد اتسم أداء معظم مؤسسات القطاع العام في اليمن خلال الفترة الماضية بالسمات التالية: [2]

- انخفاض العائد على الأموال المستثمرة.
- انخفاض معدلات النمو في الإنتاج والإنتاجية.
- إنتاج سلع منخفضة الجودة.
- تقديم خدمات متدنية.
- ضعف الهياكل التمويلية، وارتفاع نسبة القروض إلى إجمالي الأموال المستثمرة.
- وهناك العديد من الأسباب [3] التي أسهمت في تدهور العديد من مؤسسات القطاع العام وانخفاض أدائها ويأتي في مقدمة هذه الأسباب سوء الإدارة إذ أنه وبسبب طبيعة الملكية في هذه المؤسسات تولى بعض الموظفين مسئولية إدارة هذه المؤسسات، وقد أدار بعض هؤلاء الموظفين هذه المؤسسات بطريقة سيئة أسهمت في تدهور هذه المؤسسات وانخفاض كفاءتها، وكان الأمر سيختلف لو أن القائمين على إدارة هذه المؤسسات هم الملاك الحقيقيين؛ حيث سيعملون على إدارة هذه المؤسسات بكفاءة، وسيحرصون على تحقيق معدلات أداء مرتفعة، وإلى جانب سوء الإدارة هناك العديد من الأسباب الأخرى التي أسهمت في انخفاض كفاءة العديد من مؤسسات القطاع العام في اليمن من أبرزها:
  - قيام الدولة ولأسباب اجتماعية بالتدخل في تحديد أسعار بيع إجبارية منخفضة للسلع والخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات للمواطنين.
  - جمود القوانين واللوائح المنظمة لأعمال هذه المؤسسات.

---

(1) تقرير حول مراجعة الإنفاق العام في اليمن، 27مرجع سابق، ص: 38.

(2) جعفر عبد الله شوطح، مرجع سابق، ص:740.

(3) المرجع نفسه، ص:740.

- عدم إعطاء الإدارة الصلاحيات الكافية.
- تقادم الأصول الثابتة، وكذا التكنولوجيا المستخدمة في عملية الإنتاج.
- عدم الاستغلال الأمثل للطاقات والموارد الإنتاجية المتاحة في هذه المؤسسات.
- ارتفاع عدد القوى العاملة في هذه المؤسسات بنسبة كبيرة تفوق احتياجاتها الفعلية.

وقد ترتب على مستوى الأداء المتواضع لهذه المؤسسات انخفاض ايرادتها بدرجة كبيرة بحيث أصبحت عندها العديد من هذه المؤسسات غير قادرة على تغطية مصاريفها التشغيلية، ناهيك عن تحقيق أرباح، الأمر الذي أدى إلى تعثر العديد من هذه المؤسسات من جهة، وارتفاع عدد المؤسسات الخاسرة يوماً بعد يوم من جهة أخرى، وبذلك أضافت هذه المؤسسات عبئاً أضافياً جديداً على الاقتصاد اليمني، حيث ترتب على ضعف وتدهور القطاع العام في اليمن آثار سلبية على الاقتصاد، هذه الآثار بدورها أسهمت في زيادة حدة الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد اليمني، ويمكن إيضاح أبرز هذه الآثار كما يلي:[1]

- تم تحميل الخسائر التي حققتها مؤسسات القطاع العام على الموازنة العامة للدولة، الأمر الذي أسهم في ارتفاع عجز الموازنة.
- ترتب على عجز الموازنة وتفاقمه من سنة لأخرى قيام الحكومة بعملية الإصدار النقدي لتمويل عجز الموازنة، وقد أسهم هذا بدوره في ارتفاع الأسعار ومعدلات التضخم.
- انخفاض العائد على الأموال المستثمرة في معظم مؤسسات القطاع العام مؤشر على عجز هذه المؤسسات في توفير أكبر عدد ممكن من فرص العمل المنتجة، الأمر الذي يعني أن هذه المؤسسات لم تسهم فقط في ظهور البطالة المقنعة بين عمالها؛ بل أسهمت أيضاً في ارتفاع معدلات البطالة بصفة عامة.
- اعتمدت العديد من مؤسسات القطاع العام على استيراد معظم مستلزماتها الإنتاجية من الخارج، وهذا بدوره أسهم في ارتفاع عجز الحساب الجاري ومن ثم ميزان المدفوعات.
- نسبة كبيرة من استثمارات القطاع العام تم تمويلها عن طريق الاقتراض من الخارج، وهو ما أدى إلى ارتفاع المديونية الخارجية لليمن.

ونتيجة لمستوى الأداء الاقتصادي المتدني الذي اتسمت به معظم مؤسسات القطاع العام في اليمن من جهة، والأعباء المالية التي تكبدها الاقتصاد اليمني من جراء دعم مؤسسات القطاع العام الخاسرة من جهة أخرى، تضمن برنامج الإصلاحات الاقتصادية خصخصة معظم

(1) المرجع نفسه، ص ص:740-741.

مؤسسات القطاع العام، وإصلاح أوضاع بقيه المؤسسات [1]،كي تتمكن هذه الأخيرة من الاستمرار في أداء عملها بشكل أفضل، وخاصة في ظل المنافسة، وقد بدأت التحضيرات في اليمن لعملية الخصخصة في نوفمبر 1994م، أي قبل قيام الحكومة اليمنية بالبدء في تطبيق برنامج الإصلاحات الاقتصادية بفترة قصيرة لا تتجاوز خمسة أشهر، وقد كان أول إجراء يتم اتخاذه في هذا الصدد هو صدور قرار مجلس الوزراء رقم (150) لسنة 1994م بشأن خصخصة المؤسسات والمرافق العامة، وتزامناً مع تطبيق برنامج الإصلاحات الاقتصادية صدر القرار رقم (8) لسنة 1995م بشأن الإجراءات التنظيمية والتنفيذية للخصخصة، وكذلك القرار رقم (6) لسنة 1996م بشأن إنشاء المكتب الفني للخصخصة بحيث يكون تحت إشراف رئيس الوزراء مباشرة، وفي عام 1999م صدر القانون رقم (45) بشأن الخصخصة.

وفي إطار برنامج الإصلاحات الاقتصادية استهدفت الخطة الخمسية الأولى (1996م-2000م) التي تزامن تنفيذها مع تطبيق البرنامج خصخصة حوالي 100 مشروعاً يخص القطاع العام، أي ما يقارب 71٪ من إجمالي مشاريع القطاع العام، بحيث يتم خصخصة هذه المشاريع من خلال برنامج للخصخصة يتم تنفيذه خلال فترة الخطة [2]، وقد شملت المشاريع المستهدف خصخصتها خلال فترة تنفيذ الخطة كافة القطاعات الاقتصادية، ومن المشاريع التي تم ترشيحها للخصخصة في القطاع الزراعي [3] خلال فترة تنفيذ الخطة، 28 مزرعة، بالإضافة إلى العديد من المؤسسات والشركات الزراعية والسمكية.

وبالرغم من أن الخطة الخمسية الأولى قد تضمنت برنامجاً طموحاً للخصخصة كان يهدف إلى خصخصة 100 مشروعاً إلا أن تنفيذ هذا البرنامج قد تعثر لعدة أسباب من أبرزها تأخر صدور قانون الخصخصة حتى عام 1999م، أيضاً من أسباب تعثر تنفيذ برنامج الخصخصة خلال الخطة الخمسية الأولى القرار الذي اتخذه مجلس النواب اليمني الذي يقضي برفض اقتراح البنك الدولي لتمويل عملية تقييم ما قبل الخصخصة [4]، وبذلك اقتصرت

---

(1) الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، 2001-2005م، (صنعاء، الآفاق للطباعة والنشر، 2000م)، ص:122.

(2) الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، 1996-2000م، مرجع سابق، ص ص: 79-80.

(3) واجه الباحث صعوبة في الحصول على بيانات دقيقة تتعلق بعدد ومسميات المشاريع الزراعية العامة التي تم ترشيحها للخصخصة وكذلك تلك التي تم خصخصتها أو تصفيتها.

(4) الجمهورية اليمنية، وزارة الصناعة والتجارة، دراسة تشخيص التجارة المتكاملة – المكونات القطاعية، (صنعاء، ديسمبر 2002م)، ص: 42.

الإجراءات التي تم اتخاذها خلال فترة تنفيذ الخطة الخمسية الأولى على تصفية وبيع أصول وتأجير عدد من المؤسسات العامة المتعثرة أو المؤممة، أما الخطة الخمسية الثانية فقد تضمنت برنامجاً للخصخصة استهدف خصخصة ما يقارب 61 مؤسسة عامة، بحيث يتم خصخصتها خلال الفترة 2001-2005م، وهي فترة تنفيذ الخطة، وقد بلغ عدد المؤسسات المرشحة للخصخصة في القطاع الزراعي و السمكي خلال فترة تنفيذ الخطة حوالي 32 مؤسسة منها المؤسسة العامة للخدمات الزراعية، المؤسسة العامة للدواجن، وشركتي إنتاج بذور الخضار والبطاطس، وكذلك خصخصة محطة تأجير الآلات الزراعية من خلال تمليكها للعمال، بالإضافة إلى مصنع تعليب الأسماك ومصنع الجمبري، وعدد من ثلاجات حفظ الأسماك [1]، وقد بلغ عدد المؤسسات العامة التي انتهت عملية خصخصتها أو تصفيتها حتى نهاية 2003م حوالي 37 مؤسسة، منها 8 مؤسسات تم خصخصتها عام 2003م، غير أن عملية الخصخصة خلال عام 2004م تراجعت، حيث كان المستهدف خلال ذلك العام خصخصة خمس مؤسسات في حين لم يتم خصخصة سوى ثلاث مؤسسات في القطاع الصناعي، واحدة من هذه المؤسسات تم بيعها لمستثمر محلي، فيما تم تحويل المؤسستين الأخريتين إلى شركتين مساهمتين، وتم تحويل أسهمها إلى العاملين فيهما [2]، وبصفة عامة يمكن القول أن مستوى تنفيذ برنامج الخصخصة في اليمن متواضع حيث لا يزال عدد المؤسسات التي تم خصخصتها أو تصفيتها محدوداً مقارنة بما هو مستهدف في البرنامج، وهذا ينطبق أيضاً على عدد المؤسسات التي تم خصخصتها وتصفيتها في القطاع الزراعي، ذلك أن عدد المؤسسات التي تم خصخصتها أو تصفيتها في هذا القطاع لا يزال محدوداً مقارنة بما هو مخطط له، ومن أبرز المؤسسات التي تم خصخصتها، أو تصفيتها في القطاع الزراعي حتى نهاية عام 2005م:

- مزارع الدولة، وقد تم تصفيتها إما بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال إعادة الأراضي الزراعية التي تم تأميمها في السابق إلى ملاكها الحقيقيين [3].
- محطة تأجير الآليات الزراعية في مدينه سيئون بمحافظة حضرموت، وقد تم خصخصة هذه المحطة لصالح العاملين فيها بنظام البيع المؤجل [1].

---

(1) الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، 2001-2005م، مرجع سابق، ص ص:354-356.

(2) الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، إستراتيجية التخفيف من الفقر تقرير انجاز السنة الأولى (2003- 2004)، صنعاء، يوليو 2005م، ص: 6.

(3) المركز العام للدراسات والبحوث والإصدار، التقرير الاستراتيجي السنوي اليمن 2000م، (صنعاء، مؤسسة القدسي للطباعة والنشر، 2001م)، ص: 213.

- المؤسسة العامة لتسويق الخضروات والفواكه بمحافظة عدن.
- المؤسسة العامة للدواجن بمحافظة عدن.
- المؤسسة العامة للخدمات الزراعية بمحافظة صنعاء.
- شركة مارب للدواجن بمحافظة صنعاء.
- الشركة العامة لإنتاج بذور الخضار بسيؤن محافظه حضرموت.
- الشركة العامة لإنتاج بذور البطاطس – محافظة ذمار.
- مصنع الطماطم بالفيوش.
- مصنع تعليب الأسماك بشقرة محافظة أبين.

المعوقات التي تواجه تنفيذ برنامج الخصخصة :

بالرغم من صدور قانون الخصخصة في اليمن – وإن كان جاء صدور هذا القانون متأخراً – إلا أنه لا تزال هناك العديد من المعوقات التي تواجه تنفيذ برنامج الخصخصة أبرزها : [(2)]

- الروتين المصاحب لتشكيل لجان الخصخصة، والذي يأخذ مابين 4-6 شهور وأحياناً قد يتجاوز سنة كاملة.
- عدم تقدم راغبين من القطاع الخاص لشراء المؤسسات العامة التي تم ترشيحها للخصخصة.
- الانتشار الجغرافي الواسع لأ ماكن تواجد الأصول المراد خصخصتها أو تصفيتها.
- وجود نزاع حول الملكية في بعض الحالات.

معوقات الخصخصة في القطاع الزراعي:

بالإضافة إلى المعوقات التي تواجه تنفيذ برنامج الخصخصة السابق ذكرها، توجد أيضاً بعض الصعوبات التي لا تزال تقف عائقاً أمام خصخصة مؤسسات القطاع العام الزراعية من أهمها: [(3)]

---

(1) مصطفى حسين المتوكل،« الخصخصة:خلق آفاق جديدة أمام القطاع الخاص » أبحاث المؤتمر العلمي الخامس لكلية التجارة والاقتصاد، جامعة صنعاء، مجلة كلية التجارة والاقتصاد، عدد 17، سبتمبر 2001م، ص 489.

(2) إستراتيجية التخفيف من الفقر تقرير انجاز السنة الأولى (2003- 2004)، مرجع سابق، ص 17.

(3) المنظمة العربية للتنمية الزراعية،« السياسات الزراعية في عقد التسعينات ((الجمهورية اليمنية)) »، مرجع سابق،ص 61.

- المديونية التي لا تزال على بعض هذه المؤسسات ولم يتم حسمها بعد مع الجهات الدائنة.
- العمالة المتواجدة في العديد من هذه المؤسسات.

آثار سياسة الخصخصة على القطاع الزراعي:

إن الآثار المترتبة على القطاع الزراعي من جراء تطبيق سياسة الخصخصة تختلف من دولة لأخرى، وفي اعتقادنا أن هناك العديد من العوامل التي تلعب دوراً بارزا في تحديد طبيعة وحجم هذه الآثار، ليس فقط على القطاع الزراعي؛ بل على الاقتصاد بصفة عامة، من هذه العوامل حجم القطاع العام في الدولة المعنية قبل قيامها بتطبيق هذه السياسة، وكذا دور هذا القطاع في النشاط الاقتصادي، وخاصة النشاط الزراعي كما أن طول أو قصر الفترة الزمنية لتطبيق هذه السياسة، وكذا حجم إجراءات الخصخصة التي تم اتخاذها خلال هذه الفترة تلعب دوراً بارزاً في تحديد طبيعة آثار سياسة الخصخصة وحجمها، وبالتالي فإن من السابق لأوانه بيان اثر سياسة الخصخصة على القطاع الزراعي في اليمن نظراً لقصر مدة تطبيق برنامج الخصخصة من جهة، وتعثر تنفيذ البرنامج في بعض الأحيان من جهة أخرى بسبب العديد من المعوقات - المشار إليها سابقاً - غير أنه يمكن بيان أبرز الآثار المتوقعة من جراء تطبيق سياسة الخصخصة على القطاع الزراعي في اليمن، وقبل التطرق لذلك نشير إلى أن القطاع الزراعي في اليمن لن يتأثر كثيراً من جراء تطبيق سياسة الخصخصة نظراً لأن معظم الأنشطة الزراعية كان - ولا يزال - يقوم بها القطاع الخاص قبل تطبيق هذه السياسة وبالتالي فأن من المتوقع أن يكون حجم هذه الآثار محدود على القطاع الزراعي.

الآثار السلبية:

يمكن تلخيص أهم الآثار السلبية المتوقعة من جراء تطبيق سياسة الخصخصة على القطاع الزراعي فيما يلي: [1]

أ) ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي:

من المتوقع أن ترتفع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي مثل الأسمدة والبذور والمخصبات بسبب خصخصة العديد من مؤسسات القطاع التي كانت تقوم بتوفير هذه المستلزمات لبعض المزارعين بأسعار منخفضة نسبياً، ومن شأن ذلك أن يسهم في ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي، وبالتالي ارتفاع أسعار السلع والمحاصيل الزراعية.

ب) ارتفاع تكاليف التسويق:

---

(1) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، « دراسة تقويم اثر برامج الخصخصة على الإنتاج الزراعي في الوطن العربي »، (الخرطوم، مطابع المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2001م)، ص: 106،102، 108.

سيترتب على خصخصة المؤسسات العامة الزراعية التي كانت تقوم بتقديم خدمة التسويق بأسعار منخفضة ارتفاع تكاليف تسويق المنتجات الزراعية، وبالتالي ارتفاع أسعار هذه المنتجات.

جـ) التوسع في استخدام المبيدات على أسس غير سليمة:

نظراً لأن عملية الخصخصة ستؤدي إلى زيادة دور القطاع الخاص في النشاط الزراعي، وبالتالي فإن من المتوقع أن يتم التوسع في استخدام المبيدات على أسس غير سليمة؛ الأمر الذي قد يؤدي إلى الإضرار بالزراعة والبيئة بصفة عامة.

د) ارتفاع نسبة البطالة في القطاع الزراعي:

قد يترتب على خصخصة بعض الوحدات الإنتاجية العاملة في القطاع الزراعي تخلي الدولة أو القطاع الخاص عن بعض العمالة المتواجدة في هذه الوحدات؛ الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة في القطاع الزراعي.

هـ) عدم جدية بعض المستثمرين في القطاع الزراعي:

بالرغم من أن برنامج الخصخصة في اليمن ما يزال في مراحله الأولى كما سبق وأسلفنا، غير أن المؤشرات الأولية تبين عدم جدية بعض المستثمرين في استغلال المنشآت الزراعية التي تم خصخصتها لهم بأسلوب البيع بشرط استمرارهم في مزاولة النشاط الزراعي السابق نفسه التي كانت تمارسه هذه المنشآت قبل خصخصتها، ويرجع سبب هذا التقاعس وعدم الجدية من قبل هؤلاء المستثمرين إلى قلة الخبرة الفنية المتوفرة لديهم لإدارة هذه الأنشطة.

الآثار الايجابية:

يمكن تلخيص أبرز الآثار الايجابية المتوقعة من جراء تطبيق سياسة الخصخصة على القطاع الزراعي فيما يلي:

أ) زيادة استثمارات القطاع الخاص في القطاع الزراعي:

إن قيام الدولة بخصخصة العديد من المؤسسات الزراعية، وتشجيع القطاع الخاص للتوسع والاستثمار في النشاط الزراعي من شأنه أن يسهم في زيادة تدفق الاستثمارات الزراعية، وهذا بدوره سينعكس إيجاباً على نمو القطاع الزراعي وتطوره، ويسهم في توفير المزيد من فرص العمل في هذا القطاع، غير أن ذلك من الممكن أن يتحقق على المدى البعيد، أما في الوقت الحالي فإن المؤشرات تدل – كما سيتبين لنا لاحقاً – على تدني استثمارات القطاع الخاص في اليمن خلال فترة تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية، وعلى محدودية فرص العمل التي توفرها هذه الاستثمارات، وخاصة في القطاع الزراعي.

ب)تحسين جودة المنتجات الزراعة:

إن خصخصة العديد من الوحدات الإنتاجية في القطاع الزراعي، وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص للاستثمار في النشاط الزراعي على أسس تنافسية ووفقاً لآليات السوق من شأنه أن يسهم في تحسين جودة المنتجات الزراعية.

3- **سياسة تشجيع القطاع الخاص:**

برامج الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين كما سبق وأشرنا تتبنى الدعوة إلى تطبيق نظام اقتصاد السوق، وتقليص دور الدولة في معظم الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية، وبالمقابل إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص ليقوم بهذه الأنشطة، وما السياسات المتعلقة بتقليص الإنفاق الحكومي وتخلي الدولة عن التوظيف الجديد، وتحرير الأسعار والتجارة، والخصخصة، وتشجيع الاستثمار الخاص، وغيرها من السياسات والإجراءات التي تتضمنها هذه البرامج إلا ترجمة حقيقية لذلك، ومن هنا فإن هذه البرامج تعول بدرجة كبيرة على القطاع الخاص المحلي والأجنبي ليقوم بدور مهم وأساسي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي زيادة معدلات النمو الاقتصادي في البلدان المعنية، ولكي يقوم القطاع الخاص بهذا الدور توصي هذه البرامج الدول المعنية بتوفير البيئة الملائمة لهذا القطاع ليمارس دوره الاقتصادي والاستثماري على أفضل وجه؛ الأمر الذي يعني أن برامج الإصلاحات الاقتصادية تعتمد بدرجة أساسية على أداء القطاع الخاص لكي تحقق أهدافها وخاصة تلك الأهداف المتعلقة بزيادة النمو، وتقليص معدلات البطالة، وتطوير القطاعات الاقتصادية بما في ذلك القطاع الزراعي، وبالتالي فإن مستوى الأداء الاقتصادي، وتحقق مثل تلك الأهداف في الدولة المعنية التي تقوم بتطبيق مثل هذه البرامج مرهون بدرجة أساسية بمستوى الأداء الاقتصادي والاستثماري للقطاع الخاص في هذه الدولة، وهنا يطرح تساؤل، ماذا لو أن القطاع الخاص في هذه الدولة أخفق في القيام بدوره التنموي المطلوب منه ؟ لاشك أن هذا الإخفاق سينعكس سلباً على مستوى الأداء الاقتصادي لهذه الدولة، وهذا هو الوضع الحاصل في اليمن، إذ أنه بالرغم من هيمنة القطاع الخاص في اليمن على مختلف الأنشطة الاقتصادية، وإتاحة الفرصة لهذا القطاع ليمارس نشاطه الاقتصادي بحرية اكبر، وبالرغم من قيام الدولة بتقديم العديد من المزايا والحوافز لتشجيع الاستثمارات الخاصة من خلال قانون الاستثمار-، وخاصة بعد تطبيق برنامج الإصلاحات الاقتصادية -؛ إلا أن هذا القطاع مع كل ذلك لا يزال عاجزاً عن القيام بدوره التنموي المطلوب، وخاصة فيما يتعلق بالجوانب الاستثمارية، حيث لا تزال استثمارات هذا القطاع متدنية جداً ولا تتلاءم مع الدور المناط به في تحقيق التنمية الاقتصادية، ليس هذا فحسب؛ بل إن الإحصائيات تشير إلى أن حجم استثمارات هذا القطاع قد تراجعت خلال فترة تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية مقارنة بالفترة التي سبقت تنفيذ البرنامج، حيث لم تتجاوز استثمارات القطاع الخاص المحلي خلال فترة تنفيذ الخطة

الخمسية الأولى (1996-2000م) 49,7 ٪ من الإجمالي الكلي للاستثمارات، وحوالي 12,1 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي [1]، أما خلال فترة تنفيذ الخطة الخمسية الثانية (2001-2005م) فقد تراجعت استثمارات القطاع الخاص المحلي والأجنبي من 60,4 ٪ إلى 46,3 ٪ من الإجمالي الكلي للاستثمارات، فيما ارتفعت الأهمية النسبية للاستثمارات العامة من 39,6 ٪ إلى 53,7 ٪ من إجمالي الاستثمارات، ولم يتجاوز متوسط معدل نمو الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي خلال الخطة الثانية 11,5 ٪، في حين كان معدل النمو المستهدف 23,5 ٪ [2]، وإذا ما تم مقارنة الأهمية النسبية لاستثمارات القطاع الخاص خلال فترة تنفيذ برنامج الإصلاحات وفترة ما قبل تنفيذ البرنامج نجد أن حجم استثمارات القطاع الخاص خلال الخطة الخمسية الأولى والثانية لدولة الوحدة يقل نسبياً عن استثمارات القطاع الخاص في الشطر الشمالي خلال فترة تنفيذ البرامج والخطط التنموية، حيث تراوح نصيب استثمارات هذا القطاع خلال البرنامج الإنمائي الثلاثي(1973/ 1974-1975/ 1976م) بين 57-65 ٪ من الإجمالي الكلي للاستثمارات، وتراوح خلال الخطة الخمسية الأولى (1976/ 1977- 1980/ 1981م) بين 48-54 ٪، أما خلال الخطتين الخمسيتين الثانية والثالثة (1982-1991م) فقد بلغ هذا النصيب 47,2 ٪ و 50 ٪ على التوالي [3]، ان كل هذه المؤشرات تؤكد ما سبق وأشرنا إليه بأن استثمارات القطاع الخاص في اليمن قد تراجعت خلال فترة تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية مقارنة بالفترة التي سبقت تنفيذ البرنامج، وتؤكد أيضاً بأن هذا القطاع لا يزال عاجزاً حتى الآن من القيام بدوره التنموي المطلوب منه في ظل التطورات الاقتصادية الجديدة، وبهدف معرفة مدى إسهام استثمارات القطاع الخاص في اليمن في تنمية القطاع الزراعي وتطويره، نورد الجدول التالي الذي يبين هيكل واتجاهات النشاط الاستثماري للقطاع الخاص في اليمن خلال فترة تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية :

---

(1) الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، 2001-2005م، مرجع سابق، ص:336.

(2) الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، مشروع الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، 2006-2010م، (صنعاء 2006م)، ص:5.

(3) طه الفسيل،« الآفاق المستقبلية للاستثمار الخاص في اليمن »، دراسات اقتصادية، المؤتمر الشعبي العام، صنعاء، عدد 5، أكتوبر – ديسمبر 2002م. ص 105.

جدول رقم (56)

المشاريع الاستثمارية المرخصة في اليمن خلال الفترة 1996-2005م.

بيـــــان	عدد المشاريع ٪		التكلفة الاستثمارية ٪ (مليون ريال)		عدد فرص العمل ٪	
صناعية	1832	49	455723	48,8	51838	44,6
زراعية [1]	565	15	70798	7,6	15571	13,4
خدمية	755	20	276151	29,6	30273	26
سياحية	576	16	130364	14	18656	16
الإجمالي	**3728**	**100**	**933036**	**100**	**116338**	**100**

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على :

- الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، 2001-2005م، مرجع سابق، ص :336.
- الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي، لعام 2001م .
- الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي، أعداد متفرقة، للأعوام 2003-2005م.

بتحليل بيانات الجدول السابق الذي يوضح المشاريع الاستثمارية المرخصة في اليمن خلال الفترة 1996-2005م يتبين أن إجمالي التكلفة الاستثمارية لهذه المشاريع لا تتجاوز 933,04 مليار ريال يمني ، أي ما يقارب 4,71 مليار دولار أمريكي وفقاً لسعر صرف الدولار السائد في السوق في شهر ديسمبر 2006م، ولا يتجاوز عدد فرص العمل التي يمكن أن توفرها هذه المشاريع 116338 فرصة عمل، مع الأخذ في الحسبان أن هذه المؤشرات تتعلق بالمشاريع المرخصة وليس المنفذة، ذلك أن نسبة كبيرة من المشاريع المرخصة يتعثر تنفيذها كما سيتضح لنا لاحقاً، كذلك يتبين من الجدول السابق أن المشاريع الصناعية احتلت المرتبة الأولى نتيجة ارتفاع الاستثمارات النفطية، وأن نسبة كبيرة من المشاريع الاستثمارية المرخصة خلال تلك الفترة اتجهت نحو الأنشطة الخدمية غير الإنتاجية، حيث بلغ عدد المشاريع الخدمية والسياحية حوالي 36 ٪ من الإجمالي الكلي لعدد المشاريع، وشكلت التكلفة الاستثمارية لهذه المشاريع حوالي 43,6 ٪ من الإجمالي الكلي لتكلفة المشاريع، كما يلاحظ من الجدول السابق أن المشاريع

(1) تشمل المشاريع السمكية.

الزراعية احتلت المرتبة الرابعة والأخيرة بعد المشاريع الصناعية، والخدمية والسياحية، سواء من حيث العدد، أو التكلفة الاستثمارية، أو من حيث فرص العمل التي يمكن أن توفرها هذه المشاريع، بل إن هذه المشاريع قد شهدت تراجعاً خلال الفترة الأخيرة، وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (57)

المشاريع الاستثمارية المرخصة في القطاع الزراعي خلال الفترة 2001-2005م.

السنة	عدد المشاريع	التكلفة الاستثمارية (مليون ريال)	عدد فرص العمل
2001م	112	14670	3380
2002م	85	11150	2161
2003م	48	6161	1077
2004م	32	8210	984
2005م	17	1964	347
الإجمالي	**294**	**42155**	**7949**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة، الإدارة العامة للإحصاء الزراعي، كتاب الإحصاء الزراعي، أعداد متفرقة، للأعوام 2001، 2003، 2004، 2005م .

بالنظر إلى بيانات الجدول السابق يتبين مدى الانخفاض الكبير، والتدهور المستمر في عدد المشاريع الاستثمارية المرخصة في القطاع الزراعي خلال الفترة 2001-2005م، حيث انخفض عدد هذه المشاريع من 112 مشروعاً عام 2001م إلى 48 مشروعاً عام 2003م، أما خلال عام 2005م فقد انخفض هذا العدد إلى 17 مشروعاً فقط، أي أن عدد المشاريع المرخصة في القطاع الزراعي خلال عام 2005م لا يتجاوز 15,2 ٪ من إجمالي عدد المشاريع المرخصة عام 2001م، ونتيجة لانخفاض عدد هذه المشاريع يلاحظ من الجدول السابق أيضاً انخفاض كلاً من تكلفتها الاستثمارية وعدد فرص العمل التي يمكن توفرها، ويلاحظ من بيانات الجدول السابق رقم (56) أن الإجمالي الكلي لعدد المشاريع الاستثمارية المرخصة في اليمن خلال الفترة 1996-2005م قد بلغ 3728 مشروعاً في مختلف الأنشطة، وقد يبدو هذا العدد مرتفعاً نسبياً، إلا أنه إذا ما تم مقارنة عدد المشاريع المرخصة بعدد المشاريع المنفذة فان الصورة ستختلف كثيراً، حيث تشير الإحصائيات إلى أن نسبة كبيرة من المشاريع الاستثمارية المرخصة يتعثر تنفيذها، ويتبين من الجدول رقم (58) أن عدد المشاريع الاستثمارية المرخصة في اليمن خلال

الفترة 1993-1999م بلغ 2827 مشروعاً، بينما لم ينفذ من هذه المشاريع سوى 1464 مشروعاً، أي بنسبة تنفيذ لا تتجاوز 52 ٪، كما يلاحظ من الجدول أيضاً أن أقل نسبة تنفيذ كانت في المشاريع السكنية حيث لم تتجاوز 29 ٪، ويليها من حيث الترتيب المشاريع الزراعية التي لم تتجاوز نسبة التنفيذ فيها 42 ٪.

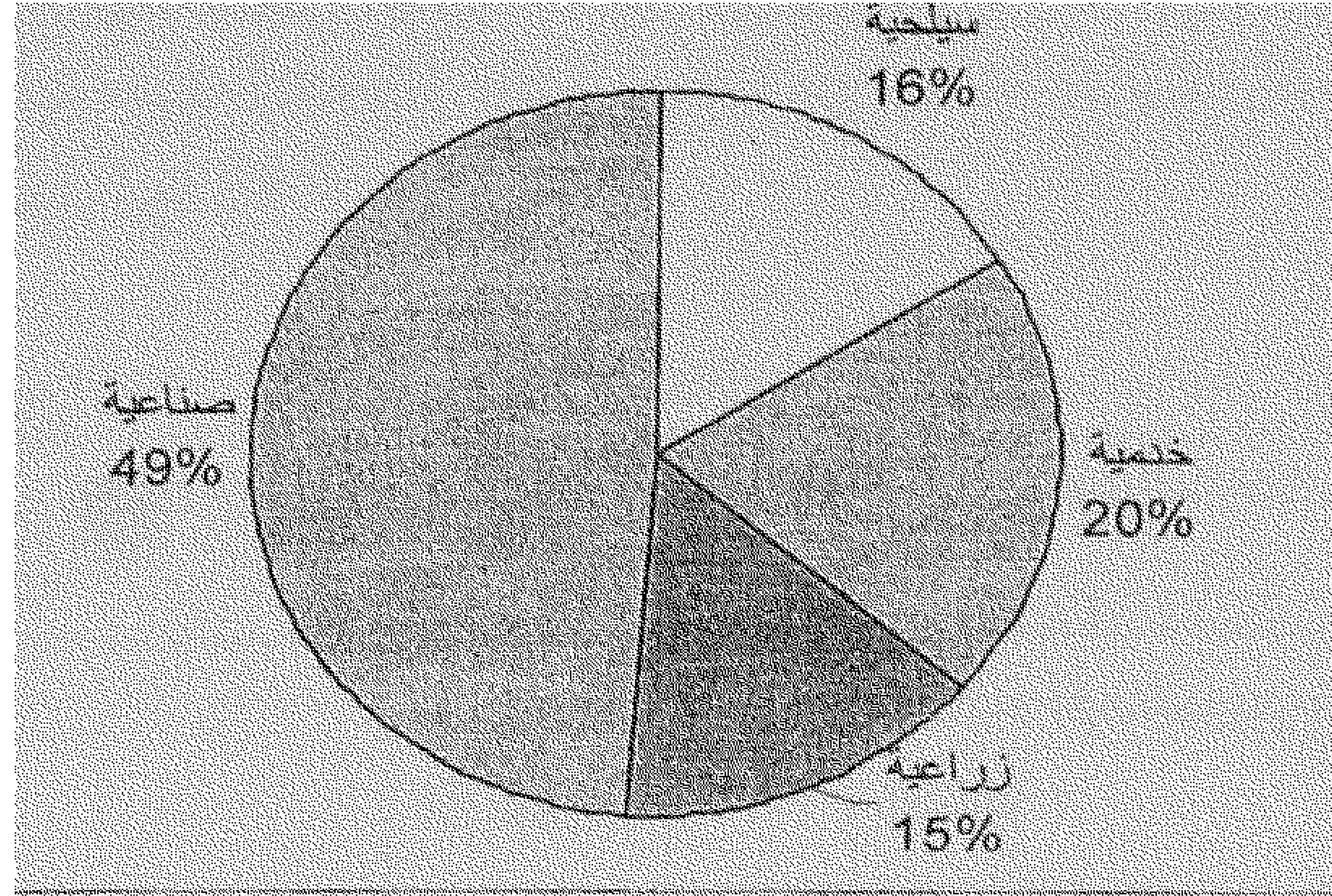
جدول رقم (58)

مستوى التنفيذ للمشاريع الاستثمارية المرخصة في اليمن حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 1993-1999م.

القطاع	عدد المشاريع المرخصة	عدد المشاريع المنفذة	نسبة التنفيذ (٪)
الصناعي	1552	802	52
الزراعي	246	104	42
السياحي	400	201	50
الصحي	296	187	63
التعليمي	72	40	56
السكني	76	22	29
الخدمي	185	108	58
الإجمالي	**2827**	**1464**	**52**

المصدر: أمين محمد محي الدين، «البيئة الملائمة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجمهورية اليمنية»، بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، عدد 28، صيف 2002م. ص: 75.

شكل رقم (4) المشاريع الاستثمارية المرخصة في اليمن حسب القطاعات الاقتصادية
خلال الفترة 1996-2005م (نسبة مئوية من اجمالي عدد المشاريع)



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(56).

ونشير إلى أن معظم المشاريع الاستثمارية المرخصة في اليمن استثمارات محلية، وتعتبر الاستثمارات الأجنبية متدنية جداً ومعظمها ينحصر في الاستثمارات النفطية، حيث تشير الإحصائيات [1] إلى أن حوالي 91 ٪ من إجمالي تكلفة المشاريع الاستثمارية المرخصة من الهيئة العامة للاستثمار خلال الفترة مارس 1992- ديسمبر 2001م استثمارات محلية، بينما لا يتجاوز نصيب الاستثمارات الأجنبية 9 ٪، منها 4,4 ٪ استثمارات عربية، والباقي 4,6 ٪ استثمارات غير عربية، وهذا الأمر ينطبق أيضاً على المشاريع الزراعية، حيث لا تتجاوز نسبة الاستثمارات الأجنبية فيها 7,7 ٪ من إجمالي تكلفة المشاريع الزراعية المرخصة خلال الفترة نفسها منها 3 ٪ استثمارات عربية، و 4,7 ٪ استثمارت غير عربية، وهذه الأخيرة تنحصر في مشاريع سمكية، الأمر الذي يعني أن الإجراءات التي تم اتخاذها في إطار برنامج الإصلاحات الاقتصادية – بما في ذلك الإجراءات التي اتخذتها الحكومة بهدف تشجيع المستثمرين – لم تسهم كثيراً في استقطاب الاستثمارات الخاصة، وخاصة الاستثمارات الأجنبية، بل حتى المشاريع الاستثمارية التي تم استقطابها – على الرغم من انخفاضها – معظمها لايمكن أن تصنف على أنها مشاريع استثمارية بالمعنى الاقتصادي الإنتاجي، ذلك أن معظم المشاريع الاستثمارية المرخصة في اليمن مشاريع تجارية صغيرة غير إنتاجية معظمها تتركز في أنشطة هامشية استهلاكية، ولا تضيف قيمة تذكر إلى الناتج المحلي الإجمالي، ولا تسهم في تطوير وتوسيع الطاقات الإنتاجية المتاحة لليمن، كما أن معظم هذه المشاريع لا تسهم في زيادة الصادرات

(1) دراسات اقتصادية، المؤتمر الشعبي العام، صنعاء، عدد 5، أكتوبر – ديسمبر 2002م، ص: 223 .

السلعية غير النفطية، ولا تولد سوى فرصاً محدودة وضئيلة لتشغيل العمالة، بل انها في بعض الأحيان تشجع على زيادة الإنفاق الاستهلاكي، وتضيف من أعباء ميزان المدفوعات من خلال اعتمادها على مدخلات و سلع مستوردة، وتعتبر المشاريع الاستثمارية المتعلقة بالهاتف المحمول (المنقول) من أبرز الأمثلة على ذلك [1]، ونتيجة لضآلة حجم الاستثمارات الخاصة وانخفاضها من جهة، وتركز معظم هذه الاستثمارات في أنشطة خدمية واستهلاكية غير إنتاجية من جهة أخرى؛ فقد كان دورها في تنمية القطاع الزراعي محدوداً جداً، حيث يلاحظ من الجدول السابق رقم (56) أن إجمالي عدد المشاريع الاستثمارية المرخصة في القطاع الزراعي خلال الفترة 1996-2005م لا يتجاوز 565 مشروعاً، وتكلفتها الاستثمارية لا تتجاوز 70,8 مليار ريال أي ما يقارب 358 ألف دولار أمريكي، ولا يتجاوز عدد فرص العمل التي يمكن أن توفرها هذه المشاريع 15571 فرصة عمل، وإذا ما افترضنا -بالاعتماد على بيانات الجدول السابق رقم (58) - أن نسبة المشاريع الاستثمارية المنفذة في هذا القطاع تبلغ 42 ٪ فإن عدد وتكلفة هذه المشاريع وكذلك عدد فرص العمل التي يمكن ان توفرها هذه المشاريع سينخفض كثيراً، ومن الأهمية بمكان أن نشير أن تدني حجم الاستثمار الخاص في اليمن لا يقتصر سببه فقط على ضعف القطاع الخاص، وعجزة عن القيام بدوره الاقتصادي المطلوب إذ أنه بالإضافة إلى ذلك لا تزال هناك العديد من المعوقات التي تقف أمام نمو وتوسع الاستثمار الخاص بشقيه المحلي والأجنبي، وقد أظهرت نتائج مسح تقييم الاستثمار، وبيئة عمل القطاع الخاص الذي تم تنفيذه عام 2005م بالتعاون مع مكتب البنك الدولي في صنعاء العديد من المعوقات والتحديات [2] التي لاتزال تقف عائقاً أمام الاستثمارات المحلية والأجنبية، منها عدم استقرار منظومة السياسة الاقتصادية الكلية وغموضها أحياناً، ارتفاع معدلات الضرائب، وضعف أداء الأجهزة الضريبية والجمركية، الفساد المتفشي في بعض المرافق الحكومية ذات العلاقة بالقطاع الخاص، المنافسة غير العادلة في السوق بسبب انتشار ظاهرة التهريب، ضعف مستوى خدمات البنية الأساسية، ارتفاع تكلفة التمويل وصعوبة الحصول عليه، ضعف المستوى التعليمي والفني للقوى البشرية

---

(1) طه الفسيل،« الآفاق المستقبلية للاستثمار الخاص في اليمن »، مرجع سابق، ص 106.

(2) الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، النشرة الفصلية للمستجدات الاقتصادية، عدد 4، ديسمبر 2005م ص: 40.

خلاصة الفصل الرابع

تضمن برنامج الإصلاحات الاقتصادية الذي قامت اليمن بتطبيقه في مارس 1995م بالتعاون والتنسيق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي؛ العديد من السياسات والإجراءات وثيقة الصلة بالقطاع الزراعي، وقد حاولنا من خلال هذا الفصل إبراز تلك السياسات وآثارها على القطاع الزراعي، وتبين لنا من خلال الفصل ان معظم تلك السياسات لم تسهم في تنمية القطاع الزراعي وتطويره في اليمن، بل ان العديد منها – وخاصة سياسات جانب التثبيت الاقتصادي وما تضمنته من سياسة إلغاء الدعم وزيادة أسعار مادة الديزل – كان لها آثار سلبية على هذا القطاع، وللدلالة أكثر على ذلك لمحاول التطرق في الصفحات التالية من هذه الدراسة لبعض مؤشرات أداء القطاع الزراعي في اليمن في ظل برنامج الإصلاحات الاقتصادية.

الفصل الخامس

تقييم نتائج برنامج الإصلاحات الاقتصادية على أداء القطاع الزراعي في اليمن

الفصل الخامس

تقييم نتائج برنامج الإصلاحات الاقتصادية على أداء القطاع الزراعي في اليمن

تمهيد:

بعد أن تناولنا في الفصل السابق من هذه الدراسة سياسات برنامج الإصلاحات الاقتصادية – بشقيه سياسات جانب التثبيت الاقتصادي وسياسات جانب التكيف الهيكلي – وآثار تلك السياسات على القطاع الزراعي في اليمن، نحاول في هذا الفصل تقييم نتائج برنامج الإصلاحات الاقتصادية على أداء القطاع الزراعي وذلك من خلال مبحثين كما يلي :

المبحث الأول : مؤشرات أداء القطاع الزراعي في ظل برنامج الإصلاحات الاقتصادية.

المبحث الثاني : مدى ملاءمة سياسات برنامج الإصلاحات الاقتصادية في تطوير القطاع الزراعي في اليمن.

المبحث الأول

مؤشرات أداء القطاع الزراعي في ظل برنامج الإصلاحات الاقتصادية

نستعرض في هذا المبحث بعض مؤشرات أداء القطاع الزراعي في اليمن خلال فترة ما قبل تطبيق برنامج الإصلاحات الاقتصادية وفترة تطبيق البرنامج، وسيشمل ذلك معدل نمو الناتج المحلي للقطاع الزراعي، مساهمة القطاع في الناتج المحلي، نسبة القوى العاملة الزراعية، مساحة الأراضي الزراعية، الإنتاج الزراعي، معدلات الاكتفاء الذاتي لأهم المحاصيل الزراعية.

1- معدلات نمو الناتج المحلي للقطاع الزراعي:

في البداية نشير إلى أن برنامج الإصلاحات الاقتصادية الذي قامت الحكومة اليمنية بتنفيذه اعتباراً من مارس 1995م لم يتضمن في مكوناته معدلات نمو مستهدفة للقطاع الزراعي [1]، بحيث يمكن اعتبارها كمعيار عند القيام بعملية تقييم نتائج تطبيق البرنامج، وخاصة في الجوانب المتعلقة بمستويات النمو، غير أننا في هذا الصدد يمكن أن نسترشد بمعدلات النمو التي استهدفتها الخطة الخمسية الأولى (1996-2000م)، والخطة الخمسية الثانية (2001-2005م)، ومقارنتها بمعدلات النمو المحققة كون ذلك في اعتقادنا يعتبر مؤشراً على مدى نجاح برنامج الإصلاحات الاقتصادية في رفع مستوى نمو القطاع الزراعي، نظراً لأن تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية قد تزامن مع قيام الحكومة اليمنية بتنفيذ هذه الخطط، كما أن السياسات والإجراءات الاقتصادية التي تضمنتها هذه الخطط اعتمدت بدرجة كبيرة على السياسات والإجراءات التي تضمنها برنامج الإصلاحات الاقتصادية، وبالتالي لا يعتبر مستوى أداء الخطة الخمسية الأولى والخطة الخمسية الثانية مؤشراً على مستوى أداء البرنامج في الجوانب المتعلقة بالنمو فحسب ؛ بل مؤشراً على مستوى الأداء الاقتصادي ككل، والجدول التالي يبين متوسط نمو كل من الناتج المحلى الإجمالي والقطاع الزراعي في الجمهورية اليمنية خلال فترة ما قبل تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية وفترة تطبيقه:

---

(1) اقتصر هدف البرنامج في هذا الجانب على رفع معدل نمو الناتج القومي الإجمالي للقطاع غير النفطي إلى أعلى مستوى له بحيث لايقل عن 6 ٪ كمتوسط سنوي.

جدول رقم (59)

متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي والقطاع الزراعي في اليمن خلال فترة ما قبل تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية (1991-1994م)، وفترة تنفيذ البرنامج (فترة تنفيذ الخطة الخمسية الأولى (1996-2000م) و فترة تنفيذ الخطة الخمسية الثانية(2001-2005م) (بالأسعار الثابتة)

بيــــان	متوســـط الفـــترة (1991-1994م)	متوسط الفترة 1996-2000م (فترة تنفيذ الخطة الخمسية الأولى)		متوسط الفترة 2001-2005م (فترة تنفيذ الخطة الخمسية الثانية)	
	(فعلي)	(مخطط)	(فعلي)	(مخطط)	(فعلي)[1]
الناتج المحلى الإجمالي	2,3	7,2	5,5	5,6	4,1
القطاع الزراعي	5,15	7	6,1	6,1	3,6
صيد الأسماك	3-	9	12,3	13,1	22,2

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على :

- الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، 1996-2000م، مرجع سابق، ص :360،68.
- الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، 2001-2005م، مرجع سابق، ص :83.
- مشروع الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، 2006-2010م، مرجع سابق، ص : 2،4.

بتحليل بيانات الجدول السابق يمكن الخروج بالاستنتاجات التالية:

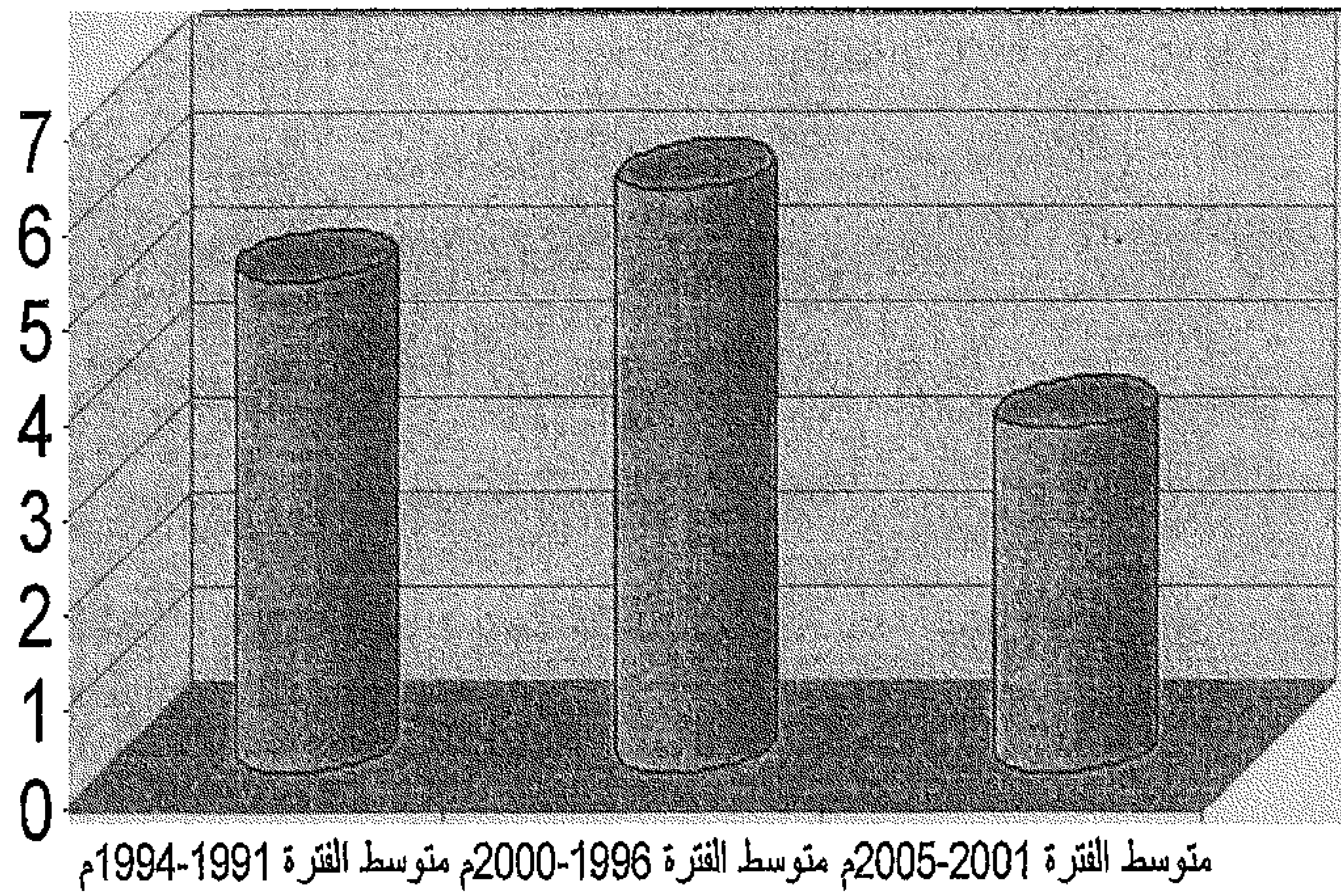
أولاً معدلات النمو خلال الفترة 1991-1994م (فترة ما قبل تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية):

بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط خلال الفترة 1991-1994م وهي الفترة التي سبقت تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية حوالي 2,30 ٪، ويلاحظ أن هذا المعدل متدني، ويرجع سبب ذلك إلى الأزمات والمشاكل الاقتصادية والسياسية التي واجهتها اليمن خلال تلك الفترة، والتي كان من أبرزها حرب ترسيخ الوحدة اليمنية التي نشبت في صيف عام 1994م،

(1) أرقام تقديرية أولية.

حيث تشير الإحصائيات إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي انخفض من 4,29 ٪ عام 1993م الى معدل نمو سالب قدره 46، ٪ خلال عام 1994م، أما بالنسبة لمستوى نمو القطاع الزراعي خلال الفترة 1991-1994م فبالرغم من انخفاض مستوى نمو هذا القطاع الذي لم يتجاوز 5,15 ٪ في المتوسط خلال الفترة نفسها ؛ إلا أن هذا المستوى مع ذلك يعتبر مرتفعاً مقارنة بمستوى النمو الذي تحقق في الناتج المحلى الإجمالي، كما أن مستوى النمو الذي تحقق في القطاع الزراعي خلال هذه الفترة كان يمكن أن يكون أفضل من ذلك، إلا أن التدهور الذي شهده هذا القطاع خلال عامي 1991، 1994م قد حال من ذلك، حيث تشير الإحصائيات إلى أن الناتج المحلى الإجمالي للقطاع الزراعي انخفض من 34816 مليون ريال عام 1990م إلى 33065 مليون ريال عام 1991م، محققاً بذلك نسبة نمو سالبة خلال عام 1991م قدرها 5,03 ٪، أما خلال عام 1993م فقد تراجع معدل نمو هذا القطاع من 6,55 ٪ عام 1993م إلى 1,23 ٪ عام 1994م.

شكل رقم (5) تطور نمو الناتج المحلي للقطاع الزراعي في اليمن خلال الفترة 1991-2005م (بالأسعار الثابتة %)



المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الجدول رقم (59)

ثانياً معدلات النمو خلال فترة تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية :

أ- الفترة 1996-2000م:

بتحليل معدلات النمو المخططة والفعلية الموضحة في الجدول السابق يتبين أن الخطة الخمسية الأولى التي تم تنفيذها خلال الفترة 1996-2000م والتي تزامن تنفيذها مع فترة تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية قد استهدفت تحقيق معدل نمو سنوي قدره 7,2 ٪ للناتج المحلي الإجمالي، وحوالي 7 ٪ للقطاع الزراعي، وإذا ما تم مقارنة هذه المعدلات بمعدلات النمو الفعلية يتبين أن الخطة لم تتمكن من الوصول إلى مستويات النمو المستهدفة، حيث لم يتجاوز متوسط معدل النمو الفعلي للناتج المحلي الإجمالي 5,5 ٪، وحوالي 6,1 ٪ للقطاع الزراعي، أي بنسبة إنجاز قدرها 76 ٪، 87 ٪ على التوالي لكل من الناتج المحلي والقطاع الزراعي، ويلاحظ أنه بالرغم من أن معدلات النمو المحققة في كل من الناتج المحلي الإجمالي والقطاع الزراعي خلال الخطة الخمسية الأولى كانت أقل من معدلات النمو المستهدفة في الخطة ؛ إلا أنها مع ذلك تعتبر مرتفعة إذا ما تم مقارنتها بمعدلات النمو الفعلية خلال الفترة 1991-1994م فترة ما قبل تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية، وخاصة مستوى النمو المحقق في الناتج المحلي الإجمالي الذي ارتفع من 2,30 ٪ في المتوسط خلال الفترة 1991-1994م إلى 5,5 ٪ في المتوسط خلال الفترة 1996-2000م.

ب- الفترة 2001-2005م:

بتحليل مؤشرات النمو التي استهدفتها الخطة الخمسية الثانية التي تم تنفيذها خلال الفترة 2001-2005م، وكذا مؤشرات النمو الفعلية المحققة خلال فترة الخطة يتبين أن الناتج المحلي الإجمالي حقق معدل نمو فعلي بلغ في المتوسط خلال فترة الخطة 4,1 ٪ مقابل 5,6 ٪ استهدفت الخطة تحقيقه، أما متوسط معدل النمو الفعلي للقطاع الزراعي فقد بلغ خلال الفترة نفسها 3,6 ٪ في حين كان معدل النمو المستهدف تحقيقه في هذا القطاع 6,1 ٪، الأمر الذي يعني أن الخطة الخمسية الثانية أخفقت في تحقيق معدلات النمو المستهدفة، كما يلاحظ من الجدول السابق أن معدلات النمو الفعلية للناتج المحلي الإجمالي والقطاع الزراعي قد شهدت تراجعاً خلال فترة تنفيذ الخطة الخمسية الثانية مقارنة بمستويات النمو المحققة خلال الخطة الأولى، ليس هذا فحسب ؛ بل إن معدل نمو القطاع الزراعي قد تراجع بدرجة كبيرة خلال الخطة الثانية، ووصل إلى أدنى مستوى له وهذا المستوى يقل كثيراً عن مستوى النمو الذي حققه هذا القطاع خلال الفترة 1991-1994م، أي فترة ما قبل تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية، حيث تراجع معدل نمو هذا القطاع من 5,15 ٪ في المتوسط خلال الفترة 1991-1994م إلى 3,6 ٪ في المتوسط خلال الفترة 2001-2005م.

التحليل السابق لمعدلات نمو القطاع الزراعي كان على مستوى القطاع الزراعي ككل بما في ذلك صيد الأسماك، أما إذا تم تحليل معدلات نمو القطاع السمكي (صيد الأسماك) بصفة

منفردة سنجد أن هذا القطاع خلال فترة تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية حقق معدلات نمو مرتفعة فاقت مستويات النمو المخطط لها، حيث يتبين من الجدول السابق أن الناتج المحلي المتولد من نشاط صيد الأسماك حقق معدل نمو سالب بلغ 3 ٪ في المتوسط خلال الفترة 1991-1994م، وهي الفترة التي سبقت تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية، إلا أن هذا النشاط وكما يتبين من الجدول السابق قد شهد تطوراً ملحوظاً خلال فترة تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية، حيث حقق الناتج المحلي المتولد من هذا النشاط معدلات نمو مرتفعة بلغت 12,3 ٪ في المتوسط خلال فترة تنفيذ الخطة الخمسية الأولى (1996-2000م)، وحوالي 22,2 ٪ في المتوسط خلال فترة تنفيذ الخطة الخمسية الثانية (2001-2005م)، ويلاحظ أن معدلات النمو التي حققها هذا النشاط خلال فترة تنفيذ الخطط الخمسية قد تجاوزت معدلات النمو التي استهدفتها هذه الخطط، حيث تجاوز معدل النمو الفعلي عن معدل النمو المستهدف بحوالي 37 ٪ خلال الخطة الأولى، وحوالي 69 ٪ خلال الخطة الثانية.

2- مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي:

تشير الإحصائيات إلى أن نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي قد تراجعت خلال فترة تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية، وبالمقابل ارتفعت الأهمية النسبية لمساهمة القطاع الصناعي في الناتج، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (60)

تطور نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في اليمن خلال فترة ما قبل تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية (1990-1994م) وفترة تنفيذ البرنامج (1995-2004م).(بالأسعار الجارية ٪)

القطـــــاع	متوسط الفترة (1990-1994م)	متوسط الفترة (1995-1999م)	متوسط الفترة (2000-2004م)
الزراعي	22,5	18	13,8
الصناعي	19,7	33	37
الخدمي	57,8	49	49,2

المصدر: من إعداد الكاتب بالاعتماد على :
- الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2001م، مرجع سابق.
- الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2004م.

بتحليل بيانات الجدول السابق يتبين انخفاض نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي من 22,5 ٪ في المتوسط خلال الفترة 1990-1994م، وهي الفترة التي سبقت

تنفيذ البرنامج إلى 18 ٪ في المتوسط خلال الفترة 1995-1999م (فترة تنفيذ البرنامج)، أما خلال الفترة 2000-2004م أي بعد مرور أكثر من أربع سنوات على تنفيذ البرنامج فقد تراجعت هذه النسبة إلى أدنى مستوى لها، ولم تتجاوز 13,8 ٪ في المتوسط خلال الفترة المشار إليها، ونشير إلى أنه بالرغم من أن نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي قد تراجعت خلال فترة تنفيذ البرنامج، إلا ان نسبة مساهمة صيد الأسماك في الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفعت من 1,1 ٪ في المتوسط خلال الفترة 1990-1994م إلى 1,5 ٪ في المتوسط خلال الفترة 1995-1999م وان كانت هذه النسبة قد تراجعت إلى 1,3 ٪في المتوسط خلال الفترة 2000-2004م [1] إلا أنها مع ذلك تظل مرتفعة مقارنة بما كانت عليه خلال الفترة 1990-1994م، الأمر الذي يعني ان الأهمية النسبية لمساهمة صيد الأسماك في الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفعت خلال فترة تنفيذ البرنامج، إن من أسباب تراجع الأهمية النسبية لمساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة تنفيذ البرنامج انخفاض معدلات نمو هذا القطاع من جهة، وارتفاع الأهمية النسبية لمساهمة القطاع الصناعي من جهة أخرى، حيث يلاحظ من الجدول السابق ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي من 19,7 ٪ في المتوسط خلال الفترة 1990-1994م إلى 33 ٪ في المتوسط خلال الفترة 1995-1999م، أما خلال الفترة 2000-2004م فقد ارتفعت هذه النسبة إلى 37 ٪ في المتوسط، ومما تجدر الإشارة إليه إلى أن سبب ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة يرجع بدرجة أساسية إلى ارتفاع الأهمية النسبية لمساهمة قطاع الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة التوسع في نشاط استخراج النفط الخام، أما قطاع الصناعات التحويلية فقد تراجعت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة تنفيذ البرنامج، حيث تشير الإحصائيات إلى أن نسبة مساهمة هذا القطاع قد انخفضت من 11,2 ٪ في المتوسط خلال الفترة 1990-1994م إلى 5,5 ٪ في المتوسط خلال الفترة 2000-2004م.

3- القوى العاملة الزراعية :

تشير الإحصائيات إلى أن نسبة القوى العاملة في القطاع الزراعي قد تراجعت خلال فترة تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

(1) المرجع نفسه .

جدول رقم (61)

تطور حجم القوى العاملة الكلية والزراعية في اليمن خلال فترة ما قبل تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية (1985-1994م) وفترة تنفيذ البرنامج (1995-2004م).

بيـــــــــان	متوسط الفترة(1985-1994م)	متوسط الفترة(1995-2004م)
القوى العاملة الكلية (ألف نسمة)	2758,2	4836,9
القوى العاملة الزراعية (ألف نسمة)	1631	2240
نسبة العمالة الزراعية إلى الكلية (٪)	59	46

المصدر:من إعداد الكاتب بالاعتماد على :

- محمد يحى الرفيق، مرجع سابق.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة، للأعوام 1987، 1989، مرجع سابق.
- www.aoad.org.com .

كما يلاحظ من الجدول السابق أن نسبة القوى العاملة في الزراعة إلى إجمالي القوى العاملة الكلية انخفضت من 59 ٪ في المتوسط خلال الفترة 1985-1994م إلى 46 ٪ في المتوسط خلال الفترة 1995-2004م،، ونشير إلى أنه بالرغم من أن نسبة القوى العاملة في القطاع الزراعي قد تراجعت خلال فترة تنفيذ البرنامج ؛ إلا أن هذا القطاع مع ذلك لا يزال يستوعب نسبة كبيرة من القوى العاملة مقارنة ببقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (62)

تطور نسبة القوى العاملة في القطاعات الاقتصادية في اليمن

خلال الأعوام 1995، 2002 ، 2003م.(نسبة مؤية من إجمالي القوى العاملة ٪)

القطاع	1995م	2002م	2003م
الزراعي	55,3	48,4	47,4
الصناعي	11,4	8,7	8,5
الخدمي	33,3	42,9	44,1

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على :

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد متفرقة، للأعوام 2004-2005م.

بتحليل بيانات الجدول السابق يتبين أنه بالرغم من أن نسبة القوى العاملة في الزراعة اتجهت نحو الانخفاض خلال الأعوام 1995،2002،2003م ؛ إلا إن هذه النسبة لا تزال مرتفعة مقارنة بقطاعي الصناعة والخدمات.

4- مساحة الأراضي الزراعية :

تشير الإحصائيات إلى أن التوسع في مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، وكذا الأراضي المزروعة خلال فترة تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية كان محدوداً، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (63)

تطور مساحة الأراضي الصالحة للزراعة والمساحة المزروعة في اليمن خلال فترة ما قبل تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية (1984-1994م) وفترة تنفيذ البرنامج (1995-2005م). (الوحدة هكتار)

بيـــــان	متوسط الفترة (1984-1994م)	متوسط الفترة (1995-2005م)	الزيادة	نسبة التغير (%)
المساحة الصالحة للزراعة	1520678	1656437	135759	9
المساحة المزروعة بدون القات [1]	1061392	1065249	3875	،4
مساحة زراعة القات	82200 [2]	104591	22391	27

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على :

- محمد يحى الرفيق، مرجع سابق،
- محمد عبد الله عبد الرحمن الحميري، مرجع سابق.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة، للأعوام 1987، 1989، مرجع سابق.
- الجمهورية العربية اليمنية، وزارة الزراعة، كتاب الإحصاء الزراعي، أعداد متفرقة، للأعوام 1985، 1986، 1987م.
- جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، كتاب الإحصاء السنوي لعام 1988م، مرجع سابق.
- الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي، أعداد متفرقة، للأعوام 1992، 1996، 1998م.
- الحسابات القومية للأعوام 1990-1999م، مرجع سابق.

---

(1) لا تتوفر إحصائيات دقيقة ومتكاملة عن مساحة الأراضي المزروعة بمحصول القات خلال الفترة 1984-1989م، ولم يتم إدراج مساحة الأراضي المزروعة بالقات ضمن الإحصائيات إلا اعتباراً من 1990م، وبالتالي فقد ارتأينا إفراد المساحة المزروعة بالقات بشكل منفصل عن المساحة المزروعة لبقية المحاصيل لتسهيل عملية المقارنة.

(2)متوسط مساحة الأراضي المزروعة بالقات يقتصر على الفترة 1990-1994م.

- الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة، الإدارة العامة للإحصاء الزراعي، كتاب الإحصاء الزراعي، أعداد متفرقة، للأعوام 1990، 1992، 1995، 1997، 1999، 2000، 2003،2004،2005م.

بالنظر إلى الجدول السابق يلاحظ أن الزيادة في مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بلغت 135759 هكتاراً في المتوسط خلال الفترة 1995-2005م، وهذه الزيادة لا تتجاوز 9 ٪ من متوسط مساحة الأراضي الصالحة للزراعة خلال الفترة 1984-1994م، كما أن الزيادة في مساحة الأراضي المزروعة بالمحاصيل الزراعية بدون القات لم تتجاوز 7385 هكتاراً بنسبة قدرها 4، ٪، كما يلاحظ من تحليل بيانات الجدول أن نسبة مساحة الأراضي المزروعة – بدون القات- إلى مساحة الأراضي الصالحة للزراعة قد انخفضت من 69,8 ٪ في المتوسط خلال الفترة 1984-1994م إلى 64,3 ٪ في المتوسط خلال الفترة 1995-2005م، أما بالنسبة للمساحة المزروعة بمحصول القات فقد ارتفعت من 82200 هكتاراً في المتوسط خلال الفترة 1990-1994م إلى 104591 هكتاراً في المتوسط خلال الفترة 1995-2005م، أي بنسبة ارتفاع قدرها 27 ٪ تقريباً.

جدول رقم (46)

تطور مساحة المحاصيل الزراعية في اليمن خلال فترة ما قبل تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية (1984-1994م) وفترة تنفيذ البرنامج (1995-2005م). (الوحدة هكتار)

المحصول	متوسط الفترة (1984-1994م)		متوسط الفترة (1995-2005م)	
	المساحة	الأهمية النسبية (٪)	المساحة	الأهمية النسبية (٪)
الحبوب	806836	70	666477	57
الخضروات	44340	4	64866	6
الفواكه	53890	5	86557	7,3
البقوليات	38868	3	50230	4

المحاصيل النقدية بدون القات	52871	5	86730	7,4
القات	82200 [1]	7	104591	9
الأعلاف	64587	6	110389	9,4
الإجمالي	**1143592**	**100**	**1169840**	**100**

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على نفس مصادر الجدول رقم (63).

والجدول رقم (64) يبين التغيرات الهيكلية في مساحة المحاصيل الزراعية، حيث تراجعت الأهمية النسبية لمساحة المحاصيل المزروعة بالحبوب من 70 ٪ في المتوسط خلال الفترة 1984-1994م إلى 57 ٪ في المتوسط خلال الفترة 1995-2005م، وبالمقابل ارتفعت الأهمية النسبية لمساحة المحاصيل المزروعة بالخضروات من 4 ٪ إلى 6 ٪، والفواكه من 5 ٪ إلى 7,3 ٪، والبقوليات من 3 ٪ إلى 4 ٪، والأعلاف من 6 ٪ إلى 9,4 ٪، والمحاصيل النقدية بدون القات من 5 ٪ إلى 7,4٪ في المتوسط خلال الفترة نفسها، كما يلاحظ من الجدول ارتفاع الأهمية النسبية للمساحة المزروعة بمحصول القات من 7 ٪ في المتوسط خلال الفترة 1990-1994م إلى 9 ٪ في المتوسط خلال الفترة 1995-2005م، أي بنسبة ارتفاع قدرها 29 ٪، مما تجدر الإشارة إليه أن مساحة الأراضي المزروعة بالقات قد شهدت توسعاً كبيراً خلال فترة تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (65)

مساحة زراعة القات، ونسبتها إلى إجمالي المساحة المزروعة في اليمن خلال الأعوام 1994، 2000، 2005م.

(المساحة بالهكتار)

بيـــــــــان	**1994م**	**2000م**	**2005م**
مساحة زراعة القات	86800	102934	123933
إجمالي المساحة المزروعة	1139586	1143441	1202113
نسبة المساحة المزروعة بالقات إلى إجمالي المساحة (٪)	7,6	9	10,3

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على :

- الحسابات القومية للأعوام 1990-1999م، مرجع سابق.

---

(1) متوسط مساحة الأراضي المزروعة بمحصول القات يقتصر على الفترة 1990-1994م

- الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة، الإدارة العامة للإحصاء الزراعي، كتاب الإحصاء الزراعي، أعداد متفرقة، للأعوام 1994، 2000،2005م.

5- الإنتاج الزراعي:

تتضمن مؤشرات أداء الإنتاج الزراعي التي سنستعرضها في الصفحات التالية من هذه الدراسة، الإنتاج النباتي، والثروة الحيوانية (أعداد الحيوانات الزراعية، والإنتاج الحيواني)، والإنتاج السمكي:

5- 1 الإنتاج النباتي:

الإنتاج النباتي في اليمن يشمل محاصيل الحبوب، الخضروات، الفواكه، البقوليات، المحاصيل النقدية، الأعلاف، وكما يتبين من الجدول رقم (66) ان مقدار الزيادة في إجمالي المساحة المزروعة من هذه المحاصيل – بدون القات – خلال الفترة 1995-2005م فترة تطبيق برنامج الإصلاحات الاقتصادية لا يتجاوز 3857 هكتاراً في المتوسط، أي بنسبة زيادة لا تتجاوز 4، ٪ عن متوسط المساحة المزروعة خلال الفترة 1984-1994م فترة ما قبل تطبيق البرنامج،، ويلاحظ من تحليل بيانات الجدول ان تدهور مساحة الأراضي المزروعة بالحبوب قد أسهم في تدني مقدار الزيادة في المساحة المزروعة خلال الفترة.

جدول رقم (66)

متوسط مساحة المحاصيل الزراعية وإنتاجها في اليمن (بدون القات) خلال الفترة 1984-1994م (فترة ما قبل تطبيق برنامج الإصلاحات الاقتصادية) والفترة 1995-2005م (فترة تطبيق البرنامج).

المحصول	المساحة (هكتار)			الإنتاج (طن)		
	متوسط الفترة (1984-1994م)	متوسط الفترة (1995-2005م)	مقدار التغير	متوسط الفترة (1984-1994م)	متوسط الفترة (1995-2005م)	مقدار التغير
الحبوب	806836	666477	140359-	693532	634755	58777-
الخضروات	44340	64866	20526	648568	776549	127981
الفواكه	53890	86557	32667	300188	604862	304674
البقوليات	38868	50230	11362	57315	65051	7736
المحاصيل النقدية	52871	86730	33859	30033	63420	33387
الأعلاف	64587	110389	45802	636043	1325730	689687
الإجمالي	**1061392**	**1065249**	**3857**	**2365679**	**3470367**	**1104688**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على :
- محمد عبد الله عبد الرحمن الحميري، مرجع سابق.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة، للأعوام 1987، 1989، مرجع سابق.
- الجمهورية العربية اليمنية، وزارة الزراعة، كتاب الإحصاء الزراعي، أعداد متفرقة، للأعوام 1985، 1986، 1987م، مرجع سابق.
- جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، كتاب الإحصاء السنوي لعام 1988م، مرجع سابق.
- الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي، أعداد متفرقة للأعوام 1992، 1996، 1998م.
- الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة، الإدارة العامة للإحصاء الزراعي، كتاب الإحصاء الزراعي، أعداد متفرقة، للأعوام
1990، 1992، 1995، 1997، 1999، 2000، 2003، 2004،2005م.

أما بالنسبة للإنتاج المحصولي فقد ارتفع بما يقارب 1104688 طناً في المتوسط خلال الفترة نفسها وبنسبة ارتفاع قدرها 46,7 ٪، ويلاحظ ان نسبة كبيرة من هذه الزيادة ترجع أساساً إلى الزيادة الكبيرة التي تحققت في محصول الأعلاف، والتي شكلت حوالي 62,4 ٪ من إجمالي الزيادة في الإنتاج المحصولي خلال الفترة نفسها.

جدول رقم (67)

معدلات نمو الإنتاج وكذا مستوى الإنتاجية للمحاصيل الزراعية في اليمن (بدون القات) خلال الفترة 1984-1994م (فترة ما قبل تطبيق برنامج الإصلاحات الاقتصادية) والفترة 1995-2005م (فترة تطبيق البرنامج).

المحصول	معدلات نمو الإنتاج		الإنتاجية (طن للهكتار)	
	متوسط الفترة (1985-1994م)	متوسط الفترة (1995-2005م)	متوسط الفترة (1984-1994م)	متوسط الفترة (1995-2005م)
الحبوب	11,8	3-	،87	،95
الخضروات	1,3	2,9	15	12
الفواكه	5,71	7,28	5,65	6,96
البقوليات	10,72	،84	1,49	1,31
المحاصيل النقدية	7	5,6	،56	،74

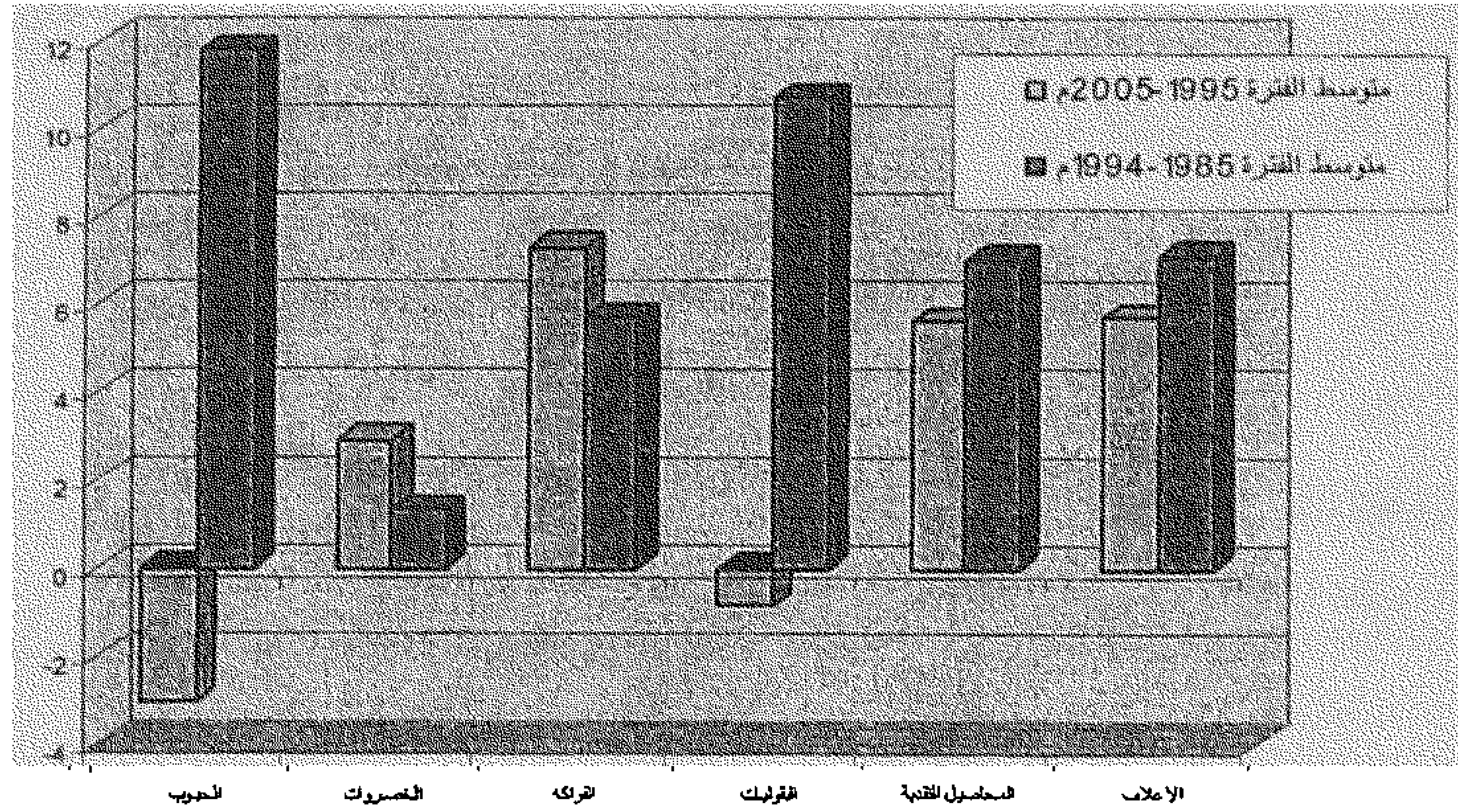
الأعلاف	7,1	5,7	9,88	11,95
الإجمالي	**4,4**	**3,1**	**2,2**	**3,3**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نفس مصادر الجدول رقم (66).

ويلاحظ من الجدول رقم (67) انخفاض معدل نمو إجمالي الإنتاج المحصولي من 4، 4 ٪ في المتوسط خلال الفترة 1985-1994م إلى 3,1 ٪ في المتوسط خلال الفترة 1995-2005م، وفيما يخص مستوى الإنتاجية الهكتارية لإجمالي المحاصيل، كما يلاحظ من الجدول رقم (67) أنها ارتفعت من 2,2 طناً للهكتار في المتوسط خلال الفترة 1994-1994م إلى 3,3 ٪ في المتوسط خلال الفترة 1995-2005م.

شكل رقم (6) معدلات نمو انتاج المحاصيل الزراعية في اليمن خلال الفترة **1985-2005**م

(نسبة مؤية %)



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الجدول رقم (67)

ونستعرض فيما يلي بشيء من التفصيل لتطور مساحة المحاصيل الزراعية وإنتاجها في اليمن خلال فترة ما قبل تطبيق البرنامج وفترة تطبيقه:

5- 1- 1 **محاصيل الحبوب:**

تشمل الذرة الرفيعة والدخن، الذرة الشامية، القمح، الشعير، وكما يلاحظ من تحليل بيانات الجدول رقم (66) والجدول رقم (67) ان مساحة الأراضي المزروعة من هذه المحاصيل، وكذا الكمية المنتجة منها قد تراجعت خلال فترة تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية، حيث انخفضت المساحة المزروعة من هذه المحاصيل من 806836 هكتاراً في المتوسط خلال الفترة

1984-1994م إلى 666477 هكتاراً في المتوسط خلال الفترة 1995-2005م، أي بنسبة انخفاض قدرها 17,4 ٪ تقريباً، كما انخفضت الكمية المنتجة من هذه المحاصيل من 693532 طناً إلى 634755 طناً في المتوسط خلال الفترة نفسها وبنسبة انخفاض قدرها 8,5 ٪، ووفقاً لإحصائيات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ؛ فقد بلغ متوسط الأراضي المزروعة بمحاصيل الحبوب في اليمن خلال الفترة 1979-1981م حوالي 865 ألف هكتار، فيما بلغ متوسط إنتاج الحبوب خلال الفترة نفسها، حوالي 903 ألف طن، الأمر الذي يعني ان مساحة الحبوب تراجعت خلال الفترة 1995-2005م بما يقارب 23 ٪ مقارنة بالفترة 1979-1981م، أما الإنتاج فقد تراجع بحوالي 30 ٪ خلال الفترة نفسها [(1)]" ونتيجة لذلك تراجعت معدلات نمو إنتاج الحبوب بدرجة كبيرة، حيث انخفض معدل نمو إنتاج الحبوب من معدل نمو سنوي تراكمي موجب قدر بحوالي 11,8 ٪ في المتوسط خلال الفترة 1985-1994م إلى معدل سالب بلغ 3 ٪ في المتوسط خلال الفترة 1995-2005م، أما بالنسبة لمستوى الإنتاجية الهكتارية (الغلة) من محاصيل الحبوب فقد ارتفعت من 87، طن للهكتار في المتوسط خلال الفترة 1984-1994م إلى 95، طن للهكتار في المتوسط خلال الفترة 1995-2005م، مما تجدر الإشارة إليه أن محاصيل الحبوب تعتبر من أهم المحاصيل الزراعية في اليمن كونها من أكثر المحاصيل استهلاكاً، كما أنها تستحوذ على نسبة كبيرة من مساحة الأراضي الزراعية، إذ أنه بالرغم من تراجع المساحة المزروعة من هذه المحاصيل خلال فترة تطبيق البرنامج ؛ إلا أن مساحة هذه المحاصيل مع ذلك لا تزال مرتفعة مقارنة ببقية المحاصيل الأخرى، ووفقاً لكتاب الإحصاء الزراعي لعام 2005م [(2)] فقد شكلت مساحة الأراضي المزروعة بمحاصيل الحبوب خلال العام نفسه حوالي 57,3 ٪ من إجمالي مساحة الأراضي المزروعة، ويحتل محصول الذرة المرتبة الأولى بين بقية محاصيل الحبوب سواء من حيث المساحة أو الإنتاج، حيث شكلت المساحة المزروعة من هذا المحصول خلال عام 2005م حوالي 62,4 ٪ من إجمالي مساحة الحبوب وحوالي 35,8 ٪ من إجمالي مساحة الأراضي المزروعة، ونشير إلى أن من الأسباب التي أسهمت في توسع المساحة المزروعة من محصول الذرة – وإن كانت هذه المساحة تراجعت خلال فترة تطبيق البرنامج – في كونه من أكثر المحاصيل مقاومة للجفاف، كما أن مخلفاته تستخدم كأعلاف للحيوانات، والجدول التالي يوضح تطور مساحة الحبوب وإنتاجها في اليمن حسب المحصول خلال فترة ما قبل تطبيق البرنامج وفترة تطبيقه :

---

(1) -FAO Year Book, Production, vol, 48, 1994, FAO Statistics Serios No, 125, food and agriculture, organization of the United Nations, Rome, 1995 , p,66.

(2) الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة والري، الإدارة العامة للإحصاء الزراعي، كتاب الإحصاء الزراعي لعام2005م.

جدول رقم (68)

متوسط مساحة الحبوب وإنتاجها في اليمن حسب المحصول خلال الفترة 1984-1994م (فترة ما قبل تطبيق برنامج الإصلاحات الاقتصادية) والفترة 1995-2005م (فترة تطبيق البرنامج).

المحصول	المساحة (هكتار)			الإنتاج (طن)		
	متوسط الفترة (1984-1994م)	متوسط الفترة (1995-2005م)	مقدار التغير	متوسط الفترة (1984-1994م)	متوسط الفترة (1995-2005م)	مقدار التغير
الذرة والدخن	629907	494034	135873-	462544	410009	52535-
الذرة الشامية	44315	36687	7628-	58738	46290	12448-
القمح	84610	94021	9411	124605	136399	11794
الشعير	48004	41735	6269-	47645	42057	5588-
الإجمالي	**806836**	**666477**	**140359-**	**693532**	**634755**	**58777-**

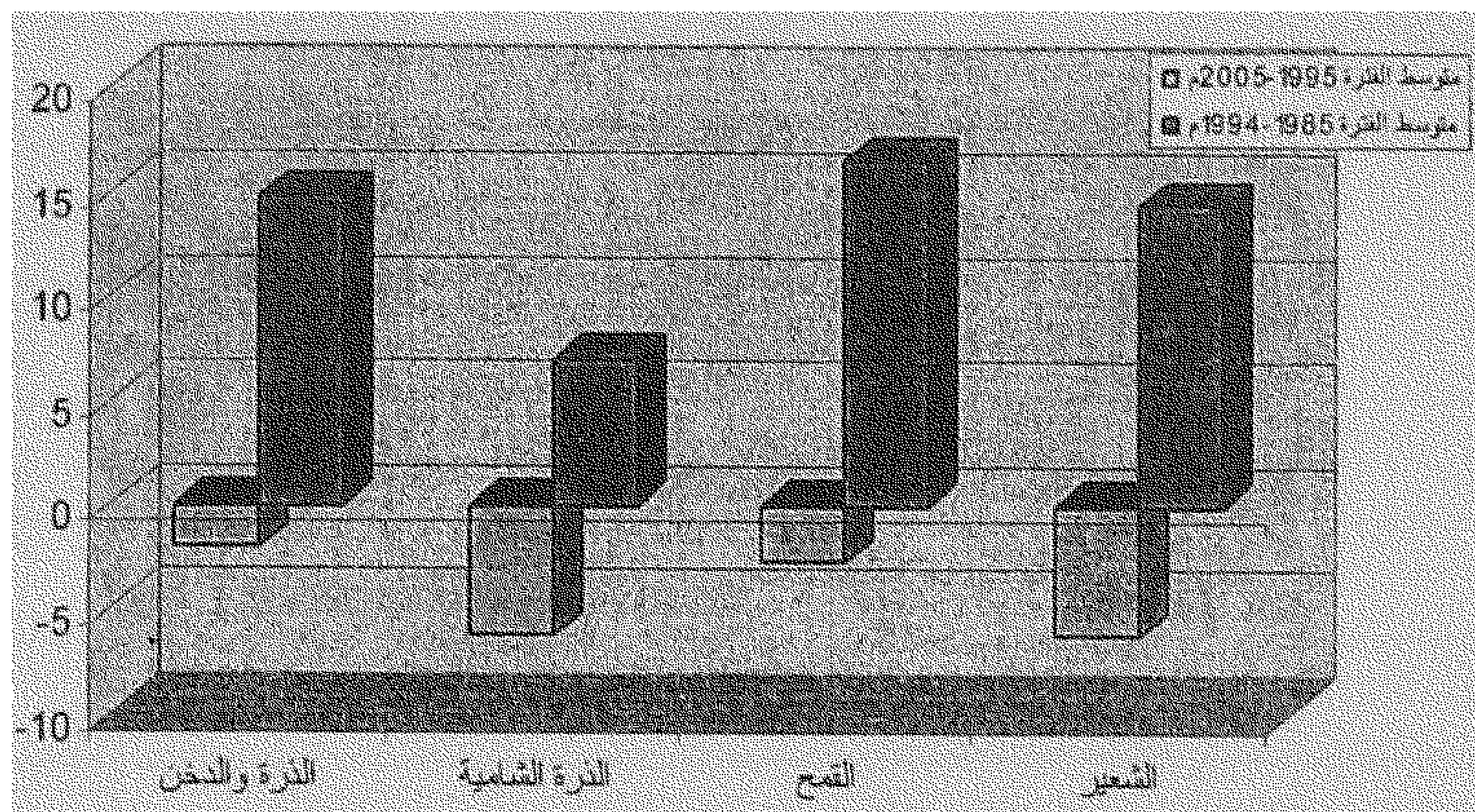
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على :

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة، للأعوام1987، 1989، مرجع سابق.
- جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، كتاب الإحصاء السنوي لعام 1988م، مرجع سابق.
- الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي، أعداد متفرقة، للأعوام 1992، 1996، 1998م.
- الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة، الإدارة العامة للإحصاء الزراعي، كتاب الإحصاء الزراعي، أعداد متفرقة، للأعوام 1992، 1995. 1999، 2003، 2004،2005م.

بتحليل بيانات الجدول السابق يتبين مدى تدهور مساحة الحبوب وإنتاجها في اليمن خلال فترة تطبيق برنامج الإصلاحات الاقتصادية،، إذ أنه فيما عدا محصول القمح تراجعت مساحة وإنتاج بقية محاصيل الحبوب الأخرى، حيث انخفض متوسط مساحة الأراضي المزروعة بمحصولي الذرة والدخن من 629907 هكتاراً خلال الفترة 1984-1994م إلى 494034 هكتاراً خلال الفترة 1995-2005م، أي بنسبة انخفاض قدرها 21,6 ٪، فيما بلغت نسبة الانخفاض في مساحة الأراضي المزروعة بمحصولي الذرة الشامية والشعير 17,2 ٪، 13 ٪ على التوالي خلال الفترة نفسها، وبالنسبة للكميات المنتجة من هذه المحاصيل فكما يلاحظ من الجدول أنها قد تراجعت خلال فترة تنفيذ البرنامج، حيث بلغت نسبة الانخفاض في انتاج الذرة والدخن 11,4 ٪، والذرة

الشامية 21,2 ٪، والشعير 11,7 ٪ خلال الفترة نفسها، كما يلاحظ من الجدول أنه حتى محصول القمح المحصول الوحيد الذي حقق مؤشرات ايجابية في المساحة والإنتاج – وإن كانت مساحة وإنتاج هذا المحصول قد تدهورت خلال السنوات الأخيرة [1]– خلال فترة تنفيذ البرنامج ؛ إلا أن هذه المؤشرات كانت متواضعة، حيث لم يتجاوز مقدار الزيادة في الكمية المنتجة من هذا المحصول 11794 طناً في المتوسط خلال الفترة 1995-2005م، أي بنسبة ارتفاع قدرها 9,5 ٪، أما بالنسبة لمقدار الزيادة في المساحة المزروعة من هذا المحصول فإنها لم تتجاوز 9411 هكتاراً في المتوسط خلال الفترة نفسها، أي بنسبة ارتفاع قدرها 11,1٪.

شكل رقم (7) معدلات نمو انتاج محاصيل الحبوب في اليمن خلال الفترة 1985-2005م
(نسبة مؤية %)



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الجدول رقم (69)

ويلاحظ من الجدول رقم (69) أنه بالرغم من ارتفاع إنتاج القمح خلال فترة تنفيذ برنامج الإصلاحات ؛ إلا أن معدلات نموه تراجعت بدرجة كبيرة خلال الفترة، حيث انخفض معدل نمو إنتاج القمح من 16,5 ٪ في المتوسط خلال الفترة 1985-1994م إلى – 2,7 ٪ في المتوسط خلال الفترة 1995-2005م، كما تراجعت نسبة نمو الذرة والدخن من 14,8 ٪ إلى – 2 ٪، والذرة الشامية من 7 ٪ إلى – 6,2 ٪، والشعير من 14.5 ٪ إلى – 6,2 ٪ خلال الفترة نفسها، وفيما يخص مستوى الإنتاجية الهكتارية لمحاصيل الحبوب خلال فترة البرنامج يلاحظ من

(1) راجع الجدول رقم (86).

الجدول رقم (69) ارتفاع مستوى الإنتاجية الهكتارية لمحصولي الذرة والدخن، وكذا محصول القمح، وإن كانت نسبة الارتفاع في هذا الأخير ضئيلة، كما يلاحظ من الجدول انخفاض الإنتاجية لكل من محصولي الذرة الشامية والشعير، وان كان هذا الانخفاض بنسبة ضئيلة.

جدول رقم (69)

معدلات نمو الإنتاج وكذا مستوى الإنتاجية لمحاصيل الحبوب في اليمن حسب المحصول خلال الفترة 1984-1994م (فترة ما قبل تطبيق برنامج الإصلاحات الاقتصادية) والفترة 1995-2005م (فترة تطبيق البرنامج).

المحصول	معدلات نمو الإنتاج (٪)		الإنتاجية (طن للهكتار)	
	متوسط الفترة (1985-1994م)	متوسط الفترة (1995-2005م)	متوسط الفترة (1984-1994م)	متوسط الفترة (1995-2005م)
الذرة والدخن	14,8	2-	،75	،83
الذرة الشامية	7	6,2-	1,31	1,27
القمح	16,5	2,7-	1.43	1,45
الشعير	14,5	6,2-	،989	،988
الإجمالي	**11,8**	**3-**	**،87**	**،95**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نفس مصادر الجدول رقم (68).

5- 1- 2 **محاصيل الخضروات:**

تشمل محاصيل الخضروات المنتجة في اليمن البطاطس، الطماطم، الحبحب، البصل، الشمام، الباميا،وكما يلاحظ من تحليل بيانات الجدول رقم (66) والجدول رقم (67) ان محاصيل الخضروات قد حققت خلال فترة تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية زيادة ملحوظة في المساحة المزروعة وفي الكمية المنتجة، حيث ارتفعت مساحة الأراضي الزراعية لمحاصيل الخضروات من 44340 هكتاراً في المتوسط خلال الفترة 1984- 1994م إلى 64866 هكتاراً في المتوسط خلال الفترة 1995-2005م أي نسبة ارتفاع قدرها 46,3 ٪، كما ارتفعت الكمية المنتجة من هذه المحاصيل من 648568 طناً إلى 776549 طناً في المتوسط خلال الفترة نفسها، وبالمقابل فقد ارتفع معدل نمو إنتاج محاصيل الخضروات من 1,3 ٪ في المتوسط خلال الفترة

1985-1994م إلى 2,9 ٪ في المتوسط خلال الفترة 1995-2005م وبالرغم من ارتفاع مساحة وإنتاج هذه المحاصيل خلال فترة الدراسة ؛ إلا ان إنتاجيتها الهكتارية انخفضت من 15 طناً للهكتار في المتوسط خلال الفترة 1984-1994م إلى 12 طناً للهكتار في المتوسط خلال الفترة 1995-2005م، والجدول التالي يبين تطور مساحة الخضروات وإنتاجها في اليمن حسب المحصول خلال فترة ما قبل تطبيق البرنامج وفترة تطبيقه:

جدول رقم (70)

متوسط مساحة الخضروات وإنتاجها في اليمن حسب المحصول خلال الفترة 1988-1994م (فترة ما قبل تطبيق برنامج الإصلاحات الاقتصادية) والفترة 1999-2005م (فترة تطبيق البرنامج)

المحصول	المساحة (هكتار)			الإنتاج (طن)		
	متوسط الفترة 1988-1994م	متوسط الفترة (1999-2005م)	مقدار التغير	متوسط الفترة (1988-1994م)	متوسط الفترة (1999-2005م)	مقدار التغير
البطاطس	12736	17212	4476	165472	209993	44521
الطماطم	10887	16827	5940	174083	242505	68422
الحبحب	8366	7799	567-	148304	100662	47642-
البصل	4178	7266	3088	61587	101623	40036
الشمام	3032	3336	304	41279	34216	7063-
الباميا	2407	3498	1091	14786	20684	5898
الخيار	526	902	376	12035	13051	1016
الجزر	641	1048	407	6348	9565	3217
كراث	587	828	241	4250	7145	2895
البقدونس والكرنب	156	240	84	225	680	455
الفاصوليا	1348	1499	151	8609	8628	19
الملوخية	458	690	232	2782	4241	1459
كوسة	475	943	468	4481	8276	3795

بسباس	1357	2486	1129	6762	13661	6899
باذنجان	298	593	295	2657	5112	2455
أخرى	2563	3629	1066	26797	34991	8194
الإجمالي	50015	68797	18782	680457	815033	134576

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على :

الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة، الإدارة العامة للإحصاء الزراعي، كتاب الإحصاء الزراعي، أعداد متفرقة، للأعوام 1992، 1995، 2000،،2003،2005م.

بالإطلاع على بيانات الجدول السابق الذي يوضح تطور مساحة الخضروات وإنتاجها في اليمن بحسب المحصول خلال الفترة 1988-1994م فترة ما قبل تطبيق البرنامج والفترة 1999-2005م - أي بعد مضي أكثر من أربع سنوات على البدء في تطبيق البرنامج - يتبين تراجع مساحة وإنتاج محصول الحبحب خلال فترة تطبيق البرنامج، حيث انخفض متوسط المساحة المزروعة من هذا المحصول خلال الفترة 1999-2005م بما يقارب 567 هكتاراً عن متوسط المساحة المزروعة بهذا المحصول خلال الفترة 1988-1994م، وبنسبة انخفاض قدرها 6,8 ٪، أما الكمية المنتجة منه فقد تراجعت خلال الفترة نفسها بما يقارب 47642 طناً في المتوسط وبنسبة انخفاض قدرها 32,1 ٪، كما يلاحظ من الجدول أيضاً انخفاض كمية إنتاج الشمام خلال الفترة نفسها بما يقارب 7063 طناً وبنسبة انخفاض قدرها 17,1 ٪ أما بالنسبة لمساحته فقد ارتفعت بما يقارب 10 ٪ خلال الفترة نفسها، وفيما عدا محصولي الحبحب والشمام فان بقية محاصيل الخضروات قد حققت زيادة في المساحة والإنتاج خلال الفترة وقد تفاوتت هذه الزيادة من محصول لآخر، حيث ارتفعت المساحة المزروعة بمحصول الباذنجان بنسبة 99 ٪ خلال الفترة محتلاً بذلك المرتبة الأولى بين بقية المحاصيل من حيث نسبة الزيادة في المساحة المزروعة ويليه من حيث الترتيب محصول الكوسة الذي ارتفعت مساحته بنسبة 98,5 ٪، ويأتي في ذيل القائمة - بالإضافة إلى محصول الشمام – محصول الفاصوليا الذي لم تتجاوز نسبة الزيادة في مساحته المزروعة 11,2 ٪ خلال الفترة، وفيما يخص الإنتاج فقد احتل محصولي البقدونس والكرنب المرتبة الأولى من حيث نسبة الزيادة في الإنتاج، حيث بلغت نسبة الزيادة في الكمية المنتجة من هذين المحصولين حوالي 202,2 ٪ خلال الفترة ويأتي بعد هذين المحصولين محصول البسباس بنسبة 102 ٪ فيما لم تتجاوز هذه النسبة 2، ٪، 8,4 ٪ لمحصولي الفاصوليا والخيار على التوالي، اما بالنسبة لمعدلات نمو انتاج محاصيل الخضروات فقد تراوحت مابين الارتفاع والانخفاض خلال فترة البرنامج، حيث يشير الجدول رقم (71) ان محاصيل الحبحب، الخيار، الكوسة، قد حققت معدلات نمو مرتفعة خلال فترة تطبيق البرنامج مقارنة بفترة ما قبل تطبيقه، أما محاصيل الطماطم، الشمام البقدونس والكرنب، الباذنجان، الباميا فقد حققت معدلات نمو

مرتفعة خلال الخمس السنوات الأولى لتطبيق البرنامج، إلا أن معدلات نمو إنتاج هذه المحاصيل تراجعت خلال الخمس السنوات الأخيرة لتطبيق البرنامج، وكانت محاصيل البصل، الجزر، الفاصوليا على النقيض من ذلك، حيث تراجعت معدلات نموها خلال السنوات الأولى لتطبيق البرنامج إلا انها عاودت الارتفاع خلال السنوات الأخيرة، كما يلاحظ من الجدول نفسه أن معدلات النمو لمحاصيل البطاطس، الكراث، الملوخية، البسباس، الأخرى، قد تدهورت خلال فترة البرنامج بدرجة كبيرة، أما بالنسبة لمستوى الإنتاجية الهكتارية لمحاصيل الخضروات فكما يلاحظ من الجدول رقم (71) أن معدلات الإنتاجية الهكتارية لهذه المحاصيل قد تراجعت خلال فترة تطبيق البرنامج باستثناء محاصيل الكراث، الملوخية، البسباس، البقدونس والكرنب، الباميا، الأخرى وحتى هذه المحاصيل إذا ما استثنينا الكراث والبقدونس والكرنب فقد كانت نسبة الارتفاع في إنتاجيتها الهكتارية ضئيلة جداً.

جدول رقم (71)

معدلات نمو الإنتاج، وكذا مستوى الإنتاجية لمحاصيل الخضروات في اليمن خلال الفترة 1988-1994م (فترة ما قبل تطبيق برنامج الإصلاحات الاقتصادية) والفترة 1995-2005م. (فترة تطبيق البرنامج)

المحصول	معدلات نمو الإنتاج (٪)			الإنتاجية (طن للهكتار)		
	متوسط الفترة (1989-1994م)	متوسط الفترة (1995-2000م)	متوسط الفترة (2001-2005م)	متوسط الفترة (1988-1994م)	متوسط الفترة (1995-2001م)	متوسط الفترة (2002-2005 م)
البطاطس	6,8	2,6	،8	12,97	12,69	12,1
الطماطم	4,1	5,6	3,2-	15,99	15,07	13,95
الحبحب	9,4-	4-	15,1	17,64	12,97	12,85
البصل	7	5	22	14,81	14,17	14
الشمام	6,4-	2,3	4,4-	13,59	10,56	10,05
الباميا	،4	5,5	2	6,14	5,84	6,18
الخيار	3,2-	5,5	7,7	22,96	17,1	15,48
الجزر	8,4	2,6	11,9	9,97	8,81	9,3
كراث	7,8	5,2	،1-	7,34	7,59	9,23
البقدونس والكرنب	8,1	22,4	5,1-	1,51	2,17	3,25

الفاصوليا	5	1,7	64	8,59	5,63	5,95
الملوخية	8,7	3,6	5	6,11	6,1	6,2
كوسة	،5	7,8	7,8	9,51	9,17	8,55
بسباس	14,3	6,3	11,5	4,94	5,23	5,58
باذنجان	6,3	8,1	،3	9,14	8,51	8,53
أخرى	4,1	4,1	4,6-	10,5	10,59	9,08
الإجمالي	**،6**	**3,1**	**2,6**	**13,66**	**12,17**	**11,75**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نفس مصادر الجدول رقم (70).

5- 1- 3 **محاصيل الفواكه :**

تشمل العنب، البلح، المانجو، البرقوق، البرتقال، الليمون، اليوسفي، الفرسك، الرمان، التفاح ، وكما يلاحظ من تحليل بيانات الجدول رقم (66) والجدول رقم (67) أن هذه المحاصيل قد شهدت تطوراً ملحوظاً خلال فترة الدراسة، حيث ارتفعت المساحة المزروعة من محاصيل الفواكه من 53890 هكتاراً في المتوسط خلال الفترة 1984-1994م إلى 86557 هكتاراً في المتوسط خلال الفترة 1995-2005م، أي بنسبة ارتفاع قدرها 60,6 ٪، كما ارتفع إنتاج هذه المحاصيل من 300188 طناً إلى 604862 طناً في المتوسط خلال الفترة نفسها، ونتيجة لذلك فقد ارتفع معدل نمو إنتاج هذه المحاصيل من 5,71 ٪ في المتوسط خلال الفترة 1985-1994م إلى 7.28 ٪ في المتوسط خلال الفترة 1995-2005م، كما ارتفع مستوى الإنتاجية الهكتارية من هذه المحاصيل من 5,65 طناً للهكتار في المتوسط خلال الفترة 1984-1994م إلى ما يقارب 7 أطنان للهكتار في المتوسط خلال الفترة 1995-2005م، والجدول التالي يبين تطور مساحة الفواكه وإنتاجها في اليمن حسب المحصول خلال فترة ما قبل تطبيق البرنامج وفترة تطبيقه :

جدول رقم (72)

متوسط مساحة الفواكه وإنتاجها في اليمن حسب المحصول خلال الفترة 1988-1994م (فترة ما قبل تطبيق برنامج الإصلاحات الاقتصادية) والفترة 1999-2005م. (فترة تطبيق البرنامج)

المحصول	المساحة (هكتار)			الإنتاج (طن)		
	متوسط الفترة (1988-1994م)	متوسط الفترة (1999-2005م)	مقدار التغير	متوسط الفترة (1988-1994م)	متوسط الفترة (1999-2005م)	مقدار التغير
العنب	17662	19687	2025	140575	145656	5081

البلح	16048	20360	4312	23237	30598	7361
الموز	7853	10222	2369	58037	92333	34296
عمب الفلفل	2927	3544	617	54698	56149	1451
المانجو	1605	11356	9751	7339	153588	146249
البرقوق	2721	2725	4	6980	5065	1915-
البرتقال	6232	11748	5516	11411	136801	125390
الليمون	811	1376	565	6120	10613	4493
اليوسفي	759	2099	1340	4626	20319	15693
الفرسك	762	1330	568	4375	5257	882
السفرجل	81	173	92	492	867	375
الرمان	767	1548	781	5348	13649	8301
التين	256	401	145	1915	3733	1818
التفاح	231	873	642	883	5058	4175
الجوافة	228	549	321	1235	2907	1672
أخرى	923	2496	1573	2524	8250	5726
الإجمالي	**59866**	**90487**	**30621**	**329795**	**690843**	**361048**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على :

الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة، الإدارة العامة للإحصاء الزراعي، كتاب الإحصاء الزراعي، أعداد متفرقة، للأعوام 1992، 1995، 2000، 2004،2005م.

بالنظر إلى بيانات الجدول السابق يتبين ارتفاع مساحة وإنتاج كافة محاصيل الفواكه خلال فترة تطبيق البرنامج ؛ باستثناء محصول البرقوق الذي انخفض إنتاجه من 6980 طناً في المتوسط خلال الفترة 1988-1994م إلى 5065 طناً في المتوسط خلال الفترة 1999-2005م بنسبة انخفاض قدرها 27,4 ٪، كما أن مقدار الزيادة في المساحة المزروعة من هذا المحصول لا يتجاوز 4 هكتارات في المتوسط خلال الفترة نفسها، أي أن نسبة الزيادة في مساحة هذا المحصول لا تتجاوز 1، ٪، وتعتبر هذه الزيادة متدنية، حيث يلاحظ من الجدول أن بقية محاصيل الفاكهة الأخرى حققت زيادة كبيرة سواء في المساحة أو الإنتاج، وقد تفاوتت نسبة هذه الزيادة من

محصول لآخر، على سبيل المثال بلغت نسبة الزيادة في المساحة المزروعة بمحصول المانجو حوالي 607,5 ٪، أما إنتاج هذا المحصول فقد ارتفع إلى أكثر من 1992 ٪ في المتوسط خلال الفترة نفسها، كذلك ارتفعت المساحة المزروعة بمحصول التفاح بنسبة 278 ٪، أما إنتاجه فقد ارتفع بما يقارب 473 ٪، كما أن نسبة الزيادة في الكمية المنتجة من محصول البرتقال قد بلغت 1099 ٪، أما نسبة الزيادة في مساحته المزروعة فقد بلغت 88,5 ٪، كذلك يلاحظ من تحليل بيانات الجدول السابق أن نسبة الزيادة المحققة في محصولي العنب وعمب الفلفل كانت متدنية مقارنة بالمحاصيل الأخرى، وبالنسبة لمستوى الإنتاجية الهكتارية لمحاصيل الفواكه يلاحظ من الجدول رقم (73) انخفاض معدلات الإنتاجية لمحاصيل العنب، عمب الفلفل، الفرسك، السفرجل، البرقوق خلال فترة تطبيق البرنامج، وفيما عدا هذه المحاصيل فقد حققت بقية محاصيل الفاكهة الأخرى معدلات إنتاجية مرتفعة خلال الفترة، وخاصة محصولي البرتقال والمانجو، ونشير إلى أنه بالرغم من ارتفاع مساحة وإنتاج وكذا إنتاجية معظم محاصيل الفاكهة خلال فترة البرنامج، إلا أن معدلات نمو الإنتاج لمعظم هذه المحاصيل تراجعت خلال الفترة نفسها، حيث يشير الجدول رقم (73) إلى تراجع معدلات نمو إنتاج العنب، الموز، عمب الفلفل، اليوسفي، التين، التفاح، الجوافة خلال فترة تطبيق البرنامج مقارنة بفترة ماقبل تطبيق البرنامج، أما محاصيل البرقوق، البرتقال، الأخرى يلاحظ من الجدول أنها حققت معدلات نمو مرتفعة خلال السنوات الأولى لتطبيق البرنامج ؛ إلا أن معدلات نمو إنتاج هذه المحاصيل تراجعت خلال الفترة الأخيرة وبدرجة كبيرة، في حين كانت محاصيل الفرسك، السفرجل، الرمان على النقيض من ذلك ؛ حيث تدهورت معدلات نمو إ نتاج هذه المحاصيل خلال السنوات لتطبيق البرنامج، إلا أن معدلات نمو هذه المحاصيل عاودت إلى الارتفاع خلال الفترة الأخيرة لتطبيق البرنامج، أما بالنسبة لمحاصيل البلح، المانجو، الليمون، فقد حققت معدلات نمو مرتفعة خلال فترة تطبيق البرنامج، وخاصة محصول المانجو الذي حقق أعلى المعدلات.

جدول رقم (73)

معدلات نمو الإنتاج، وكذا مستوى الإنتاجية لمحاصيل الفواكه في اليمن خلال الفترة 1988-1994م (فترة ما قبل تطبيق برنامج الإصلاحات الاقتصادية) والفترة 1995-2005م (فترة تطبيق البرنامج)

المحصول	معدلات نمو الإنتاج (٪)			الإنتاجية (طن للهكتار)		
	متوسط الفترة (1989-1994م)	متوسط الفترة (1995-2000م)	متوسط الفترة (2001-2005م)	متوسط الفترة (1988-1994م)	متوسط الفترة (1995-2001م)	متوسط الفترة (2002-2005م)
العنب	1,6	4,4	5,4-	8,04	6,71	8
البلح	7-	6,4	،4	1,43	1,29	1,78
الموز	9	3,4	،2	7,34	8,63	9,33
عمب الفلفل	-،4	3,7	12,9-	18,76	16,33	15,43
المانجو	4,5	18,5	116,3	4,63	5,64	15,08
البرفوف	1,3-	،3	13,4-	2,66	1,94	2
البرتقال	26,1	48,6	6,8-	1,83	8,99	11,8
الليمون	4,2	4,8	11,3	7,59	7,76	7,68
اليوسفي	25,5	22,9	5,8-	6,27	8,73	10,83
الفرسك	3,8	8,1-	51,7	5,77	3,1	4,1
السفرجل	8,3	7	15,3	6,03	4,37	5,15
الرمان	10	8,6	22,8	7,04	8,41	8,78
التين	22,1	6,1	15	7,47	8,33	9,83
التفاح	58,9	11,3	55,2	3,61	5,87	5,78
الجوافة	13,2	7,9	12,6	5,33	5,86	5,5
أخرى	4,3	19,7	5	2,71	4,51	3,6
الإجمالي	**2,8**	**8,9**	**5,3**	**5,53**	**6,19**	**8,33**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نفس مصادر الجدول رقم (72).

5- 1- 4 **محاصيل البقوليات :**

تضم محاصيل البقوليات اللوبيا، العدس، الفاصوليا، الفول، الحلبة، بالإضافة إلى بعض البقوليات المتنوعة الأخرى ذات الأهمية النسبية الضئيلة من حيث المساحة والإنتاج، وكما يتبين من تحليل بيانات الجدول رقم (66) والجدول رقم (67) ان مساحة الأراضي المزروعة من هذه المحاصيل قد ارتفعت من 38868 هكتاراً في المتوسط خلال الفترة 1984-1994م إلى50230 هكتاراً في المتوسط خلال الفترة 1995-2005م، أي بنسبة ارتفاع قدرها 29,2 ٪، أما إنتاج هذه المحاصيل فقد ارتفع من 57315 طناً الى 65051 طناً في المتوسط خلال الفترة نفسها، وبالرغم من ارتفاع مساحة محاصيل البقوليات وانتاجها خلال الفترة 1995-2005م ؛ إلا أن معدل نمو إنتاج هذه المحاصيل تراجع خلال هذه الفترة بدرجة كبيرة، حيث انخفض معدل نمو إنتاج محاصيل البقوليات من معدل نمو سنوي تراكمي موجب قدر بحوالي 10,72 ٪ في المتوسط خلال الفترة 1985-1994م إلى معدل نمو سالبيلغ 84، ٪ في المتوسط خلال الفترة 1995-2005م، كذلك تراجعت معدلات الإنتاجية الهكتارية من هذه المحاصيل من 1,49 طن للهكتار في المتوسط خلال الفترة 1984-1994م إلى 1,31 طن للهكتار في المتوسط خلال الفترة 1995-2005م، أما وفقاً لإحصائيات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ؛ فقد تراجعت معدلات الإنتاجية لمحاصيل البقوليات من 1424 كجم للهكتار في المتوسط خلال الفترة 1989-1991م الى 1216 كجم للهكتار خلال عام 2002م [(1)] والجدول التالي يبين تطور مساحة البقوليات وإنتاجها في اليمن حسب المحصول خلال فترة ما قبل تطبيق البرنامج وفترة تطبيقه :

(1) - FAO Statistics Series No, 176, FAO Year Book Production vol, 56, 2002, food and agriculture, organization of the United Nations, Rome, p, 107.

جدول رقم (74)

متوسط مساحة البقوليات وإنتاجها في اليمن حسب المحصول خلال الفترة 1988-1994م (فترة ما قبل تطبيق برنامج الإصلاحات الاقتصادية) والفترة 1999-2005م (فترة تطبيق البرنامج)

المحصول	المســـــاحة (هكتار)			الإنتاج (طن)		
	متوسط الفترة (1988-1994م)	متوسط الفترة (1999-2005م)	مقدار التغير	متوسط الفترة (1988-1994م)	متوسط الفترة (1999-2005م)	مقدار التغير
لوبيا	25575	26155	580	37010	37080	70
عدس	8105	6680	1425-	7876	4897	2979-
فاصوليا	2810	3268	458	5377	5190	187-
فول	4471	3117	1354-	7774	4601	3173-
حلبة	2565	3869	1304	3753	6023	2270
بسلة	1814	1599	215-	2846	2124	722-
أخرى	1016	1717	701	945	2056	1111
الإجمالي	**46356**	**46405**	**49**	**65581**	**61971**	**3610-**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على :

الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة، الإدارة العامة للإحصاء الزراعي، كتاب الإحصاء الزراعي، أعداد متفرقة، للأعوام 1992، 1995، 2003، 2004،2005م.

بتحليل بيانات الجدول السابق يتبين ان مساحة وإنتاج البقوليات قد تراجعت بالنسبة لبعض المحاصيل، فيما ارتفعت بالنسبة لبعضها الآخر، حيث انخفضت المساحة المزروعة من محصول العدس خلال الفترة 1999-2005م فترة تنفيذ البرنامج بنسبة 17,6 ٪ مقارنة بالمساحة المزروعة من هذا المحصول خلال الفترة 1988-1994م فترة ما قبل تطبيق البرنامج، كما انخفضت المساحة المزروعة بمحصولي الفول والبسلة بنسبة 30,3 ٪، 11,9 ٪ على التوالي خلال الفترة نفسها، فيما ارتفعت المساحة المزروعة بمحاصيل اللوبيا، الفاصوليا،الحلبة، الأخرى بنسبة 2,3 ٪، 16,3 ٪، 50,8 ٪، 69 ٪ على التوالي خلال الفترة نفسها، وبالنسبة للإنتاج يلاحظ من الجدول السابق انخفاض الكميات المنتجة للعديد من المحاصيل خلال الفترة نفسها، حيث انخفضت كمية إنتاج العدس بنسبة 37,8 ٪، والفول بنسبة 40,8 ٪، والبسلة بنسبة 25,4 ٪، كما يلاحظ من الجدول أنه بالرغم من ارتفاع المساحة المزروعة لكل من محصول الفاصوليا

وإجمالي البقوليات خلال الفترة 1999-2005م إلا أن هذه الزيادة لم يصاحبها أي زيادة في الكمية المنتجة ؛ بل على العكس من ذلك انخفضت كمية إنتاج الفاصوليا بنسبة 3,5 ٪ وإجمالي البقوليات بنسبة 5,5 ٪ خلال الفترة نفسها، واقتصرت الزيادة في إنتاج البقوليات خلال الفترة 1999-2005 فترة تنفيذ البرنامج على محاصيل اللوبيا، الحلبة، الأخرى، حيث ارتفعت كمية إنتاج الحلبة بنسبة 60,5 ٪، والأخرى بنسبة 117,6 ٪، بينما لم تتجاوز نسبة الزيادة في محصول اللوبيا 2، ٪، ونشير إلى أنه بالرغم من الزيادة التي تحققت في الكميات المنتجة من هذه المحاصيل خلال الفترة إلا أن معدلات نمو إنتاج هذه المحاصيل قد تراجعت بدرجة كبيرة مقارنة بالفترة التي سبقت تطبيق البرنامج، حيث يتبين من الجدول رقم (75) تراجع معدلات نمو إنتاج كافة محاصيل البقوليات خلال الفترة 1995-2005م مقارنة بالفترة 1989-1994م، على سبيل المثال محصول الحلبة الذي حقق زيادة في الإنتاج تراجعت معدلات نموه من 47,9 ٪ في المتوسط خلال الفترة 1989-1994م إلى 3,4 ٪ في المتوسط خلال الفترة 1995-2000م، أما خلال الفترة 2001-2005م- أي بعد مضي أكثر من خمس سنوات على تطبيق البرنامج – فقد تدهور هذا المعدل الى - 2,4 ٪ في المتوسط، كما يلاحظ من الجدول رقم (75) انخفاض مستوى الإنتاجية الهكتارية لمحصول العدس من 1 طن للهكتار في المتوسط خلال الفترة 1988-1994م إلى 73، طن للهكتار في المتوسط خلال الفترة 2002-2005م، والفول من 1,84 إلى 1,71 طن للهكتار، والبسلة من 1,56 إلى 1,35 طن للهكتار في المتوسط خلال الفترة نفسها، وبالمقابل ارتفاع متوسط مستوى الإنتاجية لمحصول اللوبيا من 1,44 إلى 1,75 طن للهكتار والفاصوليا من 2,03 إلى 2,10 طن للهكتار، والحلبة من 1,4 إلى 1,5 طن للهكتار، والبقوليات الأخرى من 83، إلى 1,23 طن للهكتار خلال الفترة نفسها.

جدول رقم (75)

معدلات نمو الإنتاج، وكذا مستوى الإنتاجية لمحاصيل البقوليات في اليمن خلال الفترة 1988-1994م (فترة ما قبل تطبيق برنامج الإصلاحات الاقتصادية) والفترة 1995-2005م (فترة تطبيق البرنامج).

المحصول	معدلات نمو الإنتاج (٪)			الإنتاجية (طن للهكتار)		
	متوسط الفترة (1989-1994م)	متوسط الفترة (1995-2000م)	متوسط الفترة (2001-2005م)	متوسط الفترة (1988-1994م)	متوسط الفترة (1995-2001م)	متوسط الفترة (2002-2005م)
لوبيا	8,5	4،	3،	1,44	1,26	1,75
عدس	15,8	5-	7	1	7،	73،
فاصوليا	41,5	1-،	15-	2,03	1,54	2,1
فول	20,8	3,5-	3-،	1,84	1,38	1,71

حلبة	47,9	3,4	2,4-	1,4	1,62	1,5
بسلة	51,4	4,8-	4,2-	1,56	1,37	1,35
أخرى	508,2	3,2	12	،83	1,15	1,23
الإجمالي	14	،7-	،1-	1,4	1,23	1.45

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نفس مصادر الجدول رقم (74).

5- 1- 5 **المحاصيل النقدية:**

تشمل المحاصيل النقدية المنتجة في اليمن البن، السمسم، القطن، التبغ، القات، وتشير الإحصائيات إلى أن مساحة الأراضي المزروعة من هذه المحاصيل، وكذا الكمية المنتجة منها قد ارتفعت خلال فترة الدراسة، حيث يلاحظ من تحليل بيانات الجدول رقم (66) والجدول رقم (67) ان مساحة الأراضي المزروعة بهذه المحاصيل – بدون القات – قد ارتفعت من 52871 هكتاراً في المتوسط خلال الفترة 1984-1994م إلى 86730 هكتاراً في المتوسط خلال الفترة 1995-2005م، أي بنسبة ارتفاع قدرها 64 ٪ تقريباً، أما الكمية المنتجة من هذه المحاصيل فقد ارتفعت من 30033 طناً إلى 63420 طناً في المتوسط خلال الفترة نفسها، غير أن معدل نمو إنتاج هذه المحاصيل تراجع من 7 ٪ في المتوسط خلال الفترة 1985-1994م إلى 5,6 ٪ في المتوسط خلال الفترة 1995-2005م، أما بالنسبة لمستوى الإنتاجية الهكتارية فقد ارتفع من 56، طن للهكتار في المتوسط خلال الفترة 1984-1994م الى 74، طن للهكتار في المتوسط خلال الفترة 1995-2005م، والجدول التالي يوضح تطور مساحة المحاصيل النقدية وإنتاجها في اليمن حسب المحصول – بدون القات - خلال فترة ما قبل تطبيق البرنامج وفترة تطبيقه :

جدول رقم (67)

متوسط مساحة المحاصيل النقدية وإنتاجها – بدون القات – في اليمن حسب المحصول خلال الفترة 1984-1994م (فترة ما قبل تطبيق برنامج الإصلاحات الاقتصادية) والفترة 1995-2005م (فترة تطبيق البرنامج)

المحصول	المساحة (هكتار)			الإنتاج (طن)		
	متوسط الفترة (1984-1994م)	متوسط الفترة (1995-2005م)	مقدار التغير	متوسط الفترة (1984-1994م)	متوسط الفترة (1995-2005م)	مقدار التغير
البن	21067	31320	10253	6526	11014	4488
السمسم	16899	27885	10986	7865	17617	9752
القطن	11430	21906	10476	9326	22837	13511
التبغ	3475	5619	2144	6316	11952	5636
الإجمالي	**52871**	**86730**	**33859**	**30033**	**63420**	**33387**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على :

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة، للأعوام 1987، 1989م، مرجع سابق.
- جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، كتاب الإحصاء السنوي لعام 1988م، مرجع سابق.
- الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة، الإدارة العامة للإحصاء الزراعي، كتاب الإحصاء الزراعي، أعداد متفرقة، للأعوام 1992، 1995، 2000 ،2004، 2005م.

بالنظر إلى بيانات الجدول السابق يتبين ارتفاع مساحة وإنتاج كافة المحاصيل النقدية – بدون القات – خلال الفترة 1995-2005م فترة تطبيق برنامج الإصلاحات الاقتصادية مقارنة بالفترة 1984-1994م فترة ما قبل تطبيق البرنامج، وقد تفاوتت نسبة الارتفاع من محصول لأخر ؛ حيث بلغت نسبة الارتفاع في مساحة البن حوالي 48,7 ٪ والإنتاج حوالي 68,8 ٪، فيما بلغت نسبة الارتفاع في مساحة وإنتاج السمسم حوالى65 ٪ للمساحة، أما الكمية المنتجة من هذا المحصول فقد ارتفعت بنسبة 124 ٪، وقد حقق محصول القطن أعلى نسبة ارتفاع خلال الفترة سواء في المساحة أو الإنتاج مقارنة ببقية المحاصيل النقدية الأخرى، حيث ارتفعت مساحة هذا المحصول بنسبة 92 ٪ تقريباً أما الإنتاج فقد ارتفع بنسبة 145 ٪ تقريباً، وفيما يخص محصول

التبغ فقد ارتفعت مساحته الزراعية بنسبة 61,7 ٪، وبلغت نسبة الزيادة في الكمية المنتجة من هذا المحصول حوالي 89,2 ٪.

جدول رقم (77)

معدلات نمو الإنتاج، وكذا مستوى الإنتاجية للمحاصيل النقدية- بدون القات - في اليمن خلال الفترة 1984-1994م (فترة ما قبل تطبيق برنامج الإصلاحات الاقتصادية) والفترة 1995-2005م (فترة تطبيق البرنامج)

المحصول	معدلات نمو الإنتاج (٪)		الإنتاجية (طن للهكتار)	
	متوسط الفترة (1985-1994م)	متوسط الفترة (1995-2005م)	متوسط الفترة (1984-1994م)	متوسط الفترة (1995-2005م)
البن	6,8	2,9	،31	،35
السمسم	10,8	4,5	،46	،66
القطن	10	7,1	،81	1,04
التبغ	6	9,2	،1,8	2,12
الإجمالي	7	**5,6**	،56	،74

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نفس مصادر الجدول رقم (76).

ويلاحظ من الجدول رقم (77) أن مستوى الإنتاجية الهكتارية لهذه المحاصيل قد ارتفع خلال الفترة، إلا أن نسبة الارتفاع في مستوى الإنتاجية الهكتارية لمحصول البن – الذي تتمتع اليمن في انتاجه بميزة نسبية كبيرة – كانت ضئيلة جداً مقارنة ببقية المحاصيل، ولم تتجاوز 12,9 ٪، فيما بلغت هذه النسبة لمحاصيل السمسم والقطن والتبغ حوالي 43,5 ٪، 28,4 ٪، 17,8 ٪ على التوالي خلال الفترة نفسها، ونشير إلى أنه بالرغم من ارتفاع مساحة وإنتاج هذه المحاصيل وكذا إنتاجيتها خلال فترة البرنامج ؛ إلا أن معدلات نمو إنتاج هذه المحاصيل قد تراجعت خلال الفترة، حيث يتبين من الجدول أن محصول التبغ هو المحصول الوحيد الذي حقق معدل نمو مرتفع في الإنتاج خلال فترة تطبيق البرنامج مقارنة بفترة ما قبل تطبيقه، أما بالنسبة لبقية المحاصيل فقد تدهورت معدلات نموها خلال فترة البرنامج بدرجة كبيرة، حيث انخفض معدل نمو إنتاج البن من 6,8 ٪ في المتوسط خلال الفترة 1985-1994م إلى 2,9 ٪ خلال الفترة 1995-2005م، والسمسم من 10,8 ٪ إلى 4,5 ٪، والقطن من 10 ٪ إلى 7,1 ٪ خلال الفترة نفسها، ونشير إلى أنه لولا معدلات النمو المرتفعة التي حققتها بعض هذه المحاصيل في بعض السنوات ؛ لكانت هذه المعدلات أقل من ذلك بكثير، حيث تشير الإحصائيات إلى أن معدلات نمو إنتاج هذه المحاصيل قد تراجعت خلال الفترة الأخيرة بدرجة كبيرة، وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (78)

معدلات نمو إنتاج المحاصيل النقدية - بدون القات – في اليمن حسب المحصول خلال الفترة 2001-2005م(نسبة مؤية ٪)

المحصول	2001م	2002م	2003م	2004م	2005م	متوسط الفترة
البن	4,8	3,4-	1	4,7-	2,5	،04
السمسم	5,8	3,8-	،5	،7-	4,1	1,2
القطن	5	،7-	1	32,8-	5,3	4,4-
التبغ	4,4	3-	،8	43,3	4,1	9,9

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على :

الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة، الإدارة العامة للإحصاء الزراعي، كتاب الإحصاء الزراعي، أعداد متفرقة، للأعوام 2004-2005م.

يلاحظ من الجدول السابق أن كافة المحاصيل النقدية حققت خلال عام 2002م معدلات نمو سالبة، وإذا ما استثنينا محصول التبغ فإن بقية هذه المحاصيل قد حققت معدلات نمو متدنية خلال الفترة 2001-2005م.

أما بالنسبة لمحصول القات الذي يصنف ضمن المحاصيل النقدية فإن الإحصائيات [1] تشير إلى أن مساحة الأراضي المزروعة بالقات قد ارتفعت من 82200 هكتاراً في المتوسط خلال الفترة 1990-1994م إلى 94191 هكتاراً في المتوسط خلال الفترة 1995-1999م بنسبة ارتفاع قدرها 14,6 ٪، أما خلال الفترة 2000-2005م فقد ارتفعت المساحة المزروعة بالقات إلى ما يقارب 113265 هكتاراً في المتوسط أي بنسبة ارتفاع قدرها 37,8 ٪ مقارنة بمتوسط المساحة المزروعة من هذا المحصول خلال الفترة 1990-1994م، كما ارتفع متوسط معدل النمو السنوي لمساحة القات من 3 ٪ خلال الفترة 1991-1994م إلى 3,9 ٪ خلال الفترة 2000-2005م، وارتفع إنتاج هذا المحصول من 91885 طناً في المتوسط خلال الفترة 1995-1999م إلى 110111 طناً في المتوسط خلال الفترة 2000-2005م.

5- 1- 6 **محاصيل الأعلاف:**

تشمل محاصيل الأعلاف الحشائش، أعلاف الذرة، البرسيم، وقد حققت محاصيل الأعلاف خلال فترة تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية زيادة في المساحة المزروعة، وفي الكمية المنتجة، حيث يشير الجدول رقم (66) إلى أن المساحة المزروعة من هذه المحاصيل

(1) الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة، الإدارة العامة للإحصاء الزراعي، كتاب الإحصاء الزراعي، أعداد متفرقة.

ارتفعت من 64587 هكتاراً في المتوسط خلال الفترة 1984-1994م إلى 110389 هكتاراً في المتوسط خلال الفترة 1995-2005م، أي بنسبة نمو قدرها 71 ٪ تقريباً أما الكمية المنتجة منها فقد ارتفعت من 636043 طناً إلى 1325730 طناً في المتوسط خلال الفترة نفسها، وبالرغم من ارتفاع الكمية المنتجة من محاصيل الأعلاف الا أن معدل نمو إنتاج هذه المحاصيل تراجع ؛ حيث يشير الجدول رقم (67) إلى ان معدل نمو إنتاج هذه المحاصيل تراجع من 7,1 ٪ في المتوسط خلال الفترة 1985-1994م إلى 5,7 ٪ في المتوسط خلال الفترة 1995-2005م، وبالنسبة لمعدلات الإنتاجية الهكتارية فقد ارتفعت من 9,88 طن للهكتار في المتوسط خلال الفترة 1984-1994م إلى 11,95 طن للهكتار في المتوسط خلال الفترة 1995-2005م، والجدول التالي يوضح تطور مساحة الأعلاف وإنتاجها في اليمن حسب المحصول خلال فترة ما قبل تطبيق البرنامج وفترة تطبيقه :

جدول رقم (79)

متوسط مساحة الأعلاف وإنتاجها في اليمن حسب المحصول خلال الفترة 1988-1994م (فترة ما قبل تطبيق برنامج الإصلاحات الاقتصادية) والفترة 1999-2005م. (فترة تطبيق البرنامج)

المحصول	المساحة (هكتار)			الإنتاج (طن)		
	متوسط الفترة (1988-1994م)	متوسط الفترة (1999-2005م)	مقدار التغير	متوسط الفترة (1988-1994م)	متوسط الفترة (1999-2005م)	مقدار التغير
حشائش	11308	14136,5	2828,5	81447	177181	95734
أعلاف ذرة	41777	78529,5	36752,5	466139,5	1044882	578742,5
برسيم	18109	24775	6666	133680,5	238809	105128,5
الإجمالي	**71194**	**117441**	**46247**	**681267**	**1460872**	**779605**

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على :

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة، للأعوام 1987، 1989م، مرجع سابق.
- الجمهورية العربية اليمنية، وزارة الزراعة، كتاب الإحصاء الزراعي لعام 1987م.
- جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، كتاب الإحصاء السنوي لعام 1988م، مرجع سابق.
- الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة، الإدارة العامة للإحصاء الزراعي، كتاب الإحصاء الزراعي، أعداد متفرقة، للأعوام 1992، 1995، 2000،،2003، 2005م.

بتحليل بيانات الجدول السابق يتبين ارتفاع مساحة وإنتاج كافة محاصيل الأعلاف خلال الفترة 1999-2005م فترة تطبيق البرنامج مقارنة بالفترة 1988-1994م فترة ما قبل تطبيق البرنامج، حيث ارتفعت المساحة المزروعة بمحصول الحشائش بنسبة 25 ٪، أما الكمية المنتجة من هذا المحصول فقد ارتفعت بنسبة 117,5 ٪، أما بالنسبة لمحصول أعلاف الذرة فقد حقق زيادة كبيرة في المساحة وفي الإنتاج ؛حيث بلغت نسبة الزيادة المحققة في مساحة هذا المحصول 88 ٪، وأكثر من 124 ٪ في الإنتاج، فيما بلغت نسبة الزيادة في مساحة محصول البرسيم حوالي 36,8 ٪ وحوالي 78,6 ٪ في الإنتاج في المتوسط خلال الفترة نفسها، وقد انعكست هذه الزيادة على مستوى الإنتاجية الهكتارية لهذه المحاصيل، فكما يتبين من الجدول رقم (80) أن مستوى الإنتاجية لكافة محاصيل الأعلاف قد ارتفع، وخاصة محصول الحشائش الذي ارتفعت إنتاجيته الهكتارية من 7,1 طن للهكتار في المتوسط خلال الفترة 1988-1994م إلى 12,15 طناً للهكتار في المتوسط خلال الفترة 2002-2005م، أي بنسبة ارتفاع قدرها 71 ٪ تقريباً خلال الفترة، ونشير إلى أنه بالرغم من ارتفاع مساحة وإنتاج هذه المحاصيل وإنتاجيتها خلال فترة تنفيذ البرنامج ؛ إلا أن معدلات نمو إنتاج هذه المحاصيل قد تراجعت خلال هذه الفترة، حيث يشير الجدول إلى أن معدلات نمو إنتاج محاصيل الأعلاف، وخاصة محصولي الحشائش والبرسيم قد تراجعت بنسبة كبيرة خلال الفترة 1995-2005م مقارنة بالفترة 1989-1994م.

جدول رقم (80)

معدلات نمو الإنتاج،، وكذا مستوى الإنتاجية لمحاصيل الأعلاف في اليمن خلال الفترة 1988-1994م (فترة ما قبل تطبيق برنامج الإصلاحات الاقتصادية) والفترة 1995-2005م. (فترة تطبيق البرنامج)

المحصول	معدلات نمو الإنتاج			الإنتاجية (طن للهكتار)		
	متوسط الفترة (1989-1994م)	متوسط الفترة (1995-2000م)	متوسط الفترة (2001-2005م)	متوسط الفترة (1988-1994م)	متوسط الفترة (1995-2001م)	متوسط الفترة (2002-2005م)
حشائش	21,2	12	13,7-	7,1	11,21	12,15
أعلاف ذرة	10,6	9,6	5,8	11,13	12,87	13,2
برسيم	7,4	7,1	1-	7,34	8,6	10,3
الإجمالي	**10,5**	**9,5**	**1,2**	**9,49**	**11,64**	**12,5**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نفس مصادر الجدول رقم (79).

5- 2 **الثروة الحيوانية :**

شهد مجال الثروة الحيوانية في اليمن خلال فترة تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية زيادة ملحوظة في أعداد الحيوانات الزراعية، وفي كميات الإنتاج الحيواني.

5- 2- 1 أعداد الحيوانات الزراعية:

تتمثل أهم الحيوانات الزراعية في الضأن، الماعز، الأبقار، الجمال (الإبل)، وخلال فترة الدراسة ارتفعت أعداد هذه الحيوانات كما يلي:

5- 2- 1- 1 الضأن:

زادت أعداد رؤوس الضأن من 3594413 رأساً في المتوسط خلال الفترة 1984-1994م إلى 5673293 رأساً في المتوسط خلال الفترة 1995-2005م، أي أن أعداد رؤوس الضأن قد زادت بحوالي 2078880 رأس في المتوسط خلال الفترة 1995-2005م، وبمعدل نمو إجمالي بلغ 57,8 ٪ خلال الفترة، ومعدل نمو سنوي 5,3 ٪ في المتوسط خلال الفترة.

5- 2- 1- 2 الماعز:

ارتفعت أعداد رؤوس الماعز من 3167524 رأساً في المتوسط خلال الفترة 1984-1994م إلى 5632711 رأساً في المتوسط خلال الفترة 1995-2005م، أي بمعدل نمو إجمالي بلغ 77,8 ٪، ومعدل نمو سنوي 7,1 ٪ تقريباً في المتوسط خلال الفترة.

5- 2- 1- 3 الأبقار:

زادت أعداد رؤوس الأبقار من 1131517 رأساً في المتوسط خلال الفترة 1984-1994م إلى 1321266 رأساً في المتوسط خلال الفترة 1995-2005م بمعدل نمو اجمالي بلغ 16,8 ٪، ومعدل نمو سنوي 1,5 ٪ في المتوسط خلال الفترة.

5- 2- 1- 4 الجمال (الإبل):

زادت أعداد رؤوس الجمال من 166694 رأساً في المتوسط خلال الفترة 1984-1994م إلى 258402 رأساً في المتوسط خلال الفترة 1995-2005م، أي بمعدل نمو إجمالي بلغ 55 ٪ تقريباً، ومعدل نمو سنوي 5 ٪ في المتوسط خلال الفترة.

والجدول التالي يوضح تطور أعداد الحيوانات الزراعية في اليمن خلال فترة ما قبل تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية وفترة تطبيقه :

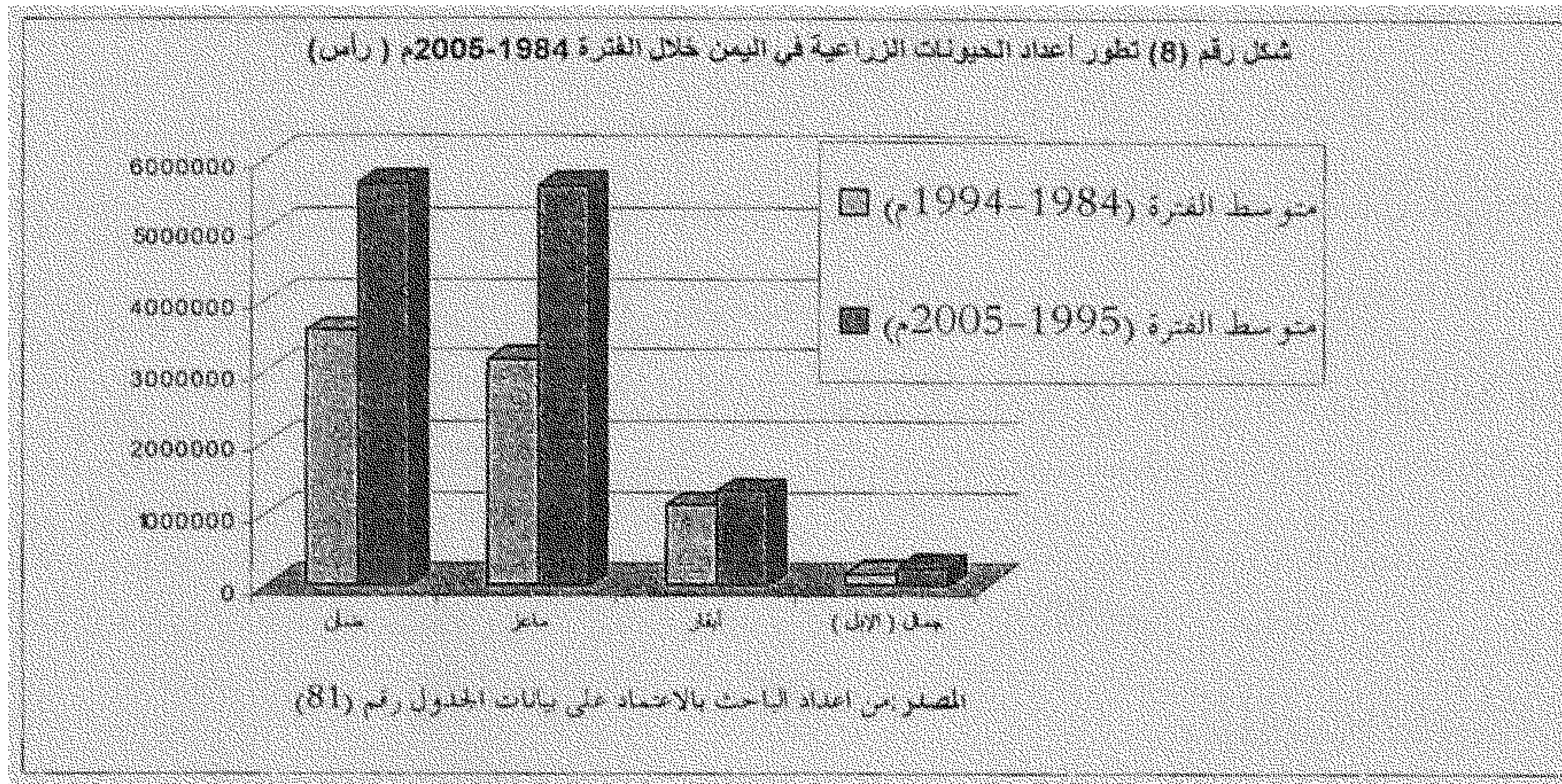
جدول رقم (81)

متوسط أعداد الحيوانات الزراعية، وكذا معدلات نموها في اليمن خلال الفترة 1984-1994م (فترة ما قبل تطبيق برنامج الإصلاحات الاقتصادية) والفترة 1995-2005م (فترة تنفيذ البرنامج).

بيـــان	أعداد الحيوانات الزراعية (رأس)			معدلات النمو ٪ (تراكمي)	
	متوسط الفترة (1984-1994م)	متوسط الفترة (1995-2005م)	مقدار الزيادة	متوسط الفترة (1985-1994م)	متوسط الفترة (1995-2005م)
ضأن	3594413	5673293	2078880	،9	8,1
ماعز	3167524	5632711	2465187	،91	10
أبقار	1131517	1321266	189749	،91	2,1
جمال (الإبل)	166694	258402	91708	،7	8,6

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على :

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة، للأعوام 1987، 1989م، مرجع سابق.
- الجمهورية العربية اليمنية، وزارة الزراعة، كتاب الإحصاء الزراعي لعام 1987م.
- جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، كتاب الإحصاء السنوي لعام 1988م، مرجع سابق.
- الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة، الإدارة العامة للإحصاء الزراعي، كتاب الإحصاء الزراعي، أعداد متفرقة، للأعوام 1992، 1995، 2000، 2003، 2005م.



5- 2- 2 الإنتاج الحيواني:

5- 2- 2- 1 اللحوم الحمراء:

ارتفع حجم إنتاج اللحوم الحمراء من 36390,6 طناً في المتوسط خلال الفترة 1984-1994م إلى 56172,2 طناً في المتوسط خلال الفترة 1995-2005م بمعدل نمو إجمالي بلغ 54,4 ٪ تقريباً، ومعدل نمو سنوي 5 ٪ تقريبا في المتوسط خلال الفترة.

5- 2- 2- 2 اللحوم البيضاء:

زاد إنتاج اللحوم البيضاء من 47749,4 طناً في المتوسط خلال الفترة 1984-1994م إلى 81289,5 طناً في المتوسط خلال الفترة 1995-2005م، أي بمعدل نمو إجمالي بلغ 70,2 ٪، ومعدل نمو سنوي 6,4 ٪ تقريباً في المتوسط خلال الفترة.

5- 2- 2- 3 الحليب:

ارتفعت الكمية المنتجة من الحليب من 145433,5 طناً في المتوسط خلال الفترة 1984-1994م إلى 184568,3 طناً تقريباً في المتوسط خلال الفترة 1995-2005م، أي بمعدل نمو إجمالي بلغ 27 ٪، ومعدل نمو سنوي 2,5 ٪ تقريباً في المتوسط خلال الفترة.

5- 2- 2- 4 الجلود:

ارتفع إنتاج الجلود من 4937,3 طناً في المتوسط خلال الفترة 1988-1994م إلى 7736,5 طناً في المتوسط خلال الفترة 1995-2005م بمعدل نمو إجمالي بلغ 56,7 ٪، ومعدل نمو سنوي 5,2 ٪ تقريباً في المتوسط خلال الفترة.

5- 2- 2- 5 البيض:

ارتفع إنتاج البيض من 322,5 مليون بيضة في المتوسط خلال الفترة 1984-1994م إلى 680,2 مليون بيضة في المتوسط خلال الفترة 1995-2005م، أي بمعدل نمو إجمالي بلغ 111 ٪ تقريباً ومعدل نمو سنوي 10 ٪ تقريباً في المتوسط خلال الفترة.

5- 2- 2- 6 الصوف:

ارتفع إنتاج الصوف من 2233,6 طناً في المتوسط خلال الفترة 1988-1994م إلى 2838 طناً في المتوسط خلال الفترة 1995-2005م بمعدل نمو إجمالي بلغ 27,1 ٪، ومعدل نمو سنوي 2,5 ٪ تقريباً في المتوسط خلال الفترة.

5- 2- 2- 7 العسل:

زاد إنتاج العسل من 128,6 طناً في المتوسط خلال الفترة 1991-1994م الى 428 طناً في المتوسط خلال الفترة 1995-2005م أي بمعدل نمو إجمالي بلغ 232,3 ٪، ومعدل نمو سنوي 21,2 ٪ تقريباً في المتوسط خلال الفترة.

والجدول التالي يوضح تطور الإنتاج الحيواني في اليمن خلال فترة ما قبل تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية وفترة تطبيقه :

الفترة 1999-2005م، كما يلاحظ من الجدول ان متوسط مساحة الأراضي المزروعة بالقمح قد تراجع من 93982 هكتاراً إلى 87645 هكتاراً في المتوسط خلال الفترة نفسها، كذلك كان من المتوقع ان يسهم رفع الدعم عن سلعتي القمح والدقيق في تخفيض حجم الواردات من هذه السلع نتيجة لارتفاع أسعارها غير ان ذلك لم يحدث إلا بالنسبة لسلعة الدقيق التي انخفضت الكميات المستوردة منها اما بالنسبة لقيمة الواردات من هذه السلعة فقد ارتفعت بدرجة كبيرة وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (87)

تطور كمية وقيمة واردات القمح والدقيق في اليمن خلال الفترة 1989-2005م(الكمية بالطن والقيمة بالألف ريال)

بيـان	فترة ما قبل تنفيذ البرنامج ورفع الدعم متوسط الفترة 1989-1994م		فترة تنفيذ البرنامج ورفع الدعم			
			متوسط الفترة 1995-2000م		متوسط الفترة 2001-2005	
	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة
القمح	788198	1519268	1064223	13168789	1424076	35174485
الدقيق	297477	731806	625731	8811695	177929	5648946

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نفس مصادر الجدول رقم (49).

إن المؤشرات السابقة تبين بوضوح أن برنامج الإصلاحات الاقتصادية الذي قامت الحكومة اليمنية بتطبيقه في مارس 1995م لم يسهم بدرجة كبيرة في تنمية القطاع الزراعي وتطويره في اليمن، بل على العكس من ذلك أسهمت تلك السياسات في تدهور هذا القطاع، غير أن الباحث يرى أن سياسات البرنامج ليست هي وحدها المسؤولة عن ضعف القطاع الزراعي وتدهوره في اليمن، إذ انه بالإضافة إلى تلك السياسات هناك العديد من المعوقات الأخرى التي وقفت أمام نمو هذا القطاع وتطوره خلال الفترة الماضية من أبرزها :[1]

أ) محدودية مساحة الأراضي الصالحة للزراعة:

تبلغ مساحة الجمهورية اليمنية حوالي 555 ألف كيلو متر مربع – بدون الربع الخالي – (أي ما يعادل 55,5 مليون هكتار)، وبالرغم من هذه المساحة المرتفعة نسبياً إلا أن اليمن تعتبر

(1) محمد علي حزام المقبلي، « معوقات التنمية الزراعية في اليمن »، شؤون العصر، المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، صنعاء، عدد 24، يناير- مارس 2007م، ص ص : 62-72.

من الدول محدودة الموارد الزراعية، نظراً لأن معظم هذه المساحة أراضي غير زراعية، وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (88)

استخدامات الأراضي في اليمن.

بيـــــان	المساحة (بالمليون هكتار)	النسبة إلى إجمالي المساحة الكلية (٪)
أراضي صخرية وصحراوية وحضرية	30	54
أراضي رعوية	22,5	40
أراضي غابات وأحراش	1,5	3
أراضي صالحة للزراعة	1,5	3
الإجمـــــالي	55,5	100

المصدر: الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة والري، مشروع دعم الإدارة في القطاع الزراعي، إطار عمل للتعديلات لإصلاح قطاع الزراعة والري (أجندة عدن)، الجزء الأول، ابريل 2000م،ص :14.

من خلال الجدول السابق يتبين أن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في اليمن لا تتجاوز 3 ٪ من إجمالي المساحة الكلية لليمن وتعتبر هذه النسبة منخفضة جداً، وخاصة إذا ما علمنا أن هذه النسبة في الدول النامية تصل إلى 9,2 ٪ في المتوسط وحوالي 11,3 ٪ بالنسبة للدول الصناعية اما على مستوى العالم فإن متوسط هذه النسبة يبلغ 10 ٪ [(1)]، وبالرغم من انخفاض حجم مساحة الأراضي الصالحة للزراعة ومحدوديتها الا أنها مع ذلك غير مستغله بالكامل، وتختلف مساحة الأراضي المستغلة (المزروعة) من سنة لأخرى بحسب الظروف المناخية، ووفقاً لكتاب الإحصاء الزراعي لعام 2005م [(2)]،فقد بلغت مساحة الأراضي المزروعة خلال العام نفسه حوالي 74,5 ٪ من إجمالي المساحة المزروعة.

(1) خالد راجح شيخ، « واقع وافاق الأمن الغذائي في اليمن »، أوراق يمانية، عدد 6، يوليو 1999م، (دمشق، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية)، ص:20 .

(2) الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة، الإدارة العامة للإحصاء الزراعي، كتاب الإحصاء الزراعي لعام 2005م، ص :1.

ب) صغر حجم الحيازات الزراعية وتناثرها:

يتسم القطاع الزراعي في اليمن بصغر حجم الحيازات الزراعية وتشتتها في أماكن متناثرة ومتباعدة على سفوح الجبال والوديان، حيث بلغ عدد الحيازات الزراعية عام 2005م حوالي 1,18 مليون حيازة، بينما بلغت المساحة الكلية للأراضي الصالحة للزراعة خلال العام نفسه 1,61 مليون هكتاراً، أما المساحة المزروعة فقد بلغت 1,20 مليون هكتار [1]، مما يعني أن متوسط السعة الحيازية من المساحة الكلية للأراضي الصالحة للزراعة لايتجاوز 1,36 هكتاراً للحيازة الواحدة، اما متوسط السعة الحيازية من المساحة المزروعة فأنه لم يتجاوز 1.07 هكتاراً للحيازة الواحدة،كما تشير التقديرات في هذا الصدد أن حوالي 90 ٪ من عدد الحيازات الزراعية في اليمن مساحتها تقل عن خمسة هكتارات وان حوالي 66 ٪ من هذه الحيازات مساحتها أقل من هكتار واحد [2]، ويعتبر صغر حجم الحيازات الزراعية من أهم العلل التي تواجه البنيان الزراعي اليمني، حيث ترتب على صغر حجم الحيازات الزراعية وتناثرها انتشار زراعة الكفاف التي تستهدف إشباع الاستهلاك العائلي للمزارعين أكثر مما تستهدف الإنتاج من أجل التسويق [3] الداخلي والخارجي.

جـ) التصحر:

تعتبر اليمن من أكثر المناطق عرضة لتطور ظاهرة التصحر، حيث تقع تحت تأثير المناخ الجاف أو شبه الجاف [4]، حيث تعاني العديد من المناطق الساحلية من زحف الكثبان الرملية كما تواجه مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية – بما في ذلك أراضي المدرجات الزراعية التي تشتهر بها اليمن –، إنجرافاً وتعرية في التربة بسبب السيول والفيضانات والرياح، وفي ظل عدم توفر الإمكانيات لدى العديد من المزارعين لاستصلاح هذه الأراضي من جهة وغياب بعض المزارعين بسبب الهجرة إما إلى المدن أو الخارج من جهة أخرى [5] تظل نسبة كبيرة من هذه الأراضي دون استصلاح الأمر الذي يسهم في ارتفاع درجة التصحر، كما أن أراضي الغابات في اليمن هي الأخرى مهددة بالتصحر وتدهور في الغطاء النباتي بسبب ما تتعرض له

---

(1) المرجع نفسه، ص : 1.

(2) علي الحجري، «سياسات التنمية الزراعية في الجمهورية اليمنية»، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني الأول المنعقد بصنعاء خلال الفترة 2-4 مايو 1995م، (صنعاء، كتاب صادر عن مجلة الثوابت، 1996م)، ص 176.

(3) على عبد الله محمد اليساني، مرجع سابق، ص:216 .

(4) محمد حزام العماري، مرجع سابق، ص : 49.

(5) محمد عبد الله عبد الرحمن الحميري، ص:23.

من رعي جائر وقطع مستمر للأشجار، وتشير التقديرات الأولية أن حوالي 97 ٪ من مساحة اليمن متأثرة بدرجة متقاربة من التصحر وأن ما يقارب من 30 ٪ من أراضي البلاد تعاني من حالة التصحر الشديد وزحف الرمال [1] وتعتبر ظاهرة التصحر وتطورها في اليمن مشكلة جغرافية خطيرة، تقف عائق أمام عملية التنمية الزراعية والاقتصادية المستدامة [2].

د) شحة المياه :

تعاني اليمن من شحَ في الموارد المائية حيث لا يتجاوز نصيب الفرد من المياه في اليمن 137 متراً مكعباً في السنة، وهذه الكمية تعتبر متدنية جداً وخاصة إذا ما علمنا أن متوسط نصيب الفرد من المياه على المستوى العالمي يبلغ 7500 متراً مكعباً أما على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فيبلغ نصيب الفرد 1250 متراً مكعباً [3]، أي ان نصيب الفرد من المياه في اليمن لايتجاوز 2 ٪ من نصيب الفرد على المستوى العالمي و 11 ٪ من نصيب نظيره في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لذلك تصنف اليمن ضمن الدول الأكثر فقرا في الموارد المائية، وقد قدرت إجمالي الموارد المائية المتجددة في اليمن بنحو 2500 مليون متر مكعب سنوياً، بينما قدرت المياه المستهلكة عام 1990م بنحو 2900 مليون متر مكعب، أي بنسبة عجز قدرها 16٪، اما خلال عام 2000م فقد وصلت هذه النسبة إلى مايقارب 36 ٪ [4]، ومما أسهم في حدوث وتوسع الفجوة القائمة بين الموارد المائية المتاحة والمستهلكة شيوع ظاهرة الاستنزاف الجائر للمياه الجوفية من خلال القيام بالحفر العشوائي للآبار، وارتفاع نسبة الفاقد من المياه بسبب الاستمرار في استخدام أساليب ري تقليدية [5] وانخفاض معدلات

---

(1) محمود عبده ثابت غالب، « دور المؤسسات التمويلية الإقليمية والدولية في تنمية قطاعات الإنتاج الغذائي في الجمهورية اليمنية 1991- 1999م »، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث الاقتصادية، بحث غير منشور لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، أكتوبر 2004م)، ص:46.

(2) للمزيد من المعلومات حول ظاهرة التصحر ومخاطرها على الزراعة في اليمن يمكن الرجوع إلى : محمد حزام العماري، « تطور ظاهرة التصحر في اليمن ومخاطرها على استعمالات الأراضي الزراعية»، مرجع سابق، ص ص : 39-55.

(3) الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التقرير الاقتصادي السنوي 2004م، (صنعاء، سبتمبر 2005م)، ص:70.

(4) محمد حزام العماري، مرجع سابق، ص : 49.

(5) إطار عمل للتعديلات لإصلاح قطاع الزراعة والري (أجندة عدن)، الجزء الأول، مرجع سابق، ص ص: 14-15.

هطول الأمطار وتذبذب سقوطها من وقت لأخر ومن منطقة لأخرى، حيث لا يزيد متوسط هطول الأمطار في اليمن عن 100- 300 ملم في السنة [1].

وبالتالي تعتبر مشكلة شحة المياه وانخفاض مستويات هطول الأمطار في اليمن من أهم المعوقات التي تقف أمام نمو القطاع الزراعي وتطوره، إذ انه لا يمكن أن نتصور أن بالا مكان النهوض بهذا القطاع دون توفر موارد مائية كافية، ويزداد الأمر تعقيدا إذا ما علمنا أن القطاع الزراعي في اليمن يعتمد بدرجة أساسية على مياه الأمطار والجدول التالي يوضح مصادر الري للمساحة المزروعة في اليمن خلال عام 2005م:

جدول رقم (89)

مصادر الري لمساحة الأراضي المزروعة في اليمن عام 2005م.

مصادر الري	المساحة المزروعة (بالهكتار)	النسبة إلى المساحة المزروعة (100٪)
أمطار	608525	51
آبار	393089	33
سيول	137163	3
غيول	34301	11
أخرى	29035	2
الإجمالي	1202113	100

المصدر: الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة والري، الإدارة العامة للإحصاء الزراعي، كتاب الإحصاء الزراعي لعام 2005م، (صنعاء، أبريل 2006م)، ص:1.

بالنظر إلى بيانات الجدول السابق يتبين أن نسبة كبيرة من مساحة الأراضي المزروعة في اليمن تعتمد على مياه الأمطار حيث بلغت هذه النسبة عام 2005م حوالي 51 ٪، الأمر الذي يعني أن أي نمو في القطاع الزراعي مرتبط بدرجة أساسية بمستويات هطول الأمطار.

هـ) زراعة القات:

تنتشر زراعة القات في مختلف مناطق اليمن وعلى مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية تشمل الأراضي المنبسطة، والوديان، والمدرجات الجبلية، وتعتبر ظاهرة زراعة القات في اليمن – كما سبق وأشرنا – من أهم التحديات التي تقف أمام أي نمو أو تطور للقطاع الزراعي في اليمن، وتشير الإحصائيات إلى أن مساحة الأراضي المزروعة بالقات في توسع مستمر على حساب زراعة المحاصيل الزراعية الأخرى مثل محاصيل البن، الفواكه، الخضروات، الحبوب،

(1) محمد عبد الله عبد الرحمن الحميري، مرجع سابق، ص:22.

وهناك العديد من العوامل التي عززت من التوسع في زراعة القات منها زيادة الطلب عليه وتوفر الأسواق اللازمة لتسويقه على مدار العام وتعدد جنيه (قطفه) خلال العام الواحد والأهم من هذا كله ارتفاع عوائده المالية حيث تشير الدراسات إلى أن عائد هكتار القات في الزراعة المروية يعادل 16,2 ضعف هكتار البن و 13,1 ضعف هكتار العنب، وحوالي 74,4 ضعف هكتار الذرة الشامية، لهذه العوامل وغيرها استمر التوسع في زراعة القات على حساب المحاصيل الزراعية الأخرى والجدول التالي يوضح تطور مساحة القات وإنتاجه في اليمن :

جدول رقم (90)

تطور مساحة القات وإنتاجه في اليمن للأعوام 1979، 1989، 1995، 2004م.

السنة	المساحة (بالهكتار)	الإنتاج (بالطن)
1979م	48686	49753
1989م	76059	78733
1995م	88939	84787
2004	122844	118207

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على :

- الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، 2001-2005م، مرجع سابق، ص :336.
- الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة والري، الإدارة العامة للإحصاء الزراعي، ملخص كتاب الإحصاء الزراعي، أعداد متفرقة، للأعوام 1997، 2004م.

كما يلاحظ من الجدول السابق أن مساحة زراعة القات والكمية المنتجة منه في ارتفاع مستمر خلال الفترة التي يتضمنها الجدول، حيث ارتفعت مساحة الأراضي المزروعة بالقات من 48686 هكتاراً عام 1979م إلى 122844 هكتاراً عام 2004م أي بنسبة زيادة قدرها 152 ٪ وبمتوسط نمو سنوي قدره 6,1 ٪ تقريبا، كما ارتفعت كمية إنتاج القات من 49753 طناً عام 1979م إلى 118207 طناً عام 2004م أي بنسبة زيادة قدرها 138 ٪ تقريبا وبمتوسط نمو سنوي قدره 5,5 ٪ تقريبا، ووفقاً لمشروع الخطة الخمسية الثالثة فقد ازدادت المساحة المزروعة بمحصول القات خلال الفترة 1970-2005م بحوالي 18 ضعفاً[1].

هذا وقد شكلت مساحة الأراضي المزروعة بمحصول القات نسبة كبيرة جداً من مساحة الأراضي الزراعية وخاصة إذا ما تم مقارنتها ببعض المحاصيل الزراعية الأخرى على سبيل المثال

(1) مشروع الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، 2006-2010م، مرجع سابق، ص :62.

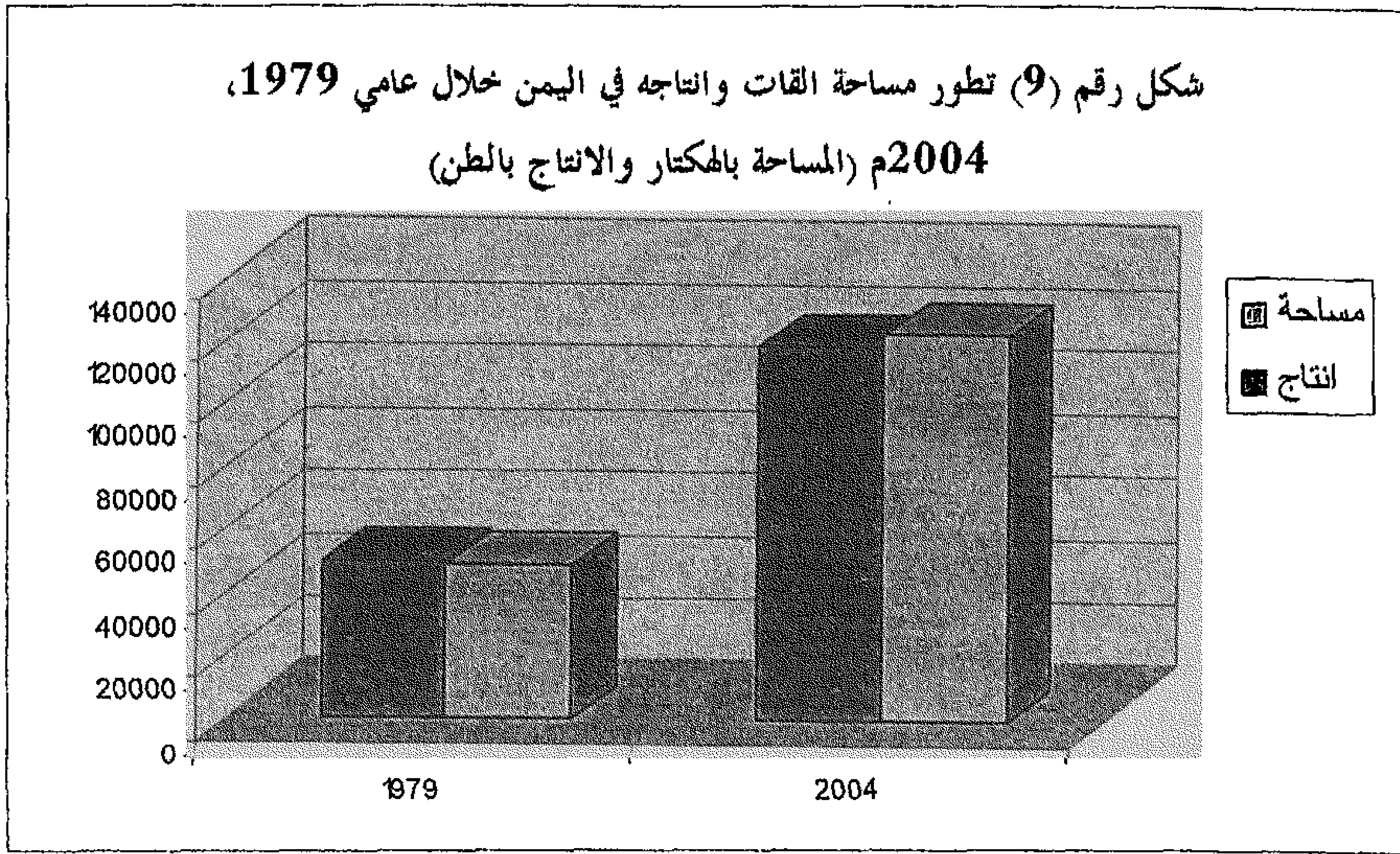
شكلت مساحة زراعة القات في اليمن عام 2005م حوالي 7,7 ٪ من إجمالي المساحة الكلية الصالحة للزراعة وما يقارب 10,3 ٪ من إجمالي المساحة المزروعة وحوالي 168,4 ٪ من مساحة زراعة الخضروات و 149,7 ٪من مساحة زراعة الفواكه و 336 ٪ من مساحة زراعة البقوليات و 144 ٪ من مساحة زراعة القمح و 430 ٪ من مساحة زراعة البن، 997,5 ٪ من مساحة زراعة العنب، 1365,7 ٪ من مساحة زراعة الموز [(1)]، هذا وقد بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي من القات عام 2005م بالأسعار الجارية حوالي 91,5 مليون ريال يمني وشكلت هذه القيمة حوالي 27 ٪ تقريباً من الناتج المحلي للقطاع الزراعي وحوالي 2,9 ٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خلال العام نفسه [(2)]، كما تقدر نسبة القوى العاملة في زراعة القات بحوالي 24 ٪ من إجمالي القوى العاملة في القطاع الزراعي [(3)]، ولم تقتصر الآثار السلبية لزراعة القات في أن زراعته كانت على حساب المحاصيل الزراعية الأخرى - وخاصة الغذائية – بل أيضا أسهمت زراعة القات في استنزاف الموارد المائية وفي تفاقم أزمة شح المياه التي تعاني منها اليمن، نظراً لأن زراعته تستحوذ على رقعة زراعية كبيرة من الأراضي الزراعية المروية تقدر بحوالي 25 ٪ كما أن إنتاج القات يزيد من استهلاك المياه بمعدل يزيد على 25 ٪ مما تستهلكه بقية المحاصيل والمنتجات الزراعية الأخرى [(4)]، هذا بالإضافة إلى ان العائد المرتفع الذي يجنيه المزارع من زراعة القات قد أدى إلى ارتفاع أجور العمالة المشتغلة في النشاط الزراعي وتحول نسبة كبيرة من هذه العمالة نحو الاشتغال بزراعة القات، وقد ترتب على ذلك ارتفاع تكلفة الإنتاج للمحاصيل الزراعية الأخرى بسبب ندرة العمالة وارتفاع أجورها وقد أسهم كل ذلك بدوره في انخفاض الكميات المنتجة للعديد من هذه المحاصيل وخاصة محاصيل الحبوب.

(1) النسب من استنتاج الباحث بالاعتماد على تقرير الإحصاء الزراعي لعام 2005.

(2) النسب من استنتاج الباحث بالاعتماد على كتاب الإحصاء السنوي لعام 2005م.

(3) احمد سالم البريكي، مرجع سابق، ص :24.

(4) الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1996-2000م، مرجع سابق، ص :95.



شكل رقم (9) تطور مساحة القات وانتاجه في اليمن خلال عامي 1979، 2004م (المساحة بالهكتار والانتاج بالطن)

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم.(90)

من التحليل السابق يتبين مدى حجم المشكلة الاقتصادية التي تمثلها ظاهرة انتشار القات وتوسع زراعته في اليمن، ومما يزيد من تفاقم الآثار السلبية الناجمة من جراء زراعة القات ؛ في كونه لايعتبر بديلاً عن سلعة تستورد بحيث يمكن الاكتفاء الذاتي منها وتوفير النقد الأجنبي، كما انه في الوقت نفسه لايعتبر من المحاصيل التي بالإمكان تصديرها بحيث يمكن الاستفادة من عوائد تصديره، بل على العكس من ذلك ؛ ترتب على زراعة القات زيادة واردات السلع الزراعية من جهة وانخفاض صادراتها من جهة أخرى، بسبب استحواذه على مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية كان بالإمكان استغلالها في زراعة محاصيل قابلة للتبادل التجاري الدولي.

و) مشاكل التسويق:

تعتبر المشاكل المتعلقة بالتسويق من أبرز المعوقات التي تقف أمام نمو القطاع الزراعي وتطوره في اليمن، وهذه المشاكل ناجمة اصلاً بسبب ضعف مستوى البنية الأساسية والتي من ابرز مظاهرها عدم كفاية الطرق المهدة [1]، وقصور خدمات النقل والتعبئة والتغليف، بالإضافة إلى عدم وجود الأسواق الحديثة والمنظمة وغياب المعلومات التسويقية.

ز) تدني استخدام التكنولوجيا الزراعية الحديثة:

لايزال استخدام التكنولوجيا الزراعية في اليمن محدوداً، كما هو الحال في بقية الدول النامية إن لم يكن أسواء، حيث لا تزال معظم الأنشطة الزراعية في اليمن تعتمد على أساليب إنتاجية بدائية تعتمد بدرجة أساسية على العنصر البشري، ويندر فيها استخدام القوى الآلية

---

(1) محمد عبد الله عبد الرحمن الحميري، مرجع سابق، ص:68.

ومستلزمات الإنتاج الحديثة كا الجرارات والحصادات الزراعية والأسمدة والبذور والمخصبات والسلالات الحيوانية الممتازة والمقاومة للأمراض، على سبيل المثال لم يتجاوز عدد الجرارات الزراعية في اليمن خلال عام 1977م عن جرار واحد في المتوسط لكل ألف هكتار وبالرغم من أن هذا العدد قد ارتفع خلال عام 2001م إلى عشرة جرارات إلا انه مع ذلك يظل متدنياً إذا ما تم مقارنته بعدد الجرارات المستخدمة على مستوى الوطن العربي أو على المستوى العالمي حيث يبلغ على المستوى العالمي 14 جراراً لكل ألف هكتار [1] أما وفقاً لتقرير التنمية في العالم لعام 1999/ 2000م الصادر عن البنك الدولي، فإن الإحصائيات تشير الى تراجع عدد الجرارات الزراعية المستخدمة في اليمن من 3 جرارات لكل ألف عامل زراعي في المتوسط خلال الفترة 1979-1981م ؛ إلى 2 جرار لكل ألف عامل زراعي في المتوسط خلال الفترة 1994-1996م [2]" والشيء نفسه بالنسبة للكميات المستخدمة من الأسمدة الكيماوية حيث لم تتجاوز كمية الأسمدة المستخدمة في الزراعة في اليمن خلال عام 1978م عن 3 كجم في المتوسط للهكتار الواحد أما خلال عام 2000م فقد ارتفعت هذه الكمية لتصل إلى 44,3 كجم للهكتار الواحد إلا أنها تراجعت خلال عام 2002م إلى 31,7 كجم للهكتار [3] ولا تزال هذه الكميات ضئيلة مقارنة ببعض الدول الأخرى، ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى ان هناك العديد من الأسباب التي تفسر تدني استخدام التكنولوجيا الزراعية الحديثة في اليمن من أبرزها انخفاض دخول الغالبية العظمى من المزارعين، تدني المستوى التعليمي والفني، ارتفاع أسعار الآلات الزراعية ومستلزمات الإنتاج الأخرى، ضعف التسهيلات الائتمانية، هذا بالإضافة إلى ان المدرجات الجبلية وصغر وتفتت حجم الحيازات الزراعية التي تتسم بها الأراضي الزراعية في اليمن من المعوقات الطبيعية [4] التي تحد من التوسع في استخدام الآلات الزراعية الحديثة.

حـ) تدني الإنتاجية:

تتسم الإنتاجية الزراعية في اليمن بالتدني مقارنة ببقية الدول الأخرى، على سبيل المثال بلغ متوسط الإنتاجية الهكتارية من الحبوب في اليمن خلال عام 2003م حوالي 889 كجم

---

(1) علي عبد الله محمد اليساني، مرجع سابق، ص ص:238-239 .

(2) World Bank, World Development Report 1999/2000, Washington D,C,2000 , P, 245.

(3) علي عبد الله محمد اليساني، مرجع سابق، ص ص:238-239 .

(4) حسين زكي الخولي،« المدخل الإرشادي في ميكنة الزراعة اليمنية»، ورقة عمل غير منشورة مقدمة للدورة التدريبية للمهندسين في الميكنة الزراعية، المنعقدة بكلية الزراعة، جامعه صنعاء، خلال الفترة 9 – 14 ديسمبر 1989م، ص ص: 8-9.

للهكتار وهذا المتوسط يقل عن المستوى العالمي المتحقق خلال العام نفسه بحوالي 71 ٪ [1]، كذلك بلغ متوسط الإنتاجية الهكتارية من محصول القمح في اليمن عام 1999م حوالي 1620,72 كجم للهكتار في حين بلغ هذا المتوسط في مصر خلال العام نفسه حوالي 6350,64 كجم للهكتار الأمر الذي يعني ان متوسط الإنتاجية الهكتارية من محصول القمح في اليمن لا يتجاوز 26 ٪ من متوسط الإنتاجية المحقق في مصر [2] والشيء نفسه بالنسبة لمستوى إنتاجية المزارع اليمني هي الأخرى متدنية مقارنة بمثيلتها في الدول الأخرى، حيث لا تتجاوز إنتاجية المزارع في اليمن 2 ٪ من إنتاجية العامل الزراعي في الولايات المتحدة الأمريكية، وحوالي 13 ٪ من إنتاجية العامل الزراعي في الأردن والمملكة المتحدة [3]، كما تتسم إنتاجية القوى العاملة في القطاع الزراعي بالانخفاض مقارنة بمستوى إنتاجية القوى العاملة في بعض القطاعات الاقتصادية الأخرى، على سبيل المثال لم يتجاوز متوسط نصيب العامل الزراعي خلال عام 2003م 544 دولار أمريكي، في حين كان نصيب نظيره العامل في القطاع الصناعي 7489 دولار [4] ونرى ان تدني مستوى الإنتاجية الزراعية في اليمن يرجع إلى العديد من العوامل من أبرزها استمرار الاعتماد على وسائل إنتاج بدائية، صغر مساحة الحيازات الزراعية، شح المياه، ضعف مستوى البحث والإرشاد الزراعي، كذلك من العوامل التي أسهمت في تدني الإنتاجية الزراعية في اليمن، ارتفاع نسبة خسائر ما بعد الحصاد [5]، على سبيل المثال لا الحصر تبلغ هذه النسبة حوالي 38 ٪ لمحصول الموز، 45 ٪ للطماطم، 20 ٪ للحبوب، ومن الأسباب الرئيسة التي أسهمت في ارتفاع هذه الخسائر استخدام أساليب حصاد بدائية، وضعف وسائل التعبئة والتغليف والتخزين والنقل

---

(1) على عبد الله محمد اليساني، مرجع سابق، ص:239 .

(2) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعي 2000م.

(3) حسن شرف الدين، «أثر اتفاقيات التجارة الدولية على مستقبل الأمن الغذائي»، دراسات اقتصادية، المؤتمر الشعبي العام، صنعاء، عدد 2، يناير- مارس 2002م. ص:29 .

(4) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 2005م، ص: 271،287 .

(5) The World Bank, Economic Growth in the Republic of Yemen Sources, Constraints, and Potentials, Op, Cit, 2002,p.26.

تلك كانت باختصار أبرز المشاكل والمعوقات التي مثلت عائقاً أمام نمو القطاع الزراعي وتطوره في اليمن خلال الفترة الماضية – هذا بالإضافة طبعاً إلى بعض السياسات التي تضمنها برنامج الإصلاحات الاقتصادية والسابق الإشارة إليها –، ويرى الباحث ان استمرار تلك المشاكل والمعوقات دون معالجة سيقف عائقاً أمام أي نمو أو تطور لهذا القطاع مستقبلاً، ويلاحظ انه من خلال استعراضنا لتلك المشاكل والاختلالات يتبين أن معظمها مشاكل واختلالات هيكلية تتعلق بندرة الموارد الأرضية والمائية، وضعف البنية التحتية، أي أنها مشاكل واختلالات هيكلية تتعلق بجانب العرض، وإذا ما حاولنا تحليل مضمون برامج الإصلاحات الاقتصادية التي يتبناها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، نجد أن هذه البرامج كثيراً ما تركز على معالجة الاختلالات النقدية والمالية بهدف تقليص حجم الطلب الكلي بينما يقل اهتمامها في معالجة الاختلالات الهيكلية المتعلقة بجانب العرض، بالرغم أن معظم المشاكل والاختلالات الاقتصادية في معظم الدول النامية ناجمة أصلاً بسبب الاختلالات الهيكلية المتعلقة بجانب العرض، ويرى الباحث أن هذا القصور يعتبر من أهم الأسباب التي أدت إلى إخفاق هذه البرامج في تحقيق أهدافها – وخاصة تلك المتعلقة بزيادة النمو وتطوير قطاعات الإنتاج السلعي – في العديد من الدول النامية بما فيها اليمن.

خلاصة الفصل الخامس

تضمن الفصل السابق من هذه الدراسة بعض مؤشرات أداء القطاع الزراعي في اليمن في ظل برنامج الإصلاحات الاقتصادية، وقد تبين من خلال الفصل تراجع معدلات نمو الناتج المحلي للقطاع الزراعي خلال فترة تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية مقارنة بفترة ما قبل تطبيق البرنامج، كما تدهورت معدلات نمو إنتاج محاصيل الحبوب، والبقوليات، والأعلاف، والمحاصيل النقدية – بدون القات – خلال الفترة نفسها، فيما ارتفعت معدلات نمو إنتاج الخضروات، والفواكه خلال الفترة، وتبين من خلال الفصل أيضاً ان الإنتاج السمكي والحيواني حقق زيادة ملحوظة خلال فترة تنفيذ البرنامج، كما تبين عدم ملاءمة سياسة تخفيض قيمة العملة ورفع الدعم في تطوير القطاع الزراعي في اليمن.

الخاتمة

واجهت العديد من الدول النامية خلال فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، العديد من المشاكل و الاختلالات الاقتصادية والتي كان من أبرزها، انخفاض في معدلات نموها الاقتصادي، وارتفاع العجز في موازناتها الحكومية وفي موازين مدفوعاتها، بالإضافة إلى ارتفاع مديونيتها الخارجية، وقد تفاقمت تلك المشاكل و الاختلالات بدرجة كبيرة – وخاصة خلال عقد الثمانينات – ونتيجة لذلك اضطرت العديد من تلك الدول للاستعانة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي لمساعدتها في معالجة تلك المشاكل والاختلالات، من خلال قيامها بإبرام اتفاقيات مع كل من الصندوق والبنك لتطبيق برامج إصلاحات اقتصادية أو ما يطلق عليها ببرامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي، وقد تضمنت تلك البرامج العديد من السياسات والإجراءات، التي تعتبر – بحسب وجهة نظر الصندوق والبنك – كفيلة بمعالجة تلك المشاكل والاختلالات الاقتصادية وتحقيق النمو الاقتصادي في تلك الدول، ومن ابرز السياسات التي تضمنتها تلك البرامج سياسة تخفيض الإنفاق العام ورفع الدعم، سياسة تحرير أسعار الفائدة، سياسة تحرير أسعار الصرف وتخفيض قيمة العملة الوطنية، سياسة حرية التجارة والتوجه نحو التصدير، سياسة الخصخصة وتشجيع القطاع الخاص، وكون معظم هذه السياسات وثيقة الصلة بالقطاع الزراعي ؛ فقد حاولنا من خلال هذه الدراسة بيان آثار تلك السياسات على أداء هذا القطاع في الدول النامية، واعتمدنا في ذلك على اليمن كحالة تطبيقية، كون اليمن من الدول النامية التي تبنت تطبيق مثل هذه البرامج منذ مارس 1995م، وقد تبين من خلال الدراسة ان معظم السياسات والاجراءات التي تم تطبيقها في إطار برنامج الإصلاحات الاقتصادية لم تسهم في تنمية القطاع الزراعي وتطويره في اليمن، بل ان العديد من تلك السياسات والإجراءات – وخاصة السياسات المالية والنقدية الانكماشية – كان لها آثار سلبية على أداء القطاع الزراعي ونموه، وقد تضمنت الدراسة خمسة فصول بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة العامتين.

نتائج اختبار الفرضيات:

- بالنسبة **للفرضية الأولى** التي تشير إلى ان اقتصاديات العديد من الدول النامية – بما فيها الاقتصاد اليمني– تعاني العديد من الاختلالات الهيكلية والتي من أبرزها تدني إنتاجية القطاع الزراعي وتخلفه في الدول النامية ؛ فقد اتضح فعلاً من خلال الدراسة ان معظم هذه الدول تعاني العديد من المشاكل والاختلالات الاقتصادية، وهو ما اضطر العديد منها إلى تبني برامج إصلاحات اقتصادية بدعم ومساندة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، كما تبين من خلال الدراسة ان القطاع الزراعي في معظم هذه الدول لم يكن بمعزل عن المشاكل والأوضاع الاقتصادية المتدهورة فيها، حيث تبين انه بالرغم من ارتفاع نسبة القوى العاملة في هذا القطاع وكذا ارتفاع نسبة مساهمته في الناتج المحلي في العديد من الدول النامية – مقارنة بالدول المتقدمة – ؛ إلا ان هذا القطاع ظل – ومايزال – في معظم تلك الدول يتسم بالتخلف وانخفاض الإنتاج والإنتاجية، ولا تزال معظم السلع والمحاصيل التي يوفرها عاجزة عن تغطية الاحتياجات المحلية.
- بالنسبة **للفرضية الثانية** التي تشير إلى ان برامج الإصلاحات الاقتصادية التي يتبناها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، تتضمن العديد من السياسات والإجراءات التي تؤثر على أداء القطاع الزراعي، فقد تبين بالفعل ان العديد من السياسات والإجراءات التي تتضمنها هذه البرامج تؤثر على أداء هذا القطاع اما سلباً أو ايجاباً، ويأتي في مقدمة تلك السياسات سياسة إلغاء الدعم، سياسة خفض الإنفاق العام، سياسة تحرير أسعار الفائدة، سياسة أذون الخزانة، سياسة سعر الصرف، سياسة حرية التجارة والتوجه نحو التصدير، سياسة الخصخصة، سياسة تشجيع القطاع الخاص، حيث توصلت الدراسة في هذا الصدد إلى ما يلي:
- ترتب على سياسة رفع الدعم التي تم تطبيقها في اليمن في إطار برنامج الإصلاحات الاقتصادية؛ العديد من الآثار السلبية والايجابية على القطاع الزراعي، تمثلت ابرز الآثار السلبية في ارتفاع تكلفة الإنتاج الزراعي، حيث ترتب على رفع الدعم وزيادة أسعار المشتقات النفطية – وخاصة مادة الديزل – ؛ ارتفاع تكاليف إنتاج وتسويق المحاصيل الزراعية وارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي وخاصة المستوردة منها، كذلك ترتب على رفع الدعم عن سلعتي القمح والدقيق زيادة أسعار القمح في الأسواق المحلية وقد أسهم هذا بدوره في ارتفاع أسعار اللحوم والدواجن،كون مادة القمح المدعوم كانت تستخدم كعلف للحيوانات والدواجن، كما أسهم رفع الدعم عن السلع والخدمات الأساسية في انخفاض المستوى المعيشي لشريحة المزارعين باعتبار هذه الشريحة مستهلكة ومستفيدة من هذه السلع والخدمات أكثر مما هي منتجة لها، كذلك أسهمت سياسة رفع الدعم في تدمير بعض موارد القطاع الزراعي، حيث ترتب

على زيادة أسعار المشتقات النفطية – وخاصة الغاز والكيروسين – قيام بعض الأسر – وخاصة في الريف – باستخدام الحطب لأغراض الطهي، تلك كانت ابرز الآثار السلبية الناجمة من جراء تطبيق سياسة رفع الدعم وزيادة أسعار السلع والخدمات على القطاع الزراعي، أما فيما يخص الآثار الايجابية الناجمة من جراء تطبيق هذه السياسة على هذا القطاع فان من المتوقع أن يؤدي رفع الدعم عن مادتي القمح والدقيق المستورد إلى ارتفاع أسعارها في الأسواق المحلية وهذا من شانه أن يحفز المزارعين من التوسع في زراعة القمح المحلي، غير ان مثل هذا الهدف يمكن أن يتحقق على المدى الطويل أما على المدى القصير فإن الإحصائيات تشير إلى ان مساحة وإنتاج هذا المحصول قد تدهورت خلال فترة تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية ورفع الدعم، كذلك من المتوقع أن يؤدي رفع الدعم على مدخلات الإنتاج الزراعي ؛ إلى زيادة درجة منافسة المنتجات الزراعية المستوردة للمنتجات المحلية، وهذا من شانه أن يحفز المنتجين المحليين على تحسين جودة منتجاتهم لمواجهة هذه المنافسة، أيضاً من الآثار الايجابية لسياسة رفع الدعم انها أسهمت في ظهور وتوسع بعض الأنشطة الزراعية في الحضر بعد أن كانت مثل هذه الأنشطة محصورة على الأرياف، إذ انه وبسبب انخفاض المستوى المعيشي للأفراد وارتفاع معدلات الفقر– نتيجة رفع الدعم – اضطرت العديد من الأسر الفقيرة التي تقطن في الحضر إلى مزاولة بعض الأنشطة الزراعية، وخاصة تلك المتعلقة بالإنتاج الغذائي مثل تربية الأغنام، والدواجن، وزراعة بعض الخضروات والفواكه

- ترتب على سياسة خفض الإنفاق العام تقليص حجم النفقات العامة المخصصة لتنمية وتطوير العديد من الخدمات والأنشطة الاجتماعية والاقتصادية بما في ذلك النشاط الزراعي، حيث تشير الإحصائيات إلى ان حجم المخصصات المالية المرصودة للقطاع الزراعي تراجع من 2,7 ٪ من إجمالي نفقات الموازنة العامة في المتوسط خلال الفترة 1992-1994م (فترة ما قبل تنفيذ البرنامج) إلى 1,5 ٪ في المتوسط خلال الفترة 2003-2005م (فترة تنفيذ البرنامج) وقد أسهم ذلك في تعثر نمو هذا القطاع.
- ترتب على تطبيق سياسة تحرير أسعار الفائدة المدينة والدائنة ؛ ارتفاع أسعار الفائدة على القروض بنسبة كبيرة – بما في ذلك القروض اللازمة لتمويل الأنشطة الزراعية –، وقد أدى ذلك إلى إحجام العديد من المزارعين والمستثمرين من الاقتراض من البنوك التجارية، وتعثر العديد من المشاريع الزراعية بسبب ارتفاع تكلفة التمويل.
- أفرزت سياسة أذون الخزانة التي تم تطبيقها في إطار البرنامج العديد من الآثار السلبية التي أضرت بالنشاط الاستثماري وعلى وجه الخصوص الاستثمار في الأنشطة الزراعية والصناعية، حيث ترتب على قيام الحكومة ممثلة بالبنك المركزي بإصدار أذون

خزانة بأسعار فائدة مرتفعة ؛ ارتفاع أسعار الفائدة على القروض من البنوك التجارية، بما في ذلك الفائدة على القروض المقدمة لتمويل الأنشطة الزراعية، وقد أسهم ذلك بدوره في تدني حجم الاستثمارات الزراعية، وتعثر العديد من المشاريع الاستثمارية بسبب ارتفاع تكلفة الحصول على التمويل، كما ان هذه السياسة أسهمت في تحول نمط الاستثمار من استثمار إنتاجي إلى استثمار مالي غير إنتاجي، حيث تحول العديد من المستثمرين للاستثمار في بيع وشراء أذون الخزانة بدلاً من الاستثمار في الأنشطة الإنتاجية كالنشاط الزراعي والصناعي، كما ان هذه السياسة أسهمت أيضاً في تحول العديد من المؤسسات المالية – المناط بها أصلاً مهمة تمويل مثل هذه الأنشطة – للاستثمار في بيع وشراء هذه الأذون.

- ترتب على تطبيق سياسة سعر الصرف وتخفيض قيمة العملة الوطنية (الريال اليمني) ؛ ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي المستوردة من الخارج وبالتالي ارتفاع تكلفة الإنتاج الزراعي، كما ان سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية أخفقت في تحقيق أهدافها المتعلقة بزيادة النمو وزيادة الصادرات وتخفيض الواردات، بل ان الإحصائيات تشير إلى ان كمية وقيمة معظم الواردات – بما في ذلك الواردات الزراعية – قد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة التي أعقبت سياسة التخفيض، حيث ارتفع المتوسط السنوي لقيمة الواردات الزراعية خلال الفترة 1995-2000م (فترة ما بعد تطبيق سياسة تخفيض العملة) بما يقارب تسعة أضعاف ماكان عليه خلال الفترة 1989-1994م (فترة ما قبل تطبيق سياسة التخفيض)، أما خلال الفترة 2001-2005م فقد ارتفع هذا المتوسط إلى ما يقارب عشرين ضعفاً لماكان عليه خلال الفترة 1989-1994م، وبالرغم من ارتفاع المتوسط السنوي لقيمة الصادرات إلى أكثر من خمسين ضعف ماكان عليه خلال الفترة 1989-1994م ؛ إلا ان نسبة كبيرة من هذه الزيادة ترجع أساساً إلى الزيادة في الصادرات السمكية التي تشكل نسبة كبيرة في هيكل الصادرات الزراعية اليمنية، حيث بلغت هذه الصادرات حوالي 42,4 ٪ من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية في المتوسط خلال الفترة 2001-2005م، هذا بالإضافة إلى ان الصادرات الزراعية اليمنية بصفة عامة لاتزال متدنية ومحدودة مقارنة بالواردات الزراعية، حيث لم تتجاوز 9,7 ٪ في المتوسط خلال الفترة 1995-2000م، وحوالي 17,1 ٪ في المتوسط خلال الفترة 2001-2005م من إجمالي قيمة الواردات، وقد تبين من خلال الدراسة ان نسبة كبيرة من الزيادة التي تحققت في قيمة الواردات والصادرات خلال فترة تطبيق البرنامج – وبالتحديد خلال الفترة 1995-2000م – تعزى بدرجة أساسية إلى تطبيق سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية (الريال اليمني) والذي تم من خلالها رفع أسعار صرف تقييم الواردات والصادرات – بما في ذلك

الواردات والصادرات الزراعية –، حيث كان يتم تقييم الواردات والصادرات قبل تطبيق هذه السياسة بأقل من قيمتها الحقيقية، هذا وقد انعكست زيادة الواردات الزراعية وضآلة حجم الصادرات الزراعية في اليمن على الميزان التجاري الزراعي الذي ظل يحقق عجزاً متنامياً على مدى الفترات الماضية، حيث ارتفع هذا العجز من 8,42 مليار ريال تقريباً في المتوسط خلال الفترة 1989–1994م إلى 73,9 مليار ريال تقريباً في المتوسط خلال الفترة 1995–2000م، أما خلال الفترة 2001–2005م فقد وصل هذا العجز إلى ما يقارب 156,73 مليار ريال، وقد تبين من خلال الدراسة ان عدم نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية – التي يقترحها الصندوق في برامجه – في تحقيق أهدافها المتمثلة بزيادة الصادرات وتخفيض الواردات في العديد من الدول النامية – بما فيها اليمن – يرجع إلى عدم ملاءمة تطبيق هذه السياسة لاقتصاديات هذه الدول، كون نجاح هذه السياسة في دولة ما يتطلب توفر شروط معينة من أبرزها مرونة الجهاز الإنتاجي لهذه الدولة، وكذا ارتفاع مرونة الطلب السعرية على الواردات والصادرات في هذه الدولة، ومعظم هذه الشروط غير متوفرة في اقتصاديات معظم الدول النامية بما فيها الاقتصاد اليمني.

- أفرزت سياسة حرية التجارة والتوجه نحو التصدير التي تم تطبيقها في إطار برنامج الإصلاحات الاقتصادية العديد من الآثار السلبية والايجابية على القطاع الزراعي، وقد تمثلت ابرز الآثار السلبية في ارتفاع حجم الواردات الزراعية، وتدهور إنتاج العديد من المحاصيل الزراعية المحلية – كمحصول البن وبعض محاصيل الخضروات والفواكه – نتيجة تعرضها لمنافسة غير عادلة من قبل المحاصيل الزراعية المستوردة، فيما تمثلت ابرز الآثار الايجابية في ارتفاع حجم الصادرات الزراعية – وان كان بنسبة اقل من نسبة الزيادة في حجم الواردات–، كذلك من الايجابيات الناجمة من جراء تطبيق هذه السياسة أنها أجبرت العديد من المنتجين المحليين على تحسين جودة منتجاتهم لمواجهة منافسة المنتجات الأجنبية.
- تبين من خلال الدراسة ان القطاع الزراعي في اليمن لن يتأثر كثيراً من جراء تطبيق سياسة الخصخصة نظراً لان معظم الأنشطة الزراعية كان يقوم بها القطاع الخاص قبل البدء في تطبيق هذه السياسة هذا من جهة، ومن جهة أخرى تبين من خلال الدراسة ان من السابق لأوانه بيان آثار سياسة الخصخصة – بالرغم من محدوديتها– على القطاع الزراعي نظراً لقصر مدة تطبيق برنامج الخصخصة من جهة، وتعثر تنفيذ برنامج الخصخصة في بعض الأحيان من جهة أخرى، كما تبين من خلال الدراسة انه بالرغم من ان برنامج الخصخصة في اليمن مايزال في مراحله الأولى ؛ إلا ان المؤشرات الأولية تبين عدم جدية بعض المستثمرين في استغلال المنشآت الزراعية التي تم

خصخصتها لهم، وبالرغم من كل ذلك فان من المتوقع أن ينجم عن تطبيق هذه السياسة العديد من الآثار السلبية والايجابية على القطاع الزراعي، وتتمثل ابرز الآثار السلبية المتوقعة في ارتفاع تكاليف التسويق ومستلزمات الإنتاج الزراعي بسبب خصخصة العديد من المؤسسات الزراعية العامة التي كانت تتولى مهمة تقديم خدمات التسويق وتوفير مستلزمات الإنتاج للمزارعين بأسعار منخفضة، كذلك من المتوقع أن تسهم هذه السياسة في ارتفاع معدلات البطالة في هذا القطاع، وفي استخدام المبيدات الزراعية على أسس غير سليمة قد تؤدي إلى الإضرار بالزراعة والبيئة، فيما تتلخص ابرز الايجابيات المتوقعة من جراء تطبيق هذه السياسة في تحسين جودة المنتجات الزراعية المحلية، وفي زيادة استثمارات القطاع الخاص في النشاط الزراعي غير ان هذه الأخيرة من الممكن أن تتحقق على المدى البعيد أما خلال الفترة الحالية فقد تبين من خلال الدراسة تدني استثمارات القطاع الخاص خلال فترة تطبيق برنامج الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخصخصة.

- تبين من خلال الدراسة ان برامج الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين تعتمد بدرجة أساسية على القطاع الخاص المحلي والأجنبي، لتحقيق أهدافها، وخاصة تلك الأهداف المتعلقة بزيادة النمو الاقتصادي وتقليص معدلات البطالة وتطوير القطاعات الاقتصادية – بما فيها القطاع الزراعي – الأمر الذي يعني ان نجاح هذه البرامج في تحقيق أهدافها في بلد ما ؛ مرهون بمدى نجاح القطاع الخاص في القيام بدوره التنموي المطلوب في ذلك البلد، وفي اليمن وفي إطار برنامج الإصلاحات وتطبيق سياسة تشجيع القطاع الخاص، وبالرغم من هيمنة هذا القطاع على مختلف الأنشطة الاقتصادية وإتاحة الفرصة له كي يمارس نشاطه الاقتصادي بحرية اكبر – خاصة في ظل تطبيق البرنامج – ؛ إلا انه اخفق في القيام بدوره التنموي المطلوب، وخاصة فيما يتعلق بالجوانب الاستثمارية، حيث تبين من خلال الدراسة ان استثمارات القطاع الخاص المحلي والأجنبي لاتزال متدنية جداً ولا تتلاءم مع الدور المناط به في تحقيق التنمية الاقتصادية، الأمر الذي يعني ان الإجراءات التي تم اتخاذها في إطار برنامج الإصلاحات الاقتصادية – بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بتشجيع استثمارات القطاع الخاص – لم تسهم في استقطاب الاستثمارات الخاصة، بل ان الأهمية النسبية لاستثمارات هذا القطاع تراجعت خلال فترة تطبيق البرنامج مقارنة بفترة ما قبل تطبيق البرنامج، وبالمقابل ارتفعت الأهمية النسبية للاستثمارات العامة، كما تبين من خلال الدراسة ان الإجمالي الكلي لعدد المشاريع الاستثمارية المرخصة في اليمن خلال الفترة 1996-2005م لايتجاوز 3728 مشروعاً، بتكلفة إجمالية لاتتجاوز 4,71 مليار دولار أمريكي، ولا يتجاوز عدد فرص

العمل التي يمكن أن توفرها هذه المشاريع 116338 فرصة عمل، كما تبين من خلال الدراسة ان معظم هذه المشاريع اتجهت نحو الأنشطة الخدمية غير الإنتاجية، وقد احتلت المشاريع الاستثمارية الزراعية المرتبة الرابعة والأخيرة – مقارنة بالمشاريع الصناعية والخدمية والسياحية –، حيث لايتجاوز عدد المشاريع الاستثمارية الزراعية المرخصة 15 ٪ من إجمالي عدد المشاريع الكلية خلال الفترة نفسها، وحوالي 7,6٪ من إجمالي التكلفة الكلية للمشاريع، فيما لايتجاوز عدد فرص العمل التي يمكن أن توفرها المشاريع الزراعية الاستثمارية 15571 فرصة عمل، كما ان هذه المشاريع شهدت تراجعاً خلال الفترة الأخيرة، حيث انخفض عددها من 112 مشروعاً عام 2001 م إلى 17 مشروعاً عام 2005م، وبالمقابل تراجعت التكلفة الاستثمارية لهذه المشاريع من 14670 مليون ريال إلى 1964 مليون ريال خلال الفترة نفسها، وفيما يخص المشاريع الاستثمارية المنفذة، تبين من خلال هذه الدراسة ان نسبة كبيرة من المشاريع الاستثمارية المرخصة في اليمن يتعثر تنفيذها، حيث لم تتجاوز نسبة التنفيذ للمشاريع الاستثمارية المرخصة خلال الفترة 1993–1999م 52 ٪، أما بالنسبة للمشاريع الاستثمارية الزراعية فان هذه النسبة لم تتجاوز 42 ٪ خلال الفترة نفسها.

- بالنسبة **للفرضية الثالثة** التي تنص على ان السياسات والإجراءات التي تم تبنيها في إطار برنامج الإصلاحات الاقتصادية لم تسهم في تنمية القطاع الزراعي وتطوره في اليمن ؛ فقد تبين بالفعل صحة هذه الفرضية، بل ان العديد من تلك السياسات والإجراءات – وخاصة السياسات النقدية والمالية الانكماشية وما تضمنته من رفع الدعم – كان لها آثار سلبية على أداء القطاع الزراعي ونموه، حيث تبين من خلال الدراسة ان معدلات نمو إنتاج العديد من المحاصيل الزراعية – وخاصة محاصيل الحبوب – قد تدهورت خلال فترة تنفيذ البرنامج، كما تراجعت معدلات نمو الناتج المحلي للقطاع الزراعي من 5,15 ٪ في المتوسط خلال الفترة 1991- 1994م (وهي الفترة التي سبقت تطبيق البرنامج) إلى 3,6 ٪ في المتوسط خلال الفترة 2001–2005م (أي بعد مرور أكثر من خمس سنوات على البدء في تطبيق البرنامج)، كما تبين للباحث أن الخطة الخمسية الأولى (1996–2000م) والخطة الخمسية الثانية (2001--2005م)، والتي تزامن تنفيذهما مع فترة تنفيذ البرنامج أخفقتا في تحقيق معدلات النمو المستهدفة لكل من الناتج المحلي الإجمالي والقطاع الزراعي، حيث استهدفت الخطة الأولى تحقيق معدل نمو سنوي قدره 7,2 ٪ في المتوسط للناتج المحلي الإجمالي، وحوالي 7 ٪ للقطاع الزراعي، في حين لم يتجاوز معدل النمو الفعلي للناتج المحلي الإجمالي 5و5 ٪، وحوالي 6,1 ٪ للقطاع الزراعي، اما خلال الخطة الثانية فقد استهدفت تحقيق معدل نمو قدره 5,6 ٪

للناتج المحلي الإجمالي، وحوالي 6,1 ٪ للقطاع الزراعي في حين لم يتجاوز متوسط معدل النمو الفعلي للناتج المحلي الإجمالي 4,1 ٪ وحوالي 3,6 ٪ للقطاع الزراعي.

النتائج العامة للدراسة:

- تبين من خلال الدراسة ان نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي تراجعت من 22,5 ٪ في المتوسط خلال الفترة 1990- 1994م (فترة ما قبل تنفيذ البرنامج) إلى 18 ٪ في المتوسط خلال الفترة 1995-1999م (فترة تنفيذ البرنامج) اما خلال الفترة 2000-2004م (أي بعد مرور أكثر من أربع سنوات على تنفيذ البرنامج) فقد تراجعت نسبة مساهمة هذا القطاع إلى أدنى مستوى لها، بحيث لم تتجاوز 13,8 ٪، ومن أبرز الأسباب التي أسهمت في تراجع الأهمية النسبية لمساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة تنفيذ البرنامج انخفاض معدلات نمو القطاع من جهة، وارتفاع الأهمية النسبية لمساهمة قطاع الصناعات التحويلية من جهة أخرى.
- اتضح من خلال الدراسة ان نسبة القوى العاملة في القطاع الزراعي تراجعت خلال فترة تنفيذ البرنامج، حيث تشير الإحصائيات إلى ان هذه النسبة تراجعت من 59 ٪ في المتوسط خلال الفترة 1990-1994م وهي الفترة التي سبقت تطبيق البرنامج إلى 46 ٪ في المتوسط خلال الفترة 1995-2004م (فترة تنفيذ البرنامج)، إلا ان هذا القطاع مع ذلك لايزال يستوعب نسبة كبيرة من القوى العاملة مقارنة ببقية القطاعات الاقتصادية.
- تبين من خلال الدراسة ان التوسع في مساحة الأراضي الصالحة للزراعة خلال فترة تنفيذ البرنامج كان محدوداً، حيث لم تتجاوز الزيادة في مساحة الأراضي الصالحة للزراعة 135759 هكتاراً في المتوسط خلال الفترة 1995-2005م وهذه الزيادة لاتتجاوز 9 ٪ من متوسط مساحة الأراضي الصالحة للزراعة خلال الفترة 1984-1994م، كذلك الزيادة في مساحة الأراضي المزروعة بالمحاصيل الزراعية – بدون القات – لم تتجاوز 3856 بنسبة قدرها 4، ٪، اما بالنسبة لمساحة الأراضي المزروعة بمحصول القات فقد شهدت توسع كبير خلال فترة تنفيذ البرنامج، حيث ارتفعت من 82200 هكتاراً في المتوسط خلال الفترة 1990-1994م إلى 104591 هكتاراً في المتوسط خلال الفترة 1995-2005م أي بنسبة ارتفاع قدرها 27 ٪ تقريباً.
- اتضح من خلال الدراسة ان الأهمية النسبية لمساحة المحاصيل المزروعة بالحبوب تراجعت من 70 ٪ في المتوسط خلال الفترة 1984- 1994م (فترة ما قبل تطبيق البرنامج) إلى 57 ٪ في المتوسط خلال الفترة 1995- 2005م (فترة تنفيذ البرنامج)، وبالمقابل ارتفعت الأهمية النسبية لمساحة المحاصيل المزروعة بالخضروات من 4 ٪ إلى 6

٪، والفواكه من 5 ٪ إلى 7,3 ٪، والبقوليات من 3 ٪ إلى 4 ٪، والأعلاف من 6 ٪ إلى 9,4 ٪، والمحاصيل النقدية بدون القات من 5 ٪ إلى 7,4 ٪ في المتوسط خلال الفترة نفسها، كذلك ارتفعت الأهمية النسبية للمساحة المزروعة بمحصول القات من 7 ٪ في المتوسط خلال الفترة 1990- 1994م إلى 9 ٪ في المتوسط خلال الفترة 1995-2005م.

- توصلت الدراسة إلى أن مساحة الأراضي المزروعة بمحاصيل الحبوب قد تراجعت خلال فترة تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية بدرجة كبيرة، حيث انخفضت مساحة هذه المحاصيل من 806836 هكتاراً في المتوسط خلال الفترة 1984-1994م (فترة ما قبل تنفيذ البرنامج) إلى 666477 هكتاراً في المتوسط خلال الفترة 1995-2005 م (فترة تنفيذ البرنامج) وبنسبة انخفاض قدرها 17,4٪، أما بالنسبة لمحاصيل الخضروات، الفواكه، البقوليات، المحاصيل النقدية – بدون القات–، الأعلاف فقد شهدت توسع في رقعتها الزراعية، حيث ارتفعت مساحة الخضروات بنسبة 46,3٪ والفواكه بنسبة 60,6 ٪، والبقوليات بنسبة 29,2٪، والمحاصيل النقدية – بدون القات – بنسبة 64٪، والأعلاف بنسبة 71٪، وتوصلت الدراسة إلى انه بالرغم من ارتفاع مساحة هذه المحاصيل بنسبة كبيرة – مقارنة بنسبة الانخفاض في مساحة الحبوب – إلا ان مقدار الزيادة الكلية في مساحة الأراضي الزراعية خلال الفترة لم تتجاوز 3857 هكتاراً في المتوسط وبنسبة ارتفاع لاتتجاوز 4٪، نظرا لان تلك المحاصيل لاتشكل إلا نسبة ضئيلة من إجمالي مساحة الأراضي المزروعة مقارنة بمحاصيل الحبوب التي تستحوذ على أكثر من 55٪ من إجمالي مساحة الأراضي المزروعة في اليمن.
- توصلت الدراسة إلى أن كمية إنتاج الحبوب قد تراجعت خلال فترة تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية، حيث انخفضت من 693532 طناً في المتوسط خلال الفترة 1984-1994م (فترة ما قبل تنفيذ البرنامج) إلى 634755 طناً في المتوسط خلال الفترة 1995-2005م (فترة تنفيذ البرنامج) وبنسبة انخفاض قدرها 8,5 ٪، فيما ارتفعت الكميات المنتجة من المحاصيل الزراعية الأخرى، حيث ارتفع إنتاج الخضروات بنسبة 19,7٪، والفواكه بنسبة 101,5٪، والبقوليات بنسبة 13,5 ٪، والمحاصيل النقدية- بدون القات – بنسبة 111,2 ٪، والأعلاف بنسبة 108,4 ٪ خلال الفترة نفسها، وتوصلت الدراسة إلى أن نسبة 62,4 ٪ من إجمالي الزيادة المحققة في كمية إنتاج المحاصيل الزراعية – بدون القات – خلال الفترة ترجع أساساً إلى الزيادة التي تحققت في كمية إنتاج الأعلاف.
- توصلت الدراسة إلى أن معدلات نمو إنتاج معظم المحاصيل الزراعية قد تدهورت خلال فترة تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية، إذ انه باستثناء محاصيل الخضروات

والفواكه تراجعت معدلات نمو إنتاج الحبوب من 11,8٪في المتوسط خلال الفترة 1985-1994م(فترة ما قبل تنفيذ البرنامج)إلى -3٪في المتوسط خلال الفترة 1995-2005م (فترة تنفيذ البرنامج)، والبقوليات من 10,7٪إلى -84،٪والمحاصيل النقدية – بدون القات – من 7٪ إلى 5,6٪والأعلاف من 7,1٪إلى 5,7٪خلال الفترة نفسها، فيما ارتفع معدل نمو إنتاج الخضروات من 1,30٪ إلى 2,9٪والفواكه من 5,71٪ إلى 7,28٪كما تراجعت معدلات نمو الإنتاج الكلي لإجمالي المحاصيل الزراعية – بدون القات – من 4,4٪ إلى 3,1٪خلال الفترة نفسها.

- توصلت الدراسة إلى أن مستوى الإنتاجية الهكتارية لكل من محاصيل الحبوب، والفواكه، والمحاصيل النقدية – بدون القات –، والأعلاف قد ارتفعت خلال فترة تنفذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية، فيما انخفضت إنتاجية كل من محاصيل الخضروات، والبقوليات، حيث ارتفع مستوى الإنتاجية الهكتارية لمحاصيل الحبوب من 87، طن للهكتار في المتوسط خلال الفترة 1984-1994م(فترة تنفيذ البرنامج) إلى 95، طن للهكتار في المتوسط خلال الفترة 1995-2005م (فترة تنفذ البرنامج)، والفواكه من 5,65 إلى 6,96 طن للهكتار، والمحاصيل النقدية – بدون القات – من 56، إلى 74، طن للهكتار، والأعلاف من 9,88 إلى 11,95 طن للهكتار خلال الفترة نفسها، فيما تراجع مستوى الإنتاجية الهكتارية لمحاصيل الخضروات من 15 إلى 12 طن للهكتار، والبقوليات من 1,49 إلى 1,31 طن للهكتار خلال الفترة نفسها، كما ارتفع مستوى الإنتاجية الهكتارية للإجمالي الكلي لإنتاج المحاصيل الزراعية من 2,2 طن للهكتار إلى 3,3 طن للهكتار في المتوسط خلال الفترة نفسها.
- توصلت الدراسة أي ان كمية إنتاج محصول القات قد ارتفعت خلال فترة تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية من 91885 طناً في المتوسط خلال الفترة 1995-1999م إلى 110111 طناً في المتوسط خلال الفترة 2000-2005م وبنسبة ارتفاع قدرها 19,8٪وقد بلغ متوسط معدل نمو إنتاج محصول القات خلال الفترة 1996-2000م حوالي 5,4٪ إلا ان هذا المعدل تراجع إلى 2,54٪في المتوسط خلال الفترة 2001-2005م،وفيما يخص مستوى الإنتاجية الهكتارية لهذا المحصول فقد بلغت 99، طن للهكتار في المتوسط خلال الفترة 1995-2000م وحوالي 96،طن للهكتار في المتوسط خلال الفترة 2001-2005م.
- توصلت الدراسة إلى أن الإنتاج الحيواني في اليمن قد شهد تطورا ملحوظا خلال فترة تنفيذ برنامج الإصلاحات مقارنة بفترة ما قبل تنفيذ البرنامج.
- حقق الإنتاج السمكي زيادة كبيرة في الإنتاج خلال فترة برنامج الإصلاحات الاقتصادية، حيث تشير الإحصائيات إلى أن كمية الإنتاج من الأسماك والإحياء

البحرية المصطادة ارتفعت من 95556 طناً في المتوسط خلال الفترة 1984-1994م (فترة ما قبل تطبيق البرنامج) إلى 158217,3طناً في المتوسط خلال الفترة 1995-2005م (فترة تنفيذ البرنامج)، أي بنسبة ارتفاع قدرها 65,6 ٪،كما ارتفع معدل نمو كمية الإنتاج من الأسماك والإحياء البحرية الأخرى المصطادة من معدل سالب بلغ 1,6٪في المتوسط خلال الفترة 1985-1994م إلى معدل موجب بلغ 11,1٪في المتوسط خلال الفترة 1995-2005م.

المقترحات:

استناداً إلى النتائج السابقة تقترح هذه الدراسة ما يلي :

- العمل على معالجة الآثار السلبية الناجمة من جراء تطبيق سياسة رفع الدعم على القطاع الزراعي، ويمكن أن يتم ذلك من خلال:
- تقديم دعم مالي وفني موجه لمجموعة معينة من المنتجين المحليين، ومحاصيل زراعية بعينها، وخاصة محاصيل الغذاء، والمحاصيل التي تتوفر لليمن في إنتاجها ميزة نسبية، شريطة أن يكون هذا الدعم مؤقتاً ؛ بحيث يستمر إلى أن تصبح هذه المحاصيل قادرة على تغطية الاحتياجات المحلية – ولو بدرجة نسبية – ومواجهة منافسة السلع الأجنبية.
- إعادة النظر في قرار رفع سعر مادة الديزل، مع ضرورة الاستمرار في دعم شريحة صغار المزارعين، كونها الشريحة الأكثر تضرراً من جراء سياسة رفع الدعم.
- وفي رأينا ان تقديم مثل هذا الدعم لايتعارض مع اقتصاد السوق، وخاصة ان العديد من بنود الاتفاقيات المنظمة لمنظمة التجارة العالمية تتيح للدول النامية – وعلى وجه الخصوص الدول الأقل نمواً- بعض الاستثناءات والفرص التي تستطيع من خلالها حماية ودعم إنتاجها المحلي وكذا دعم صادراتها، ونظراً لأن اليمن تصنف من الدول الأقل نمواً فأنه يمكنها أن تستفيد من تلك المزايا والاستثناءات سواءً خلال فترة التفاوض على قبولها لعضوية المنظمة أو في حال انضمامها إليها.
- زيادة حجم النفقات العامة المخصصة لتطوير القطاع الزراعي، التي تقلصت نتيجة تطبيق سياسة خفض الإنفاق العام، مع التركيز على زيادة النفقات الاستثمارية المخصصة لهذا القطاع، وبما يتلاءم مع الأهمية التي يحتلها في الاقتصاد اليمني، وخاصة وان استثمارات القطاع الخاص لاتكفي وحدها لتنمية القطاع الزراعي ؛ نظراً لأن معظم الاستثمارات في القطاع الزراعي تتطلب أموالاً كبيرة بخلاف الاستثمارات في بعض القطاعات الأخرى.
- معالجة الآثار السلبية الناجمة من جراء تطبيق سياسة تحرير أسعار الفائدة على القروض من خلال:

- توفير القروض للمزارعين بدون فوائد، وبشروط ميسرة، ويمكن أن توجه هذه القروض إلى محاصيل زراعية معينة كمحاصيل الغذاء، والمحاصيل التي تتوفر لليمن في إنتاجها ميزة نسبية كبيرة.
- زيادة تفعيل الأنشطة التي يقوم بها كلٍ من بنك التسليف الزراعي، وصندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي، وخاصة فيما يتعلق بتقديم القروض للمزارعين.
- العمل على معالجة الآثار السلبية الناجمة من جراء تطبيق سياسة أذون الخزانة، التي أسهمت في رفع سعر الفائدة، وفي تحويل نمط الاستثمار من استثمار إنتاجي إلى استثمار مالي، ويمكن أن يتم ذلك من خلال استبدال هذه السياسة بسياسة أخرى، كأن يتم مثلاً امتصاص فائض السيولة وتمويل عجز الموازنة من خلال تأسيس شركات مساهمة إنتاجية (زراعية، صناعية،) وطرح أسهمها للاكتتاب العام من قبل الجمهور.
- - للتخفيف من الآثار السلبية الناجمة من جراء تطبيق سياسة تحرير التجارة على الإنتاج الزراعي المحلي يقترح الباحث :
- زيادة تفعيل الإجراءات المتعلقة بمكافحة الإغراق.
- العمل على زيادة مرونة الصادرات اليمنية ؛ من خلال زيادة دعم وتشجيع صادرات السلع، وخاصة صادرات السلع التي تتوفر لليمن في إنتاجها ميزة نسبية مثل البن، القطن،
- تشجيع إنتاج المحاصيل الزراعية المحلية، وخاصة محصول القمح الذي يشكل نسبة كبيرة في هيكل الواردات.
- العمل على زيادة تحسين جودة المنتجات الزراعية المحلية.
- سرعة استكمال الإجراءات المتعلقة بخصخصة بقية المؤسسات الزراعية العامة الفاشلة، مع القيام بالمعالجات اللازمة للعمالة المتواجدة فيها، ووقف خصخصة المؤسسات الناجحة، شريطة رفدها بالكوادر الأمينة والمؤهلة وإحكام عملية الرقابة المالية والإدارية على أنشطتها.
- إزالة المعوقات التي لاتزال تقف عائقاً أمام نشاط القطاع الخاص المحلي والأجنبي، وتقديم المزيد من التسهيلات والحوافز التي من شانها أن تسهم في زيادة استثمارات هذا القطاع في الأنشطة الإنتاجية، مع إعطاء الأولوية للأنشطة الزراعية.
- بالإضافة إلى المقترحات السابقة؛ يقترح الباحث بضرورة العمل على معالجة المشاكل الأخرى التي لاتزال تقف أمام نمو القطاع الزراعي وتطوره في اليمن، والتي يأتي في مقدمتها مشكلة شح المياه، وظاهرة زراعة القات، وضعف البنية الأساسية

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

أ- الكتب

1- احمد عبد الرحيم زردق، الموارد الاقتصادية، (د . ن، الطبعة الثانية، 1997م).
2- احمد محمد مندور، احمد رمضان نعمة الله، المشكلات الاقتصادية للموارد والبيئة، (الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1996م).
3- ارسلان محمد احمد، تجارب الإصلاح الهيكلي في القطاعات المالية والنقدية للبلدان المتجهة لحو اقتصاد السوق (نماذج التطبيق ودروس الاستفادة من اليمن)، (صنعاء، مركز عبادي للدراسات والنشر، 2002م).
4- جاك. ج. بولاك، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، (القاهرة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية،2001م).
5- جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، (الجزائر، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، 2000م).
6- حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، (الكويت، مطابع الوطن، 2000م).
7- حسن احمد شرف الدين، مشكلة الغذاء في اليمن، (القاهرة، مطابع الأهرام، 1990م).
8- رمزي زكي، الاقتصادي العربي تحت الحصار، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1989م).
9- رمزي زكي، التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية، (مصر الجديدة، دار المستقبل العربي، 1996م).
10- سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، (الموصل، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، 1988م).
11- سميرة أيوب، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي، دراسة تحليلية تقييمية، (الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، 2000م).
12- سيد البواب، برامج التثبيت والتكييف الهيكلي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي محاورها. تحليلها. تأثيرها، (القاهرة، البيان للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، 2002م).
13- صفوت عبد السلام عوض الله، السياسات التكييفية لصندوق النقد والبنك الدوليين وأثرها على علاج الاختلالات الاقتصادية في الدول النامية، (القاهرة، دار النهضة العربية، 1993م) .

14- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، (الجزائر بن عكنون،ديوان المطبوعات الجامعية، 2003م).

15- عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصاد العالمي الجديد "الآليات، الخصائص، الأبعاد"، (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1998م).

16- على احمد هارون، أسس الجغرافيا الاقتصادية، (القاهرة، دار الفكر العربي، 2001م).

17- فرج عبد العزيز عزان، الموارد الاقتصادية، (القاهرة، البيان للطباعة والنشر، 2000م).

18- ليبريتو ماري فرانس، الصندوق النقدي الدولي وبلدان العالم الثالث، ترجمه إلى العربية هشام متولي، (دمشق، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 1993م).

19- محمد الحاوري، عجز الموازنة والإصلاح الاقتصادي في اليمن، (صنعاء، مركز عبادي للنشر، 1998م).

20- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية (مفهومها – نظرياتها – سياساتها)، (الإسكندرية، الدار الجامعية، 2003م).

21- محمد عمر الطنوبي، تكييف التكنولوجيا الزراعية ومتطلبات التنمية في الدول النامية، (الإسكندرية، مطبعة الإشعاع الفنية،2001م).

22- محمد فوزي أبو العود وآخرون، الموارد الاقتصادية، (الإسكندرية، الدار الجامعية، 2002م).

23- محمد محروس إسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع مع اهتمام خاص بدراسات الجدوى الاقتصادية، (الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1997م).

24- محمود حسن حسني، محاضرات في التنمية الاقتصادية والتخطيط، (القاهرة، مكتبة عين شمس، 2001م).

25- الهادي خالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي (مع الإشارة إلى علاقته بالجزائر)، (الجزائر، دار هومه، 1996م).

26- وليم ميخائيل، تحليل سياسة التجارة الخارجية في ضوء توجهات الخطة الخمسية الأولى، (صنعاء، إدارة دعم التنمية بالأمم المتحدة، 1997 م).

ب- المقالات والدوريات

27- احمد البشاري، «الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية الخلفيات، المراحل، النتائج»، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني الثاني المنعقد بصنعاء خلال الفترة 18-20 أبريل 1998م، (صنعاء، كتاب صادر عن مجلة الثوابت، يناير 1999م).

28- احمد النجار، «الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية حالة مصر – المغرب- اليمن»، قضايا إستراتيجية، عدد 3، مايو 1996م، (دمشق، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية).

29- احمد سالم البريكي،« الوضع الراهن للزراعة في اليمن»، أوراق يمانية، عدد 22، مارس 2003م، (دمشق، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية) .

30- احمد شجاع الدين، «المؤشرات السكانية في الجمهورية اليمنية وعلاقتها ببرنامج الإصلاح الاقتصادي»، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني الثاني المنعقد بصنعاء خلال الفترة 18-20 أبريل 1998م، (صنعاء، كتاب صادر عن مجلة الثوابت، يناير 1999م).

31- أمين احمد الهويش، « نشأة وتطور التعاون في الشطر الجنوبي من اليمن وأسس بنا حركة تعاونيه يمنيه متطورة »، ورقه عمل غير منشورة مقدمه إلى المؤتمر العلمي السنوي لكلية الزراعة، جامعة صنعاء، 10-15 مارس 1990م.

32- أمين محمد محي الدين، «البيئة الملائمة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجمهورية اليمنية »، بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، عدد 28، صيف 2002م.

33- بلقيس أبو إصبع، «سياسات صندوق النقد الدولي وآثارها على الأوضاع في اليمن»، أوراق يمانية، عدد 4، فبراير 1999م، (دمشق، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية).

34- البنك الدولي، دراسات البنك الدولي القطرية، النمو الاقتصادي في الجمهورية اليمنية: المصادر العوائق، الإمكانيات، مايو 2002م.

35- جاك لوب، « العالم الثالث وتحديات البقاء»، ترجمه إلى العربية احمد فؤاد بلبع، سلسلة عالم المعرفة يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب -الكويت، عدد 104، مطابع الرسالة، أغسطس 1986م.

36- جعفر عبد الله شوطح، « برنامج الخصخصة في الجمهورية اليمنية »، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني الثاني المنعقد بصنعاء خلال الفترة 18-20-ابريل 1998م، (صنعاء، كتاب صادر عن مجلة الثوابت، يناير 1999م) .

37- جميل حميد الاثوري، « دور السياستين المالية والنقدية في عملية الاستقرار الاقتصادي» ، دراسات اقتصادية، المؤتمر الشعبي العام، صنعاء، عدد 10، يناير- مارس 2004م .

38- حسن احمد شرف الدين، «أثر اتفاقيات التجارة الدولية على مستقبل الأمن الغذائي»، دراسات اقتصادية، المؤتمر الشعبي العام، صنعاء، عدد 2، يناير- مارس 2002م.

39- حسين حسن قعطبي،« تسوية الدين الخارجي في برنامج الإصلاح الاقتصادي »، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني الثاني المنعقد بصنعاء خلال الفترة 18-20-ابريل 1998م، (صنعاء، كتاب صادر عن مجلة الثوابت، يناير 1999م).

40- خالد راجح شيخ، «واقع وآفاق الأمن الغذائي في اليمن »، أوراق يمانية، عدد 6، يوليو 1999م، (دمشق، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية).

41- خليفة مهدي أبو الليل، « سياسة التحـرر الاقتـصادي والأداء الاقتـصادي الكلـي في اقتـصاديات الدول النامية بالإشارة لمصر »، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة بـسوهاج، جامعـة جنوب الوادي، مجلد 11، عدد 1، يونيو 1997م.

42- داوود احمد عثمان، «انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية واثر ذلك على الصادرات اليمنيـة »، الثوابت، المؤتمر الشعبي العام، صنعاء، عدد 15، يناير – مارس 1999م.

43- داوود عثمان، «خلل المسار الاقتصادي وعناصر الإصلاح الاقتـصادي في الجمهوريـة اليمنيـة»، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني الأول المنعقد بصنعاء خلال الفترة 2-4 مـايو 1995م، (صنعاء، كتاب صادر عن مجلة الثوابت، 1996م).

44- سالم توفيق النجفي، «المتضمنات الاقتصادية للتفـاوت في اسـتخدام المـوارد في الزراعـة العربيـة إشكالية الحالة الراهنة »، بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتـصادية، القـاهرة، عدد 8، صيف 1997م.

45- سالم توفيق النجفـي، «الأمـن الغـذائي العربـي: المحـددات الراهنـة وإشـكاليات المـستقبل رؤيـة اقتـصادية للقـرن الحـادي والعـشرين»، بحـوث اقتـصادية عربيـة، الجمعيـة العربيـة للبحـوث الاقتصادية، القاهرة، عدد 14، شتاء 1998م. .

46- سـيف العـسلي، «الآثـار الاجتماعيـة والاقتـصادية لرفـع الـدعم»، بحـوث وأدبيـات المـؤتمر الاقتصادي اليمني الأول المنعقد بصنعاء خلال الفترة 2-4 مايو 1995م، (صنعاء، كتاب صـادر عن مجلة الثوابت، 1996م).

47- طه الفسيل، «سياسات التثبيت الاقتصادي لصندوق النقد الدولي والجمهورية اليمنيـة»، بحـوث وأدبيات المـؤتمر الاقتـصادي الـيمني الأول المنعقـد بـصنعاء خـلال الفـترة 2-4 مـايو 1995م، (صنعاء كتاب صادر عن مجلة الثوابت، 1996م).

48- طه الفسيل، «مستقبل الإصلاح الاقتصادي في اليمن»، بحـوث وأدبيـات المـؤتمر العلمـي الخـامس لكلية التجارة والاقتـصاد بجامعـة صـنعاء، مجلـة كليـة التجـارة والاقتـصاد، عـدد 17، سـبتمبر 2001م.

49- طه الفسيل،« الآفاق المستقبلية للاستثمار الخاص في اليمن »، دراسات اقتصادية، المؤتمر الشعبي العام، صنعاء، عدد 5، أكتوبر – ديسمبر 2002م.

50- عبد الباري الشرجي، « الآثار الاقتصادية لحـرب ترسـيخ الوحـدة اليمنيـة »، بحـوث وأدبيـات المؤتمر الاقتصادي اليمني الأول المنعقد بصنعاء خلال الفترة 2-4 مايو 1995م، (صنعاء، كتـاب صادر عن مجلة الثوابت، 1996م).

51- عبد الباري الشرجي، «أبعاد التثبيت الاقتصادي والإصلاح الهيكلي»، الثوابت، المؤتمر الشعبي العام، صنعاء، عدد 7، يوليو- سبتمبر 1996م.

52- عبد الباري الشرجي، «الفقر في برنامج الإصلاح الاقتصادي»، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني الثاني المنعقد بصنعاء خلال الفترة 18-20 أبريل 1998م، (صنعاء، كتاب صادر عن مجلة الثوابت، يناير 1999م).

53- عبد الرحمن صبري، «اثر رفع الدعم في توسيع دائرة الفقر في الجمهورية اليمنية »، المجلة اليمنية للبحوث الزراعية، كلية ناصر للعلوم الزراعية، جامعة عدن، عدد16، ديسمبر 2002م.

54- عبد الرحمن صبري،« اثر رفع الدعم على المستهلك والمزارع في الجمهورية اليمنية »، دراسات اقتصادية، المؤتمر الشعبي العام، صنعاء، عدد 9، أكتوبر – ديسمبر 2003م.

55- عبد القادر الطرابلسي، أضواء على مشكلة الغذاء بالمنطقة العربية والإسلامية »، كتاب الأمة، عدد 68، سلسلة دورية تصدر كل شهرين عن وزارة الأوقاف والشئون الدينية - قطر، (مطابع علي بن علي، 1999م).

56- عبد الكريم احمد الشجاع، « اعتماد سياسة تعويم سعر الصرف وانعكاسات ذلك على أداء القطاع الزراعي»، دراسات اقتصادية، المؤتمر الشعبي العام، صنعاء، عدد 9، أكتوبر – ديسمبر 2003م.

57- عبد الكريم عامر، «العولمة واتجاهات الإصلاح الاقتصادي في اليمن»، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني الثاني المنعقد بصنعاء خلال الفترة 18-20 أبريل 1998م، (صنعاء، كتاب صادر عن مجلة الثوابت، يناير 1999م).

58- عبد الله حسين بركات، « عجز الموازنة العامة، أسبابه وعلاجه»، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني الأول المنعقد بصنعاء خلال الفترة 2-4 مايو1995م،(صنعاء، كتاب صادر عن مجلة الثوابت، 1996م).

59- علي الحجري، «سياسات التنمية الزراعية في الجمهورية اليمنية»، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني الأول المنعقد بصنعاء خلال الفترة 2-4 مايو 1995م، (صنعاء، كتاب صادر عن مجلة الثوابت، 1996م).

60- علي الشماجي، «سياسة سعر الصرف في الجمهورية اليمنية والآثار الاقتصادية والاجتماعية لتخفيض قيمة الريال اليمني»، المالية، عدد 101، أبريل 2001م.

61- فاطمة احمد حسن، «عرض كتاب: التنمية الزراعية العربية الواقع والممكن »، تأليف صلاح وزان، الكتاب صادر عن مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نوفمبر 1998م، بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، عدد15، ربيع 1999م.

62- فرانسيس مورلابيه، جوزيف كولينز، « صناعة الجوع»، ترجمه إلى العربية احمد حسان، سلسلة عالم المعرفة يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب -الكويت، عدد 64، مطابع الرسالة، ابريل 1983م.

63- محمد احمد الأفندي، «سياسات الدعم الحكومي للسلع الأساسية -دراسة تقويمية»، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني الأول المنعقد بصنعاء خلال الفترة 2-4 مايو 1995م، (صنعاء، كتاب صادر عن مجلة الثوابت، 1996م).

64- محمد احمد الأفندي، «برنامج الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية، دراسة تقويمية لنتائج الإصلاحات النقدية»، بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، عدد 10، شتاء 1997م.

65- محمد احمد الأفندي « الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتعويم العملة»، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني الثاني المنعقد بصنعاء خلال الفترة 18-20 أبريل 1998م، (صنعاء، كتاب صادر عن مجلة الثوابت، يناير 1999م) .

66- محمد الميتمي، «أزمة العملة اليمنية»، أوراق يمانية، عدد 1، يناير 1997م، (دمشق، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية).

67- محمد بن علي العقلا، «الإنتاجية والعوامل المؤثرة عليها في الدول الإسلامية»، المجلة العلمية لتجارة الأزهر، كلية التجارة، جامعة الأزهر، عدد 21، 1996م.

68- محمد حزام العماري، « تطور ظاهرة التصحر في اليمن ومخاطرها على استعمالات الأراضي الزراعية»، شؤون العصر، المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، صنعاء، عدد 24، يناير- مارس 2007م .

69- محمد ظافر، «التنمية في اليمن تقويم التجربة وخيارات المستقبل»، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني الأول المنعقد بضنعاء خلال الفترة 2-4 مايو 1995م، (صنعاء، كتاب صادر عن مجلة الثوابت، 1996م).

70- محمد علي حزام المقبلي، « معوقات التنمية الزراعية في اليمن »، شؤون العصر، المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، صنعاء، عدد 24، يناير- مارس 2007م.

71- مصطفى العبدالله وآخرون، «الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية»، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط – الجزائر، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، فبراير 1999م).

72- مصطفى حسين المتوكل، «الخصخصة: خلق آفاق جديدة أمام القطاع الخاص »، أبحاث المؤتمر العلمي الخامس لكلية التجارة والاقتصاد، جامعة صنعاء، مجلة كلية التجارة والاقتصاد، عدد 17 سبتمبر 2001م.

73- مطهر العباسي، «السياسات الاقتصادية وميزان المدفوعات اليمني خلال الفترة 1990-1994م«، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني الأول المنعقد بصنعاء خلال الفترة 2-4 مايو 1995م، (صنعاء، كتاب صادر عن مجلة الثوابت، 1996م) .

74- مطهر العباسي، «الاقتصاد اليمني والدور التنموي المتوقع للبنوك الإسلامية»، مجلة كلية التجارة والاقتصاد، جامعة صنعاء، عدد10، مارس 1998م.

75- مطهر عبد الله السعيدي، « الآثار الاقتصادية والاجتماعية للدعم واتجاهات معالجتها »، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني الأول المنعقد بصنعاء خلال الفترة 2-4 مايو 1995م، (صنعاء، كتاب صادر عن مجلة الثوابت، 1996م).

76- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، « السياسات الزراعية العربية في عقد التسعينات ((الجمهورية اليمنية)) »، (الخرطوم، مطابع المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2001م).

77- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، « دراسة تقويم اثر برامج الخصخصة على الإنتاج الزراعي في الوطن العربي »، (الخرطوم، مطابع المنظمة العربية للتنمية الزراعية، يناير 2001م).

78- نجيب عبد الله شحرة، «برنامج الإصلاح الاقتصادي والمديونية الخارجية لليمن»، الثوابت، المؤتمر الشعبي العام، صنعاء عدد 19، يناير – مارس 2000م.

79- نزار عبد الله باصهيب،« الآثار الاقتصادية لأذون الخزانة» ، دراسات اقتصادية، المؤتمر الشعبي العام، صنعاء، عدد 10، يناير- مارس 2004م.

80- نزار عبد الله باصهيب،« برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية اليمنية 1995-2003م» ، دراسات اقتصادية، المؤتمر الشعبي العام، صنعاء، عدد 14، يناير- مارس 2005م.

81- يحى المتوكل، «السياسات الحمائية وإحلال الواردات في الجمهورية اليمنية»، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني الأول المنعقد بصنعاء خلال الفترة 2-4 مايو 1995م، (صنعاء، كتاب صادر عن مجلة الثوابت، 1996م).

ج- الرسائل والأطروحات :

82-الغوث ولد الطالب جدو ولد العربي،« الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا»، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات الاقتصادية، بحث ماجستير غير منشور، 2001م).

83- عبد الرحمان الأسود، « سياسات التعديل الهيكلي في البلدان النامية حتى مطلع التسعينات مع تجربة البلدان العربية»، (جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مذكرة ماجستير غير منشورة، 2000-2001م).

84- خالفي علي، « الزراعة وأزمة الغذاء في الدول العربية»، (جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، أطروحة غير منشورة مقدمة لنيل دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، ابريل 1998-1999م).

85- رجراج محمد، « آثار الإصلاحات الهيكلية في السياسة الزراعية الجزائرية»، (جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، أطروحة غير منشورة مقدمة لنيل دكتوراه الدولة، 1999م) .

86- رفاعي عبد العزيز رفاعي، « تأثير برامج التثبيت والتكيف الهيكلي على التنمية الاجتماعية في الدول العربية مع دراسة تطبيقية على مصر »، (جامعة عين شمس، كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2001م) .

87- زبيري رابح، « الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر وآثارها على تطوره »، (جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، أطروحة غير منشورة مقدمة لنيل دكتوراه الدولة،1996م) .

88- سليم بوكزاطة، «المنظمة العالمية للتجارة والإمكانيات المتاحة لتنمية صادرات الدول النامية – دراسة حالة الجزائر – »، (جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2001-2002م).

89- شعبان عمر، « السياسة السعرية وآثارها على تطور الإنتاج الفلاحي والتبادل الدولي للمنتجات الفلاحية »، (جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، أطروحة غير منشورة مقدمة لنيل دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، ابريل 1996م).

90- طه احمد عبد الله الفسيل، « مدى ملاءمة التثبيت الاقتصادي لصندوق النقد الدولي لمواجهة اختلالات الاقتصاد اليمني »، (بور سعيد، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، رسالة غير منشوره لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، 1998م).

91- عادل حميد يعقوب عبد العال،« التكيف مع النمو في البلدان النامية مع إشارة خاصة الى مصر»، (جامعة الأزهر، قسم الاقتصاد، رسالة غير منشوره للحصول على درجة العالمية (دكتوراه الفلسفة) في الاقتصاد، 1993م).

92- عبد الحميد سيف احمد الكمالي، « دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الإصلاح الاقتصادي على الائتمان الزراعي في الجمهورية اليمنية »، (جامعة صنعاء، كلية الزراعة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2003م).

93- عبد الفتاح دحمان، «محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برامج التكيف للصندوق النقدي الدولي - دراسة حالة الجزائر»، (جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، أكتوبر 1997م).

94- عبد الله حسين بركات، « مصادر تمويل خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجمهورية العربية اليمنية »، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، قسم المالية العامة والتشريع الضريبي، رسالة منشورة لنيل درجة الدكتوراه، (دمشق، مطبعة الكاتب العربي، 1985م).

95- عبدات عبد الوهاب، « الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على الإنتاج الغذائي في الجزائر 1990-2000م»، (جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2000-2001م).

96- عبده محمد فاضل الربيعي، « مشاكل التخلف ومعوقات وعقبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية اليمنية وإمكانيات معالجتها بالتخطيط طويل الأجل »، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات الاقتصادية، رسالة غير منشورة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، 1994م) .

97- على عبد الله محمد اليساني، «دراسة اقتصادية لأثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على القطاع الزراعي في الجمهورية اليمنية »، (جامعة عين شمس، كلية الزراعة، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2005م) .

98- فاتح جاري،« الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على التجارة الخارجية الجزائرية 1989/ 2000م »، (جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2002م).

99- فضل عبد الكريم محمد الشعيبي، « خصخصة القطاع الصناعي في الجمهورية اليمنية ودورها في الإصلاح الاقتصادي: الأساليب المقترحة »، (جامعة الأزهر، كلية التجارة، رسالة غير منشوره للحصول على درجة العالمية (دكتوراه الفلسفة) في الاقتصاد، 2003م).

100- كمال الخامري، «تحرير التجارة في اليمن وأثره على القطاع الصناعي»، (الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة، مايو 2001م).

101- محمد عبد الله عبد الرحمن الحميري، « التغيرات الهيكلية في القطاع الزراعي وعلاقته بالتنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية (1976-1996م) »، (الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، رسالة غير منشوره لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد الزراعي وإدارة الأعمال الزراعية، 1999م) .

102- محمد على حزام المقبلي، « الإصلاحات الاقتصادية وانعكاساتها على التجارة الخارجية في الجمهورية اليمنية 1990-2001م »، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،

رسالة منشورة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (صنعا ء، وزارة الثقافة والسياحة، 2004م).

103- محمد يحى يحى الرفيق، « الواقع الاقتصادي لقطاعي الزراعة والثروة السمكية في الجمهورية اليمنية وعوامل تطويرهما »، (جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، رسالة ماجستير غير منشورة، 1998م).

104- محمود عبده ثابت غالب، « دور المؤسسات التمويلية الإقليمية والدولية في تنمية قطاعات الإنتاج الغذائي في الجمهورية اليمنية 1991- 1999م »، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث الاقتصادية، بحث غير منشور لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، أكتوبر 2004م).

105- ناظم محمد حميد فارع، « الإصلاح الاقتصادي في الجمهورية اليمنية (برنامج 1995-2000م) »، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الاقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة، 1999م).

106- نبيه احمد سلامة،« برامج الإصلاح الاقتصادي وآثارها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن »، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، دراسة غير منشورة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، مايو2002م).

107- ياسمين محمود فؤاد،« اثر برنامج الإصلاح الاقتصادي على التضخم والبطالة في مصر»، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، ديسمبر 1996م) .

د- التقارير:

108- احمد حجر، تقرير عن الإصلاحات الاقتصادية في اليمن، (صنعاء، وزارة التخطيط والتنمية، قطاع التخطيط الكلي والدراسات، فبراير 2000م).

109- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2001، ترجمة إلى العربية ندا جمال الدين بيومي، (القاهرة، مركز معلومات الشرق الأوسط، 2001م).

110- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، أغسطس 1979م.

111- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، أغسطس 1980م.

112- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، 1982م.

113- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، 1984م، (القاهرة، مطابع الأهرام التجارية، 1984م).

114- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، 1986م، (القاهرة، مطابع الأهرام التجارية، يوليو1986م).
115- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، 1996م، ترجمة إلى العربية مركز الأهرام للترجمة والنشر، (القاهرة، مطابع الأهرام التجارية، يونيو 1996م).
116- البنك الدولي، قسم عمليات البلدان، تقرير حول مراجعة الإنفاق العام في اليمن، 27 نوفمبر 1996م.
117- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، 1999/ 2000م، ترجمة إلى العربية مركز الأهرام للترجمة والنشر، (القاهرة، يونيو 2000م).
118- الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، إستراتيجية التخفيف من الفقر تقرير انجاز السنة الأولى (2003-2004)، (صنعاء، يونيو 2005م).
119- الجمهورية اليمنية، الاتحاد التعاوني الزراعي، تقرير غير منشور حول الآثار المترتبة عن رفع سعر مادة الديزل على القطاع الزراعي، (صنعاء، يوليو2005م).
120- الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التقرير الاقتصادي السنوي 2004م، (صنعاء، سبتمبر 2005م).
121- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1990م.
122- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد،)2004م.
123- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، (أبو ظبي، شركة أبو ظبي للطباعة والنشر، سبتمبر 2005م)
124- المركز العام للدراسات والبحوث والإصدار، التقرير الاستراتيجي السنوي اليمن 2000م، (صنعاء، مؤسسة القدسي للطباعة والنشر، 2001م).

هـ- الإحصائيات:

125- الجمهورية العربية اليمنية، الجهاز المركزي للتخطيط، كتاب الإحصاء السنوي، لعام 1984م.
126- الجمهورية العربية اليمنية، الجهاز المركزي للتخطيط، كتاب الإحصاء السنوي، لعام 1985م.
127- الجمهورية العربية اليمنية، وزارة الزراعة، الإدارة العامة للإحصاء الزراعي،كتاب الإحصاء الزراعي لعام 1985م).
128- الجمهورية العربية اليمنية، وزارة الزراعة، الإدارة العامة للإحصاء الزراعي،كتاب الإحصاء الزراعي لعام 1986م).
129- الجمهورية العربية اليمنية، وزارة الزراعة، الإدارة العامة للإحصاء الزراعي،كتاب الإحصاء الزراعي لعام 1987م).

130- الجمهورية العربية اليمنية، وزارة الزراعة، الإدارة العامة للإحصاء الزراعي، ملخص عن الإحصاء الزراعي لعام 1989م.
131- الجمهورية العربية اليمنية، الجهاز المركزي للتخطيط، كتاب الإحصاء السنوي، لعام 1989م.
132- جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، الجهاز المركزي للإحصاء،كتاب الإحصاء السنوي لعام 1988م.
133- الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة، الإدارة العامة للإحصاء الزراعي، كتاب الإحصاء الزراعي، لعام 1990، (صنعاء، 1991م).
134- الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي، لعام 1992م.
135- الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة، الإدارة العامة للإحصاء الزراعي، كتاب الإحصاء الزراعي، لعام 1992، (صنعاء، 1993م).
136- الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة، الإدارة العامة للإحصاء الزراعي، كتاب الإحصاء الزراعي، لعام 1994، (صنعاء، 1995م).
137- الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة، الإدارة العامة للإحصاء الزراعي، كتاب الإحصاء الزراعي، لعام 1995، (صنعاء، 1996م).
138- الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي، لعام 1996م.
139- لجمهورية اليمنية، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، نشرة إحصائية فصلية، أكتوبر-ديسمبر 1996م.
140- الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة، الإدارة العامة للإحصاء الزراعي، كتاب الإحصاء الزراعي، لعام 1996، (صنعاء، 1997م).
141- الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة، الإدارة العامة للإحصاء الزراعي، ملخص كتاب الإحصاء الزراعي لعام 1997م.
142- الجمهورية اليمنية، شركة النفط اليمنية، النشرة الإحصائية لعام 1997م.
143- الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة، الإدارة العامة للإحصاء الزراعي، كتاب الإحصاء الزراعي، لعام 1997، (صنعاء، 1998م
144- الجمهورية اليمنية، شركة النفط اليمنية، النشرة الإحصائية لعام 1998م.
145- الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي، لعام 1998م.

146- الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة، الإدارة العامة للإحصاء الزراعي، كتاب الإحصاء الزراعي، لعام 1998، (صنعاء، 1999م).
147- الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، الحسابات القومية للأعوام 1990-1999م، (صنعاء، سبتمبر 2000م).
148- الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة، الإدارة العامة للإحصاء الزراعي، كتاب الإحصاء الزراعي، لعام 1999، (صنعاء، 2000م).
149- الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي، لعام 2000م.
150- الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة، الإدارة العامة للإحصاء الزراعي، كتاب الإحصاء الزراعي، لعام 2000، (صنعاء، 2001م).
151- الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي، لعام 2001م.
152- الجمهورية اليمنية، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، النشرة الشهرية يونيو 2001م.
153- الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة، الإدارة العامة للإحصاء الزراعي، كتاب الإحصاء الزراعي، لعام 2001، (صنعاء، 2002م).
154- الجمهورية اليمنية، وزارة المالية، قطاع التخطيط والإحصاء والمتابعة، نشرة إحصائية مالية الحكومة، عدد 6، يناير 2002م.
155- الجمهورية اليمنية، شركة النفط اليمنية، النشرة الإحصائية لعام 2002م.
156- الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2003م.
157- الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة، الإدارة العامة للإحصاء الزراعي، كتاب الإحصاء الزراعي، لعام 2003، (صنعاء، 2004م).
158- الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة، الإدارة العامة للإحصاء الزراعي، ملخص كتاب الإحصاء الزراعي لعام 2004م.
159- الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2004م.
160- الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة، الإدارة العامة للإحصاء الزراعي، كتاب الإحصاء الزراعي، لعام 2004، (صنعاء، 2005م).

161- الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2005م.

162- الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة، الإدارة العامة للإحصاء الزراعي، كتاب الإحصاء الزراعي، لعام 2005، (صنعاء، 2006م).

163- الجمهورية اليمنية، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، التطورات النقدية والمصرفية، ابريل 2006م.

164- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، 1987م.

165- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، 1989م.

166- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، 2000م.

و- وثائق ومتفرقات:

167- الجمهورية العربية اليمنية، رئاسة مجلس الوزراء، الجهاز المركزي للتخطيط، موجز الخطة الخمسية الأولى 1976/ 1977-1980/ 1981م.

168- الجمهورية العربية اليمنية، رئاسة الوزراء، الجهاز المركزي للتخطيط، الخطة الخمسية الثانية 1982-1986م، (الحديدة، دار المصباح للطباعة، دون تاريخ للنشر).

169- الجمهورية العربية اليمنية، رئاسة الوزراء، الجهاز المركزي للتخطيط، الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1987-1991م.

170- الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1996-2000م، (صنعاء، 1995م).

171- الجمهورية اليمنية، وزارة المالية، مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية 1997-2000م، وثائق برنامج الإصلاح الهيكلي المعزز ESAF، (صنعاء، وزارة المالية، 1998م).

172- الجمهورية اليمنية، وزارة المالية، ورقة إطار السياسات المالية والاقتصادية 1997-2000م، وثائق برنامج الإصلاح الهيكلي المعزز ESAF، (صنعاء، وزارة المالية، 1998م).

173- الجمهورية اليمنية، المجلس الاستشاري، الإنتاج الزراعي في طريق التحول نحو الأمن الغذائي، وثائق ندوة الأمن الغذائي المنعقدة بصنعاء خلال الفترة 19-21 أغسطس 1998م)، (صنعاء، مطابع دائرة التوجيه المعنوي).

174- الجمهورية اليمنية، المجلس الاستشاري، النظام المصرفي في اليمن، وثائق ندوة النظام المصرفي المنعقدة بصنعاء خلال الفترة 7-9 ديسمبر 1998م، (صنعاء، مطابع دائرة التوجيه المعنوي).

175- الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة والري، مشروع دعم الإدارة في القطاع الزراعي، إطار عمل للتعديلات لإصلاح قطاع الزراعة والري (أجندة عدن)، الجزء الأول، ابريل 2000م.

176- الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 2001-2005م، (صنعاء، الآفاق للطباعة النشر، 2000م).

177- الجمهورية اليمنية، وزارة الصناعة والتجارة، دراسة تشخيص التجارة المتكاملة – المكونات القطاعية، (صنعاء، ديسمبر 2002م).

178- الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، النشرة الفصلية للمستجدات الاقتصادية، عدد 3، سبتمبر 2005م .

179- الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، النشرة الفصلية للمستجدات الاقتصادية، عدد 4،ديسمبر 2005م .

180- الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، النشرة الفصلية للمستجدات الاقتصادية، عدد 11، 2006م .

181- الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، مشروع الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، 2006-2010م، (صنعاء 2006م) .

182- الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة والري، اليمن الوجه الزراعي، من وثائق وأدبيات المؤتمر الإقليمي الثامن والعشرون للشرق الأدنى لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة المنعقد بصنعاء خلال الفترة 12-16 مارس 2006م.

183- عبد الولي هزاع مقبل، « التعاون الزراعي والإنتاجي والتسويقي وفعاليته في زيادة الإنتاج وتحسين دخول المنتجين »، ورقة عمل غير منشورة مقدمة إلى المؤتمر العلمي السنوي لكلية الزراعة، جامعه صنعاء، 10-15 مارس 1990م.

184- حسين زكي الخولي،« المدخل الإرشادي في ميكنة الزراعة اليمنية»، ورقة عمل غير منشورة مقدمة للدورة التدريبية للمهندسين في الميكنة الزراعية، المنعقدة بكلية الزراعة، جامعه صنعاء، خلال الفترة 9 – 14 ديسمبر 1989م.

185- مجهول، «إحصائيات»، دراسات اقتصادية، المؤتمر الشعبي العام، صنعاء، عدد 5، أكتوبر – ديسمبر 2002م.

186- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الزراعة عام 2000م، المؤتمر العام الدورة العشرون، 10-29/ 11/ 1979م، روما.

ثانياً : المراجع الأجنبية :

187- Country Profile 2004, London.
188- Country Report, November 2004, London.
189- FAO Statistics Series No, 176, FAO Year Book Production vol, 56, 2002, food and agriculture, organization of the United Nations, Rome, 2002.
190- FAO year Book, Production, vol, 48, 1994, FAO Statistics Series no, 125, food and agriculture, agriculture, organization of the United Nations, Rome, 1995.
191- International Monetary Fund , IMF Survey،Washington, , Volume 30, September 17،2001.
192- Ministry of Planning & Development, Yemen Human Development Report 1998, Sana'a 1998.
193- The World Bank, Economic Growth in the Republic of Yemen Sources, Constraints, and Potentials, Washington, D, C, 2002.
194- United Nations, Impact of economic reform policies on poverty in selected ESCWA member countries : Egypt, Jordan and Yemen, New York , 1998.
195- United Nations, Yemen Common Country Assessment, January 2001.
196- World Bank, Republic of Yemen Dimensions of Economic Adjustment and Structural Reform, May 17 1995, Report No:14029-YEM.
197- World Bank, World Development Report 1999/2000, Washington D, C, 2000.
198- YA EL-Ezabi AS Horny, EC Parnwell , English – Arabic Reader s Dictionary Oxford University Press 1980.

ثالثاً : المراجع الالكترونية :

199- http //www.your- doctor .net / nutrition/clories/ clories.htm.
200- http www.almotamar.net/news/23210.htm.
201- http://www.cso-yemen.org/books/book-year-2005/FOREIGN
202- www.almotamar.net
203- www.aoad.org.com
204- yemen.org/books/book_year_2005/FOREIGN%20TRADE/FOREIGN%20TRADE.htm.







دار غيداء للنشر والتوزيع

تلاع العلي - شارع الملكة رانيا العبدالله
مجمع العساف التجاري - الطابق الأول
تلفاكس : 5353402 6 962+
خلوي : 95667143 7 962+
ص.ب : 520946 عمان 11152 الأردن
E-mail: darghidaa@gmail.com